



رست هذه القعدة بجزء استاذ الكرم فخر العظم  
شيخ المعظم المذبح بها طاب الله ثراه جعل طهره  
كل ما ذكره الفقه من هذا كله كل حميد حميد  
كل جميل جميل كل صفوان صاف  
كل ثوب ليعب كل سالم غير سالم  
كل طهر طاهر كل عام حسن راجع آمن  
كل عبد لله صاب حتى يدرى الله صاب  
كل عبد لله صاب حتى يدرى الله صاب  
كل عبد لله صاب حتى يدرى الله صاب  
كل عبد لله صاب حتى يدرى الله صاب

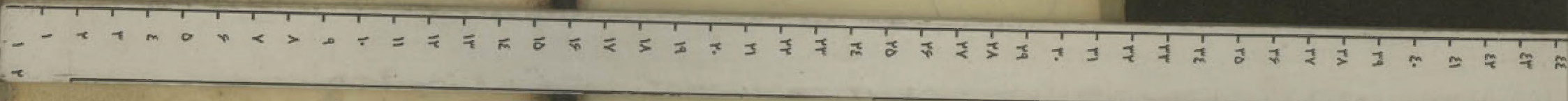
٤٠٢ شرح صنبر نافع  
از سيد علي طباطبائي



کتابخانه  
مجلس  
شماره  
۱۳۲۷

رست هذه القائمة بخط استاذنا المرحوم  
شيخنا العظيم المرحوم آية الله  
كل ما ذكره الله في هذه القائمة كل جملة جملة  
كل جميل جميل كل مغوار صاف  
كل ثوب الثوب كل عالم غير عالم  
كل شيء طالع كل علم من راجع من  
كل شيء طالع كل شيء طالع

۶۰۴  
شرح صنیر نافع  
از سید محمد طایب





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين  
 كتاب النكاح هو لغة الوطى على الأشهر وشرعا العقد اجماعا كما في كلام  
 واسمه اى الكتاب ثلثة الاول فى النكاح الدائم وهو يستدعى قصدا  
 الاول فى صيغة العقد واحكامه وادائه اما الصيغة فهي الاجابة القبول  
 ويشترط فى الاول النطق باحد الالفاظ الثلاثة التي هي زوجتك وانكحتك  
 منعنت والاكفاء باحد الاولين مجمع وبالثالث مختلف فيه ولاكثر على النع  
 وهو احوط وان لم يكن اظهر والقبول وهو اللفظ الدال على الرضا بالانجاب  
 مطلق وافقه فى اللفظ لا بشرط الموافقة له معنى اقتصر على لفظه ام اتبع با  
 لا يجاب عندنا وهل يشترط وقوع تلك الالفاظ المعتبرة فى الامر بل لفظ لا  
 الاحوط على بعض الوجوه بل اظهر الاشهر نعم لاجتماع على وقوعه  
 ولانه صريح فى الانشاء عرفا عاما وخاصا ولا كذلك غيره وعليه فلو اتى  
 بلفظ الامر فاصدا به الانشاء المعتبر هنا المعتبر عنه بالرضا الباطنى با  
 النكاح بالفعل كقوله اى الزوج ومن فى حكمها اول لولى زوجتي نفسك  
 او زوجتها فقال زوجتك نفسك زوجتها لم يصح وقيل يصح كما فى قضية  
 سهل لتساعدى المروية بطرق العاقبة والخاصة وفيها قصور دالة  
 وكذا لو اتى بلفظ المستقبل فاصدا به الانشاء كقوله اترؤجك فقالت

زوجك

زوجتك نفسك لم يجز وقيل يجوز كما فى خبرا بان ابن ثعلبة عن مولاها الصفا  
 ثم الوارد فى المنعة اترؤجك منعة فاذا قالت نعم فهي امرتك ونحوها  
 اخرها مشتركة فى ضعف التمسك بالقطع فى بعض وغيره فى اخرها لا خصا بها  
 المنع مع عدم دليل على التعديبه والثبات فى الاصل الشيخ وفى الثانى الثواب  
 جماعة ومنهم المصنف غير الكفا ولو فلا مستغنى لولى زوجتي نفسك من فلا فقل  
 بقصد اعادة اللفظ ثعلبة او اقامته نعم مقامه للانشاء لا بصدى الاستدعاء  
 فقال الزوج بعد ذلك بغير فصل فقلت نعم عند الحق وفان الجمع لا ينداز لفظ نعم  
 بضمين السؤال وجماعة الثقات فكلته قال زوجتها منه وفى الاكفاء  
 نظرا فافاد ففى المتع وفان الاكثر لا يشترط تقديم الاجابة على القبول فى النكاح  
 بل عليه الاجماع من الشرع والمبسوط وحيث ما تقدم القبول بعين كونه  
 قبلت ورضيت ككفى ونزوت وحيث هو حى بمعنى الاجابة وذلك لعدم صدق  
 المعنى بذلك ويجب الزكبين بالعربية ولا تجزى الترجمة عنها او احدهما  
 الفارسية ونحوها مع القلة على النطق بالعربية على الاظهر الاشهر وعن  
 طوكرة الاجماع وتجزى مع العدة كما لا يخفى الذى لا يمكن من العربية فى  
 علم النكاح او يفوته بعض الاعراض المقصورة له ولا فرق فى ذلك بين العجز  
 فى الزكبين او احدهما ولكن ينحصر الرخصة فى الاخرى بالعاجز وبان لا يجزى  
 غيره ويصحح ابن كمال فى اختلاف الترجمة بين بشرط فهم كل منهما كلام الاخر ولو  
 بمنزلة من عدل او عدل واحد ان حصل العلم باخباره ولا يجزى التوكيد  
 لومع التمكن منه وكذا تجزى الاشارة الفهمه للمراد للاخرين موجبا كان



او قبلا اصلها كان او طائرا ولا يجب التوكيل هنا ايضا واما الاحكام  
 لاحكام عبارة الضمي والصنية ولو كان متميزا وخصما للولي  
 ولا المحنونة والجنون كذلك وان كان ادوارا بشرط عدم الافاقه  
 حين العقد بالاخلاف فيهما ولا السكران حينه موجبا كان او قاتا  
 احاز لعله امل على الاشهر الاقوى ولكن ورد في رواية صحيحة عن  
 الشيخ في النهاية وابن جرير انه اذا زوجت السكرى بنفسها ثم افاقت  
 فرضيت ودخل بها فافقت واقوته كان ما ضيا وفي مقاومتها للاص  
 الغضبة بالشبهة اشكال وان كان الاحوط مراعاتها لكن مع عقد اخر  
 ثانيا لا يشترط في صحة العقد عند حضور شاهدين بما دلت وان  
 استحسن انما كان او منقطعاً تحليلاً او تعليقاً ولا حضوره على ما اذا  
 كانت الزوجة بالغه عاقله رشيدة على الاصح الاشهر كما سيذكر  
 لو ادعى رجل زوجية امرأة وادعت ختها زوجية فالحكم لبينة الرجل  
 الا ان يكون لبينة المرأة المدعية ترجيح على بينة الرجل من دخول او سبق  
 تاريخ يقدم بينة كل ذلك بالنص المنجز بالعمل لكنه يخص بما اذا انكرت  
 المرأة اخذ المدعية دعواه فاعتبار بينة خ حيث لا مرجح لبينة المدعية  
 انما هو لدفع انكار المرأة وان اشكل الحكم بترجيح بينة على بينة صاحب  
 يدفع في هذه الصورة بالنص ويترك الاشكال في غيرها مما علة اطلاق العبا  
 وهو اذا وافقه على دعواه فانه لا اعتبار لبينة هنا اصله لا منك  
 خاصة فكيف تقبل فضلا ان ترجح ولذا ليس تشكك في تعدي الحكم الى

البنت

البنت والام من التساوي والخروج عن مورد النص لكنه معك بما يجب  
 التعدية الى جميع ما خرج عن موردها واطلاقه كاطلاق الاكثر الاكفا في  
 التقديم مطم بالبينة من غير احتياج الى حلف وقيل لا بد منه في الرجل حيث  
 تقدم بينة فيحلف على البت وفي المدعية حيث تقدم بينة فيحلف على نفي  
 العلم بما يدعيه لو قدم بينة الدخول واما بسبق التاريخ بينة هذا القول  
 واولى هذا اذا قام مع البينة فاذا اخص بها احدهما حكم له مع الخلف على  
 البت على نفي ما يدعيه المدعية ان كان الرجل وعلى نفي العلم بما يدعيه ان كان  
 المدعية ولا فرق بين دخوله بها وعدمه في الصورةين وان لم يكن لها بينة  
 حكم للرجل في قطع دعوى الاخت مع اليقين سواء دخل بها ام لا على الاقوى  
 ولها مع الرد فيحلف على الدعوى وعلى نفي العلم بما ادعى ولو عقد رجل على  
 امرأة وادعى اخر زوجيتها لم يلغف الى دعواه الامع البينة ولو ادعى بها حكم  
 بها والا فلا سواء افوت له بها ام لا ولا يمين عليها ولو ادفع ما يدعيه عليها  
 دون نفسها فانه لا يمين عليها لقطعها قولاً واحداً والاقوى ما قدمنا  
 بشرط تعيين الزوج والزوجة بالاسم والاشارة او الوصف  
 القاطع للشركة اجماعاً عليه فلو كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة  
 منهن ولم يسمها باسمها فلا يميزها بغيره فان لم يقصد معينه بطل  
 النكاح مطم قصد الزوج احد منهن ام لا بل اختلاف وكذا لو قصد  
 معا ولكن قصد الاب واحدة والزوج اخرى وان قصد معينه ثم  
 ثم اختلفا في العقود عليها بعد الاتفاق على صحة العقد المستلزم



لتواردها على واحدة بالنية المتفقة عليها بينهما فالقول قول الأب وعليه ان  
يسلم اليه التي قصد بها في العقد ان كان الزوج راضيا بهذا شرط للتقدم  
لا وجوب التسليم وان لم يكن راضيا فالعقد باطل كافي الصحيح ولا خلاف  
في الأخير وفي الأول خلاف والاقرب ذلك وفلا قال لا أكثر عملا بالصحيح خلافا  
للحنفي فيبطل كلاخير بناء على أصله في الأحاد وهو ضعيف أما لا يجب  
فقسمان ادان العقد يستحب ان يتخير من النساء البكر فانها  
شئ افواها وادمر شئ اخلافا وافتح شئ ادحاما العقيقة فرجا الكرم  
الأصل الغير الناشئة هي ابائوها وامهاتها عن الحيض وشبهة او شبهة  
عن الحسن وان يقصد بتزويجه متابعة السنة لا الحال والمال والثروة  
حرمها فقد ورد انه اذا فصلها وكل الى ذلك وانه اذا تزوجها لغيرها  
الله نعم اياها وان يصلي قبل تعيين المرأة وكعين محمد الله بعدهما ويسئل  
ان يزرعه من النساء اعفهن فرجا واحفظهن له ما علمها نفسا وما  
واوسعهن رزقا واعظمهن بركة في نفسها ولدها وان يقدر عليها  
وللاطباء يجعله خلفا صالحة جوة وموتا ويستحب الاشهاد ولا  
ولا يجب كل من قربا والخطبة يضم الامام العقد واقلمها محمد الله  
الخطبة لم يفرغ عنهم واقباعتهم ليدركوا بقايعه والتم في العقر  
ورم ان من تزوج فيه لم ير الحسن وان يتزوج العقيم التي لم تلد  
ولو ان فقد قال رسول الله اني ابايكم يوم القيمة ولو بالسقط  
يجبى مختبئا على باب الجنة فيقول الله عز وجل ادخل الجنة فيقول لا حتى

لا حتى

يدخل ابواي قبل فيقول الله تبارك وتعالى لك من الملائكة ابني يا بوبه فبا  
تتم الى الجنة فيقول هذا بفضل حتى لك في ادان الخلو والدخول  
بالمرأة تستحب صلوة مرتين اذا اراد الدخول بها والدعاء بعدهما بعد ان  
يحمد الله نعم ويصلي على النبي في قوله اللهم ارزقني لهما ودها ورضا  
وامرضي بر واجمع بينهما باحسن اجتماع والنسب خلاف فانك تحت الحلال ويكره  
الحرام او غيره من الدعاء وان يامر بها ذلك ايضا عند الاستقبال فيصلي مرتين  
وقد عول الله سبحانه ما عدي ذكره لضميرها وان يجعل يد على يديها عند  
دخولها عليه مستقبل القبلة ويكونا على طهر فيقول اللهم على كتابك  
تزوجها وفي اماتك اخذتها وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت  
لي في جهات شيئا فاجعله مسلما سويا ولا تجعله شرك الشيطان وان يكون  
الزفاف الدخول بها ليل او ان يستحب الجماع ويتعوز بالله نعم من الشيطان  
الرجيم ويسأل الله ثم ان يزرعه ولد ذكر انقيا زكيا ليس في خلقه زيادة  
ولا نقصان ويجعل عاقبته الى خير ويكره الجماع ليلة الكسوف ويكره  
الكسوف فقد ورد ان من جامع فيها فزنى وكذا لم يفرغ ما يحسن  
الزوال فقد ورد ان قضى بينكما ولد في ذلك الوقت يكون احوال الشيطان  
يفرج بالحوال في الانسان وليستثنى منه زوال الخمس فقد ورد ان قضى  
بينكما لم يفرغ الشيطان حتى يشيب ويكون قويا يزرعه الله نعم  
وجل السلامة في الدنيا والدين وعند الغروب فقد ورد فيه ما  
الكسوف وفي الحاق وهو ثلثة ايام من اخر الشهر فقد ورد من رزق



ولذا فليسلم السقط وينكأ الكراهية في ليلة الاخيرة منه وبعد الغسل  
حتى تطلع الشمس فيه مافي الكسوف وفي اول ليلة من كل شهر الا شهر رجب  
فانه يستحب فيه وفي ليلة النصف من كل شهر واخره فقد ورد ان الجنون  
والجذام والخيل يسرع الى المرأة الى ولدها وفي السفر اذا لم يكن ماء للغسل  
الا اذا خاف على نفسه وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء فقد ورد  
مافي الكسوف ومستقبل القبلة ومستديرها وفي السفينة وعابها  
وعقبها احتلام قبل الغسل والوضوء فان فعل ذلك وخرج الولد  
مجنونا فلا يلوم من الا نفسه كافي التوى وليس فيه الاحتراء بالوضوء  
ولذا اقتصر الحلي على الغسل وهو احوط ولا يكره على معاودة الجماع بغير الغسل  
في وجهه ويكره على آخره وهو احوط والجماع والحال ان عنده من ينظر اليه بحيث  
لا ينظر الى عورته والا فخير من ان كان الناظر اعمى الاقوى فقد ورد ان  
مردفت ولد كان شهرة وعلما في الفسق والفجور في اخفى الناظر ما اطلع  
ابدا ان كان غلاما كان زانيا وان كانت زانية والنظر الى فرج المرأة مطلق  
وحال الجماع اشد كراهية والى الباطن اقوى والكلام بغير ذكر الله نعم  
عند الجماع فقد ورد انه يورث المحرم ومن الرجل مع كثرة الكد وتعليل  
الكراهية بالعلل السابقة في النصوص بما يقيد اختصاصها بصورة  
احتمال ان تكون الولد الا ان عبادات الاحتكام مطلقة وهما يسلم بها  
سبع يجوز النظر الى وجه امرأة تريد نكاحها والى كفيها اذا  
وباطنهما من رؤس الاصابع الى المعصم بشرط العلم بصلابة جنتها بخلافها

من البعل

من البعل والعنة والتخيم وتجويز اجابته ومباشرة المريد بنفسه فلا يجوز استئنا  
الاجنبي وان كان المريد اعيا وما اشترط ان يستفاد بالنظر الا بصرف قلبه ولا  
باسبه الا اذا الشئ ما استفاده واحتمل تغيرها قبله ولا باسبه الا في اشتراك  
عدم الزينة والتلذذ بنظر اقربيه العدم الامع الخوف الوقوع الفتنة قبل  
فيشترط وظاهر العبارة الجواز المطلق وبما قيل باستصحاب ولا باسبه  
ولا يلحق المرأة بالرجل فلا يجوز لها النظر مطلقا على الاقرب والشهوات اخصا  
الجواز بالموضعين ولكن في رواية مرسله جواز النظر الى شعرها ومحاسنها  
وسلها الموثق في الثاني والصحيح وغيره في الاول وبها عمل جماعة من الاجنبي  
ولا باسبه وان كانت التورن لحوط وكذا يجوز النظر الى وجه امرأة يريد نكاحها  
وكفيها اتفاقا الى شعرها ومحاسنها على الاقوى ويحتمل ما عدا العورة وفيما  
للتذكرة وكذا يجوز النظر الى اهل الدتمة وشعورهن على الاشهر لانهن بمنزلة  
الاماء لانهن مما يليك الامام وقيل بالمنع ولعله لحوط وان كان الجواز  
اظهر ما لم يكن للتلذذ ورهبة فخير ويحرم ان ينظر الرجل السيد الى  
حسد زوجته وامته الغيرة المزوجة من الغيرة باطنا وظاهرا والى محاسنها  
اللاتي يحرم نكاحهن مؤبدا بنسب ورضاع او مصاهرة فيما افطع به الاصحاب  
ما خلا العورة وهي هنا القبيل والذير على الاشهر الاظهر وقيل بالمنع فيما  
عدا الوجه والكفين والقدمين من الاجنبية عن غير التلذذ وبما خضب  
الاباحة بالمحاسن خاصة وهي مواضع زينة وهو احوط واحوط منه ما  
وكذا مع عدم التلذذ والزينة والا فخير مطلقا وفي جواز النظر الى اوصاف

يجوز نكاح ما دون ذلك من النساء من غير  
الامه نكاح ما دون ذلك من النساء من غير  
نكاح ما دون ذلك من النساء من غير



والكقبن والقديسين من الاجنبية من غير تلذذ وسرته مطم أم لعدم  
 ام الجواز مرة والمنع مرتين فصاعدا افعال اجودها الاقل وان كان  
 الثالث احوطها وتحد المرأة مع الرجل فتمنع من النظر في محل  
 المنع ولا في غيره بالنظر والاجماع وليستثنى من المنع مطم محل الضرورة  
 اتفاقا والقواعد من النساء والصغير الغير المميز والصغيرة فيجب  
 منهن واليهن مطم على الاقوى وفي جواز نظر المرأة ان لم يكن محل ثوبان  
 لشوق وشهوة قولان احوطها فيمنعه الولي عنه وفي جواز نظر المرأة الى  
 الملوك والعكس خلاف والاشهر المنع وفي الخلاف الاجماع فهو احوط واول  
 بالمنع نظر النحس الى غير ما ذكره وليس للرجل مطم حتى الاعشى سماع صوت  
 الاجنبية يتلذذ او خوف فتنة اجماعا وبدينهما ايضا عند جماعة وهو  
 احوط وان كان الجواز الظاهر فافا يجمع هذا في حين الاختيار واما مع  
 الضرورة فيجوز قول واحد ولو اريد من محسن كلام والفتى عنه في بعض  
 الاخبار محمول على تأكيد الكراهية في حال الاختيار في جواز  
 الوطي في الذم مطم لزوجته كان او امة خلاف بين الاصحاب وفيه  
 روايتان مختلفتان الا ان اظهرها الجواز على كراهية شديده وهو  
 اظهرها وان كان احوط واولي <sup>اخلف الاصحاب</sup>  
 في جواز العزل وافترج خارج الفرج بعد الجماع عن المحرم مطم  
 بعير اذنها ولو بالشرط حال العقد على قولين فقبل انه محرم ويجب  
 دية النطفة عشرة دنانير والقائل الشيخ وقيل والقائل الاكثر

مكره

مكره غير محرم وهو الاظهر ولا يجب الدية وان قلنا بالمنع على الاصح  
 كان احوط وكذا التورع عنه ويكره له العزل يكره لها ايضا بدون اذنه وهل  
 يحرم عليها الوقول عليه عنه مقتضى بعض ادلتهم ذلك وكذا القول في دية النطفة  
 له كذا قيل والاجماع خالية عنه واحقر بالقيود عن غير المحرم فقد خص في  
 العزل في الامة اقوى ونضا وعن جالي الاضطرار والاذن بجوازها فيها اتفاقا  
 لا يجوز ان يدخل الرجل بامرأة مطم حتى مضى لها تسع سنين هلا  
 ولو دخلها قبل ذلك اثر لكن لم تحرم عليه مطم الا اذا افضاها فحرم طمها  
 كما ياتي على الاصح الا شهر ويقابل القول بانها تحرم عليه بذلك مطم كما يغني  
 الطلاق بر وفي مستند ضعيف مع انه قد رجع عنه لا يجوز  
 للرجل الحاضر للمكث من الوطي ترك وطئ المرأة المعقودة له بالذم وامر علي  
 الاصح اكثر من اربعة اشهر مطم كانت المرأة شابة ام غيرها يكره لها  
 ان يطرق باهله اي يدخل اليهم من سفره ليلام مطم وقيل بشرط علمه الا  
 وفي تعليق الحكم بجموع الليل واختصاصه بما بعد المبيت وعلق الابواب  
 نظروا الاحوط الاول وظل الحلاق والنص والفتوى عدم الفرق بين الزوجة  
 وغيرها وان كان الحكم في الكذب وباب نكاح النسب اذا دخل  
 الزوج بصبيته لم تبطل سعا فافضاها بالوطي فان صير مسلما لم يخبر  
 والبول والغايط واحد احرم عليه وطئها بل يطلق الاستمتاع على الاصح  
 مؤثرا بالنص والاجماع والمخالف شاذ ولكن لم يخرج من جباله بل هو  
 الى ان يطلقها على الاقوى ولو باينا ولو تزوجت بعمر في وجهه ولا في



الآن الاول احوط واولى منه بالوجوب ما لو طلقها الثاني بائنا و  
 وتقرع ذنبا وكذا لو تعذر انفاقه عليها الغيبة او فقر او نحوهما  
 ولا فرق بين الحكم بين الدائم والمنقطع بها وهو ان كان في العموم  
 نظر ونحوها الاجنبية والامة ولو افضى الزوجة بعد التسع ففجرها  
 وجهان اجموعهما العدم واولى بافضاء الاجنبى كذلك والاقرع  
 تعذر الحكم في افضاء بغير الوطى وجبت الذية في الجميع  
 في بيان اولياء العقد اى الذين يتولونه عن الزوجين بغير اذنها  
 لولايتها عليها الاولاد في النكاح بغير الاب والجد والاب وان  
 والوصى والولى والحاكم الشرعى اجماعا فيما عداهم وابيها حتى  
 والعم وان كان الاولى استبدانها وكذا الام وابوها فلا ولاية لهما  
 مطم على الاشهر الاقوى وان كان استبدانها اولى ولاية الاب  
 والجد بائنة على الصغيرة والصغيرة ولو ذهبت بكارتها بزوج او غيره  
 مع عندنا ولا يشترط في ولاية الجد عليها بقاء الاب وحيوته على  
 الاقوى وقيل يشترط عكس ما عليه العامة العيا والقائل جماعة من  
 القدماء ومراعاة احوط وان كان في المستند اى الخبر الذى تمسك  
 له به ضعف لالة او قصور بسند او تكافؤ الماد على الاقوى ولا  
 خيال للصبيته وفي نسخ عقد الولى مع البلوغ اى بعد لوزوجه قبله  
 اجماعا فى الصبي قولان اظهرها واشهرها فتوى ومروية انه كذلك  
 ليس له الخيار فى فسخه ولو كان الاب والجد زوجاها من حليلين و

اختلاف

واختلفا زمانا فالعقد السابق منهما وان كان ابوان اقترنا ثبت عقد الجدة  
 لو نشأ أحدهما قبل العقد على الاب وفي عقد الحكم الى الجدة مع جد الاب وهكذا  
 ولكن الاقرب اقدم ويثبت ولايتها على البائع مع فساد عقده لسبقه  
 مطم ذكر ان او انشى اجماعا فيما اذا فصل التمسك بالصغر وكذا اذا جاز  
 الاقرب وقيل للحاكم ومراعاته بالجمع لحوط وحيث ثبت ولايتها واولادها  
 فلا خيار له بعد الاقامة اجماعا فى التمسك المنكحة بالترجيح تزويج نفسها  
 باختيارها من شئت بشرط بلوغها ورشد ما ولا ولاية عليها للاب ولا غيره  
 مع عندنا وان استجبت لها استبدان الابوين وعلى هذا لوزجها ابوها وحدها  
 من غير اذنها كان فضوليا وقف على ايجازها فان اذنت لزوم ولا فساد وانما  
 البالغة الرشيدة فامرها بما عدا التزويج من التصرفات المالية بيد عظم ولو  
 ابوها حيا كما مرها لما فعلته وكذا فيه لو كان ميتا او فاقد الشرط الولية فوك  
 واحدا وانما اختلافها فيما لو كان ابوها حيا مستجرا الشرط الولية  
 ان لها العقد بالانفراد مطم دائما كان او منقطعا والقائل الاكثر فى الانتصا  
 عليه اجماع مطم وكذا فى السر انزل لكن فى المنقطع وقيل امر العقد مشترك بينهما  
 وبين الاب فلا يفرق احداهما به بل يستشار كل منهما الاخر والقائل الجلبيا  
 وقيل امرها الى الاب بالانفراد وليس لهما مع امر حتى او فقههما من كونهن  
 ولزم والقائل الصديق والشيخ وجماعة ومن الاصحاب من اذن لها فى تزويج  
 المتعة دون الدائم وهو المقيدر في طاعة وتبعه الشيخ فى النهي بين من  
 من عكس فحوز لها الانفراد بالتدوام دون المتعة والقائل غير معروف والقائل



الاول من هذه الاقوال اولى واظهر وان كان القول بالتشريك احوط كل ذلك اذا  
 اراد المولى تزويجها من كفوا واما لو عضلها المولى ومنعها عن ذلك او مطاع  
 رغبتها سقط اعتبار رضاه اجماعا واما في حكم الغيبة للمنقطعة التي  
 يجعل معها المشقة الشديدة ولو تزوج الصغيرة غير الاب والمجد له من ولاية  
 له عليها كان فضوليا ووقف على رضاها عند البلوغ وكذا في الصغيرة ولو  
 ان تزوج المملوكة الصغيرة كانت كبيرة بكرة او ثيبا عاقلة او مجنونة ولا خير  
 له مطم وليس له الولاية على البعض منها بمعنى اجبار عليه وان كان له الو  
 عليه بمعنى عدم استقلاله بدون اذنه والمولى تزويج الامة المولى عليه  
 وعبد مطم مع المصلحة عندنا ولا يكون له الفسخ بعد الكمال في تزويجه لنفسه  
 ولا يزوج الوصي الاب والجد من صغيرها ولو اوصى له بالولاية في التزويج على  
 الاشهر الاقوى الا من بلغ منهما فاسد العقل فله تزويج مع اعتبار المصلحة فيه على  
 الاشهر وفي السند نظر بل ثبوت الولاية للحاكم كعلمه اظهر الامع سبيل المتابعة الى  
 النكاح وعدم اسكان الوصول اليه فيتعين على الاشهر وكذا الحاكم الشرعي وهو الا  
 العادل او من قبله خصوصا او عموما ومنه الفقيه الجامع لشرائط الفتوى لا يزوج  
 الصغيرين الا من بلغ منهما فاسد العقل وليس له اب ولا جد ولا خلاف في الحكم  
 ولا اشكال واما الحكم للسنتي منه فهو مشهور فان تيم اجماعا او افضيه نظر ويطعن  
 الباب مسائل الوكيل عن الزوجة او وليها في النكاح عنها للغير لا يزوجه من  
 قطعا وكذا لو كراه في التزويج على الاطلاق وعلى الاشهر الاقوى وكذا مع العموم  
 ضمن سنت ولا يكون هناك قرينة حال اراد الغير على الاحوط ان لم يكن اظهر ولو ادت

له في ذلك اي التزويج لنفسه فالاشهر الجواز اي جواز توليته بنفسه الايجاب  
 من جهتها والقبول من جهته وقيل لا والرواية قاصرة السند عن صحة وهي  
 مرواية عامر الساباطي الموثقة ولكن مراعاتها احوط وينبغي تخصيص المنع بموج  
 وهو تزويج المملوكة بنفسه فيجوز ان يتولى طرفي العقد بنفسه  
 النكاح الفضولي صحيح ويقف على الاجازة من ولي العقد فان اجاز لزوم والآ  
 بطل على الاشهر الاقوى ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد ويكفي في الاجازة  
 البكر عند من عليه حيث تكون هي المعقود عليها كما في الاذن ابتداء على  
 الاشهر الاقوى ويعتبر في الاجازة الثيب واذنها النطق به فلا يكفي السكوت هنا  
 اجماعا ولا ريب في ذلك مع حصول الثبوت بالوطي مطم واما مع حصولها بغيره من  
 اسباب زوال البكارة فاشكال والاحوط انه كالأولى في اعتبار النطق بالاذن  
 كذا الموطوءة وبراد ان لم تصدق عليها الثيب ثمران الا كفاه بالسكوت مشروط  
 بالتحقق عن القرينة المعربة عن عدم الرضا فان محله انما هو صورة الشك في رضاها  
 وعدم الامتناع لا منع الامة الا باذن المولى رجل كان المولى وامراة وانما كان  
 النكاح او منعه على الاشهر الاقوى ولكن في رواية سيف بن عميرة القمي انه يجوز  
 نكاح امة المرأة من غير اذنها متعة وعلى بها الشيخ في تركه قد رجع عنها في شي  
 وهي مع ذلك منافية للاصل من تحريم التعريف في ملك الغير غير الاذن المستفاد من  
 الاعتبار والكتاب السنة بالعموم والمخصوص اذا زوج الابوان اثنى الحد  
 والاب الصغيرين مع كونهما ثوابا بخلاف حتى من حر القبي عند الادراك لا خير  
 لها في فسخ النكاح عند البلوغ كما مضى ولو تزوجهما غير الابوين من الولاية له



كان فصوليا ويقف على الاجازة كما عرفت فلو ما اوتا احداهما بطل العقد مطلقا  
اجازا البتة ام لا ولو بلغ احداهما فاجازت من تركته نصيب الباقي الى ان يبلغ  
فان يبلغ ولم يجز بطل العقد وان اجاز احدهما لم يجز للزوجة في الميراث واعطى  
ميراثه نصيبه من التركة واعتبر الخلف من فسخ التهمة في اكثر موارد المسئلة وانما  
الباب المنقبة فيه ككون الشفائي في الزوج والمهر بقدر الميراث وازيد فالاجود  
عدم الخلف ان لم يتعلق غرض باثبات اعيان التركة بحيث يخرج على ما ثبت عليه من  
الذين او يخاف امتناعه من ادائه او هبة او نحو ذلك مما يوجب التهمة ولكن فتوى  
الاختصاص مطلقا في اثبات الخلف لاخذ التركة فان كان اجماعا او الاتفاق ما عرفت  
وفي المسئلة فروعات جلييلة بسطنا الكلام فيها في الشرح اذ ازوجها  
الاخوان والاحبيثان برجلين فان تزوجا بالعقد لم يوكلهما العقدان فصوليا  
اختار بينهما شاءت وفسخت الاخر او فسختها مطلقا اقترانا فانما او اختلفا ولكن  
ينبغي لها اختيار من عقد عليه الاكبر الاخيرين مع تساوي العقود عليهما الزمان  
والافضل ترجح منهما ولو كان من عقد عليه الاصغر وان اختص التزوج باحدهما كان  
العقد للوكيل مطلقا تقارنا ام اختلفا كان للمتزوج او الوكيل الاخ الكبير ام الصغير  
غيرهما وان كانا معا وكيلين وسبق احدهما بالنكاح فالعقد له مطلقا على الاشهر الا  
وبطل المتأخر سواء دخل بهما ام لا او وقع الاول صحيحا والثاني باطلا او وقع عليه  
وهي في صحة الاول وتسليم اليه مع عدم الدخول ولو دخل بالآخر فهو زانسهما  
ان علم بان حال فلامهر لها ولا يلحق الولد باحدهما ومنها خاصة ان علمت وهي  
دونه فلا مهر لها ويحق به الولد ومنه ان علم هودونها فلها المهر والولد دونه

ووطي لشبهة ان جهلا في حقهما الولد واعيدت الى الاول بعد انقضاء العقد  
من الثاني ولها المهر هنا كما في صورة الثالثة للشبهة وهل المراد به المثل ام  
المستحق قولان اجودهما الاول وان اقترنا زمانا باقترانهما في القول بطلهما معا  
اجماعا فيما عدا الاخيرين وكذا فيهما على الاشهر الاقوى وقيل العقد عقد اكبر منهما  
مطلقا اقترنا العقدان ام اختلفا الاجمع دخول من عقد عليه الاصغر فيكون له  
الحق الامع سبق عقد الاكبر كما عن الشيخ والقاضي او مع الاتفاق زمانا خاصا  
ان يدخل من عقد عليه الاصغر كما عن الشهيدين وبخاصة لو اتيه هي مع قصور  
سند ما لا دلالة على شيء من القولين ثم ان جميع ما ذكر مع معلومية السابق  
واما مع جهلها مطلقا ولو كان طاريا ففي ايقاف النكاح الى الاستنباط ام العقد  
قولان اجودهما الثاني وعليه فالاجود انه يصارح الى الفرقة مع امرهن وقعت له  
بتحديد النكاح ومن لم يقع له بالطلاق احتياط الفروج من قبل  
الفضل انه لا دلالة للام ولا لبيها على الولد مطلقا فلوزوجت الولد فاجاز مطلقا  
ذكر كان وانتهى وقع التزوج في الصغير والكبر ولو انكر بطل العقد والمهر لها  
فيما لو كان المعقود عليه فضولا كان انثى وكذا لو كان ذكر على الاشهر الاقوى  
قبل بلزومها الى الام المهر للمعقود عليها تمام الرواية وهي مع ضعفها لا دلالة  
عليها صريحة يمكن حملها على لزوم المهر في كل من القول والرواية على صورة  
دعوى الام الوكالة فيتوجه كزوم التضمنة التعزير الموجب للضم والقبض  
وليستحب للمهر ان تستاذن اباهما وحدهم بكر اكانت وشبابا وان توكلت  
استاذن اخاهما اذ لم يكن لها اب ولا جد او كانا ونفسا يستبدنهما



او غيبة منقطعة او طويلة وان تقول مع التعذر على الاكبر من الاخوة وان  
 خبرته من الازواج بشرط التساوي في الزوجان او رجحان راي الاكبر والاخر  
 من ترجح كما ذكر في بيان باب اسباب التحريم وموجباته وهي ستة  
 النسب ونحوه به على الذكر سبع نسوة مذكورات في الآية الشريفة  
 وهي اللأم وان غلت وهي كل امرأة ولدتها وانتهى نسبها من العلوة بالولادة  
 لاب كانت ام الام والنسب وان سفلت ويشمل السافل ان بنت البنت وبنت الابن  
 وضابطها من ينتهي اليه نسبها بالتولد او بواسطة والاخت وضابطها وان  
 وهي كل امرأة ولدتها ابواء او اخواتها وانتهى نسبها اليها او الى احد هما بالتولد  
 والعلة وان امرتعت وهي كل امرأة اختت ذكر ولدته بواسطة او غيرها من جهة  
 الاب والام وانها وكذا محالة تحرم وان امرتعت وهي كل اخت نكحت ولدتها  
 بواسطة او غيرها وقد تكون من جهة الاب كاخت ام الاب والمراد بالمرتفع فيهما  
 عمه الاب والام وضابطها وعمه الجد والجدة وضابطها وهكذا العمدة العمة  
 وخالة محالة فانها قد لا تكونان محترمتين كالوكانت العمة القرينة عمة للام  
 خاتمة اي اخت ابي من امة لان عمتها هي تكون اخت من رجع جدته ام ابيه  
 واخت من رجع الام لا تحرم فاخت من رجع الجدة او كذا لو كانت محالة الغير  
 خالة الاب خاتمة اي اخت ابيه من ابيه فان خالتها تكون اخت امه امه الجدة  
 واخت امه امه الاب لا تحرم فاخت امه امه الجدة او كذا لو كانت محالة الغير  
 او بهما وان حبطن وضابطها كل امرأة ولدتها اخوة عظم بواسطة او غيرها وحرمه  
 المذكورات على رجلين والذكر يستلزم العكس ولذا الكفر يحرم في الآية بانها

النسب بالوطى

النسب بالوطى الفصحى بنكاح او تحليل ولو عرضة التحريم بوقوعه في جنس ونفاس  
 شبههما وبالوطى كشبهته بان يكون غير مستحق في الواقع مع عدم العلم بالتحريم  
 او متعلقة ويحقق النسب بمنا من انقضت به واقفا الزنا فلا يثبت بها الا التحريم اجماعا  
 النكاح المتعلق به فان ظاهرا اصبحت بثبوته وعيلة الاجماع في كونه وغيره ولا يلحق الزنا  
 بالنسب محل النظر والاعتناق بملك الفرع او الاصل والشهادة على الابانة  
 قبلت منه على غيره والفرد به من الاب وتحريم التحليله وغير ذلك من توابع  
 النسب على الاقرب وان كانت الاحتمال فيما يتعلق بالدماء والنكاح لوجود  
 احتياط في الجميع كان احسن ولو اجتمع الوطى القبيح والشبهه مع انقطاع نحو  
 الطلاق ثبت النسب لمن امكن في حقه دون غيره ومع الامكان فبهما كالمواك  
 الولادة لستة اشهر من وطى الثاني للشبهه واقل من اقصى الحمل من وطى الاول  
 للنكاح فالأشهر الأشهر الحاقه بالثاني الزنا ونحوه منه يحرم من النسب  
 بالنسب والاجماع فكل موضع ثبت فيه من جهة الزنا بملك القربة فالحرمان  
 من الزنا ايضا سبب لأم وهي كل امرأة امرتعتك او رجع نسبها من امرتعتك  
 او صا الذن اليها الامر بضع من رجع نسبك اليه من ذكر او انثى وان عللك  
 احل ابوك او جدك او جلدك واخواتك واخواتك من الزنا عمة واخواتك  
 وابوها جدك وابنها اخوانك وبنتها اخوتك والبنت كل انثى وضعت من لبنك  
 من ولدته واراضعتها المرأة ولدتها وكذا بناتها من النسب والزنا والقبا  
 والمحالات اخوات الفحل والموضوعة واخوات من ولدتهما من النسب والزنا وقبا  
 الاخت وقبا الاخت وبنات اولاد الموضوعة والفحل من النسب والزنا وكذا كل

النسب بالوطى كشبهته بان يكون غير مستحق في الواقع مع عدم العلم بالتحريم اجماعا



انثى امرضتها اخفك وبلت اخيك وبنات كل في مكانه منعه امك او  
 امرضت بدين ابيك وشروط اي الرضاع المحرم امرضة ان يكون اللبن  
 عن نكاح اي وطئ صحيح وان كان شبهة على الاشهر وعليه العمل ويختص  
 الفشر من الختنت به فلا فشر في الاخر الا محاق بالزنا الغير الناشئة  
 ويعبر مع صحة النكاح صدق اللبن عن طاهر ولد بالنكاح المذكور ولو  
 اللبن من الخالة ونحوها وان كانت منكوبة نكاحا صحيحا فغير المنكوبة اصلها  
 او كان من نزل الفشر حرمته وفي اشراط الولادة أم الاكفاء بما جعل في  
 الاول ولا يشترط البقاء على الحباله فلو طلقها او مات عنها وهي حامل او وضع  
 ميتا ولا يرصد ناسرة للحرمه كالوكانت في جبالته وان ترفع بغيره مطلقا  
 صلح لبنه اللبن بحال لم نرا بعد انقطاع الا ان تلد وضوءه بلبها المستقر الى  
 فلا فشر الحرمه في حق من خرجت من جبالته ويعبر في الفشر حرمه الموضوعة فلو مات  
 في أثناء الرضاع فاكل الثأمنها وهي ميتة فلا فشر حرمه الكنية باسمها  
 فالرضعة المحلولة باقل السنة غير كافية وهي اي المقلد المأكول عليها الكنية  
 باحد مورثيها اما ما انبت اللحم وشق العظم وهو يعتبر بالاشهر المتتبع  
 وقت الفطر والمن اعتبر امرين معا كاعلى الاكثر وقيل باكفاء احدهما  
 الا طهر ان لم يولد منها والا فلا فهو للخال اصل المريج فيها الى اصل الحرمه  
 ولا يرصد اشهر الفشر في اشهر العقد والكل والعجبة الاشهر والاكثر  
 اصل في شجر الفشر وكون الامر بين الاثنين علامتين لهما او رضاع يوم  
 بحيث يشترط كماله اذ حتى يروى ويصلح مطلقا على الاشهر او بشرط علم

انضباط

انضباط العدة اطلاق النقص مع الاول وتظهر الشبهة في نقص العدة في  
 والليل كما ان الرضاع فيها سبعة وثمانية فلا فشر على الثاني ونعم على الاول ولا  
 فرق بين يوم الطول وغيره في الاكفاء في الملقق منه الواصلة في أثناء احدهما  
 العلم اشكال ولعل الثاني الظاهر وخمسة عشر رضعة متواليه كايان في الحكم لما دون  
 به على ما عاين في الرضعة القائمة وعلى الاشهر الاقوى مطلق وفي سورة الفشر بالاشهر واثنا  
 اشهر هما بين المتأخرين والظاهر انهما لا فشر ولو رضع خمسة عشر رضعة فشر الحرمه  
 اجماعا كما حكاهما ويعبر في الرضاع العدة في الزمانية فيكون ثلثة كالرضاع الفشر  
 عند بعضهم بان يرضع حتى يتصلع ويتلى فيهي نفسه باعتماد الباقي على العرف و  
 متقارب بالاعتماد بالثأمنه واحدة كانت او متعددة والامع حصول الانبات بها  
 فتعتبر من هذا الوجه وحسب الرضاع المخل بغيره الفطر الثلثين المتتبعين او الملا  
 والمنع من الرضعة مع المعاودة وحصول الكفاية بها رضعة واحدة وان لم يطل  
 الفصل ولا احسب الجميع كاحاد رضعة ناقصة فشر ناسرة الحرمه واقصا اي  
 الرضاع اللبن من الثدي فلا عبرة بالموجود في حلقه على الاشهر الا طهر  
 كما يفضل بين الرضعات رضاع غير الرضعة ولا بالمال المشرب لكونه الزمان خاصة  
 ذوات العدة فيمنع فيها الفصل برضاع غير الرضعة خاصة واطلاق النقص  
 يقتضيه حصول الفصل بتمامه ولو قل ان حمله على الفطر الاكمال يقتضيه العلم  
 في التوالى فحاد الرضعة فلو امرضت من امرضة خمس كمالا مثلا ثم امرضت  
 من الاخرى كذا لك ثم اكل من الاولى ورضعها او من ثالثة لم يفسد عندنا  
 خلافا للعامرة العميا ان يكون الرضاع الناسرة بكامله وتما في اللبن



الكاملين الذين ابتدأتهما من انفضال تمام الولد الى الجزء الاخير عن  
 الشهر الرابع والعشرون ان ابتداء في اول الحمل والامحج الثلاثة وا  
 العشر ولا هلا لية ويتم المنكر من الشهر الخامس والعشرين كافي سكا  
 الاجال ويكفي في حصول الشرط تمام جزء الاخير من الرضاع بتمام مثله من  
 الحولين فالمراد عدم وقوع شيء من الرضاع بعد تمامها وليست فاد من  
 النفس حصول التحريم بالرضاع في الحولين بظن ولو قطع قبلها وعدمه به بعدها  
 كذلك والامر ان مقطوعا بهما في كلام الاصحاب عند الثاني فهم وهو ان يكون  
 الرضاع قبل الحولين يراعى بشرط في الوقوع خاصة دون ولدا الموضوعة على  
 الاشهر الاظهر فلو امر قطع الموضع قبل تمام فحولية الرضاع لمعتبر  
 وانفق تمامه وبعضه بعد حولى ولدا الموضوعة بشرط محرمته ولو انعكس  
 لم ينشئ ان يكون اللبن الناصر لفلان واحدا واعتباره هذا الشرط وجهها  
 احدها وهو المناسب للمقام اعتبار ثبوت اصل التحريم بين الرضيع والمولود  
 وصاحب اللبن ولا خلاف في هذا فلو امر قطع من امرأة بعض العدد من اللبن  
 ومنها بعينها تمامه من لبن آخر بعد تزويجها منه ومفارقة غيرها الاول العشر  
 حرمته اصلا فحق الموضوعة وصاحب اللبن ان كان انثى وبغيره المثال  
 فيما لو استقل الولد بالماكول واللبن الموجه في فيه ولزومها في المدة  
 المتخلطة بين الرضاعين بحيث لا يفضل بينهما برضاع اجنبية والماكول  
 المقصود من العبارة والتداول في كلام الجماعة الذي صار محل النزاع  
 ولا المشاجرة بين العامة اعتبار محرمته احد الرضيعين على الآخر بعد

حصولها

حصولها

لكل منهما مع الموضوعة وصاحب لبنه ومجرب الضبيان احدهما على الآخر كما يجوز  
 على الموضوعة والفحل اذا برقتعان بلبن فحل واحد بلا كلام بظن ولو اختلف  
 الموضعتان ولا يجوز احدهما على الآخر ولو رضع كل واحد منهما بلبن فحل  
 الآخر وان اخذتا الموضوعة فيك الاخرة من جهة الابوة ولا يكفي من جهة الامو  
 على الاظهر الاشهر وفي كلام جماعة عليه الاجماع ويستحب المسترضع ان يرضع  
 للرضاع المسلمة دون الكافرة باقتسامها حق اليهودية والنصرانية والمج  
 الوضعية العفيفة الكريمة الأصل العاقلة كل النصوص وشهادة التجربة كل ذلك  
 وجعل منها ان اللبن بعدى والرضاع يؤثر في الطباع والمواظفة الى الكا  
 او غيرهما انتفت الكراهة وحيث استرضع الكافرة الدائمة يمنعها شرعا  
 المحرم وكل لحم المحرم ويكره تمكثها الى الكافرة من حمل الولد الى منزلها  
 يكره استرضاع المجوسية شدة كراهة الاعند الضرورة نحو استرضاع  
 من لبنها عن زنا سواء كانت حرة او مملوكة احدها مولاها بعد الزنا  
 ام لا بخلاف ولكن في رواية مروية بعد طرق معترة حرة ان المملوكة  
 اذا احلها مولاها من الزنا طاربا لبها او ذال بذلك كراهة استرضاعها  
 وهي شاذة قد اعرض عنها الاصحاب كافة فيجوز طردها او حملها على اذا كانت  
 امة تزوجت بدون لذن مولاها فان الاولى لبراجارة عقدها انطقت نسبتها  
 وهنا مسائل ثلث اذا اكلت الشرايط المعتبرة في التحريم الرضاع  
 فصارت الموضوعة اما للرضيع وصاحب اللبن اباه واباؤهما مطلقا  
 اجداد وجدات ولحقها ولغت الوالدات لها وللنخل خاله خالات و



واخوة والذوات لها الخوا لا واخوة صاحب اللبن واخوانه واخوة ابائ  
 وابائهم واخواتهم لعنما ونحوه وبنتها وابنتها الفحل وابنته اخنا واخواتهم الز  
 ضيع وفروضة خاصة على الجميع مطلقا ولو نسبوا الى الموضعة وبعلها بالز  
 ضاع بشرط ان لا يخلطهم ونحوها الاعلام والاعا والاخوال ونحوها امثلا للابو  
 الرضا عمن يجرمون على الرضيع ولو نسبوا اليهما من غير نسب  
 بشرط ان لا يخلطهم ونحوها الرضيع عليهم كذا يحرم الجميع ومنهم اولاد صبا  
 اللبن مطلقا ولادة ورضاعا على المرتفع وفروضة وهكذا اولاد الر  
 ولادة اجماعا لا يرضعها على الاشهر الاقوى لا يجوز ان ينكح  
 المرتفع في اولاد صبا اللبن ولادة ورضاعا واولاد الموضعة ولادة  
 رضاءا على الاشهر الاقوى بل الاظهر لانهم صاين واخي حكم  
 ولده كافي الضيق وهل ينكح اولاد ماى اولاد اب الموضع الذين لم يرضعوا  
 من لبن الفحل في اولاد هذا الفحل مطلقا نسبيا او رضاعا وفي اولاد الموضعة  
 نسبيا اذا لم يرضعوا من لبنها امثلا قال الشيخ في النهاية واختلف في  
 لا يجوز والوجه الاظهر انما هو في هذه المسئلة ومسائلين اخر  
 احدهما ان تزويج اب الموضع بام الموضعة نسبيا ورضاعا والثانية  
 تزويج الفحل في اخوان الموضع وقيل في التحريم فيها الجمع وهو في الجملة احوط  
 وانما معلل هذه المسئلة لا يرجع فلا خلاف يعتد به بين الاصناف في لزوم  
 الاقتصار فيها على اصالة الاباحة وعدم الحكم بالحرمه الا حيث يصدق  
 بالرضاع العنوايات المذكورة في آية تحريم النسوة من نحو الامومة والبنية

والاخوة

والاختية بناء على ان الرضاع انما يحرم به ما يحرم من النسب وليس المحرم من  
 الاراس صدق عليه عنوان النسوة السبع المذكور في الآية الشريفة دون غير  
 فان اصل فيهن الاباحة لا خلاف في انه كما يمنع الرضاع من النكاح سابقا كذا  
 يبطل لاحقا وان المصاهرة تتعلق بالرضاع من النكاح سابقا كذا تعلقت به  
 بالنسب عني ان كل من يحرم من جهة النسب بالمصاهرة كذا يحرم من جهة الرضا  
 بها ايضا كما يحرم لها الزوجة النسبية بالزوج النسبي كذا يحرم بها انظارها  
 من جهة الرضاع فلون تزويج مريضه فان رضعها امرأته بلبنه حرمته في الز  
 الرضعة والموضعة عليه مؤيد مطلق وكذا لو ارضعها بلبن غيره كافي في  
 كما اذا استمر لبن الفحل الى ان تزوجت به ام لان كان دخل الموضعة على  
 الاظهر الاشهر في حرمه من تحريم الام يحرم العقد على بنتها كما بان في انشاء الله  
 وعلى القول الاخر يختص التحريم بالرضعة لكونها بنتا كما الاول وبنت الز  
 المدخولة بها كافي الثاني والا يكتفى بدخول حومة الموضعة حسب فلا تحرم الز  
 لانها ليست بام يدخل بامها بل ولا اللام اي على القول الاخر من اعتبار  
 الدخول بالبنت في حرمة الام ولكنه ضعيف وينبغي نكاح الجميع مطلقا  
 وفي الصورة بين اضافتها فوضع حومة كل ما جمعا وانفادا وانما هذا فلا ي  
 اجمع عليه كما لعقدين المتقارنين من هنا فبطل الامعاء العلم امكان التزويج  
 من غير تزويجها ونكاح الرضعة لو ارضاها ولو كان تزويجا كبيرا  
 فامر رضعها الى الزوجة الصغيرة واحدة من الكيتين حرمته في مع  
 القول الى الرضعة والموضعة بالتفصيل المتقدم ولا شك في هذا وانما



ففي الواضعها الكيفية الاخرى بعد حصول التحريم بانضام الاول  
 فغير قول ان اشبه ما عند المصنف واكثر المتأخرين انها تحرم ايضاً ولكن  
 الاقوى انها لا تحرم وفقاً لمجمل من الامسيان القديمة ولو تزوج من صفتين  
 فارتفع بها امرائه بل يسهل من كل من اجمعتنا في الامر فضايعاً لم تعاقبتنا  
 دخل بالمرضعة ام لا وكذا الواضعها بليلين الغير ان كان دخل بالمرضعة  
 الا دخل بها حرمت المرضعة خاصة دونها في المصاهرة وهي على  
 تحلف بين الزوجين واقرباء كل منهما بسبب النكاح توجب الحرمة ويلحق في  
 النكاح الظرفي لوطي بالنظر والمس على وجه مخصوص اما الاول  
 وطي امرأة بالعقود او الملك حرمت عليها الموطوءة وان علت من  
 وبناتها وان سفلت من سواها كان كمن قبل لوطي او وجدك بعد ذلك  
 في حجره وحضام لا اجماعاً وحرمت الموطوءة والمعقود عليها على  
 الواطئ وان علاه واولاده وان نزلوا ولو تزوج العقد على البنت على  
 الوطئ حرمت امها عليه عينا فلا يحد في فراقها الاستحرام اليها على  
 الاضطرار لا شئ بل كان يكون اجماعاً وبصرح جماعة خلافاً للعامة فسو  
 بينها وبين الغلام في شرائط الدخول للمحرم عينا وتحرم عليه بنتها  
 اي بنت المعقود عليها من غير وطي جميعاً بل ينها الا عينا اجماعاً فلو ما  
 الام حلت للبنت ولا تحرم مملوكة الابن على الاب يجوز الملك تحريم  
 بالوطئ وكذا ان مملوكة الاب لا تحرم على الابن بالملك بل بالوطئ ولا  
 يجوز الاصلان ان يطأ مملوكة اخاه ما لم يكن عقداً وتحليل نعم يجوز ان يقوم

انما كونه

الاب

المملوكة ابنة الصغير وابنته الصغيرة على نفسها بغير عادية ثم يطأها او  
 اطلاق النص يقتضي عدم الفرق بين وجود مصلية ام لا كما ذهب اليه  
 جماعة خلافاً لآخرين فاشتراطوها والاول اقوى بشرط عدم المصلحة لعمامة  
 وفي غلبة الحكم الى جذاشكال والاقوى نعم ومن توابع هذا الفصل تحريم  
 الزوجية لابل والتم اليها جاعاً لعينا ولا فرق بين الدائم والمقطع وملك البنت  
 وكذا تحريم جماعا لعينا بنت اخا الزوجية وبذلك خفيها وان نزلت هذا مع  
 الزادن والافان اذ نزلت حديثاً الى مخالفة والعمة ضحك على الاشهر الاضيق واخص  
 الحكم بالنزوحية فلا يجمع بالوطئ مملك البنت او العموم لغير وجهها  
 والاظهر الاشهر الاول والاخرى منه بالجواز اذ خال البنين المملوكين  
 عليهم بالملك فلا يعتبر استنبذانهم فيه ولا منعه عدم اعتبار استنبذانهم  
 في صورة العكس ولا كذا الواضع دخلت الغنة والمخالفة على بنت الاضطرار  
 فيجعل الجمع بينهما هذا مطلق وان كرهته البنات على الاظهر الاشهر ولا  
 فرق في مجازيهم على الدخول يكون المذخول عليها بنتاً اخ او اختاً ام لا  
 لاكثر ولو كان غنة والعمة والمخالفة بما دبر بالعقد على بنت الاضطرار والاعتقاد  
 اذ نكحها كان العقد باطلاً اذ الربا ذنا اجماعاً وكذا لو اذننا عند المحرم وغيره  
 وقبل تحريم الغنة والمخالفة بين العقد انفسهما والامضاء له ولعقد البنين  
 امضاء عقداً انفسهما خاصة وفي المسألة اقوال اخر اجماعاً الزوم عقداً  
 الغنة والمخالفة بنزل عقد البنت والمخالفة بالفضولي ولكن مواعاة لا  
 حتماً والاولى بالنكاح مرة اخرى بعد النكاح من الطرفين والبطال ان لم يزوج

دخولها الى البيت فافترس



به البتة ان ايقن في تحريم المصاهرة بوطى الشهادة وقد استشهد عندنا  
 لاكثر وافاقا الى ان لاكثر فنع وهو الاظهر اما الزنا فلا يحرم الزانية على الزا  
 وغيره بعد التوبة اجماعا وكذا قبلها وان كره على الاشهر الاقوى  
 وتناكلا الكراهة في المشهورة بالزنا وكذا لا يحرم الزوجة الزانية وان  
 على الاشبه الاشهر خلافا للمفيد وغيره فتحرم مع الاصرار وفي الدليل  
 ونظر وهل ينشر الزنا حرم المصاهرة فتحرم الزانية على الزاني واولاده  
 وانها وبنتها عينا واختها جعلا قبل نعمان كان الزنا سابقا على العقد  
 ينشر اذا كان لاحقا والقاتل جماعة من القضاة واكثر المتأخرين والوق  
 انه لا ينشر مطلقا حتى اذا كان سابقا وفاقا لجملة من اعيان القضاة ولكن الاول  
 احوط ومراعاة اولى وعلى المختار يستند منه ما لو تزوجت الفقة واخالة فانه  
 لو فعل ذلك حرم عليه بنته بالاختلاف يعتقد به واما النكاح والنظر فتشبه  
 لا يجوز لغير الملك المسرة والنظر اليه فقد اختلفوا لا يخاف من ينشر الزنا  
 على الابن اللبس والتأخر وولد وهم الاكثر ومنهم من خص التحريم بنظر  
 الابن والام وهو موافق وغيره والوجه عندنا المحص وغيره الكراهة في ذلك كله  
 والظهر هذه الاقوى هو الاول مع انه احوط ولا يتعدى التحريم الى ام  
 المموسة والمنقوبة ولا بنتها على الاشهر الاقوى ولا فرق بين الملك وامها  
 والوجه ويحقق هذا الفصل سائل لو ملك اختين فولد واحدة  
 حرمت عليه وطى الاخرى الى ان يخرج الاولى من ملكه ايديع او هبة  
 او نحوها من نواقل الملك فانما خرجت حلت اجماعا وهل يكفي نظم العقد

المفصلة

التاقل لم يشترط

التاقل لم يشترط لزومه فلا يكفي البيع بخيار والهبه التي يجوز الزوج فيها  
 وجها احوطها الثاني وفي الاكفائة بفعل ما يقضه تحريمها عليه كالتزويج  
 الزهر والكتابة الوجها الجورهما العدم مع انه احوط ولا فرق في التحريم الثانية  
 بين وطى الاولى قبل او بعد او في الحاق مقدما منه من النكاح قبله والنظر فتشبه  
 نظر والاحوط الاول وان كان العدم اظهر ولو وطى الثانية والحال ههنا  
 اشم اجماعا ولم يحرم عليه الاولى وفيما قال الشيخ والمحكي واكثر المتأخرين وعليه  
 اخرج احداهما من ملكه حلت له الاخرى سواء اخرجها للعود اليها ام  
 وان لم يخرج احداهما حرمت عليه الثانية دون الاولى علمنا في ذلك كله  
 بالاصول ولكن اضطربت الرواية في المسألة بعد اتفاقها على تحريم الاول  
 مع العلم بتحريم الثانية من ملكه لا للعود الى الاولى وفي بعضها كالتفصيل  
 وغيرها انه يحرم عليه الاولى حتى يخرج الثانية من ملكه لعود الى الاولى  
 وفي رواية اخرى صحى انه ان كان جاهلا لم يحرم الاولى وان كان عالما  
 حرمها معا ونحوها رواية اخرى موثقة ووجه الاضطراب فيها ان  
 ظاهرا الاخبار والآلية خاضعة الى صحت الثاني واخر لجهل الملك  
 لا للعود الى الاولى وان حلت على صورة وقوع الوطى مجعالة حصل  
 المناقات بينهما وبين الاخرتين صرحا بالنكاح فيها بعد حرمه الاول  
 في هذا الصورة الاولى وان حلت على صورة وقوع الوطى من غير حرمه  
 المناقات بينهما من حيث ان المستفاد من الاخبار والآلية تحريم  
 الاولى خاصة ومنها ان تحريمها معا ويمكن الجمع بحمل الأدلة على الصورة

العلم



الثانية ويدفع المناهات بان حكمه عليه مجزئة الاولى لا يقتضئ حل الثاني  
 والمسألة مشكلة لكن تحريم الاول مع العلم بمجزئة الثانية الى اخر وجهها عن  
 الملك لابنية العود الى الاولى ليس محل مربة وانما هي محل الاولى محصورة  
 بمحل مجزئة الثانية وتحريم في صورة العلم بقاء على الملكية ولا يبعد  
 المصير اليه وفاقا لجماعة معتزلة في معنى الثاني على ما بالبحر من جملة ما  
 الموت الاخر او اخر وجهها عن الملك لا للعود الى الاولى وان لم يجر  
 للزوج بها فالشهر باق وان وطى الثانية جاهلا بالشهر لم تحرم عليه  
 الاولى بقيت الثانية في حكم الام لا يكره ان يعقد محرم على الاثمة  
 لا معتزلة على الاشهر الاقوى وفي الغنية الاجماع وقيل مجزئة الا  
 بعدم الطول وهو القدر على المهر كما يفيد المرسل وزيد وعلى النقة  
 ولو بالقوة لم اطلاق الطول ونحوه العنت وهي شقة التركيب  
 بالزنا وخوف الوقوع فيه والقاتل جماعة من القدماء لا يربطوا  
 واولى لا يجوز للعبد ان يتزوج دائما اكثر من حنتين او حرة وثنتين  
 او اربع اماء باجماعنا واخبارنا لا يجوز عندنا نكاح الاثمة على المحرة  
 الا باذنها ولا فرق في بين الدائم والمنقطع ولو ادعت جازمها ولو ادعت  
 عليها من غير ان المحرة كان العقد للطلاق اذنت بعد العلم لا على الاشهر  
 الاقوى وفيها عبا يرجع الاجماع وقيل كان المحرة مخيرة بين اجازته او عبا  
 الاثمة فسخه وغنى عن الشيعي ووجهه من القاء في رواية  
 ان المحرة لها ان تفسخ عقد نفسها دون عقد الاثمة وفي الرواية

ضعف عن المقاومة

ضعف عن المقاومة لما قلناه من الاثمة كل اذا تزوج الاثمة على المحرة  
 ولو انعكس الغرض فادخل المحرة على الاثمة جازم ولم مع علم المحرة بان تحته لغيرها  
 والمحرة انما هي في فسخ عقدها نفسها وامضائه ان لم تعلم بذلك ولا خبر لها في فسخ  
 عقد الاثمة على الاشهر الاقوى وفيها والاشهر اثير الاجماع ولو جمع بينهما بالعقد  
 تزوج بنت رجل وامته في عقد واحد جمع عقدا المحرة والاثمة اذا علمت بها  
 مرضيت والاصح عقد المحرة خاصة دون الاثمة وظن العبارة البطالان كما عليه  
 جماعة وفي المستند نظر بل الاحاق بالفضول لعلمه اظهر وان كان بالعقد  
 ثانيان مرضيت المحرة لوط لا يجل العقد ذات البعل ضرورة ولكن لا  
 به مؤيد مع الجهالة وعدم الدخول اجماعا وانما مع العلم والدخول في الاثمة  
 على انها لا تحرم كالسابق وفيه اشكال والاحوط بل الاظهر التحريم وانما  
 معهما معا فهو زنا واليه اشار بقوله نعم ولو زنا بها حرمت مؤثما وكذا القول  
 بها في العدة الرجعية بلا خلاف يعرف كما صرح بها جمع وبما اجماع صرح  
 اخرون وبه نفي الزنوى وفيه فلا وجه للثبوت وفيه وان تنفق بعض  
 المتأخرين بتعالله في بيع ولا يلحق به الزنا بل ذات العدة الباسية وعقد  
 الوفاة ولا بذات البعل الموطوءة بالشبهة والموطوءة بالملك لا  
 في غير موضع الوفاق مع عقد الصار فيه من وقيل بالاختصاص في ذات العدة  
 المذمومة ولا يخفى عن قوة من تزوج امرأة دائما او منقطعاً على  
 باينة كانت او رجعية او عدة وفات او شبهة فيما قطع به الاصحاب  
 حال كونه جاهلا بالعدة والتحريم او بهما العقد فاسد بالضرورة



ولو دخل بها قبل أو دبر في العدة قام خامس جهتها على الأقوى حرمت عليه الجماع ما قبل  
 فيها ما يحق بها الولد مع الأمان بان ينافيه أقل الحمل فانه إذا انقضت من حين الطهر  
 منها بغير الشهادة الموجبة وهل المراد به المستم أم مهر المثل قولنا أقربها الثاني  
 ويجوز عليها ان تتم العدة للأول وتستأنف عتة أخرى الثانية على الأشهر وقيل بمنزلة العدة  
 واحدة عنهما والقاتل الأسك للمعتبة وفيها الصحيح وغيره ولا يخرج من قوله لا الشهادة  
 ولو كان في تزويجها عالما بما حرمت عليه مؤثرا في العقد ولو طهر  
 الدخول الجماعا ولا يلحق به الولد وليس لها مهر مع علمها بمقتضى ولو دخل بها أو  
 الألفا المثل مع الدخول بها استعمل من فرجها في الحائض الاستبراء بالعقد  
 بوطئها فيها وجها لجهنم العدم وكذا الزوجان في العقد عليها مع الوفاق  
 ظاهر المنة خاصة قبل العدة مع وقوعه بعد الوفاق في نفس الأمر والدخول مع  
 والحرمة هنا لا يخرج من قوة مع أنها حوط ولو تزوج حال كونه حيا بغيره أو  
 نقل بجماع عتة بعد فساد أو قبلها ما بالحرمة حرمت عليه المعقود علمها بالبداء  
 مطلق وان لم يدخل بها الجماعا ولو كان جاهلا بها فسد العقد جماعا ولو لم يزوج  
 مطلقا ولو دخل بها على الأشهر الأقوى ثم المعتق في العقد المحرم تحته ولو لا  
 حرمان فلا عبرة بالفاسدة ولو انعكس فرض المسألة فزوج المحل المحرم فلا  
 صلح إلا بحد كالعلة الأكثر وقيل بالحرمة وهو حوط ولا يجوز أن يجزئها  
 في الأحرار مطلقا جماعا من المهر بغيره أو بغيره ولو بدخل  
 بعضا محشفة حرمت عليهم الموطوءة أي الغلام والزجل وان قلت و  
 وأن سلفت من ذكر أو ثمن من النسب اتفاقا ومن الرضاع على الأقوى

ولغيره دون بناتها

ولغيره دون بناتها اتفاقا ومورد النص الرجل والموطوءة التحريم  
 بها الواطئ الصغير ولا الموطوءة مبتدأ نعم الا حوط ذلك وهل تحرم المذكورات  
 بذلك مطلق أم بشرط سبق الوطئ على العقد عليهن وإلا لم تحرم وحمل  
 قولنا لا حوطها الثاني ان لم يكن الا طهر وعلى عدم التحريم قبل الطهر علم القهر  
 بين متناقض من سبق عقد لها بعد الفعل وعدم يجوز له تكرارها بعد الجماع  
 عدم انتهى والاحتياط العقل أقوى مع أنه حوط وأولى ولا يحرم على المفعول بسيرة  
 شيء عندنا من استبراء التحريم استبقاء العدد عند التزوج أو عند  
 الطلاق أو الأول فذا استكمل التحريم بعلم من النسوة بالعبطة أي الذم حرم  
 عليه ما زاد عليها وهذا في التحريم ولما غلبت فحرم عليها أن يتزوج من الأمان  
 ما زاد على الاثنين مطلقا كانت معها حرام لا باجماعنا وإذا استكمل العبد  
 أو أربعا من الأمساء بعبطة أو عتة اثنين حرم عليه ما زاد على ذلك من الأمساء  
 والتحريم باجماعنا أيضا قليل والمعتق بعضها كما تحريم في الأماء فلا يتجاوزها  
 وكذا العبد في حق التحريم فلا يتجاوز حريمين كما ان المعتق بعضها كما تحريم في حق العبد  
 ينكح أكثر من اثنين وكما في حق التحريم فلا يتجاوزها ولكن في التحريم والعبد ان  
 يصيب إلى المبتدأ ويمنع النسوة ويمنعهن بالعقد المنقطع وملك المهرين ما شاء  
 ولو الفاشح المنقطع على الأشهر الأقوى وإذا اطلق واحدة منهن لم يزوج حرم عليه  
 ما زاد بعبطة ودوا المثنى يخرج الطلقة من العقد الزوجية بلا خلا أو تكون  
 المطلقة بانيه فزوج والظاهر تنقض عدتها ان كانت عدتها كالمعتقة مثلا  
 على الأشهر خلا فالعبد فاطلق المنع عن التزوج في العقد ولم يقصر بين التزويج

ح



والتمسها وظاهرها في المسألة وهو احوط بل يخرج عن قو لولا الشهرة  
 على التفصيل كما عرفت ولعلنا افقنا في الكراهة الشديدة باعتبار القدماء  
 اولى وفي بعض الزوايا نضربها بجوازها البين مع عدم العدة كغيرها  
 بها وليس محل خلاف وكذا لو اطلق امرأة واراد نكاح اخوها فليس ذلك  
 يخرج المطلق عن العدة الرجعية ويكون طلقها بائنة كانت عدتها  
 والاشهر الاظهر ان حق عدة المتعة بالعدن البائنة خلافا للتعقيد فالحكم  
 بالرجعية وهو احوط في الجملة ولو تزوجها اي الاختين في عقد واحد  
 مع التماثل بطل من اصله وقيل بغير واحد هما ويحلى بسبيل الاخرى والفا  
 جماعة من القدماء والقوابية مقلو من اي مرسله وفيه نظر لانها  
 في ايت وفي كذا لك والاف في الفقه مستندة صحيحة لانها غير واضحة  
 الدلالة فلا يخصص بها الاصول المعتضدة بالشهرة ولو كان مع  
 ثلاث نسوة دائمتا فتزوج اثنين في عقد فان سبقوا باحد ضروب  
 اللاحقة انقافا وان قرن بينهما بطلا معا على الاشهر الاصح وقيل  
 يتخير بينهما ما شاء والقائل جماعة من القدماء ولا شاهد لهم سوا  
 سوا القياس بما في رواية جميلة المستندة المتقدمة لانه لو تزوج رجلا  
 في عقد واحد يتخيران بقاء ويحلى بايهن لكن الظاهر عدم قابيل للفرق  
 بين المسئلتين كما صرح به بعض لكن يرد بضعف الدلالة لرجحان  
 عدم وقوع التزويج حال الاسلام والتخير هنا ليس محل كلام ولا يتر  
 الاحتياط هنا وسابقا بالعقد على المختار محمدا واختياره

الطلاق والعدا

الطلاق واعطاء مهر المختارة ان بداله في نكاحها ثم التبادر  
 من اطلاق النصوص والفتوى في المقامين اختصاصا بالحكم  
 نكاحا واسيانا بالجاهل بجهت الجمع دون العالم بها واذا  
 استكملت المحرمات طلقات ثلثا بتخالفها رجعتان باي نوع  
 الطلاق كان حرمت على زوجها حتى تنكح زوجا غيره نكاحا  
 محلا مطم ولو كانت تحت عبدا اذا استكملت الامه طلقين حرمت  
 عليه حتى تنكح زوجا غيره كذلك ولو كانت تحت حتى لان الاعتبار في عدل  
 الطلقات بالزوجية باجماعنا والمطلقة للعدن ينكحها يدينها رجلا كان طلقت  
 بالشرائط ان رجعت في العدة فوطئت ثم طلقت كك ثم امرت بحجب في طلقت  
 ثم طلقت هكذا حتى استكملت تسعا تحرم على المطلق ايدا باجماعنا  
 اطلاق العدة على التسع مترتبة مجاز لان الثلثة من كل ثلث ليست  
 للعدة فاطلاقه عليها ان اطلاقا لا اكثر على الاقل او باعتبار الجاهل  
 وجب ان ظاهر النصوص هو اعتبار التسع للعدن مترتبة فالحكم  
 باعتبار المنفردة محل اشكال ان لم يكن اجماعا وعلى تقديره فيقصر  
 الحضوره وقوفه عليه في الخروج عن مقتضى الاصل والظن عليه  
 في الامه مطم لو طلقت للعدة تسعا مترتبة كما يستفاد من المنع  
 بحكمها هنا حيث احتملوا عدم فهمها مطم ولو ثبت اجماعا لم يحل  
 فيها كما لم يحل في المحرمات فالرجوع فيها الى الاصل اولي  
 من استنباط التبريم للعدا ويثبت به التحريم المؤبد بالنكاح



وسبب الكلام في تحقيق حكمها وشرائطها في مجتمعات الله تعالى وكذا  
 بالابدان فلو قدر الزوج امراته الصماء او الخنساء بما يوجب النكاح لولا  
 اثره بربها بالتزام مع بقا المشاهدة وعدم البينة فلا حرج من عدم  
 ومع استقاء الاول والثاني وفي الحاق نفي الولد بها على وجه ثبت  
 النكاح لولا الاقربا لغير وجهها او جهها بالعدم واطلاق النكاح في  
 امراضها وصريح بعضهم عدم الفرق في ثبوت الحكم بين المدخول بها في  
 في حرمته قبل الدخول فالاجود ثبوت جميع المهر ولا يجوز ذلك في المرأة  
 زوجها الا يتم على الاشهر الاقوى خلافه للصدوق في فالحق في نكاح الزوج  
 امراته الصماء وهو الحوط والى الكفر لا يجوز للمسلم ان يزوج  
 غير الكاتبة اجماعا ابتداء واستدنا وفي جواز نكاح الكاتبة قولان بل  
 اقوال تنشر الا ان اظهرهما واشهرهما انه لا يجوز غبطة اي دولام  
 حتى في الجوسية ويجوز متعة وبالمالك في اليهودية والفرسية الحوط المنع  
 مكم وفي جوازها التمتع وملك للمسلمين بالجوسية قولان اشهرهما عندنا  
 تبعاً للزواج بقا محجوز على كراهية شديدة ولكن الاقوى المنع من العقد  
 مكم ولو ارتد احد الزوجين او هما معا فتر عن الاسلام قبل الدخول  
 بالزوجية وقع الفسخ في الحال مكم فطرنا كان الا ارتداد ام طنا ويجب على الزوج  
 نصف المهر ان كان الا ارتداد منه لحي الفسخ من قبله فاشبه الطلاق ان  
 كانت التسمية صحيحة فنصف المهر والا فنصف المثل ومع عدم التسمية  
 فالمتعة وقبل يجب المهر وهو المهر ولو كان الا ارتداد منها فلا مهر لها

والله اعلم

بلوكا الا ان تدا بعد الدخول وفي انفساخ النكاح على انقضاء العدة  
 العدة عند الطلاق وان كان الا ارتداد من الزوجية مكم او من الزوجية  
 فطرنا رجوع المرن قبل انقضاءها والا انفسخ الا ان يكون المرن  
 هو الزوج وكان مولودا على الفطرة فانه لا يقبل عوده ولو في العدة  
 واعتذر بوجبه عدة الوفا اجماعا ولا يسقط من المهرها وفيما سبق  
 شيء وانما اسلم زوج الكاتبة دونها فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول  
 او بعده وانما كان النكاح ام منقطعاً كما بينا كما الزوج او وثيقاً  
 نكاحها المسلم لا ولو اسلمت زوجة الكافر وانه انفسخ النكاح في  
 الحال ان كان الاسلام قبل الدخول ولا مهر لها لحي الفسخ من قبله او  
 الفسخ على انقضاء العدة عند الطلاق كما نكروه من حين الاسلام  
 كان بعد طلاق انقضت ولم يسلمت بين يديها من حين الاسلام كما ذكره  
 وان اسلم قبل انقضاءها انبى بقاء النكاح وجميع ذلك موضع وفاق  
 الوثني وشهرو في الكتابي وقيل لا ينفسخ النكاح بانقضاء العدة مكم  
 بل ان كان الزوج ذمياً قابلاً بشرا يظن ان نكاحها باقياً ولو كان  
 لا يمكن من الفحول فليها البلاء والامن المخلوة بها نهاراً ولا من اخرها  
 الى دار الحرب والقبائل الشيخ فيه وقد رجح عنه في مد عينا على  
 الوفاق فاذا المذهب هو الاول ولو اسلمت معا ثبت النكاح ولو اسلم  
 احدا الزوجين الوثنيين معا او من حكمهما من الكفار غير الكتابيين وكان  
 الاسلام قبل الدخول بطل النكاح مكم ويجب نصف المهر لجميع المسلمين



اسلامها فليسقط ما هو بعد النكاح بقضاء الفسخ على انقضاء العدة باسلاهما  
 شأنا انتهى فان انقضت ولم يسلم الاخرين انفساها من حين الاسلام  
 وان اسلم فيها استمر النكاح كاذلك بغير خلاف ولو اسلم الوتيرة في حكمه  
 او الذخي وعند اربع فادون كتابها لم يفسخ او بقي اسلم مع لم يفسخ ولو كان  
 عند اكثر من اربع منهن يفسخ اربعاً منهن من دون تجديد عقد بشرط  
 نكاحهن وفارق سائرهن من دون طلاق وان كان خراً وهن خراً يتر  
 والا اختيار ما عبق له سابقا من خواتم وامين ثم يفسخ في فسخ العقد  
 الامة واجازته ان قلنا به ولا يبطل عقد الامة خاصة ولو شرط في  
 نكاح الامة الشرطين ثوجه انفساها نكاحها هنا اذا ما عت حرة  
 الا ان المحكي عن جماعة الاجماع على اختصاص المنع بصورة الابتداء  
 الاستدامة وهو الا وفق بظاهر الادلة وهي انما المنع مطلقا لو عتبت  
 المحرور اعين رضاهن جميعا لم يردن على اربع فيعتبر رضى من يفسخ  
 من النصاب ولا فرق في التحسين من نية عقدهن واقترنوا بين  
 اختيار الا وابل والا واخروا لا يبين من دخل من غيرهن ولو اتم  
 مع اربع بقى اربع فالا قوى بقاء الفسخ طلاق الفسخ وفيه نظر وقيل  
 بتعيين المسلما وهو احوط وروى عمار في الموثق عن مولانا العبد  
 ان ابا القبل بمنزلة الارثاء وان مرجع والزوجة في العدة فهو لحي  
 بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وليس في هذه الزنا  
 ضعف بالمعنى المصطلح الوثاقه عمار وان كان فطحي او عمل بها جماعة

فلما ذكر

خلافه الاكثر بل كاذل يكون الا ان اجاموا لعلمه الاظهر فتقع الزوجية في  
 وقوع البينة بطلاق ونحوه هنا <sup>للساويين الزوجين المعينين</sup>  
 عنها كذا في الاسلام المعنى العام وهو الاقرار بالشهادتين مع عدم  
 ما يلحق منكرها بالكتاب شرط في صحة العقد فلا يجوز للمسلمة التزوج بالكافر مطلقا  
 والمسلم بالوثيق كذلك وبالكاتبة دائما ابتداء على الاصح كما ويجوز له تزويجها  
 متعة وبالمالك اليمين واستدامة اجماعا في الاخير وعلى الاخرى الا ان يفسخ  
 بشرط التساوي في الاماكن المعتبرة الخاص والمزاد منه الا ان يفسخ الا ان يفسخ  
 بالشرط المتقدم فيه اقول انما الاختصاص بالزوج دون الزوجة وهو الاظهر  
 الا انما عليه اجماع في كلام جميع الفقهاء عند المفسرين وغيرهم انه لا يشترط  
 مطلقا كونه مستحبا بل وسياكدا لاستحبابا في الموضع يعني لفسخها مطلقا  
 لا يترفع من الخائف ولا قوى فافاض من المنع الا لتيقن فيكون فوكا ولهذا  
 وحيث ان المفسر انقضا بالاسلام ولم يشترط الايمان بما يشترطه المطلق  
 من حصول الاسلام ارضا خراج من اجتمع على كفره فقال نعم لا يصح نكاح  
 الناصب لا الناصبة لعداوة اهل البيت اجماعا ولا يشترط في صحة النكاح ان  
 الزوج من المهر بالفعل عندنا ولا من النفقة فعلا او قوة على الاستمرار في  
 خصوصاً مع علم المرأة بالحال ورضاها في كلام جماعة الاجماع على صحة  
 هذا الخلاف الشيعي وغيرهما فاشترطوه وهو ضعيف وعلى الخالفين  
 بالفكر العقيد عليها التحليل بعد العلم وجهان الاجود ولا يخير الزوج ولو  
 تجدد العجز للزوج عن الانفاق عليها وفي فسخ العقد على الاكثر الا في

منه



ويجوز نكاح الخرق بالعبد والمباشرة بغير المباشرة والعريضة بالعوي  
بالعكس اتفاق الامن الاستسكان واعتبر من يحرم علمه الصدقة ان لا يتزوج  
فهم الا منهم وهو باءد وانا خطيب المؤمنين القادر على التفقه وجب على من يدين  
عقده النكاح اجابته وان كان انخفض نسباً وان صفته الولي كخاصية  
ظاهر لا يختص عملها بظاهر الامر بالتزويج وصريح الخبر وانما يكون عاصياً  
بالامتناع اذا لم يكن هناك على الجرح كافاً له وان كان دون منسوب الاجابة  
العدل اليه وكان يوجب الاجابة ويدخل فيمن يدين عقده النكاح كما  
قد مضى في الخطوبة الثبوت والباقي الباقية التوسعة فيجب عليها الاجابة على الفسخ  
وهل يعتبر في وجوب الاجابة بلوغ المرأة بحجها الاجابة على الولي وان  
كان صغيراً وجهاً اجودها الاول وان كان الثاني لحوطه بكونه تزويج  
المؤمنة القاطن بل ربما قيل بالمنع وتساكك الكراهية في شأنه بالنكح  
ان تنزع المومنة المخالفة عند المص والاطهر التحريم كما هو لباسها  
بالمنفعة من المستضعفة ومن لا يعرف بعداد على الكراهية غير مؤمنة  
بالغرض تلك الكراهية ان تنسب قبيلة من غير هافق ولية الخط  
الصحيح تنفسح النكاح كما فسح وفي اخرى انها تخبر وفيها على اختلاف  
النسب من الضعف ولذا اختار الاكثر عدم الفساح ولو زعم على الاطلاق  
ولعله الظاهر اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت نرية قبل العقد  
فليس الفسخ ولا الرجوع على الولي المهر على الاكثر خلاف الفسخ فاجاب  
الفسخ ونفي الصداق ووافقه الفيد وجماعة من المحدود وخاتمة وفي

رواية صحيحة في

رواية صحيحة في نفي وغير انها الصداق بما استحل من فرجها ويرجع الزوج  
الى المهر على الولي وان شاء تركها وباطلاهما في الرجوع بالمهر على الولي في  
الشئ وقد اختلف بصوته قد ليس الولي ان علمه الزنا واستره من الزوج وهو  
قوي لا يجوز التعرض بالخطبة بالكسر وهو الايمان بلفظ تحتها  
الرجعية في النكاح وفيها مع ظهور ارادتها كبر راغب وجرح على  
او اني راغب فيك وانت على كبري او عزيرة او نحو ذلك لذات البعل ولذا  
لذا العقد الرجعية الامن الزوج ما خطا من يجوز له التعرض لهما فيها  
سواء حرمت على زوجها مؤبداً ام لا اجاباً في الاول الذالم حر على مؤبداً  
لو حلت له بعد العقد من دون احتياج المحلل وكذا لو احتاج على الا  
شهر الاقوى ويحرم التبرع بها اي بالخطبة وهو الايمان بلفظ لا  
يحل الا النكاح كما يدار ان تزوجك بعد ذلك في الحالين اي في كل من الحال  
اليس العقد الرجعية والتا بانواعه مطلق ففسخ الزوج ومقتدا فيه بصوت  
تحررها عليه مؤبداً ويجوز له فيما عداها كالرجعية والتا التي هي عند  
على تطبيق اي تطبيقه والاجابة تابعة للخطبة حلاً وحرمة كما قالوا ولو  
عوض او صرح بها في محل المنع لم يحرم نكاحها قطعاً اذا خطب في جنة  
هي او كملها او ولها كس وغير خطبتها ولا يحرم على امر القولين الا  
اذا استلزم اثار الشئ وانما المومن فيحرم وقيل بالتحريم مطلق وهو الوجه  
والولي ولو تزوجت لم يحرم لهما ما ولو اتى في الامران فالنكاح ايهما هذا  
في الخطاب المسلم واما الذي اذا خطب الذمية لم يحرم خطبة المسلم لهما كما

في النكاح



وحيث تقوم الوفاة وعقد صحيح وان فعل غيرهما **نكاح الشغار** امر  
 وبطل وهو ان تزوج امرأتان برجلين على ان يكون مهر كل واحدة نكاح  
 الاخرى قيل ولو خلى المهر من احد الجانبين بطل خاصة ولو شرط كل من الزوجين  
 الاخرى بمهر معلوم صح العقدان وبطل وكذا لو تزوجت بمهر بشرط ان تزوج  
 ولم يذكر مهر في اطلاق الحكم بنفسه الشرط نظر للزوم الوفاء مع الامكان  
 سابقا وانما المستور الرجوع الى المهر بطريق الاوجبه يكون العقد على  
 القابل للبرية وبند المهر المحصول عليها جميعا على الاشهر الاقوى وقيل  
 بالتحريم وهو احوط وقد نص الكراهية مطلق وان يكون مرتبة ولكن التخييل  
 ويرى في الموثوق هو الظاهر وفاقا للمتن وجماعة وان يزوج ابنته من غير ادا  
 ولدتها بعد فاعلم ان حاقه لها ويقتضى النص بغيره الى ان يترك مطلق المهر  
 وعكس فرض العبارة من تزوج ابنته من ابن المتكوفة اقل ولدانها  
 تزوج فلا كراهية وان يزوج بمن كانت متزوجة مع غيره به والنص  
 لما اذا كان تزوج ذلك الغير قبل ابيه وبعد ويكره الزانية قبل ان تزوج  
 مطلق الاقوى كالمضي **في النكاح المنقطع** وهو المنقطع والنظر  
 فيه في امر كونه واحكامه وان كان فلهما **القيغة** وهو النكاح  
 المنقطع ما يعتد باحد الا لغير التثنية يعني انكحتك ونزجتك ومنعتك  
 بلا خلاف وينبغي التمسك عليها خاصة في المشهور فلا يعتد بها  
 بالتمليك والهبته والبيع والاحابة والاباحه والتحليل وهو ضعيف  
 ويعتبر فيها جميع ما اعتبر في قيغة الذوام على كون الايجاب والقبول

وقالوا على هذا  
 انه ينعقد في المهر  
 بالامانة لا بالقبول

المهر في  
 النكاح

الماضي فمجرد الاستقبال مع قصد الانشاء هنا وفاقا لجماعة وان كان  
 اعتبار المصنوعة في كل من طرفي القيغة الزوجية الممنوع بها وبشرط ان  
 مسدده او كاتبة فلا يجوز الوثنية والمجسمة وبمجرد الكاتبة على اصح  
 الاقوال المتقدمة ولا يصح التمتع بالمشرية والناصية والخارجية كغيرهن  
 اما الخاضعة للناصية فمجرد كافي الذوام ولكن يستحب اختيار المؤمنة  
 العاتقة العقيمة وان يساهلها بل غير خاص حالها التي ذات بعل او على  
 ام لامع التهمة بالبعل والعدة لا مطلق وليس السئوال شرطا في الجواز  
 اجماعا بل ولا واجبا بل بما يستفاد من بعض النصوص كراهية لكن  
 مودعه السئوال بعد التزويج ويكره التمتع بالزانية كاستبوا ليع  
 شرطا وان يمتنع بغيره ليس لها اب بل طافه عار على اهلها فان فعلا  
 فلا يقتضها وليس ذلك محروما على الاشهر الاقوى وقيل يحرم اذا كان  
 بغير اذن ابيها وهو جيد لو استلزم الفساد والافساد احوط ولا  
 في عددهن قلنا التمتع بما شاء منهن ويحرم ان يمتنع امته على حدة  
 مطلق ولو كان متمتعها الا باذنها فيصير على الاقوى وان يبدل رجل  
 على المرأة بقسأخيها او اختها ما اذن المودة المهر فيكون في  
 العقد شرط هنا في الصحة اجماعا فيبطل بالاخلال به عمدا او سهوا  
 الذائم فليس فيه ركنا اجماعا وبشرط فيه بالمقدار والكتابة والتكفير  
 المشاهدة حتى فيما لا تكتب بها فيه من المعاوضة القسرة بشرط

وسواء من الجور

النكاح



الحضور ومع الغيبة فلا بد من الوصف مما يرفع الجهالة وينقذ  
 بالتراضي بكل ما يقع عليه مما يتناول ولو كان من غير على الاشهر الاظهر  
 ولو لم يدخل بها او وهبها ما بقي من المدة المضروبة كالأصل المصفى  
 من المدة فمأخذ منه مع الادارة ويرجع التزوج بالتصفى لو دفع  
 المهر اليها ولا رجوع في هبة البعض وبقاء الباقي مطلقا او  
 المراهبة المدة اية المدة عنهما ثم كذا اذا لم يدخل بها واذا دل  
 بها استقر المهر في نفقة كالأصل في المدة او هبة لها في  
 فقد الشريطين كالأصل في شيء من المدة من دون هبة اختيار اقساها  
 فلهما من المهر بنفسه او اخلت بها اجمع سقط عنه المهر ويصير  
 ذلك بالاحلال لها قبل الدخول ولا فرق في الحكم المذكور بينه  
 وبين بعد ويستثنى منه اتمام الطهارة وفي الحاق ما عدا من  
 الاعذار وكما لم يرض بالخوف من ظالم وجهان او جهتها العقد  
 ويجوز تأخير المهر لا يحب المبادعة الى رفع اليها بعد العقد  
 الا فورا خلافا لما عرفت وجوبها وهو احوط واولى ولو باع  
 العقد فابطله ورجع او فسخ او كونها محقرة عليه جمعا او عينا  
 او غير ذلك من الفسادات فلا مهر لها ان لم يدخل بها مطلقا  
 ولو دخل بها فلهما ما اخذت منه ومنع ما مطلقا فلهما قبل ذلك او قبل  
 بقدر ما عني من المدة بما كانا وقتها ام لا لكن بشرط جهتها في  
 بالفساد مطلقا على الاقوى وهذا القول اخر منها ان الوجه

كان

انها تستوي في الجهل

انهما تستوي في الجهل اي المسمى جمعا مع جهتها انهما مطلقا انقضت المدة  
 بجهلها ام لا اخذت منه شيئا ام لا وهو ضعيف جدا على القولين  
 بل الأقوال يستعملها مع الاخذ ولا تعطل شيئا مع العلم مع ثبوتها  
 ومنها ما اخذت من المهر بقوله ولو قيل بمهر المثل مع الدخول و  
 جهلها وعدم المهر مع عدم الدخول او علمها مطلقا كان حسنا  
 اما الثاني فلما جاعل واما الاول فلانه الاصل في كل عقد فاسد  
 شبهة قطعا وهو صحيح لولا النص المعبر على القول الاول ثم ان قلنا  
 بالمثل فصل المراد به مهر المثل لتلك المدة او مهر المثل النكاح التام  
 قولان اجودهما الثاني ولو قيل باقل الامر لم يكن بعيدا الاجل  
 محلي وهو ان ذكره شرط في صحة العقد جمعا ولا تقدر له شرعا  
 يتقن بنواضيها عليها كما كان كالיום والسنة والشهر والشهرين  
 ولا فرق في الزمان الطويل بين صورتي العلم بامكان البقاء التي  
 الغاية وفي الزمان القصير بين صورتي امكان الجمع فيه فقد لا بد  
 من تعيينه بان يكون محروجا من الزيادة والنقصان وفي اعتبار  
 اتصال المدة المضروبة بالعقد ام جواز الانفصال قولان اجود  
 الثاني وعليه ففي جواز العقد عليها في المدة المتخللة بين القصد  
 وسبب المدة المشروطة ام عدم قولان اجودهما الاول اذا وفت  
 المدة المتخللة بالاجل العقود عليها ثانيا واعتد بالنسبة الى الاحتياط  
 هنا وفيما سبق سبيله واضح ثم كل واحد مع تعيين المبدأ ومع الاطلاق ينص

حسن

الاجل



الى الاتصال على الاشهر الاظهر ولا يصح ذكر المرات مجزئاً عن غيرها  
 ثم قد علمنا على الاشهر الاقوى وفيه رواية بل رواية با مجوزة ولكن  
 فيها غموض شديد فان القائل بها غير معروف ويمكن حملها على  
 فكرها مع تقديم الزمان هو ظرف لها والاجل للعقد فانه لا يجوز الزيادة  
 عن العدد المشرط بغير ذنها ولا يتعين عليه فعد قطعاً ويجوز الاستعانة  
 منها بعد استيفاء الشرط بغير الوطى حيث يزيد الاجل على العدد وفي  
 جواز الوطى يصح مع الاذن قولان اشهرهما الاول  
 الا خلا لا يذكر المشرط ذكر الاجل بطل العقد ولا ينقل كما  
 هنا اجماعاً ولو عكس فذكر المشرط من دون الاجل فغيره اقول اشهرها  
 انه يقبله دائماً قبل بطل السابق وهو الاقوى وفاقاً لجماع هذا  
 مع توافقها على قصدهما التمتع او كان من الخارج معلوماً والا فاف  
 عليه الاكثر متعين وظاهر الشرع دون نفس الامر لا حكم  
 للشرط اذا كانت قبل العقد ثم سايغة كانت ام لا اجماعاً وكذا اذا  
 كانت بعد ويلزم لو ذكرت قبل اذا كانت سايغة ولم تجز ذكرها بعد  
 العقد ثابته يجوز لكل منهما اشتراط اتيانها بالثبوت او بالانقضاء  
 وفيه دون اخر او تمنعاً بخصوصاً لا مطلقاً اجماعاً وان لا يطاها حتى  
 الفرج ويجوز اتيانها في الوقت المستثنى مع رضا على الاقوى وفاقاً  
 لجماعه ومنهم المقتول ولو مضى به اي بالوطى بعد العقد  
 جاز ولعله بين الاجل ويجوز العزل عنها ولو من دون اذنها اجماعاً

والاشهر

١٠٣

١٠٤

ويطلق بالولد

ويطلق به الولد مع الامسك وان عزل وكذا في كل من طي صح فان النسب  
 والولد في الفرائض وظاهرهما الوفاق عليه ولكن لو نفاه كنفه ولم ينجح  
 الى اللعان هنا مطلق ولو لم يعزل وليس له النفي الا مع العلم بالانقضاء  
 وان عزل وانما هو وطن الانقضاء لا يقع بالتمتع خلافاً لاجامائين  
 بصحة المذمة او انقضاءها ولا لعالم على الاظهر الاشهر في الغذف وفي الولد  
 وفي الغنمية الاجماع ويقع الظاهر بها على الاشهر الاقوى وترد فيه  
 فتادون بحكم العفو مع ثمة بدونه لا يثبت بالتمتع ميراث  
 بينهما مطلقاً بشرط الثبوت والعدم ام لا اخص الاكثر وقال المعتمد  
 انه يثبت التوارث بينهما مطلقاً مالم يشترط السقوط وهو ضعيف جداً  
 نعم لو شرط الميراث بينهما لزم الشرط ونحوه ثابته على الاشهر اقوى وفاقاً للكثير  
 من الاصحاب حتى ان يكون بينهما مشهوراً وعليه فان اشترط  
 لهما فلهما ما اشترطاه ولا أحدهما احتمل كونه كذلك والبطلان الاول  
 اقوى اذا انقضت اجلها او وهب وكانت مدخولاً بها غير نكحة  
 وجب لها العدة عنها الغريم دونه حرة كانت او ممتعة اجماعاً وقد اختلف  
 في قدرها على احوال اربعة منها ما اشار اليه بقوله فالعدة من  
 انقضاء الاجل او هبة دون الوفاة حيثما كانت على صحة الاشهر الاقوى  
 وهو اجمع ذلك لحوطه واول هذا اذا كانت تحيض وان كانت من  
 تحيض عادة ولكن لم تحض لافقة فعدتها خمسة واربعون يوماً اجماعاً  
 ولو مات عنها وهي حرة حايلاً ففي مقدار العدة فيها ما ايتى

١٠٥

١٠٦

١٠٧



واشهرها انه امر بعت اشهر واما عشرة ايام من مطلق كانت مدخولا لهما ام لا  
 الثانية انها شهران وخمسة ايام عليها اجماع من الفقهاء واذا كانت الا  
 فابعد الاجلين لاجلها لا يصح تحديد العقد عليها مطلقا او منقطعاً  
 قبل انقضاء الاجل على الاشهر الاقوى ولو ابراه العقد قبلها اجماعاً  
 او منقطعاً وبها المذاهب واستأنف العقد وليس عليها منه عذر  
 في نكاح الامة والعبد والنظر فيه اقام في العقد واقتضى الملكا العقد  
 فليس للعبد والامة ان يعقدا لنفسهما نكاحاً مطلقاً لم ياذن المولى  
 ولو اذن احد هما فعقد لنفسه بغير اذنه ففي قوته على الاجانته وضحتها  
 معها والعدم والظلال ما ساقوا وقوة على الاجانته اشبه  
 واشهر وهي كاشفة عن الضمة من حين التصيعة كغيره من العقود التي  
 خلا فالنهاية فكصيفة مستأنفة وظل النص الاكفاء في الاجانته بالسكوت  
 كما عن الاسكا وصرح به جما ولا بأس به الا انما الضمة فيها  
 احوط واولى ولو اذن المولى ابتدا او اخير ثبت في ذمة المولى العبد  
 المهر والتفقه على الاشهر الاقوى خلافاً لحد قول الشيخ في علقته  
 بكسب العبد وعن العلامة احتمال علقته برفقة العبد وهما  
 ويثبت لمولى الامة المهر بلا خلا ولو تزوج عبيد بامته غير مولا فلم  
 ياذنوا واذنا معاقا لو لم تحصل لهما بينهما نصفين ولو اذن احداهما  
 كان الولد للاخر الذي لم ياذن في ذلك الاصح فان اجماعا كان في  
 لك او وجد نص كما يظهر من بعض ولا فقيه اشكال واولى به

ما لا ريب فيه

(ق)  
 (ق)  
 (ق)

ثم اشرى احد الزوجين بين اثنين فاذا مولى المحقق واحد  
 بالشركي او مولى كل منهما فانه خارج عن موضع النص المدعى و  
 الفتوى واشترى انا جميع دون الاختصاص به لم ياذن لعله  
 هنا اقوى وولد المملوكين رق لوليهما ولو كانا اثنين فقد عرفت  
 ان الولد بينهما بالتولية لكن لا مطلق بل ادم لم يشترط احدهما الا نكر  
 بالولد او باكثره ولا فعل ما شرط واذا كان احداً لا يوس اي الزوج  
 والزوج جرحا فالولد حرم مطلق على الاشهر الاقوى بل كاذن يكون  
 اجماعا ولا فرق بين ولد المعقودة والحليلة الا ان بشرط المولى  
 على محرمه في ذمة المولى فنجوز وبصره فاعلى قول مشهور بين الا  
 صاحب ضعيف الماخذ ولعله لئلا ترد المصنف في بيع ظاهر اهلها  
 صريحاً ثم على تقدير اشتراط ذمة في العقد والتحليل وقدنا بعدم  
 الضمة هل يحكم بنفسا العقد ام يصح ويطل الشرط خاصة وجهها  
 واولى بعدم الضمة هل يحكم به لو تكتنا بملوكنا تحليلاً وهذا الوجه  
 مع نفس الشرط وحكمنا بفساد العقد كان من انما مع علمه بالفساد  
 انعقد الولد فاكظا يرد نعم لو جهل الفساد كان حق التشبيهة  
 وان قلنا بفساد الشرط لم يلزم العقد به ولم يسقط بالاسقاط بعد  
 العقد مع احتمال تغليب الحرية ولا يخرج عن قوة ولو تزوج المحرم  
 امته من غيرها ان ما لكها فان وطأها قبل الاجانته عالماً بالحرمة  
 ولا شهرة فهو حران والولد من قبل المولى وعليه بموجب النكاح ان كان عليها

على

(ق)



ذلك لو علمت بالحكمة والاشبهت وكذا فليكن المهر اثنا فان كان جاهلا  
 بالحكمة او موضوعا وكذا اذا كانت عالمة على ان يفضله طلاقا لعبارة  
 وطلعا خلافا لآخرين لها بنجابا والاجود ان عليه العشر مع  
 البكارة ونصفه على الشبهة وفاقا لآخرين حرمه وسقط الحد عنه  
 لو كان جاهلا بالحكمة والموضوع للشبهة الثامنة ولا تحل الامتة لو كانت  
 كذلك لذلك دون المهر فثبت مع جهلها اثنا وان همل هو المستحق للمثل  
 او العشر ونصفه اقول الجود هما الاخير وكذا مع علمها على الاختلاف  
 المتقدم قريبا بلحقه الولد اجماعا وعليه قيمته يوم سقط حيل الموت  
 هذا كله مع عدم اجازة المولى العقد ومعها وقتنا بانها مضى  
 من حينها اقول وقتنا بانها كاشفة كما هو الاشهر لا تولى فليحق به  
 الولد مطلقا ويسقط عنه الحد ولزمت المهر فليحق به الولد مع قيمته  
 يوم ولد جينا لو ادعت المحترقة فترجى بها على ذلك مع جهله بالتحال  
 ولادية في سقوط الحد عنه وكذا عنهما ان كانت جاهلة وانا اليوم المهر  
 فخطا هو الطلاق لا صح بل ادعى بعضهم اجماع المسلمين ولم يفرقوا  
 هنا بين كونها جاهلة او عالمة واختلوا في تقديرها بالمهر والمثل  
 او العشر ونصفه على اقول الجود هما الاخير كما مضى لرواية صحيحة  
 اشار اليها بقوله وفي رواية يلزمها لو طوى عشر القيمة ان كان بكرا  
 او نصف العشر ان كان ثيبا وجملا على اذا طابقا احدهما الا من بين  
 المثل والمستبعد جدا وظا التشبيه في العبارة حزية الولد بعبارة

كافرا

بفتح كما في المسألة الشاوية عليها خلافا لآخرين فاختاروا فيه التواضع  
 بين الزوجات المختلفة لهذا ما مر وبالحزبية يفتن المصير الى الحزبية مع قيام  
 البينة حينئذ انكسره من الحزبية والرقية مع واليه ذهب الشيخ في ربة  
 والقاضي وابن حزم ولو ولد لها اولاد فحكم بالقيمة يوم استقوط  
 جبا وجوبا وجب على مولى الحزبية قبولها ودفع الولد لها قولا ولحدا  
 ولا يظهر ثمة الخلاف المتقدم هنا بل فيها قول يدفع القيمة لغيره غير  
 فعلى القول بالحزبية تبقى دينيا في ذمتها والولد حر وعلى القول الآخر  
 يتوقف الحزبية على دفع القيمة ولو عجز عن القيمة استعصى قتيلا  
 وجوبا بل خلاف بين القائلين بالرقية كما قيل وكذا عند القائلين  
 بالحل بالحزبية للموتقة الصريحة في ذلك والعمل بها شجها على  
 ولكن الاحتياط لا ينبغي ولو ابى الاب من الشئ قبل ان يقد بهم الا  
 ما م كافى الموتقة والقائل الشيخ وابن حزم واجاب عنها المهر  
 بانه في المستند ضعف وليس كذلك بل هو موثق كما عرفت كالعمل  
 بها متوجه وليس فيها بيان لما يفك به الامام هو من سهم  
 الترقاب كما عرفت القايلا ان ام من بيت المال كاعلى العلاء  
 وهو ارفق بالاصول المقررة على تقدير القول بالحزبية لكونه  
 معذرا لصالح المسلمين والمقام منها ولو تزوجت المحترقة عبدا  
 مع العلم منها بالرقية والمحترقة فلا مهر لها ولو مع الذخول  
 وولد لم يلق لولي العبد فحق ثبوت الحد وجهان ومع الجهل فيها

اخرى



ولو باحدا الامرين يكون الولد حرا تبعا لاشرف الابوين ولا يلزمها  
قيمة الولد ويلزم العبد مع الدخول مهرها مثل ذلك المستلزم  
في تزويج ما دونها من المولى فبقيع به اذا اعتق ومع الاجابة فالسنة  
قطعا هنا وفي السابق ايضاً وفي سقوط الحدان او جناه فيه وهو الولد  
معها وجهان مبنيان على انها كاشف ام ناقلة والحكم بحرية الولد  
هو الاشهر لا ظهر خلافاً للفيد بحكم بالقيمة مطم ولو هي الزاوية  
ضعيفة الشئد بالحالة والدلالة بعدم الضراحة ولو ساء للملك  
ونها فلا مهر والولد من المولى الا انه اتفاقاً كالحكي وكذا الحكم لو  
بها اي بالامة المملوكة للغير لا يشترط الاشكال الا في نفي المهر فقبل بقول  
العقر هنا وهو احوط واولى ولو اشترى المزدوج بامر بين شريكتين  
نصيب احد الشريكتين من زوجة بطل العقد ما في غير عليه المولى  
لنفي الشريك الاخر لما لك العقد فانه لا محل على الاشهر الا في قول  
بالحل مع الامضاء وهو ضعيف جداً هذا اذا وقع الرضاء بالولي  
بامضاء العقد السابق واقام مع وقوعه بالتخليل المتقد بنصير  
بالحل وليس فيه ضعف بل هي صحيحة مربية في كتاب الثلاثة قاله قول  
متجه وفاق للحنفي وجاعلة خلافاً لا ذكر كما قيل في المنع كاسبق وهو احوط  
كذا لو كان بعدها اي الامة المملوكة نصفها لزوجها او غيره جرم  
عليه وطلها مطم لان المحل لا يسباح بملك ولا بالعقد الذي اتم اتفاقاً  
لتبعض السبب لا بالتقطع لذلك ولا بالتخليل للاجماع والصحح

ولو باحدا الامرين

ولو باحدا الامرين يكون الولد حرا تبعا لاشرف الابوين ولا يلزمها  
قيمة الولد ويلزم العبد مع الدخول مهرها مثل ذلك المستلزم  
في تزويج ما دونها من المولى فبقيع به اذا اعتق ومع الاجابة فالسنة  
قطعا هنا وفي السابق ايضاً وفي سقوط الحدان او جناه فيه وهو الولد  
معها وجهان مبنيان على انها كاشف ام ناقلة والحكم بحرية الولد  
هو الاشهر لا ظهر خلافاً للفيد بحكم بالقيمة مطم ولو هي الزاوية  
ضعيفة الشئد بالحالة والدلالة بعدم الضراحة ولو ساء للملك  
ونها فلا مهر والولد من المولى الا انه اتفاقاً كالحكي وكذا الحكم لو  
بها اي بالامة المملوكة للغير لا يشترط الاشكال الا في نفي المهر فقبل بقول  
العقر هنا وهو احوط واولى ولو اشترى المزدوج بامر بين شريكتين  
نصيب احد الشريكتين من زوجة بطل العقد ما في غير عليه المولى  
لنفي الشريك الاخر لما لك العقد فانه لا محل على الاشهر الا في قول  
بالحل مع الامضاء وهو ضعيف جداً هذا اذا وقع الرضاء بالولي  
بامضاء العقد السابق واقام مع وقوعه بالتخليل المتقد بنصير  
بالحل وليس فيه ضعف بل هي صحيحة مربية في كتاب الثلاثة قاله قول  
متجه وفاق للحنفي وجاعلة خلافاً لا ذكر كما قيل في المنع كاسبق وهو احوط  
كذا لو كان بعدها اي الامة المملوكة نصفها لزوجها او غيره جرم  
عليه وطلها مطم لان المحل لا يسباح بملك ولا بالعقد الذي اتم اتفاقاً  
لتبعض السبب لا بالتقطع لذلك ولا بالتخليل للاجماع والصحح

٢٢٠



وجهها ولعل الاقرب عدم السقوط وكذا لو نسبت احدهما والظاهر  
 دعويها المجمل والنسب مع اليقين بشرط الامكان في حقهما ولو عتق  
 بعضها فلا خيار لها ولو كانت صغيرة ومخونة ثبت لها التحايل الكمال  
 وليس للمولى هنا تولى الاختيار والنزوح الوطى قبله وكذا القول قبل اختيارها  
 وهي كاملة حيث لا يتألف الفورية كما لو تعلم بالعتق ولا خيرة للعبد اذا عتق  
 في شخص كاحده مطلقا ولو كان نكاحه كرها على الاشهر لا قوى ولا لزوم مطر  
 ان كانت حرة وكما تخير الامتعة بعتها فيما مضى كما تخير الامتعة لو كانت في مع  
 زوجها مالك واحد وما يكون بوط بالشريك كان ام لا فاعتقها معا فماتت  
 كان عتقها ام لا بشرط عدم ما يتألف الفورية وان عتقك هي خافته بلا خلاف  
 فيهما ولا يجوز ان يتزوج بامته بمهر مطر اتفاقا الا في صورة واحدة  
 وهي ان يتزوجها ويجعل العتق صداقا فيقول قد تزوجتك واعتقك  
 مهر عتقك وبشرط في صحة هذا التزوج على العتق في العقد كما عتقنا  
 بالمال وقبل بشرط نقد العتق على التزوج فيقول اعتقك وتزوجتك  
 وجعل صداقك عتقك والقائل الشبان ومستند القولين مضعف الا  
 جواهر الامر بين وفاء الاكثر للتأخير ولو احتيط بالاشهر كان احول لقول  
 فيه دون القول الاخر وفي وجوب قبول الامتعة بعد تمام التغير ام عدم  
 قولان احولها الثاني وفاء الاكثر ولكن الاحتياط الا قبل تمام التغير  
 اكثر القصور والفتاوى الاكثر في العتق المهور به بذكره في  
 الضيعة بغير لفظ الاعتاق كقولنا جعلت عتقك صداقا وقيل

يا غياث انظر

يا غياث انظر لفظ الاعتاق نحو من الالفاظ الضمنية في العتق وهو احول وجب  
 كالا الحكم في هذه الضورة نحو الالفاظ المقتضية وجبا لفظا بينهما  
 تولى القدر المتبقي من النص والفتوى وهو صحتها اجمع لا بعضها والظاهر  
 للمولى في المأثورة ان كان ولد لها باقيا ثبتت بدل الخيرة في الجملة  
 ولو مات الولد لم يجرى له باقيا بغيرها العودها الى الزينة المحضنة وعتق  
 المولى من نصيب ولها من نفسها وفيها اوصافها ومن غيرها ان كان  
 عدم الوفاء ولو عتق النقيب لم منها ومن اصل التزويج فكما خلاست هي  
 خاصة في ذلك التعلق منها ولا يلزم الولد بغيره وفكده من ماله من غير  
 الشر كخلافا للبسوطا وجبه ولا السعي مع عدم المال على الاشبه  
 الا شوهدا وفي السابق خلافا لابن حنبل فوجب عليه السعي وتباع مع  
 الولد في ثمن قبيلها ان لم يكن للمولى غيرها بلا خلاف عندنا مع وفاة  
 المولى وكذا مع حيوانه على الاشهر لا قوى ولو اشترى الامتعة فاعتقها  
 وتزوجها وجعل عتقها مهرها فماتت ثم مات ولم يترك ما يقوم بثمنها فلا  
 الا شهر ان العتق لا يبطل وكذا التزويج ولا يرق الولد وقيل بتابع في ثمنها  
 ويكون حملها كهيئتها في الزينة والقائل الشيخ والاسكافي والقاضي  
 لرواية هشام بن سالم الصحيحة وهي خالفه للاصول القطعية للعتقة  
 بالشهر فلتكن مطرحة او مؤلفة واقا البيع فاذا بيعت الامتعة بالبل  
 حرز كان او عتق كان المالك او ما يكون بينهما والافترق وتغير المشتري  
 مطر في الاجابة للشكاح السابق والفسخ مطر كان البيع قبل الدخول ام بعد



اجماعاً فميز على الفور بالاحكام الاتماع المحمل بانحياؤه ذلك بعد العلم  
به على الفور غير خلاف وفي انحاء المحمل بالفورية به قولنا ولا اصل  
بقضاء الاول والثاني فمضاهي اطلاق التصور وهذا هو وكذا الوبيع العبد  
ومنه امه فله شري انما في الفسخ النكاح والبقاء وكذا في بيع الشري  
لو كان محله حق لرواية فيها ضعف لكنه محبوب بالشهرع وباطل لبعض  
الاخبار والتعليل في جملة من الغيب خلافاً لجماعة فقالوا انه لا خير في  
ثم ان ظاهر الحكم بانحياز المشتري العبد والامه اذا كان الاخر في  
اختيار المشتري فليس الاخر اعتباراً وهو احد القولين في المسئلة وال  
شهرهما والظهر هما خلافاً لجماعة ولو كانا اي المملوك كان الزوج احد هما  
الاخر للمالك واحد فباعهما الاثنان بالشريك او لا يقر او فكل منهما  
انما كان اتفاقاً على البقاء لزم ولو فسخا واحداً انفسخ وكذا لو باع  
الواحد لهما احدهما لم يثبت العقد بل ينزل ما لم يرض بالنكاح كل  
واحد منهما اي كل من المشتري والبائع وبطلنا المولى للامه المهر لها  
بالعقد فان دخل الزوج استقر ولا يفسط لو باع بعد مظهر لمان  
المشتري ام لا هذا في الدائم ويشكل في المنقطع لتزوج المهر على البيع  
ويؤتى استحقاقاً او المولى يناله على الاستيفاء الغدما المقابل له و  
مقتضاه كونه بان آء البضع شيئاً فشيئاً فاستحقاق المولى تمام المهر  
لا وجه له مظهر مع عدم استيفاء البضع بنفس المشتري وامضاً في علم  
يقضي ان لا يكون له الاما قابل البضع المستوفى في ملكه واما التباين

ان لا يكون له  
ان لا يكون له  
ان لا يكون له

ان لا يفسخ احد اصلا على الاول او باخذ المشتري خاصة على الثاني  
ولعل مرادهم الدائم خاصة اما لو باع قبل دخول سقط المهران لبعض  
لانته بمنزلة الفسخ وقد جاء من قبل المسخ وهو المولى فلا شيء له منه  
فبعض منه شيئاً لم لا ويسترد منه الزوج مع القبض في الشهر وخلافاً  
فاطلق انه ان قبض المهر كان له النصف ودر النصف لان البيع طلاق  
كافي للتصور الاول المهر وان اجاز للمشتري كان المهر له على الاثنان  
من ما لم يرض من قولنا يكون المهر الاول ويؤتى اتفاقاً الا ان كان  
المنزوجة لو اعتقت قبل الدخول فاجازت العقد يكون للسيد المهر والحكم في  
اجاز الامه بعد العتق واجاز المشتري واحد في المسئلة احوال اخر مشككة في  
الضعف لا يحتمل في الاثني الطلاق فاذا كانت زوجة العبد التي تزوجها  
بازن المولى النماء او انجرت له او امه تعبر مولاه فالطلاق بينه وبين مولاه اجاباً  
عليه على الاثني لا يرضى نعم الا حوط وجوب شيئاً العبد من مولاه ولو كان زوجة  
امه لمولاه المهر لزوجها منه كما ان غيرهما المولى اجماعاً ولا يشترط في الفراق لفظ  
الطلاق بل يكفي فيه كل ما دل عليه من الاطرأض والافتراق ولو ان يلفظ الطلاق  
انفسخ النكاح لكنه لا بعد طلاقاً شريفاً ولا يلغى احكامه ظاهر مظهر  
في جملة سبب التخييل بضع المرأة بالمطرفة وهو نوعاً الاول ملك الزينة وهو وضع  
وفاء ولا يفسد عده من النكاح اجماعاً وتخصيص الاستيناب به بالعمل الشارح الي  
عدها للزينة وهو اجماع واذا تزوج منه من غير حوت عليه وجوب الاستيناب  
منها وطناً ولساناً ونظراً اليها بشهوة مظهر قطعاً وبدونها في الوجه والهيئة

بالاعتزال



في العقد والعقد كما اطلق جماعة من اهل الجاهل وهو احوط واولي قبل في معنى الزمة  
 المتزوجة المخلوطة في الغيب ولو عدل من هذا دون القطر في غير هذا المبدأ على المالك  
 نظروا في الاصول لعدم ثبوتها في المقام من خروجها من النكاح والعقد  
 سواء كانت بابتها وجبته وليس له ان يقول ان قولها من الزميج انما يكون عليه  
 مظن بغير خلاف ولا يحل لاحد الشريكين وعلى الامة المشركية بينهما الا تحليل احد  
 الآخر فيحل على الاكثر من زوجين بل يباح دولت الاخر واجد الاواني من من حل التحريم  
 وبطلانهم اهل الذمة اذ انهم يتوبون لشرايطها ويلبسونهم من اذ يطعنون  
 وبالبطن وغيرهم من اهل الفلال السابرين لهم بلا خلاف ولو عدل  
 باحد الوجوه المملوكة لها وجب عليه الا ملكي مع عدم العلم  
 الرضوي المحرم مظن كان عالما به اذ لا الا في صورته في اكثرها في تحت البيع  
 بثن منها ما لو ملكها فاعترضها فظم الاحتيا انما لو عدل في الحل له فيها  
 بالعقد والنزوح بعد وان لم يستبرأ وعليه الوفاق في ذلك التصريح  
 واطلاها كالمثل وكلام الاكثر يقتضيه عدم الفرق بين العلم بالوطي  
 المحرم وعدمه مظن وفيه جماعة بما عدا الاول واوجها فيه الاستنباط  
 وهو احوط واولي ثم يقتضيه اطلاها انما عموم الحكم لصوري في بحاله  
 بها وعدمه مضافا الى الصحيح في الاولى ويستفاد من الصحيح وغيره  
 الاستبراء مظن وعليه فتوى الاحتيا ولكن لا يحل لغيب القول ان تزوجها  
 منه حتى يملكها محرقة ولا فرق بين العلم بوطي المولى لها او بمجهل به  
 بشكل في صورة العلم بعدم وطئه لها وقد حكم جماعة بان لا عدل

هذا هو حسن

هذا هو حسن

مع العلم بعدم وطئه لها ولا من تنفك من اليه لفساد وبشكل كافيه اعدا  
 وهو العلم بوطي الثاني لها وعدم الاستبراء قبل الغيب عليه الاستبراء  
 غير العقد كافي في النص والبيان ولكن مراعاة ما كان يقتضيه اطلاها  
 احوط واولي وبذلك الاب مظلوم وطوءه ابيه كذلك وان حرم عليه وطئها  
 وكذا الكلام في الابن اجماعا ووضعي من نوع جوابه النكاح بالملك  
 النكاح بملك المنفعة خاصة بطل الامتداد من الهبة والعارية بشرط كونه  
 السليم وكوفيها كناية لكونه كافرا وغيره لك من احكام النسيب  
 المصاهرة وغيرها ولا خلاف في اعتبار صبغة وهي فيما وافقه وخلافه  
 في الاول ان يقول احللت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولم يعد  
 هما الشيخ وابنته والمرفوض وهو اكثر الاحتيا ولكن السع الاخر في نحو  
 بلفظ الابن اجماعا ووضعي وهو القسم الثاني والا فلا احوط واولي ان لم يكن اوفى  
 وعلى الثاني فيلزم ان ذنت وسعت وملك وهبت ونحوها وضع الجميع  
 لفظ العارية ولا يجوز التحليل به اتفاقا وهل هو في الحل اياها محضنة  
 وتملك منفعته كما هو المشهور او عقد منعه كما قاله على الفلدي في قوله  
 الاول فيقول ليس بغيره ولا واما لنوقف الا على المهر فالاجل المعين  
 هنا وفانما من الخصم ويوقف الزرع الثاني على الطلاق في غير الفسخ باق  
 محصور ليس هذا هنا ولزوم المهر فيه بالذخول وغيره من لوازمه للقبضة  
 هنا وفانما من الخصم وعلى القولين كما قبل لا بد من القبول والنسوة  
 خالصة عن اعتباره وعن الحل ما يدل على نفي ذلك على من ذهب الى

نفي

١٢٥

هذا هو حسن



فالوجه العلم وان كان لا عيناً واحداً وفي قوله تخطيطاً منه لم لو كره او ملوك  
 انما تردوا خلفاً ولكن مساوئته اي العبد الاجنبي في جوارحه تخطيط المولى  
 اشبه وان كان الاقرب في جوارحه المولى عبد الله على نحو قوله انك لا  
 واعطاهما شيئاً من قبله اولى واحوط ولو ملك بعض الامم التي هي في بعض  
 الاخر فخرج فاحل نفسه له لم يخرج كانه في جوارحه تخطيط الشريك حصته منها  
 لشريكه شريكة ولد ولد له وان المانع كالعبد الاكثر احوط ولا  
 يسبب الامانة له الذمة عن اقله اقله التجهيل او النظر او غيره ذلك من مقتضى  
 الوطى كغيره ولم يجل الوطى في الاخرى الا بقاء له الذمة وكذا الوطى في  
 الوطى حله ما دونه من المقدار شهادة وعلم انك كغيرها فاليها ولا  
 ليدونها ولو اهل القبلة فحل باجل فيه الامم شهوة نظره العدم احوط ان  
 يكن اظهر ولو اهل التخذ من منها لم يعرف من الوطى لا يسبب بذلك وكذا الامانة  
 التخذ من تخطيط الوطى خاصه ولد المخلقة من العبدان جوارحه تخطيط المولى  
 ومن التخرج جميع اشترائه الحقبة كان ومع العدم رقي مع اشترائه  
 ان فلنا بغيره والاكلاطلاق وفيه اختلاف والاصح الاشهر كالاقل  
 شرط الاب في الحقبة فلا سبيل للمولى انجازه على الاب من جهة القيمة  
 اجماعاً وان لم بشرط ذلك ففي انما فيه الولد وان اشبهها  
 واشهرهما انها لا تلزم والاخرى انها تلزم وهو لوطى ولا بأس  
 بطلائع الامم وفي البيت عبره ويرتبا قبل بالكره هنا بالجملة او مطم  
 ولا بأس به للمساخنة في اولها والخير ان ينام بين اثنين ويكره كلا

الذي خالفه في قوله المولى حله  
 بغيره

الامم من المولى

في المولى في المولى ويكره وطى الفاحشة الزانية ومن ولد من الزنا  
 ولا يجوز على الاظهر وطى بالتكاح الظاهر في خمسة في العيوب  
 المحرم للفسخ لاحد الزوجين اذا حصل منها في الاخرى البحث فيه في امساها  
 واحكامها بحسبها الزوجين المصالح وجن على ضيق نكاحه امر اجتهاد المحرم  
 الطبق والادوارى الذي لا يعقل معه امعات الصلوة اجماعاً على اهل  
 صريحه كما يظهر من جمع وكذا الذي يعقل معه او فاسدها لم كان قبل العقد  
 او بعد رجوعه على الاشهر الاقوى في الاول كما ان يكون اجماعاً على  
 صريحه بعض اصحابنا خلافاً لابي خنيز فاطم اشترط عدم التعقل  
 وهو لوطى وعافى في الاخر خلافاً لأكثر الفقهاء وهو الاقوى  
 والمختار بكسر الخاء والمذموم وسيل الاثنين واخراجها وانحائها  
 مطم وان امكن الوطى على الاشهر الاقوى خلافاً للشيخ في صورة الا  
 مكان ففناه وهو احوط واولى وعلى المختار ينبغي التمسك بانحصاء  
 السابق على العقد دون التخذ بعد فلا يشترط به التمسك مطم ولو  
 تجدد قبل الدخول على ارضه الاقوال وفي حكم انحصار الزنا بالكسر  
 والمذموم من الاثنين بل قبل الله من افراده وحكي عن بعض  
 اهل اللغة وهو حسن ان تم الفول والاقبال لا فساد على الاصل  
 احسن والعنى وهو على ما حكى عن الاصحاب من يعجز عنه  
 عن الاطلاع لضعف الذكر عن الانشاء ومن دون يعجز  
 بعدم اشتمال النساء وما بها يوجد في كلام بعض اهل اللغة

كرامة

المولى



اعتبار من ذلك القصور الا في الملامح ما يختص به تقدم العيب على العقد  
 ونحوه بعد قبل الدخول او بعده وعلى الاقل الاجتماع وفي البواقي خلاف  
 وسنأول بحجوه وطعم الذكر كذا او بعضه لا يبيح معه فدر المستفاد فلهذا  
 حكاه اجماعا ونبوتها بخلاف غير على الاصل لا شرعا كما ان يكون اجماعا وعي  
 وقدره الخلا عنه ولا شرع ثبوتها بخلافه ثم ولو لم يتجدد بعد العقد الدخول  
 وقبل اخصا قبل العقد وهو احول وان لم يتجدد يكونه ان لم يتجدد في  
 الا بجمعه وهو لا شرع الا في خلافه لا في غيره فربما ينجز لم والبرص والاسقام  
 بالبرص والجنون وهو قضا العقل المستقر الغير المستند الى الشهوة والنجس القوي  
 او الاغما القاطع فلهذا المودة والنجس بغيره وهو من بطنه من الاغما ونسأ  
 اللحم بشرط التحقق بظهوره على البدن او شهما عدلين ونسأ فاما عليها لا بغيره  
 فاما ان من نجس الوجه والجمام او اسوداده واستفاد من العين وكوشها  
 الوجه من وضوء النفس ونجس القصور ونسأ العين ونسأ فط الشعر فاما قد  
 تعرض من غيره والبرص وهو البياض او السوداء الظاهران على وجه البدن  
 البلغم والسودا ويعتبر منه التحقق دون المشقة بالهوى وغيره والقران  
 ليسكون المرأة وفيها قبل هو عظم كالتس في الفرج يمنع الوطى ولو كانا  
 العقل المتحرر من الوامر في النص ومن ان الحكم مدبر عدم امكان الوطى  
 حيثما لم ينفقوا قرن او عقلا او نفق فلا شرع للخلا هناك او هو من الحما  
 عدم الامكان كادون كاعلى الاكثر وان كان في عتبه نظرها الانقضاء وقد

تفسيره والاختلاف

تفسيره والاختلاف يندوا خلا في ثبوتها بخلافه الخمسة والقصور به ذلك  
 جميع مستنبطه وبسببها من جملة ثبوتها ثم ولو علم بها بعد الدخول  
 مع انه لا خلاف فيه يعتد به الا ان المستفاد من جملة اخره اخصا  
 يقبل الدخول لا كنهها محمول على صورة حصول العلم بالعيب قبله  
 ولا كلام فيه وهل يثبت الخيارات هذه العيوب وما سياتي من بغيره سابق  
 العقد والله تعالى لو حدث بعده لم يثبت بها الخيارات وان كان يثبت القطع  
 بانقضاء الخيار ويجوز انها بعد العقد وعليه الاكثر بل لا خلاف فيه  
 يبقى الكلام في ثبوتها بعد العقد قبل الدخول والاحوط المنع  
 ان لم نقل كونه احوط اظهره العلم والاقراء وثبوت الخيار ولو بعد الدخول  
 بنبذ ما على العقد هو الاكثر الا شرع حتى انه عن التسديد عليه الا  
 في ثبوت الخيار بالرفق بالخراب وهو النكاح الفرج بحيث لم يكن للذكر  
 فيه مدخل زود ولكن اشبه بثبوتها عيبا يوجب الزوال لا يمنع الوطى  
 فيعد التعليل المبيح للحكم في القرن ولعقل كامة وعليه الاكثر حتى  
 في جماعة الاجماع والابوة المرأة ولا الرجل بالعور مطم بلا خلاف  
 ولا بالزنا مطم ولو في المرأة حدثت فيه وفاقا لاكثر المتأخرين كامة  
 والاب العين على الاشبه وفاقا جماعة خلا فالاكثر وفي الغيبة الاجماع  
 وهو الاظهر ولكن الاول احوط الاحكام المتعلقة بالعيوب  
 فساكن سبع لا يفسخ النكاح بالعيب المتجدد بعد الدخول مطم  
 في امرأة كان او رجل وفي العيب المتجدد بعد العقد تزداد عد العين

تفسيره والاختلاف



فلا تترك ذلك كما ياتي وقبل انفس المرأة يحنون الرجل المستتر في ذلك الصلوة  
وان بعد العدة لم يرد في تفصيل الكلام في ذلك بل كل عيب بطريقه  
اطلا في العبا ليس في حمله بل لا يجوز ما قد وناه الحجام على الصومر بلا فلاح  
وفي كلام جمع الاجماع فلو اخوس اليه النسخ عن ارفع علمها بطل جبا سواة  
الرجل والمرأة ولو جعل النكاح او الفورية فالأقوى انه غير فيهما بعد العلم  
على الفور وكذا لو نسبها او متعنها بالقبض على فيه او التمسك به على وجه بعد كذا  
فانما هو بحاله الزنا في المانع ثم يعتبر الفورية مع الفسخ في العيب  
بانواعه ليس بل لا فاشعيا اجبا فلا يفسد في الاطلاق ولا يفسد في التمسك فلا يلزم  
معه ضعف المهر قبل الدخول وان ثبت في بعض موارد كما ياتي لا يفسد  
النسخ بالعيب انما يفسد ما في انهما كما في النكاح على الاشهر الا ان يكون  
اجرا كما لو يفسد في العن اضر لا اجل فيعبد له لا فيفسد بعد بل يفسد  
اذا وقع الزرع قبل الدخول فلا يفسد على ذلك وبعدها اجبا ولو فسخ  
فلها النسخ على الاشهر الاقوى ويرجع به الى المهر الزوج على المدس هو  
المرأة يرجع به عليها ويستفاد من الصحيح وغيره الرجوع بالمهر عليها  
من دون استثناء شئ منكم وبه صرح بكافة خلافا للمالك عن الاشهر  
فاستثنوا منه شيئا اقامه ما لها كما عن الاسكندر او قل ما به قول  
كاف عن الاكثر فاستثنوا منه شيئا لا يخلو البضع عن العوض  
احول وان كان في عيونه نظر ثم ان اطلاقا ثابت المهر لها  
بالرجوع به الى المدس يفسد ثبوته حيث لا مدس وهو كان ومقتضى

الرجوع الى المدس

النصوص بثبوت السبق لا التمسك فلها مهر او اذا افسد الزوج قبل الدخول اجبا  
فلا يفسد الا في العن فلها نصف السبق على الاشهر الاقوى كما ياتي ولو كان الفسخ  
بعد اي بعد الدخول فلها النسخ اجبا ولو فسخ الزوج قبل ان يفسد فاشهر الاقوى  
ان يثبت المهر كمال مع المخلوق والدخول بها وامام عدم الدخول فثبوت المهر  
كلا يفسد المخلوق او نصفه فويلان والاكثر على الاول وهو احوط ان كانا فلاح  
بما النص المعتبر وبغير المدس لا يعود الى مثله لو اذنت عنه او غيره  
فانكر في القول قوله مع ثبوت فان خلف استقر النكاح وان نكل عنه وبيد  
اليها ثبت العيب لو حكم بالنكول والامتناع اليه من على المرافعة فان خلقت  
العيب ليس لها ذلك الا مع العلم به ما وسمها الرطل فيحصل لها ذلك  
فصل الفلوس الموجهة للزوج مع ثبوته يثبت لها النكاح ولو افسد اجبا  
وكذا ما يفسد وبعده على قول ومقتضا يقبل المدس على الاقوى وعليه  
الاكثر في الغيبة الاجماع وبموقف النكاح على اذا عجز عن وطئها فلاح  
ودبر او من وطئ غيرها البتة على الاشهر الاقوى خلافا للمفسد فاشهر الاقوى  
بها خاصة حتى لو قدر على وطئ غيرها اثبت لها النكاح البتة ولو اذنت على  
فلاح او دبر منها او من فانكرت ذلك فالقول قوله مع ثبوت مظهر  
الادعوى قبل ثبوت العدة او بعد على الاشهر وهو احوط في الاول وفي الثاني  
على نظر ولا يفسد في البكر والحب عند الاكثر ومقتضى النص التمسك  
بالثبوت لزوم العمل بهادة الفسوة في الماكة وينبغي ثبوتها بما اذا  
وطئها قبل المدس ولو لم يوطئها مطلقا فان العمل في الماكة في التصديق

ع



بما عليه الاكثر من اثنين جدا بل لا بعد العبد اليه مطلقا ان يثبت الزوجية  
 مع العقب من دون مراعاة الى الحاكم فلا يخفى في لزوم العقد لقوله  
 المرافعة وان لم يقصر بل رقت امرها الى الحاكم اجلا سنة ابتداءها من  
 التراجع بلا خلاف فان تجزئتها الى من وطعها بغيره او غيرها فلا يفسخ  
 وصف المهر مطلقا على الاشهر الاقوى خلافا للاسكان في التأجيل واجبا الفسخ من وقت  
 اناسبق العقب والعقد واجبا للمهر كما اذا خلا بها وان لم يدخل بها لو  
 تزوج امرأة على انها حرة فشرط نالت من العقد فبات امة كذا لو  
 بعضا صح العقد على الاستمرار الاقوى وعن السرار والاجماع فله الفسخ ولا مطلقا  
 وان دخل بها اذا كان الزوج ممن يجوز له نكاح الامه ووقع بآذن مولاه  
 او مباحة بينهم والابطال في الاول ان قلنا فيه بالطلاق ووقع موقوف على  
 على الاجاب في الثاني على الاقوى ولعلم بشرط نكاح العدم لعله اظهر خلا  
 لظاهر عبادت المهر والاكثر ولا مهر لها مطلقا مع الفسخ لم يضرها  
 فلو فسخ بعد ما دخل بها فله المهر للمسا على الاشهر الاقوى ووقع  
 بقا على المهر حيث عثره على المدلس وان كان هو المراد الا انه استعاض  
 على نفقته بنفقةها وبسائر ما في لزوم اه فلما يقول او هو المهر المثل  
 او العدم مطلقا اقول احودها الاخير كما هو في كل من الصدوق والتمهيد  
 ونحوهما ان لمولاهما العشران لم يكن مدلسا ولا يفسخ من فسخ لهما وفيما  
 اذا تزوجها بغير آذن مولاهما كما في هذا ان لم يكن عالمة بالصدقة بعد  
 الاجابة فيه بخلافه ايضا في مهر البغي اذا كانت مملوكة او لا في عدم

كما هو وكذا الفسخ من

كما هو وكذا الفسخ من جهة لوك ان زوجها الذي تزوجته على انه حر بالشرط من  
 العقب او قبله مملوكا تزوج باذن مولاه ولا مهر في الوضوء قبل الفسخ  
 او اذ دعاها اليه لو فسخ بعد على المولى لو تزوج باذنه ولا فعل  
 المملوك ببيع به بعد عنقه ولو تزوج المرأة فاشترى عليها او على ولها كوي  
 بفسخ المهر بغير المهر وكسر ما قبله منعه من قوله اي من حيث تزوجهم وان كان  
 معقرا في المهر الوجه من خلافة الامه فافاضا قد يوطى الملك فبأن  
 امة فله الفسخ اجماعا ونسب الحكم بالشرط ليخرج الداعي مولا المهر الاظهر  
 لامرهما الوضوء قبل الدخول لها على الزوج اجماعا وكذا على المولى ان زوجها  
 على المهر الاقوى وبثبنت الفسخ لو فسخ بعد ما دخل به في المهر  
 دلسمها انما كان غير حتى لو كانت هي المدلسة فلما اشترى لها على المهر  
 في عام من القولين ولو تزوج بفسخ المهر فان دخلت عليه في الزمان  
 ولها بعد عنقها ولو تزوجها ولها مع جهلها المهر مع الوطى لها اجماعا  
 وهل المراد بالمهر المثل او المثل الاول او الاول والثاني فافاضا لاكثر  
 ويجمع الزوج بينهما في الذي دفعه على من ساقها اليه لا بد من غيره واخر  
 ولم تزوجه وعليه المهر فله الفسخ لا خصا صلا فله فله بغيره في كل  
 موضع اذ دخل على الزوج غيره وجب له ولو وقع اثنا امرائين فادخل  
 منها على الاخر كان لكل موطوءة مع جهلها باحكام او افعال المهر  
 على المولى في الشبهة الموجبة لذلك حيثما حصلت ويرجع به على الفاني  
 لو كانا الدخلى لو كانا في العام يرجع به اليها ولا مهر لها مطلقا فافاضا

المهر



وعليه ان على المولى في المعنى وانما ذلك من المراتب التي فيها وعليه من  
 الاصل المشتق من العبد ولو ما اخذنا من وجهين ورثه الاخر سواء كانت  
 المذكورة في عقد الشبهة فاما لا بد للاختلاف ولو في وجهين فانا نذكرها في خبر به  
 او في خبرها انما توجد ههنا فالا فمع عدم العلم بحيلها العبد لا يعمل بالحد  
 ولو في خبرها اشتراطها انما توجد ههنا قبل العقد باقرها او البينة  
 او الخبر من المبتدئ للقطع به فالا فمع ان له الفسخ وفاقا لجمع خلافه الا ان يكون  
 احوط ثم ان فسخ قبل الدخول فلا يبرأ من العقد ويجب التمسك به على المقتضى  
 وهو العاقل في كل العالم بحالها ولا فعلها ان ذلك من دون استثنائه  
 شئ على الاقوى من وجه لم يفسخ انما العبد او لا خيرا البقاء في ثوب  
 نفس المهرام العدم فلو ان في رواية صحيحة انها ينقص مهرها واما  
 الاكثر وهي الاكثر قوى وعليه فلو يفسخ من النفس شيئا مطلقا او التمسك  
 بنسبه ما بين البكر والثيب لا يجمع تفاوت بينهما الا في بعض اقسام  
 في بعض الفروع في ما تبين مما حكاه الفواعل الثالث المهر  
 المرفوعه الطرف في ما يجمع الامكان به وقول كما في ان الملك المسلم  
 وان قل بعد ان يكون مشهورا كما ان يكون مهرها شيئا كان او  
 في الذمة او منفعة العبد او المهر او العبد او لا يبرأ من حيث كان او  
 كغيره القصد او القسوة او علم خبر واجب او شي من الحكم والامر او شعر  
 او غيرهما من الاعمال الخالصة المقصودة وليست قوى في تسليم التمسك  
 والاختصاص بالاختلاف في الاخير علم وفي الاول لا في اجاره نفسه

فانما يفسخه خبره

مده معتد ففسخ خلا انما البه بقوله انما جعلت الزوجه المرفوعة  
 الرجوع مده معتد كشهر وشهرين او سنة وفي الفسخ القولا اشبه بهما  
 واشهرهما العقد والنجس خلا في المهر باطله وقد رجع عنه في وقت  
 منبها في الاخير على جواز جعل الاجارة من مهر على الاطلاق الوفاق ولا  
 تغدر للمهر في الفسخ ما لم يفسخ من النكاح كجدة حفظة ولا في الكفر على  
 الاشبه الا في خبر بل يفسخ من النكاح بينهما خلا في المهر ففسخ عن الزوجه  
 على مهر السنة وهو خمس مائة درهم وهو ضعيف نعم يستحب في ذلك ولو  
 احتبط مع امارة التهاذه يجعل الفسخ السنة وما زاد من ناسبا  
 بمولانا الجوارح كان حسنا ولا بد من مهره اذا ذكر في من العقد  
 بالوصف المعين له ولو في الحيلة ولا يفسخ من تسليمه مستقفا  
 انما وصفا المعين او بالاشارة كذا الثوب وهذه الدابة وكفى  
 المشاهدة عن احسن اكمل وزنه او عن كطفه من ذهب مشاهد  
 لا يعلم وزنها وصبر من طعام لا يعلم كذاها وشكل الحال لو تلف  
 قبل التسليم او بعد فسد طهرها قبل الدخول يرجع بنصفه في الرجوع  
 الى الفسخ والمهر نصف مهر المثل في الاول قولان الا في خبر الاول  
 ويقتصر عن اشتراط صحة المهر التعيين فلو بالجملة يغني القسامع عند  
 بالكتابة والرجوع الى المثل بلا خلاف ومقتضا اطراف الحكم فيما لو  
 تزوجها على حادوم والحال انه لم يعين اصلا وعليه قوى بما عله  
 والاصح وفاقا للاكثر ما حكاه بقوله فلما الوسط وكذا الوفاق قالوا



وعليه عن وفاء ولكن الا حوط المصير الى ما ذكره ان لم ينع  
 بمثل ذلك بان يعاقب الفدية والتوجه الى الصلح مع ان لم يحصل التوا  
 الابه ولو قال انزوجه على السنة مكنتها به كان المهر حسنة فزيم  
 قطعاً او فساداً عالمين بها ومطم على الاشهر الاقوى بل قبل اجماعاً ثم  
 مقتضى الحكم والمستند بثبوت المهر بالعقد كما علق بالذكر فيه لا بالذو  
 كذا السنة الثابت به المفوض على بعض الوجوه ولو تزوجها وسترى لها  
 مهر او عتقها ولا يبرأ او غيره واسطر او اجنبي شبتاها معاً عنه بحيث  
 يكون الجميع بازاء البضع لا عطية في البعض او جعل الفدية حوازاها  
 مع لزوم الثاني ففقطاً لزوم مهرها وسقط ما سعى له اجماعاً كما علق في  
 في اللزوم والغنية في السقوط ولا فرق بين ان يشتبب بشبهة الشيء  
 للاب لتقابل المهر بنحو الزوج لذكوره في العقد ام لا ولو جعل السنة  
 للزوج من المهر كان مهرها شبتا وشرط ان يعطى اياه منه شيئاً لزوم الشرط  
 لو كان على احتكاك من دون شأبه اكره واجتنبوا في جميع خلافه الا  
 كثر ففسد الشرط خاصة كالشاي وعلى الحكم ترجع بحسب المجموع با  
 الطلاق ولو عقد الذمياً او غيرها من الكفاية مهر او خسرته ونحوها  
 مما لا يملك في شرعنا صح العقد والمهر لا خلاف لانها لم تكن في  
 شرعها ولو اسلمها واحدها قبل الفتيق فلها الفتيق عند سحبه  
 الاشهر الاقوى عينا كان او غير مونا وقبل يجب مهر المثل ولو كان  
 اقبه اياه قبل الاسلام بوي ولو كان الاسلام بعد فتيق بعضه

فقط بقدر الفتيق

خط بقدر الفتيق

وحيث فيه ثبوت البا وعلى القول الثاني يجب نسبته من مهر لا يجوز عقد  
 المسلم على النحر ونحوها مما لا يملك اجماعاً ولو عقد عليها فسد المهر اجماعاً  
 وصح العقد على الاشهر وعليه على المهر مع الدخول بها مهر المثل مطلقاً كان النسبة  
 فتيق ام لا والفتية كذلك ولكن يقدرها الا فتيق لذكورهم كما علق في  
 فتيق فتيق وانما ما لا فتيق فتيق المثل اقول الاشهرها والمهرها الاول وان  
 اعتبنا اكثر الاشهر من فتيق النسبة والمثل حوط قبل كما علق الشيخين  
 والفاخي والفتي بل العقد اساساً وما من مع كونه اشهر والمهر  
 في النفوس وهو لغرضه الا مر الى الغير ثم الاهمال وشرطه  
 امر المهر او البضع الى حد الزوجين او ثالث اوها ان ذكره في العقد فيقول  
 فتيق الاول ان اشار بقوله لا يشترط في الصحة اي صحته عقد النكاح ذكر المهر  
 اشهر ولو عقد واقعه او شرط ان لا مهر لها في الحال او مطلقاً في العقد  
 صح اجماعاً وفيه بنفوق بعض البضع والمهر مفوض البضع بكسر التاء فيها  
 اما لو خرج بنفسه في الحال والمال على وجه يشمل ما بعد الدخول ففي  
 فساد العقد ام الصحة فيما سأل به بالنهي المطلق فساد النفوس دون  
 يجب مهر المثل كالوشرط في المهر ما يفسد اقول الاشهرها الاول ثم من احكامه  
 عند عدم وجوب شيء لها مشعر كان او مهر مثل يخرجه العقد ولو ما احل  
 قبل الدخول او الطلاق والفتيق فلا شيء لها ولو طلق المفوض فلها العقد  
 وان طلقها قبل الفتيق والدخول كان طلقها بعد الفتيق وقبل الدخول فلها  
 نصف المهر ومن ولو طلقها بعد ما او لم يطلق وقد فرض جميع ما فرض



من مهر المثل لم يضره سواء هذا ان انفقا على الفرض وان انفقا قبل الحكم  
 فغيره مهر المثل ويجعل قوتها بقائه الحال الرجوع لا يعود الموجبة للنفقة والمنفعة  
 الحق ثم ان في شوية المنفعة غير الطلاق من الشايدون ما قالوا اشهرها واخرها العقد  
 وان كانا معا احرطوا ولي والحق بالمفوضة من سخي لها من سخي فثبت لها النفقة ولا  
 بأس به استنبأوا يجب بعد اي بعد الدخول وقبل الفرض لها مهر المثل اجماعا والملاق  
 جلة كالعقار وصريح بعضهم يقتضي شوية المثل عظم ولو زاد على السنة خلافه لاكثر في  
 الزاد عليها فخرها بها ومن جملة الاجماع والعلة الاقوى وبغيره مهر المثل جاهلا  
 في الشرف والحال والعقل والادب واليكارة ومراعاة النسب البشاشا ومراعاة  
 وكثرة النكاح وعائنه لثباتها او امثال ذلك والمعتبر من احوالها من الفرض  
 على الاشهر الاقوى وعون طاعة الاجماع وبغيره الا في ميسر يكونوا من مهر  
 بلدها او بلدها بخلاف عادة بلدها على الاقوى وبغيره خاصة في المنفعة  
 على الاشهر الاقوى وعن الغيبة الاجماع ثم المنفعة بالنظر الى الممنوع على ثمة  
 اقسام متعددة منها ونسبها واعتبارها وعقود الا حكا لكل ترتيبها بالحق في  
 العرف والعقود الغنى يمنع بالذاتة وهي الفرض والمعتبر ما يقع عليه  
 اسمها صغيرة كانت او كبيرة بزيادتها او نقصانها ومما يرب قيمته الثوب  
 والعشرة الذم ام لا او بالثوب المرفوع عادة با قيمته في المثل لا او عشرة  
 فنانة وهو المفاضل الشريفة ومنع الغشير انما لم يثبتها كان او غيره عتقا  
 عادة والذم في الثوب انما وبشبهه وفي الموقوف بالخطبة والزييد الثوب  
 يمنع الموقوف ببايها الخمسة ومانع الثوب الموقوف وهو الذي لا يملك

لمصر في الأحوال

في الرجوع بالاحوال الثلثة الى العرف بحسب زمانه ومكانه وشأنه ولو تزوج  
 بمهر مجهول ولكن جعل الحكم والتعويض لاحدهما في تقدير المهر المذكور  
 صح العقد والنفقة من اجماعا وهذا هو القسم الثاني من قسم النفقة  
 ويتم بمفوضة المهر ومفوضه من الفرض والنفقة هو خصوص الحكم  
 النفقة من اجماعا فغيره من النفقة من اجماعا فغيره من النفقة من اجماعا فغيره  
 والوقوف مع الفرض طريق التعويض وبحكم التوزيع المفوض المهر ما شاء  
 وان قل ولين عكس انما مروى عن المراءى ومفوض اليها المهر ان لم يتجاوز  
 مهر السنة اجماعا في المقام من ثم لو طلق قبل الدخول الزم الحاكم الحكم  
 ولها نصف ما يحكم به سواء وقع الحكم قبل الطلاق ام بعده وكذا لو طلق  
 بعد الدخول لزم الحاكم الفرض واستقر في دمه الفرض ولو ما اعطى  
 منها قبل الدخول وقبل الحكم لم يرب في التعويض لها من مهر دون المهر  
 الاشهر الا في المهر ولا يرب مع موت الحاكم بين موت المحكوم عليه وعه  
 عدمه ولو مات المحكوم مع الزم الحاكم بالحكم ولو ما اعطى قبل الحكم  
 بعد الدخول ثبت مهر المثل وبه صرح بعضهم من غير نقل خلافه ولم  
 يتعرف له السابق ولو مات المحكوم مع الزم الحاكم بالحكم فان كانت  
 المرأة لا تتجاوز السنة والا فللمزوج الحكم بما يشاء كما مضى  
 في الاحكام المتعلقة بالمهر وهي عشرة مملك المرأة المهر  
 جميعه بالعقد وان لم يثبت المهر المملك لا بعد الدخول على الاظهر  
 الاشهر وعن المحلى نقل اختلافه قبل ملك نصفه به والنصف

ما يشاء  
 من مهر



الاخرى بالدخول وعلى الخاطاها التصرف وقبل القبض على الاخرى بنفسها الطلاق  
 والنقض والاجماع ويستفتر جميع باحدا موافق بغيره بالدخول وهو الوجه الاول  
 وبنوا اجماعا في كلام جماعة وبنوا التفرع على الاثر الاخرى وبموجب التفرع على الاثر  
 الاخرى وعن المروني الاجماع خلافا لجماعة فان النصف كالطلاق ولا يخرج عن قول  
 لا يخاف منه من التواثر بل يتوثره وقبل انه الاثر من فناء الطائفة وكذا الكلام  
 في موت الزوج ولا يسقط شيء من المهر عا جلا كان اذ اخلت به مع الدخول  
 ليقض على الاثر الاخرى وعن طائفة الاجماع وقبل التسقوط بمقتضى ما قبض  
 منه شيئا لا طلاق فقام فصر على الباء ام لا لانها المستفظة وان كانت  
 بلا ويلات غير مبررة في مقام الجمع بين الادلة ولا يستفتر المهر بمجرد الدخول  
 بالمرأة وادخال السرة على وجه ينفذ مع المانع مطلقا على الاثر فقبضه افعال  
 آخر قبل اذ تزوجها ولم يسم لها مهر او قدم اليها شيئا قبل الدخول  
 كان ذلك مهرها ما لم تستر قبل الدخول ان المهر غير يكونه بعض المهر  
 او مائة ناله والقابل المشهور حتى ادعى جماعة عليه الاجماع ولا يأس به  
 ولو وقف فيه جماعة كما هو ظاهر المص واخلقوا بعد ذلك فينبغي من  
 حمل على الاصول وثبت مهر المثل كما في المعبر وبين ما فضل بالعادة  
 وعكم بالسقوط بغير الشيء قبل الدخول ان استقرت على تقدير المهر اليه  
 عدله ان تستفتر اذا طلق الزوج قبل الدخول وكان قد سعى  
 لها مهر بريد منه منه نصف المستقر ان كان دينا ورجع بالنصف وا  
 واستفتر ملكه عليه ان كان عتبا دفعها اليها اجماعا وطائفت

مطم بالنصف

مطم بالنصف ان لم يكن افضها المهر ولا يستبعد منها الزوج ما لم يحد من النكاح  
 بين العقد والطلاق فمصلحة كان النكاح كالسنة وفيه مصلحة كالاولى على الاثر  
 الاخرى ثم ان هذا اذا وجد باقيا وان وجد به الفاء او مشفلا عن ملكها قبل  
 نصف مطلقا كما مثله او فمهر على الاثر او نصف فمهر على الاثر ان كان فمهر ان  
 التبرع او لا فلا خلاف ان حين العقد المهر من المهر وان وجد مع ما جمع في نصف  
 العين مع المهر على الاثر خلافا لاكثر فقهاء الزوجين من الزوجين نصف المهر  
 بين اخذ نصف العين من مهر من وقبل قول اخر ولو نقصت السرة فمهر نصف العين  
 خاصة كصحة الزيادة وهي باقية ولو زادت زيادة متصلة عنها كما اوصفت فمهر  
 بين دفع نصف العين الزائدة ونصف فمهرها مجزئة عن الزيادة على الاثر الاخرى  
 واشهرها في المسئلة ولو اختلفا في الاول وجب على الزوج قبول في المهر العجيبين  
 وكذا لو تعبر في ديها بما اوجب زيادة الفهر كصياغة الفضة ورجا الثوب  
 يجبر على العين لو قبلت في الفضة لقبولها ما يريد فيها دون الثوب لان يكون  
 مفضلا عن ذلك الوجه قبل دفعه اليها من دون نص في فمهرها بما لا يثنى  
 مع حصوله مقصود ولو كان النكاح موجبا لعمال العقد رجوع بنصفه كما حمل  
 مع دخوله في المهر بالشرط او ابيع مطم حصل الوضع قبل الطلاق او بعده على الاثر  
 ولو كان المهر عليه صنعة او علم مثلا وطلتها قبل الدخول بعد ان علمها ان  
 كلاما رجوع عليها بنصف اجزائه المثلثة ولو كان قبل التعلم رجعت في علمه  
 في نصف الاخرى في تعليم الصنعة فطلعا مطم وكذا في تعليم الصنعة التسوية  
 ان استلزم المهر شرعا فقبل تعليم نصفها ولو برئته من جميع الصداق



المستطاع فانها رجع عليها من نفسه وكذا لو وهبته اياه مطلق فبعضه لا اجازتها  
 في الاخر كما قيل على الاظهر الا انه في ابل كما وان يكون اجماعا ولو وهبته اياه  
 فبعضه لا اجازتها في الاخر كما قيل في النصف مشاعا ثم قال فيها قيل الدخول  
 فلا ياتي على الاقوى من الوجهين الى وجهها من كمال الوهبة لغيره فانها ماسوية  
 وفي قول اخر ان لو اوصفها الصفة بوجه او عيبا كان ثم تطلق قبل  
 الدخول ما رت بينهما نصفان فثبتنا وبيان في هذه من اجزاء يوم اجماعا  
 خلاف ولكن في بطلان التدبير فيملك الزوج في نفسها او العدم فحق  
 بعد التسبب وانما تصرف الالهال الى الخدمه فولان والى الاول انما  
 بقوله وقيل وانما على المحل انه بطل التدبير يجعل مهرها وهو شبهه واشهر  
 والى الثاني انه في مستند ضعف لو اعطاها موصوفا  
 المستطاعا او عيبا ابقا وشبعا ثم تطلق قبل الدخول رجع نصف  
 مثل المستطاع او قيمته دون نصف المستطاع نفسه والعوض له اذا شرط  
 في العقد ما يخالف الشرع ولا يحل بمقصود النكاح وان كان شرطه مقصودا  
 في الجملة فسد الشرط اتفاقا دون كونه خيرا فثبتان بلا خلاف يومه هذا وقد  
 كما لو شرط ان لا يزوج او لا يسترى وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل  
 والله ان لا يخرج منه فلا عقدا في الوشيط ان لا يقضها او لا يباها حتى  
 كل من العقد والشرط مطلقا فاجازته ولو انشئت في الوطى حائضا على الاخر  
 الا انه كما مر ومنهم من خص الجواز في كل من العقد والشرط بالمتعة  
 في الدوام والخصص الاكثر واعلم الاظهر في المسئلة قولان لغرا

لو شرط ان لا يخرجها

لو شرط ان لا يخرجها من بلد ما اذن على الاكثر الاقوى خلاف الجواز كما  
 في بطلان الشرط وصح العقد ومورد النص البلد ويجوز به النزول على الاصح  
 ومنح كذا بضمه في سقاطه اجماعا كما قيل لو تزوجها بمائة ولكن شرط  
 لها بقاء اسقطها المائة ان خرجت معه الى بلاده واشتاق من حسن  
 ان لم يخرج معه اليها فان اخرجها الى بلد كان بطلان الشرط فلا شرط له  
 عليها ولو لم يحبها لماعنه عليها في الخروج اليها ولو شرط المائة التي عفاها  
 عليها في بعض شئ منها وان ارادها الى بلد الا سلام فلا شرط الذي  
 اشترطه فان طار وعشر لزمه المائة ولا فاقخصون على الاكثر الاقوى  
 لو اختلف الزوجان في اصل المهر بان اذعته المرأة ونكوه الزوج فالقول  
 قول الزوج به شبهه ان كان الاختلاف قبل الدخول بلا خلاف وكذا لو كان  
 بعد الدخول على الاكثر الاقوى فطعام ثوب ثياب النصفين باثباتها  
 عليها والبقية او ما في معناها وكذا مع احتمالها على الاظهر ولو انفصلت على  
 النصفين شرط عليه حكم من ثوب من المثل مع الدخول والتمتع مع  
 الدخول والتمتع مع الطلاق قبله ولو اذع احد الزوجين النصفين والاخر  
 النصفية في الاظهر ان القول قول متعي النصفين لكن ليس للمرأة الما  
 بزيادة ما لا يقبض من مهر المثل او النصفية ولو ثبت شبهة قدر معين  
 اشتباها او القيمة او الشباع او ما في معناه مما يقيد العلم بقرينة  
 تسليمه لا يثبت كانه القول قول الزوج مع شبهة على الاكثر الاقوى  
 ولو اختلفا في العقد في القول قول منكر الزيادة مطلق على الاكثر الاقوى



وكذا لو خلى بها فادعت للموافقة وانكرها التزوج فالقول قول منكر الزنا  
 مطلق على الاستحسان لا أقوى وكذا لو خلى بها فادعت الموافقة وانكرها التزوج  
 فالقول قول بهيمة على الاستحسان لا أقوى <sup>بعض الأب مخرج</sup>  
 ولقد الضمير الذي في جملتها من ان لم يكن له في الولد ما كوفى العقد وكان  
 ولكن ضمن الأب عنه ولو كان له مال ولم يكن ضمن كان واجبا على  
 الولد انفاقا واطلاق النفس والفنوى يقتضيه ضمان الأب مع انقضاء  
 الولد مطلق ولو بقر عن ضمانه خلا فالفاضل فاستثنى منه صورة  
 التبرؤ ولا يخرج عن وجهه ثم مع ضمانه صرح المخرج بان يرجع به على الطفل  
 الاصح هو وكذا لو ادعى تبرؤا على المورث لا يجزى ولو دفع عنه ثم بلغ  
 الضمير وطلق قبل الدخول استبعد الولد نصف ذلك المالك وكذا لو  
 ادعى عن الكبير تبرؤا بلا خلا كما قيل فلا تم اجازة او الا فللمنفقة فاعلم  
 بحال كاصح به في بيع ولو لم يكن دفعه قبل الطلاق قبل بقر او مثله  
 عن النصف والنصف النصف للتزويج وفيما يلزم الكل مع اعتنا الزنا  
 فبذفع النصف الآخر اليه <sup>للمرأة ان تنزع من تسليم نفسها للزنا</sup>  
 قبل الدخول بها حتى يقبض مهرها ان كان حاكما جنتا كان أم منفعه شمتا  
 كان أم في الذمة موسرا كان التزويج أم معسرا اجازة فيما عدا الاخير  
 واما فيه فالاشهر الاظهر انه كان خلا فالملكي وهو نادى من قبل الموقوف  
 فليس لها الاستمتاع اجازة ولو اقلعت على فعل المحرم وامتنعت به  
 من التسليم لجل الاجل فصل لها الاستمتاع حتى تنزل له من قبل المالك

استحسانا

الاشهر وعنده اجازة وجها الثاني ولو كان بعضه حلالا وبعضه مؤثرا  
 كان لكل منهما حكم مما قلناه ثم انه انما يجزى على التزويج لتسليم المرأة كما هي  
 للاستمتاع فلو كانت ممنوعة بعد وان كان شرعيا لم يلزم نعم لو كانت  
 صغيرة محرم وطبها او فادعى وجوب رفع مهرها اذا طلبه الولد  
 وهل لها ذلك اي الاستمتاع بعد الدخول بها فلو كان اشبه بها انه ليس  
 لها ذلك وهو الاشهر في الغيبة والسرار والاجماع  
 القسم والشور والشقاق واما القسم وهو يفسخ القاق والمراية  
 التي بين الزوجين واجازة بالكره في الخط والنكاح ولا خلاف في وجوبه  
 للزوجة الواحدة ليلة من امر بعد ولا تثبت بين المملوك والثالث ثلثه  
 والفاضل من تمام امر به النكاح لم يفسخ حيث فسأ في التزويج او غيرها  
 ولو كان امر بها فكل واحد ليلة وهل يجب بنفس العقد والتمكين ان يقبض  
 على الشرع في القسم فلا يجزى الا المعذرة خاصة التي يفسخ الذم  
 قبل تركه فلو كان اشبهها الاقل وهو احوط ولا يفسخ في غيبته نظر كل  
 ذم في المعذرة واما الزوجة الواحدة ففسخ القطع بعدم استحقاقها  
 القسم بالتمتع ثم انما يفتن ان يبداء بالفرقة وان كان ثلثا اثنتين  
 والا فاقول في فسخ الثمانية وهكذا وقبل يفسخ ولا يجوز الزيادة في  
 القسم على ليلة بدون رضاهن مطلقا على الاشهر الا هو وطول  
 ما يجوز مطلقا وما قبل به مفسدا بالضرر كما لو كان في أماكن متعددة  
 ويقبض ما زاد على رضاهن وهو حسن ان لم يكن نفع الضرر

استحسانا



الاخر كرفع الباعدين ونقصها الا من كان يشك كل مع الامكان  
 الاخلال باليمين الواجب الامع العذر كيتون بها الحان نفع الى  
 الطاعة والتسليم مظهر او الاذن من حق او من بعض من فيها يخص الاذن  
 به والواجب في البيوت هو ايضا جعة خلاصته وهي ان ينام معها  
 فربما منها عادة معطاهما وجهه دائما او اكثر بحيث لا يفقد لحيته  
 وان لم يلاصق العجما ولا يجير فيها حصولها في جميع الليل بل في  
 فيه ما يتحقق منه المعاشرة بالمعروف ولا يجب فيها الواقعة كلها  
 يجب كل مرة اشهر مرة ويخص الوجوب بالليل على الاكثر من غيرها  
 يجب بالتمام ما يتم وان كان احوط في رواية ابن ابي ابي الكرخي الصحة  
 البتة انما عليه ان يكون عندها في ليلتها ومثل عند هذا وصيحتها  
 وليس عليه ان يجامعها اذا لم يرد ذلك وعليه الاستسكان في سندها  
 ضعف بجها الى التاوى فلا يمكن الخروج من الاصل لها وان كان  
 الاجود العمل بها احسا طمته انه ليس المراد في البيوت في معها في  
 اللبلة فاما معها بل بعنا ومنها وهو بعيد فضاة الوطر من  
 الضلوة في المسجد وبجالس الضيف ونحوها نعم ليس في الدخول  
 في تلك اللبلة على الفرة الا الضرورة ومنها عبادتها اذا كانت  
 مرضية وفدت في ثقل المرض والام يحزن ان مكث وجب  
 نعمة فالمر بغير عجب لا بعد اقامته عن غيرها خاصة ثم ينصرف  
 البتة بالليل جاز يحوى الغالب وهو من يكون معاشرتها

ان افكر كذا

وتو افكر كذا الوفاء والحامس والبر ارفعها فتمت بالثبوت خاصة بالاخلا  
 ولو كان مسافرا معز وجانه فعماد فمضيه وفي التناول فلبلا وكثيرا  
 ليلام فاما او اجتمع مع الزوجة الحرة في العقد الذي حيث جوزه فافق  
 فالحق ليلان والامة ليلته على الاظهر لا شهر بل عن وعن الاجماع  
 خلافا لمصنف فلا فتمت للامة وهو نادى ثم ان التثليث وان كان  
 يضعف اللبلة للامة وبنتها الحرة فلها ليلته ونصف من مربعة  
 النبالى لها ولياها ونصف له وبضعها حيث يشاء الا ان الاظهر  
 الا شهر خصيصه بثليث النبالى فلا لامة ليلته وضعفها الحرة ويكون  
 ذلك من ثمان فيكون الذي الزوج منها خمس بضعها حيث ولها  
 ثلث وعشرون وغيره الاجماع والكتابية الحرة كالامة المسلمة الحرة  
 مسلمة ليلان ولها ليلته بالاخلاق بحسبها والكتابية المملوكة لها ربع  
 الفهمه ليلان ليلان والامة المسلمة ولا فتمت للموطوعة بالملك اجاعا  
 ويخص البكر عند حدان عرسها والفحول عليها استحقاقا بثليث  
 لبال الى سبع وفاق للشيوخ كما في الاحكام وصرفه فيها او فضيلة الا  
 خلافا للاكثر والثاني وهو الفحول ولا خلا في جوانب الخصص السبع  
 هل هو على سبيل الاستحقاق خاصة فلا ينفق منها شيئا غيرها الا  
 لخص منها سوى الثلث واما البواقي فلا بل غايه الامر جواز العقد  
 بمها ومعه فبفضيلتها للباقيات فولان ظاهر اطلاق النص  
 والقنوى الا قل كل في البكر واما الثيب فتخص عند حدان



عشرها بثلاث وثلاثون ألفا كثر والمباذ من اطلاق النفس والقوى تواف  
 اللبالي وقوة المراتب الا ان على اهل الاختصاص الا نفاق على العموم الا  
 ولكن اختلفوا في المساوات في التعديل والنصف لها على قولين  
 والاشهر الاول والاخر الثاني ولا فرق في الثبوت من الزايل كما فيها  
 بالجماع وضرب ويسحب النسوبة بين الزوجات في الا نفاق والطلاق  
 الوجه والجماع استصحابا مؤكدا وليس بواجب انفاق وان يكون في  
 كل بلد عند صاحبها كثر وانما النسوة اصل الامر نفاق فهو هذا بل  
 بطل عليه في اللغة ان نفاق احد الزوجين وفرضه من طاعة صاحبه  
 يجب عليه في ظهر من المرأة اماره العصيان بغيرها في وجهه  
 والسام بجواز نفي التي يجب عليها ايضا حاجته التي لا تعلق بالاشياء  
 او تعبرها عاينها في ادبها مع قولها ان تجيبه بكلام خشن بعد ان  
 كان بدني او غير فعله او فعلا كان يحد اعراضا او عيوباً بعد النفاق  
 واطلاقه ونحو ذلك وعقلها او لا بلا هي ولا ضرب فاعلم ان سبب  
 او ثوب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كان يقول الله  
 تعالى الحق الواجب عليك واخذ من العفوية وبينت لها ما بين  
 على ذلك من عذاب الله سبحانه في الاخرة وسقوط الثقة والسمع  
 في الدنيا فان لم يتبع فيها ذلك هجرها في المضيح بكسر الهمضم وتحقيق  
 بان بوليها ظهر في الفراش او غير ذلك فاشهد ان نفاقها على امر  
 الاقوال وظهرها وان كان اختيارا لا قول الحوط واولي فان لم يتبع

اما ان نفاق  
 بالاشياء  
 واعاها  
 بالاشياء  
 بالاشياء  
 بالاشياء

فيما ذكر  
 من

فيها ذلك انهم ضربها مفسرا في الضرب على ما يوصل معنى طاعنها فلا يجوز  
 الزيادة عليه مع حصول الغرض به والاشهر الى الا نفاق لا قوي مالم يكن  
 مديتها ولا مبرحا اي شديدا كثر او تفسير الضرب بالسواك وهو  
 حوط وهل الامور الثلاثة على التفسير والجمع والتوبيخ بالندم من  
 الى الا نفاق كرايب النكاح على النكاح وعلى التناذر هل هو مع تحقق النكاح  
 او ظهورها ما لم يزل وقوعه او معها بمعنى ان الوعد والهي مع الثاني  
 والضرب مع الاول اقوال افوها الثالث في المفاهيم وهو التوبيخ بين  
 الامور الثلاثة واختصاص الاولين من ثبوتها بينهما بظهورها من  
 وثالثها بتحقيق النشوز بها قول اخر وهو ما قاله بعض العلماء  
 في تفسير الآية والادنى تخافون نشوزهن فعظوهن فان نشزن  
 فاجبروهن في المضاجع فان اصررن فاضربوهن وهو لوط و  
 لو كان النشوز منه اي من الزوجين ان يتعدى عليها يمنع بعض  
 حقوقها الواجبة عليه من نفقة او اساءة خلق معها  
 او اذية وضرب لها من غير سبب لها المطالبة بحقوقها التي اخل  
 اخل بها او طها وعظها لا هي وضربها فان اصر الى الامتناع وضنا  
 امرها الى الحاكم ولو امتنع من الا نفاق جاز للحاكم ولو امتنع  
 الا نفاق عليها من ماله ولو بيع شيء من حقوقها الواجبة  
 ولا يؤد بها لضرب ولا سبب لكن بكم صحتها المضرا وكبر  
 فلا بد عودها الى فراشه او يتم بطلانها في عليه ولو تركت ح

على الا نفاق

من عاينها



بعض ما يجب لها عليه وكذا اسمها الزبه جائز لها وله القول وكذا قول  
 الزوج بعض جوفها الواجبة وكلها فلهما ترك ذلك اسمها الزها  
 القول انما لو تركه بطيب نفسها الا مطم واما الشقاق فهو ان يكون  
 كل منهما صاحبة متى هيابة لكون كل منهما في شق الاخر فاذن في  
 على الشقاق بعث وجوباً على الاقوى كل منهما وفاقا للصدوقين خلافاً  
 للأكثر فالأكثر ولنا دراهمها احكام من اهلها والشراب ولو امتنع الزوج  
 بعثها الحاكم ولا دليل عليه سوى الجمع بين التوابات والا في اجابتهما  
 عليه ويجوز ان يكونا اي الحكمان اجنبيين اما مطم كاهوطا هو المثنى او  
 بعدم الا هل كاهوطا في ومع ذلك ليس لها حكم المبعوث من اهلها من  
 امضاء ما حكمها عليها ويكون حكمها مع الاقتصار على ما اذن به الزوجان  
 وفيه وكلا وليس لهما من الحكمة الذي هو في حكم الحكيم شيء في حكم فقد  
 الا هل يؤلف الا صلاح على الاجنبيين وبعثها بحكم لا لو كل على الزوجين  
 الا ظهر حتى عن طوط والشراب وبعثها الا لجماع فبصلحان اي الحكمان ان  
 من غيرهما وادارة الى من بعثها مطم وبعثها على ما بلا خلاف ولو اختلف  
 الحكمان لم يضر لهما حكم عليهما ابلا اشكال في حكم الاول لا ولدا  
 الزوجة القائمة التام خلفه يلحق به اي بالزوج الذي يمكن التولد  
 عادة ولو احتمل لا بعدد مع شروط ثلثة احدهما الدخول بها دخولا  
 يمكن فيه ذلك ولو بعدد ابلا كان ام دبرها اجاعاً وفي غيره اشكال فاقا  
 حكى عن الاصحاب الاطلاق واجتمعت الاجماع مع ان الحكمي من جماعه عند

الغير بالوطي ويزر

الغير بالوطي ويزر واستوجبه من المتأخرين جماعة وهو حسن الامع  
 الاما واحتمال السبق وعدم الشعور لا مطم وثانيتها مضي سنة اشهر  
 لينة او عدة من حين الوطي فلا ينفق بالاقول في الولد الكامل اجاعاً وفي غيره  
 من اسقط المراجعة جمع في تخاف بالزوج حيث يحتاج اليه ليجب عليه التكفين  
 وقوية التجهيز وتعود ذلك من الاحكام الغير المشبهة على جوفه الى المعاذ  
 لمثل من الايام والاشهر وان نقضت عن السنة اشهران لم يكن عادة  
 كونه منعه حكمه وان على عادة انتفاؤه عند مدة تزيد عن تخلفه عادة  
 انقضى عنه وثالثها وضع لينة اقصى الحمل واقبلتها اجاعاً وهو في غير  
 الاظهر الا شهر في وقت وفي غير الاجماع وقبل انها عشرة اشهر وانما  
 بقوله وهو حسن ودليل غير واضح وقبل انها سنة كاملة وهو من غير  
 الاجماع على خلاف وكيف كان فيخرج على الخلاف ما لو اعترضا وغايتها  
 فقلت بعد ما يلحق به على الاظهر وكذا على القول بالعشر حتى  
 القول بالعشر ويلحق به على القول الاخر ويظهر ثمة ان الحكمين القولين  
 الاولين ما لو ولدته لعشرا احدهما فيلحق به على القول به ولا على الاخر  
 ولو انكر الزوج الدخول بها بعد اتماله وادعاه الزوج فالقول قوله  
 مع يمينه ولو اعترف به اي بالدخول ثم انكر الولد لم ينف الا باللعن اجاعاً  
 ولو اتهمها بالقبول او شاهد زناها لم ينف نفسه مع احتمال اللعن  
 به ولحق به جماعة ولو نفاه لم ينف عنه الا باللعن اجاعاً ولا في  
 ذلك بين كون الولد يشبه الزاني وعدمه ولو وطئت الزوجة عند



وامكن تولد الولد من الزوج وذلك الواطى ارفع بينهما سواء وقع الوطى  
 في طهر واحد ولو اثنى احداهما الحق بالآخر من غير نزعة وكذا يلحق به الولد  
 ولا ينفى عنه الا باللعان ولو اختلفا في هذه الولادة فادعى ولادته  
 لدون سنة اشهر ولا يثبت من اقصى الحمل بلا اشكال في الثاني واقرا  
 الاقل فحمل فيه قبول قوله وقفا فحمل عنه ولكنه ضعيف وجب قد مناه  
 فالخبر عند جماعة توجه اليهم عليها وهو احوط حيث نفي بها ولا فعد  
 النوجة اقوى ولو نفي بامارة فاحيلها لم يحز الخافه بنفسه وان تزوج  
 ولا يحل الواجب المخرج زنا ثم ملكها او يضيها او يحلها الولد به مع الشر  
 او يبيها عا في الفاسين ولو طلق زوجة المدخول بها فاعتدت وتزوج  
 او وطئت لشبهه وانث يولد وان لم تكن مخوفة بالثاني وامكن مخوفة بالثاني  
 كالمولود له ولها سنة اشهر من وطى الثاني ولما هما من غير ان يجاوزا  
 اقصى الحمل من وطى الاقل فهو الاقل يثبت بطلان كساح الثاني لو وقع في العدة  
 وحرم عليه وتيدا ولو انعكس الامر بان ولادته لا يثبت من كثر الحمل من وطى الاقل  
 ولا فعد الاقصر من وطى الثاني فان لم يكن مخوفة بهما بان ولادته لا يثبت من كثر الحمل من  
 الاقل ولد من سنة اشهر من وطى الثاني انما هما فطعا وان لم تكن الخافه بهما كما  
 لو كان ولادتها سنة اشهر من وطى الثاني والسنة فصا الى اقصى الحمل من وطى الاقل  
 فهو الاخر وقفا للثبوت وجاءه خلافا لليسوقا لغيره ولو لم يزوج ولم يوطأ بعد  
 الطلاق ولدت فهو الاقل ما لم يجاوز اقصى الحمل ولم ينفق من اناه بلا  
 خلاف وكذا الحكم في الامه لو باعها مستبد بها بعد الوطى في جميع الصور المقتضية

في كساح الحمل

لكن بما يقدرون ولادته من سنة اشهر من وطى الثاني والحكم بكون الولد للبايع  
 يثبت من اقصى البع الاقصر ولد ولد الوطوءة بالملك بطن الوطى في اذ انث به  
 لسنة اشهر فصاعدا الى الاقصى لثبوتها وحق يلزم الاقصر ما اذا لم يعلم انتفاؤه  
 ولم تكن امامه يغلب معها الطق بخلافه لا مطم عند الخصم وغيره كالونفاؤه انتفاها خبر الحكم  
 ولا يثبت بينهما العا كما بان في خمسة ولو اعترف به بعد النفي فحمل به ويؤثر عليه من حكم  
 النسب باعتبار الاشكال وفيه اشكال الا ان يكونا اجما وفي حكمه ان ولد الامه ولد  
 المشقة فيثبت عليه الاحكام المذكورة من اللقوى به ولزوم الاعتراف به من علم  
 العلم بانها امه بعد الكساح وكذا من قبل ولدته بقا قبل تقيها او وطى الوطوءة  
 الولد به وجب آخر مصر فجزا لا يثبت يمكن اللقوى في حق ابي حكم به للمولى مع عدم  
 الامام ان يغلب معها الطق بالعدم اجما فان حصل في امامه يغلب معها  
 الطق بالعدم انه ليس منه لم يحز الخافه به ولا ينفى عنه بل يثبت ان يوطئ له من قبل  
 الاولاد وقفا لاكثر كالمطام جمع خذ الجماعة فان بدت لها الفرائض ولو وقع بها وهي غايه  
 القوة ولو وطأها البايع والمشتري فانت يولد فالولد للمشتري بلا خلاف هنا  
 الا ان يفسر الزمان اي زمان مدة الحمل عن سنة اشهر وطى في الثاني ان  
 ان فسر لم يجاوز اقصى الحمل فان فسر فيه ايضا فبما انت عنه انت بالاختلاف ولو وطأ  
 المشتري فوطئوا حواطا ولو حصل ح فولات ولد اعوه فقال كل منهم هو ولدي  
 ارفع بينهم والخبر يخرج اسم ويغرم للمخونه حصص الباقين من قيمته اي  
 الولد يوم سقطت حواطه اليه المبرور بها بظاهر الشرع عند ولادته لا يجوز لهم الدناي الولد  
 انما بالضره ولا يجوز نفي الولد كما الغل على امرهم وانما كانت امه او امه اصل

عند اشتقاقه فاعلم ان هذا هو الذي هو في كساح الحمل

بان الحكم

يمكن

في كساح الحمل



ادخاله لك الى حنكه وهو على داخل الفم قبل ويكفي ذلك من الحنك وان كان الباء لا  
ومع عدم مائة الفربا فتر اى عذوا والوا الحنك بماء السماء مع بعد مائة الفربا  
وان يوجد الماء الفربا ولا غير هو الا على حنكيا افضل والوا فميه اذ سما البس حنك  
وعلى وفا ظلمة والحسن والحسين وجعفر وبالب وعبد الله وفا ظلمة النساء كما النفس  
وفيه انه لا يدخل الفربا فيه اسم احد هو كذا ونحوها اسماء الانبياء وال  
وان يكنه مخافة البس ويكره ان يكنى بهذا الى الفام للنفس وفيها شجر النيكى بان عيسى  
وابى الحكم وابى المالك وان شجرة حنكا او حنكا او حنكا او حنكا او حنكا او حنكا  
واصرا وحرنا او ظلمة الحنك خلق اسم يوم السابع من يوم ولا فربا ولو فربا  
ولا فوق بين الذكر والاثنى على ما يقتضيه اطلاق شجرة على العنق  
والشذيق بالرفع عطف على خلق اى شجرة الشذيق بوزن شجرة وهما في  
ولا بسحب الحلق بمضى السابع ويكره الفان مع جمع فترع وهو ان يخلق من الفان  
ويكون موصفاى اى جانا كان كافى فيه فى اخر ان يخلق الزاين لا فربا فى  
ويستحب تغيب ذنبه باجاءنا واخبا نادا اطلاق كثر يقضى الاكفيا بالوا وبعضها  
ولعله كذا ويستفاد من بعضها فى كنهه شجرة الشذيق الذى البس شجرة والوا فربا  
وخانه فربا فى اليوم السابع بلا خلاف ولو اخره عنه جانا جانا ولو بلغ عمره  
وجب عليه الاختان باجاء علماء الاسلام وفى وجوبه على الولي قبل البلوغ وكذا  
والظهور العدم ولا خلاف فى بلوغ غير محلى الكافر اذ اسلم بلا خلاف وان لم يكن  
وخفض اعجابه وخافض مسجبه شرعا بلا خلاف وان يعق منه ذكر كان ذكرا  
والا فالانثى والمماثلة واجبة اجماعا كما قبل ولا خلاف فى رجاء العنق والوا فربا

الْفَتْوَى وَنَفَخَ أَنْ يَكُونَ

وہی کہنا



وحيث

الخلل في الوجوب والاشهر لا يظن عدمه وفي الجملة ولا يخرجني القدر منها ولو  
 اضطررنا لو عجز عنها توقع الممكنة من شرائها بشرط الاضطرار كوقاسلته  
 العتق سببته وان تحض القابلة بالرجل والبول كما في بعض الاحكام وفي بعضها اعطى  
 الزرع وفي اخر الثالث والجمع بنفاوت مراتب الفضل يمكن الاخذ بالاول الشبهة  
 الاحكام اجود ولو كانت القابلة ذميمة لا ناكل ذبيحة المسلم اعطيت ثمن  
 الزرع ولو لم يكن ثمة فابله تصدق اياه اي بالزرع ان لم يكن له ثمن فغيره  
 اذ لم يكن يعوقه الوالد عنه استحب للولد ان يعق عن نفسه ذبيحة والفقير  
 السن ولو مات الصبي بل الطفل مطلق في اليوم السابع قبل الزوال المستقط  
 استجابها ولو مات بعد الزوال المستقط الاستجابة بالاختلاف ويكره ان يكره  
 الوالدان بل وهي في صالها والكوافه في الام استدل لم يحرم الاكل على الاثر  
 الظاهر ولو اكل من ثمة الام كره لها الرضا ع وان تكثر شيء من عظامها بل بفصل  
 من اصلها بالاختلاف وليس يظن اجاعا وما استعمله من القام استجاب  
 العظام بل وفيها في خوفه لم ينفذ على مستند ولو قول فقير في التوليع بكسر  
 القاء وفيها مصدر رضع كسمع وضرب وهو مخصص القدي والخضاضة في  
 الطفل المحبون الفائدة تربيه وما يتعلق بها من مصلحة من حفظه وجعله  
 مهنه ورفعته وكله ودهنه وتنظيفه وغسل خوفه وشبابه ونحو ذلك من  
 وافضل ما يرضع به الولد لبن امه لا وفيه بمنزلة لبنه من لبنه  
 ولا يفسد الام الحرة وكذا الامه للغير على الرضا ع ولدها الا اذا لم يكن للولد  
 مرضعة اخرى او كانت ولم تكن لعدم وجود الاسباب واعسامه وعدم

الرضع

لحمه وكذا غيره

فكأنه من عدم مال الولد كمال الرضا ع

تكنه من عدم مال الولد بمكي الرضا ع من غير ما يجب عليها من بالاختلاف  
 انفاقها عليها في هاتين القوتين وهذا يجب عليها الرضا ع للباقي هو اقل  
 اللبن الاقل كثر له هو اقوى الامع لتفريقه فيجب ان يقدح مع بمقدار الرضا ع  
 الضرر ويرتفع قبل ثلثة ايام وعليه في لزومه الاخر قولان والاشهر لا يظن نعم  
 ويجوز الامه مولاها على الرضا ع ولدها بل مطلق والضرر الساكن للام الرضا ع بنفسها  
 او بغيرها او على الاطلاق ولو امر بضرر من الغير كما من الاكثر الاجرة الضرر به  
 لها على الاسباب المحسوسه وان لغنا رث الرضا ع بعد استبصارها لذلك  
 وكذا الوارثه خادمتها المملوكة لها بالاختلاف وهل يجوز استبصار الام لثمة  
 وهو في جملة الاشهر نعم وهو لا يظن ان كان المسافر الزرع او غيره ولا يمنع الاثر  
 حق الزرع والنفال مع الظاهر ولو كان الاسباب مبنا او معساف من مال الرضا ع بل  
 خلا في الاول وفي الثاني خلا في ظاهره فلا فرق بين العشاء وجوبه لا جوف على الزوج وا  
 واستحبابه جاعله وهو في محله ولكن الوجوب احوط ان امكن باثرائه ونحوه  
 والا فلا ريب في سقوطه بل فعل لا خلا فيه وفيها مدة الرضا ع حولا ان كان  
 ملان ويجوز ان يفسد على احد عشر شهرا من شهرين باعنا الاقل من ذلك على  
 الاضطرار لا شهر بل كان ان يكون اجاعا ويحس كسر ثوبا ويجوز الزيادة من الحولين  
 او شهرين للاكثر على الاشهر المنع عن الزيادة على الاشهر محل نظر وان كان  
 ولا يلزم اجح ما زاد على الحولين من الرضا ع الولد مع عدم الضرر وقابله  
 فطعا وكذا معها على اطلاق النصوص ولكن للزوم مع احوط والولي  
 وان لم احق بالرضا ع اذ انبث من او فعت بما نطلب غيرها اجماعا ولو طلبت



من اذ عاينها بغيرها فلا بد ان يترصد عنها واسترضاع غيرها مطم فان لم يطا  
 ان يرضع اجرة المثل على الاظهر لا يشترط بل هو اولى مطم اذا لم يظلم اكثر من  
 المثل اما الحضانة اتم الحق بالولد وتربيته من الرضاع مطم وكذا اوانشئ او  
 غيرها اجماعا فيها اذا ارضعته ولا يقولون اجدوها انما حاضرها فتر  
 قول اخر ضعيف ثم حضانة الام حتمية لا يشترط لها امر ولا نهي اذا كانت مسلمة  
 غير منقبة بلا خلا فلا حضانة للامة ولو كانت كافية او كان الولد مسلمانا ولا يجوز  
 وفي احوال الرضع الرضع الذي لا يرجي من ولده كالسنة والفاج حيث تشغل  
 بالامس كماله وتربيه اجمع وجهان ونحوه الرضع المعتدى ولا للشر وحده  
 اجماعا كما في حقه ولو طلق من الميا في يانها او رجعت فلفضت عندها  
 ففي عود ولا ينها فلولان والاصل الثاني في اختصاص الشرط بالاب فان  
 الاب شرط لها فيها حيث لا الحضانة اجماعا الا في الشرط الرابع فلا بد  
 في حق من يرضع امراة اخرى وان فصل الولد من الرضاع فانما هو الحق بالنت  
 سبع سنين من حين الولادة على الاظهر لا يشترط قبل اتمام الفدية  
 انها الحق بها الى تسع سنين وفي سنية نظره الاب احق بالاب بعد الفطام  
 على الاظهر لا يشترط عن الغيبة اجماعا والا حوط البيع هنا وفي البنت بالمرتبة  
 امه ان بلغت تسعا ولو ما الاب فامه اولى به اني الولد مطم ذكر كان وانثى من  
 الولد لا لب والجد او غيره مطم انقطع حضانته عنه فلو مات الاب ام لان  
 يبلغاذا فرق من بين كونهما من جزام لا ولو كان الاب مملوكا او كافرا كانا  
 الحرة المسلمة الحق برضاها ولو تزوجت او لم يكن لها ولا مع حرة الا مسك ولو

والقادر

مذكرا

الاب فالحضانة اتم الحق بالولد

الاب فالحضانة اتم الحق بالولد انما الحضانة ان كان العنق بعد الفطام في الذكر وبعد البيع في الانثى  
 فان قصد الابوان فضيل ان الحضانة لاب الاب ويكونا اولى من غيرها في الفطام وفي  
 على غيره من وجهين شكل فان قصد ابو الاب ولم فلا فارب من الامم الى الاب  
 فالا فارب من غيرها على الاظهر لا يشترط ان اتخذ الامم الحضانة وان تعدل في  
 بينهم فلو لم يجمع ذكر وانثى في تقديم الانثى قول والدليل بقصة النسوة بينهما  
 كما يصفه النسوة بين كثير التصديق قليل ومن يمينه بالابوين في الام خاصة ثم  
 اذا بلغ الولد رشدا سقطت الحضانة عنه بلا خلا سواء في ذلك الذكر والانثى  
 البكر والتب لكى فهل يستحق ان يقام مقامه خصوصا الى ان تزوج وتخت  
 حق لمن ذكر ولا واجبة عليه فله اسقاطه الا اذا استلزم تضبيع الولد فحضانة  
 لكن كتابه في النفقة واسبابها الموجبة لها ثلث الزوجية  
 والقرابة والملك اما الزوجية فيسقط في وجوب نفقتها اشطان العقد الدائم  
 فلا نفقة المستمتع بها اجماعا والنكاح الكامل يعرف في حج وغيره بالخذل عليها  
 ويمنع حيث لا تحقق موصفا ولا نهيا وانما هو تحقق بندها انفسها في كل حال  
 وكان يريد فيه الاستمتاع وحل له مع عدمه فانع شرعي للوطا فلا  
 يحتاج الى اللفظ الدال عليه من قبلها خلا للشرع واجبة ولا يلزم عليه  
 الا اذا توفقت معرفة عليه واشترطه هذا الشرط هو الاشارة الكافية بل  
 كاد ان يكون اجماعا ولا نفقة لشارع خارج عن طاعة الزوج لعدم  
 التمكين التام للشرط وكذلك لا نفقة لها ولو فلنا بعد اشترط بناء  
 على ان الفسور مانع اجماعا وعلى هذا فنعود بخلاف السابق لو كان

الحج



ان التمكن من شرط او النشوء وانعاجا او يتفرع عليه فروع منها الاتفاق  
بعد التناكح قبل الزفاف فلا يجب على الخمار ان يقع على غيره ولا نشوء هذا قطعا ومنها  
الاتفاق على الصغر الذي لم يبلغ سن البلوغ فلا يستلزم بها خلاصا على الخديا  
دون غيره في اسم القولين واظهرهما خلافا للحنيفة وهو احوط وان عكس الامر  
بان كانت كبره ممكنة والزوج صغيرا وحيث النفقة على الاكثر الا حوطا كان  
ان العدم كما عليه الشيخ وجاعه لعله اظهر ولو امتنع عن الاستمتاع بها  
لعذر شرعي وعقل ثابت بينهما او امر او يثبتها لا سقط النفقة وذلك كقول  
المانع عما يمنع عنه والقبض اذا اراد وطئها قبل ذلك كما دبر ان منعاضه في  
او طئ ونحوهما فاعل الواجب الحقيق او الموسع اجماعا ولو في الاخرى فاعلته  
في اخر اوقتها ومطعم على الاكثر خلافا للشيخ والعلامة في غير الضيق اجماعا  
كما قبل اما الفعل المندوب فان كان مما يتوقف على اذن الزوج كالصوم  
والحج فان فعلته بدون اذن فسد ولا سقط النفقة عنه به بحج دمج مانع الا  
اذا فرض منعها منه فسقط لذلك الا لاجل التلبس به فافا للاشهر خلافا  
للشيخ فانطلق السقوط بالتلبس مستند به بعد ان يظهر ان كان مما لا يتوقف  
على اذنه جاز لها فعله بغيره وليس منعها الا ان يطلب منها الاستمتاع  
في ذلك الوقت فيحرم عليها اطاعته ولو استمرت على الاستمتاع وانما هذه  
سقطت بغيرها وتصح الزوجة النفقة مطم ولو كانت فقيرة او امراة اسلمها  
اليه ولا مال له ولا غيرها مما لا يملكه الا ما يرسل الا في احد الزمانين  
فلا يشق ولا كذا الحق بالعدة اذا منعها الابا وضمن عن زوجها في

لا يجب بولا

لا يجب بولا لا سقط نفقتها اذا كانا ممكنة بنفسها وكذا سقوطها الزوج  
المطلقة الرجعية مادامت هي عند اجماعا والنصوص وهي مطلقة لا ثابتة  
التفقه حتى ما يعلق به التطبيق لا لا سقط نفقة الرجعية وسقطت النفقة  
العدة ولو طهر رجل بعد الطلاق في المرأة فغلبه الاتفاق الى الوضع ولو طهر  
العقد ولو بان فقد الرجل بعد الاتفاق في ارجاع المدفوع اليها ترد  
العدم اذا ثبت عليه العمل في بيع وفي التقييد الرجعية اجماعا وجوبا  
الاتفاق بحدود الباس والموت عنها فانه لا يجب الا الثاني عليها اجماعا  
الا ان يكون كل منهما حاملا فثبت نفقتها الاولى وهي المطلقة بالطلاق  
الباس على الزوج خاصة دون الولد مطم كان له مال ام لا وهل الاتفاق  
لها او الولد لها قولان والثاني اظهرهما بل قبل اشهرهما يتفرع على الخلاف  
فروع منها ما اذا تزوج الحر من مشرك لم يملكها فيه الولد ولها ما يحوز  
هذا شرط او تزوج العبد من مشركا في الولد الا ان كانا بالزوجة لا نفقة  
فيهما على الزوج على الاشهر ونعم على القول الاخر وتكون النفقة في الثاني  
في من المولى وكسب العبد ومنهما ما لو لم يتفرع عليها حق منعت المذاق  
بعضها فلا يجب القضاء على الاخر ونعم على الاخر ومنهما ما لو ائتمرها  
بعد القبض من دون تفرقة فسقطت النفقة على الثاني دون الاول  
وكذا لو ائتمرها بعد الطلاق وفي الثانية وهي العدة في الوفاة في نصيب  
العمل على احد الزوجين العمل عليها وعلى هذه الصديق وجاعه  
ولضعف سندها عن غيرها المتأخرين وعلموا بالثانية انها لا

المستحب



لها وهي مستقيمة واعلم ان الاول هو الاول في القوة والاول في  
 قولان اخران واما به اخرى ثالثا لا عمل عليها ونقطة الاول على قولها  
 على نقطة التوج ونقطة مقدمه على نقطة الاول في جهة الواجب نقطة ونقطة  
 نقطة الوفاة دون نقطة بالاختلاف في شيء من ذلك واما النقطة فان نقطة  
 على الاولين والاول لا ينهيه بالشئ ولا لا ينهيه بالاجزاء في كل من على من الاجزاء  
 والامهات في الامة تزد من الاصل والشك في صفة الاطلاق عليه من  
 عليه كثيرا او اطلاقا الفقيه هنا لما هو انما اذا اشبهه بالزوم ولا ينسب  
 على غيرهم من الافكار كالاخ والاخت والعمد والخال والخال والوسق  
 الله من الاول والاول بالبل السحب بنا كما لا يستحب اني الولد في قوله  
 ولكنه ضعف وبشرط في الوجوب اي وجوب الاستعانة على القرابة دون  
 الغير في المنفق عليه وعدم شيء يتوقف به او عدم قضاء ما له بقوله وبشرط  
 واشترط البس في المنفق موضع وفاء في الاول باليساهوان بفضل عن  
 وقوة من غيره وخادمها اليوم وبشرط شيء وفي حكم القوت ما يحتاج اليه من  
 الكسوة في ذلك الفضل وغيرها ولو فضل عن وقوة وقوت من غيره شيء  
 وجوب الاتفاق او جواز التزويج المانع عنه قولان والاشهر الثاني ولا يربط  
 ان اضطر اليه في شرائه الغير اي عجز المنفق عليه عن الاكتساب في وجوب  
 الاتفاق قولان اشهرهما اولان نعم يعتبر لياقة الكسب بما لا يشترط  
 المخلقة بقوله الزمانة ولا الحكم بنحو الضعف والخسوف على الاشهر الا في قول  
 بلغ الضعيف جدا يمكن ان يتعلم حرف او يعمل على الاكتساب قبل الموت في حله

على خلاف ما عليه من كبر

لا بد من شيء فعمل اجزا او ينقسم على القولين عدم جواز التجهيز والتزويج من الغير  
 المصلحة في المصلحة على القولين الثاني في عدة المسراة بالمحل وفي التي لا ينفق  
 وفي قولان ينفق عندها ان كل من ثلثة اشهر لا بد من طلاق عند الحلال الا  
 انك لا تكسر حاشية قلدين بعد الحلال على الاشهر الا في قولان لا ينفق من المحض ان يكون  
 خلفها او اعاد من محل او من خارج او من في هذه اي المسراة في راي الشهور  
 فليس يفسد بها الا الطلاق في عدة الاشهر ان وقت بها بعد الطلاق بلا فاسد في قولان  
 المحض ولا في قولان من وقت بها قبل ما هو مقرر في الاشهر المحض بعد ان تزل المحض ولو مقرر  
 بعد الطلاق واعتدت بالاولى واما القولين في الشرط الثالث حصة او حصة من واما  
 الحصة الثانية او الثالثة الى ان انقضت الاشهر فطهرت انطهرت تمام الا في قولان من وقت  
 فليس عمل ولا يعتبر بشئ من قولان على قولين واما قولها لا يعمل في العمل فاما قولان  
 وضعت ولما او لم يوضع الا في قولان الثالث هو المطلوب في اتفاق عدة ثم  
 ينفق احدا منهن عند شيء بالاشهر الثلثة وليس في الاشهر التسعة المتقدمة من  
 العدة بل انما اعطيت لتعلم انهما البس من وقاها الا في قولان وفي رواية اخرى  
 انها تسعة سنة ثم تعدل بالثلاثة اشهر في قولها الشفع فيه في قولان وفي رواية اخرى  
 فاعاد الحصة الثلثة وفي حديثهما طلاقا لهما سعة سنة رواية اخرى في قولان  
 منها واطلاق الثلثة في قولان ينفق عدم الفرق بين سائرهما باحد والعدم في  
 وجوب التزويج تسعة اشهر في الاعتداد بالثلاثة بعد ما حاشي لو كان تزويجا غائبا  
 او عاقد اربعة اشهر مديدة فحكمها كحكم من الشهود في بعض فتاواه  
 الاكتفاء بالثلاثة لزوم الغايب حجة غير واضحة وبالحيلة القاطن ان المعتدة لئلا



ان يفتي بها الثلثة اراء قبل ان يفتي عدلها وان يفتي عدلها ثلثة اشهر من زمانها  
 هم جفت انفسها بغيرها وان كان الى اعادة مستقيمة فيم اذ عليها بان  
 الغم في كل اربعة اشهر او ما زاد عليها او ما نقصت بحسب ما يرد من ثلثة ولو لم يرد  
 في الشهر او ما زاد او قبل ان يفتي عدلها سابعها من اقلها لرب الا  
 من تمام الاقراء ووضع القول فان انفتحت بعد السنة اشهر ثلثة اشهر لان  
 لما نكح المرأة قبل او بينه على ما سبق لا في اقلها من الفتي بين ان يفتي عدلها  
 في الثلثة او قبلها او بعد خلافها البعض في الاول فان بطل العدة بها وعين اشد  
 بالاقراء وعين قبل عليها ثلثة اقل اقراء الخلل بين الطلاق والنفقة  
 وجهان اوجهها الثاني اذ علة على التفسير وهي التي لم تبلغ شعرة سنين ولا  
 ولا الي التي لم تحض مثلها لا يفتي مع عدم الدخول اجماعا وكذا ما عدلها على انما  
 بل اجماعا خلافا للسيد بن ثابت في احو العدة وهو احول وفي هذا بان تصح  
 بانان بل وادان باختلافهما اختلف الاصل الا ان لم يهرم السن سنة ولم يرق  
 الثانية انها سنونك وفي ثلثة الفصول بين القرينة في الثاني وعينها في الاول  
 في من قوة ونافا بجمع عجل المشهور كما في كلام جماعة من المحققين القرينة النكحة  
 ولورات المطلقة المحض من ثم يفتي من الياس اكل العدة شهرين بالخللا  
 اجد ولو رات حيضين ثم بلغت الياس وجوبها عندا بها انما لها  
 احولها الاول ولو كانت المطلقة ذات عانة مستقيمة الا انها لا يفتي  
 خمسة اشهر او سنة او سنتين او نحوها اعتدت بالاشهر الا انما لان  
 حصة قبل ان يفتي عدلها على ما فصل سابقا

مناه كالفخ

الزواج

وما عداها الفسخ والوطى وشبهه او مقام على قول قوي بالوضع الحمل تمامه بشرط  
 من المطلق في الوعد الطلق بالخط والادلة ومخرج جازم في الاكتمال بالوضع  
 ولو لم يكن الولد في الكبر لم يفتي عدلها ومبدأ الفشاد من شقاق فيك في غير ذلك  
 نطفة اجماعا ولا في الاصل انما عدلها في الوضع فاما يحصل في بعد العدة وان  
 عليها من حين الخطا اشهر ثلثة قبل الوضع فلا في الفسخ وان من ثلثة اشهر  
 قبل الوضع بغيرها العدة ولكن منعها من المخرج قبلها ما زاد او اقل طهرها  
 الحيل من يرضيها ان يفتي عدلها اجماعا في وجوب الترضي بعد الاقراء ثلثة اشهر  
 الاول وفيما خلا في الاخر من احولها ولو لم يلد ثلثة اشهر ايامه اي الاول على من يفتي عدلها  
 والاقراء عدم النفقة الا بوضع الجميع وفي في الاجماع عليه من الجميع لا يفتي عدلها  
 لها ان تنكح رجلا اخر الى ان تصنع الاخير بالخللا ولو طلقها طلاقا جسيما لم يفتي  
 في العدة ثلثة اشهر من حين الوفا بالخللا خلافا لفتي الاصل في  
 النكح بغير عدة للسيد اعندادها بالاشهر ثلثة بعد القبر في شهر او سنة ولا شك  
 قبله وان من المدة ما ينزل على عدة الوفا او يشار بها ويشكل في النكاح كذا في  
 او السنة ثم تنكحها او نحو الاحوط لها بغير السنين في ثلثة اشهر وفي  
 للثالث اربعين ليم لها عدة الوفا ولا يمكن طلقها بانها انفسه تمام عدة  
 الطلاق بالخللا فتفتي الوفا عدة الحرة المنكحة بالعدا الصحيح من الوفا  
 بامر الله في عشرة ايام اذا كانت حبالا اجماعا والحكم عام لكل الحرة صغرى كما  
 او كبرى ودخل بها ايامه بطل وكل رجل بالثالث ان او غيره ولا يفتي بين النكاح  
 والمنكح بها على الا شهر الا في وجوب عدة العدة بالخللا لا ما كان فان

5

الزواج



فيجعل بها وبما لها البصر مع نفوذ في الخلق عن الزوج بدعواها نكاحها أو حمل  
 ولكن كان لها إلى ما تنفق عليها ولا خيار لها هنا أصلاً بخلاف ما أن نفذ الأمر  
 فيجعل خبر ولم يوجد من تنفق عليها أن صيرت والأمر فغسلها بالإناء ثم وجب عليها  
 أربع سنين من حبس الزرع على الأثر من النفقة عنده في المدة بعد هاتين وجب  
 والأمر بعد الوفاة ثم تباعها النكاح قبل بالأخذ البوق في ظاهره كالماتن يجمع  
 الاكتفاء في الأعتد وبالأمر من غير احتياج إلى الطلاق لأن من نكحها وجب هو  
 الأصح ولا يجب هذه العدة المخدرة على الأقرب فإن جلت في العدة فهو ملكها وإن  
 يكون غائبة وفابينة فإن خرج منها وقتحت فلا يسبل عليها اجلسا وإن  
 منها ولم تخرج فتقولن الظاهرها وأمرها أنه لا يسبل لجهدها البصر والقيام الثاني  
 بأبواب التسبيل عليها حاش للشيخ في ذكره في المسئلة قولنا في علة أنها  
 ولا مسئلة أعلم أن علة الأمان والأستبراء في الطلاق ونحوه مع الدخول بنكاح  
 وشبهه فإن اجتمعوا بها طهران على الأثر من الظاهر خلاف الفقه من ينفقها  
 وهو ما قلناه إذا كانت عادة مسبقاً وما لو كانت مسبقاً لم ينفق فلا ينفق عليها  
 ينفق بعد ما أحسن وأمر بعون يوم أن طلق في أثناء الشهر أو في أوله وكان الزنافة  
 وإنما إذا نفذ الأمر كان طلق في الأثر ونفق الشهر فمربع وأمر بعون يوماً والحق  
 الأصح ما قلناه العتبات ولو كانت مسبقاً تحمل فعلها الصبر بأشهر تسعة أشهر على الأقل  
 وقبل ثلاثة أشهر على الأقل تحمل مجب عليها الصبر طهر ونصفاً بعد التسعة أشهر الظاهر  
 الثاني ولو كانت مسبقاً بعد ما بالوضع كالحق وفارقها عتباتها فالحق يجمع  
 ذلك بخلاف الأثر واجبة الحرة والزنية بل عتباتها عتباتها بخلاف العتبات



ومنعها ان يزوجهم المحرم الكافر فان كان او مدبر او مكاتب او ام ولد من وجهها او لها  
فقط انما الزوج وانما المصلحة منع من عقد النكاح ولو اعتقت الامه ثم طلقها  
عقد النكاح اجماعا وكذا لو طلقها رجعتا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة النكاح ولو طلقها  
بانها اثبت عدة الامه بطلاقها وعدة الذميمة التي ليست بامه كالنكاح المسمى في  
من الطلاق والوفاء على الاثر لا يوجب قبل الطلاق ولا بعدة الامه غير ان الطلاق والوفاء  
من الوفا اي وفاء زوجها وان لم يدخل بها بشئ من خمسة ايام عند اكر القدر  
والثاني من خلافها كما هو في غايه القوة هذا اذا كانت حائلا ولو كانت  
حاملة اعتدت مع ذلك وهو العدة ثم ان وخمس بالوضع بان تجعل العدة بعد  
واضاف الولد من المولى فيعتد من وفات الزوج مطلقا كان ذوات ولد منه ام لا دخل  
بها ام لا كاعتدة على الاثر لا ظهر خلاف الاكثر القديمة كما حكى في كتاب الولد  
في عدة الامه من وفات الزوج وانما من وفات المولى ففيها عدة الاثر لا وفاء  
ان كانت ولده منه فعدها كاعتدة امرءة اثم وعشرة ايام ولا عليها الا عشرة  
ان بطلها ولا فلا شئ عليها مطلقا ان لم تكن حين وفات زوجها حائلا  
عليها من وفاء اجماعا ولو طلقها اي الامه ذوات الولد الزوج طلاق رجعتا  
ثم رآها في العدة اي في عدة الطلاق ثم ما عنها في اثباتها استأنفت عدها  
امرءة اثم وعشرة ايام ولو لم تكن ذواتا استأنفت في المثل عدة الامه والوفاء  
وخمس ايام ولو طلق بانها استمنعت عليها التسابعة كما هو في القوة المسمى  
عنها نزعها في اثناء العدة ولو ما تزوج الامه غير ذوات الولد ثم اعتقت في العدة  
اثبت عدة النكاح من الوفا تغليباً بجانب النكاح والوفاء المسمى ثم اجماعاً

فزوجها اعتدت

في جهوتها اعتدت بعد وفاتها وكذا قبله بثلاثة ايام ان كانت من سيرة او غيرها لا يجر  
الثبوت على الاثر الا في خلافه لظننا وجوبها الا سيرة خاصة ولو اعتدت بعد وفاتها  
كان ربه ثم توفي عنها اعتدت بامرءة اثم وعشرة ايام على الاثر لا في خلافه ولو طلقها  
الحاق العتق المجزئ هو من الممن بالعلق على الموت غنى القديس في وجوبه بغيره  
وعشرة ايام وان كان الاثر ما في الممن ولو كانت زوجة امرءة فاجتازت ايامها او بعضها  
نكاحاً لسا بولائها ولو طلقها مع شدة كل من غير رجوع الى اسبعية اجماعا وانما  
سرها بعضاً فليس له ولها الا مع تحليل الشريك له اذا كان غيرها على الاثر لا  
كالامه الممن مطلقا هو الاثر وانما في الشريك فلا تحلل ولها تحليلها اجماعاً  
لا يجوز لمن طلق رجعتا ان يخرج الزوجة المطلقة من بيته الذي طلقها فانه  
مسكن امثالها وان لم يكن مسكنها الا ذلك ان كان دون حقتها فله المثل للمساكن  
والخروج الباقية فله ذلك في كل الموم فليس لها ذلك في المفاسين وهو  
الافرن بين منزل الحضرة والبدوية والجرية الا ان تاتي بها حشيرة بيته  
وهو وفاء اجماعاً بما يجب به العقد وقبل ان ادناه ان تؤذي اهل بيته او يغل  
والقائل الاكثر حق ان في الاجماع فلا بأس به وان كان الاصول الاول  
وكذا لا يجوز له ان يزوجها من بيته كذا لا يجوز لها ان تخرج هي بنفسها  
من دارها التي طلقت فيها سواء خرجت باذن زوجها ام لا على ما  
يلتزمه المطلق العارية ونحوها وبه خرج جماعة خلاف لا يخرج  
المنع بالصورة الثانية ولا يخرج عن قوة ان كان الاول حوط  
عليه فلو كانت في سفر صريح او مندوب في وجوب العود ان امكن



او ما كان اجزا من العدة او ثم او ثم بعد ويدين الا عندنا في السفر او ما  
 الاجزاء وان لم يمكن التزوج فلا يجب قطعا فان المنظر الى الخروج خرج اجزا  
 لكن بعد انصاف الليل بعد من قبل الفجر وجوبا على الاشهر الا في هذا ان يقع  
 وبغير الضرر قد ان كان امرها في منظر في الفجر في قول واحد لا يلزم  
 ذلك اي المنع في كل من الخروج والآخر ارجح في عدة الطلاق البائن مطلق  
 حائل كما كانت المطلقة وحاصلا ولا في عدة الموقوف عنها امر وجهها مطلق  
 بل ثبت كل منهما حيث شاءت بلا خلافا من نادى من المتأخرين فنهجا  
 عن بدونها عن بدنها وهو احوط وان كان في غيبته نظر بل الا قول الظاهر  
 ثم ان المطلقة بائنا وان جازا اخر اجها ولو حاصلا الا انه في الاخر  
 ليس على اطلاقه بل في غيبته بما اذا اخرجها الى مسكن اخر لا مطلق والفرق  
 بينهما وبين المطلقة رجعية هو عدم جواز اخرجها مطلق ولو الى مسكن اخر لا  
 مطلق والفرق بين هذا وبين اخرجها اليه وتعد المطلقة من حبس الطلاق  
 مطلق حاصر ان كان المطلق او غائبا عنها اجازا في الاقول وعلى الاشهر الا في الثاني  
 هذا اذا عرفت الوقت الذي طلقت فيه ولو بالبيتة الشرعية ولا تعد من يوم  
 ببيتها مطلقا ولو حصل انقطع بقدوم الطلاق في غلبه يوما فصاعدا احوط وان كان  
 التقيد بصحة احتمل وقوع الطلاق فيه ولو بعد غير عيب فتعد بالميقن  
 سبعون يوما للمحرم وتعد التزوج في حبسه مع المحرم من بين بغيره الفجر مع  
 الغيبه على الاشهر الا في المسئلة في الزمان ولا في عدة الاشهر الا في وقتها  
 في الموقوف بها من الفجر الا في الاخير الذي تعد من يومين خبر من قبله

في الاجزاء

الكبرياؤ غير لكن ليس لها في الاخر بعد انقضاء العدة التزوج فلو تزوجت فسد في  
 ونجح في الباطن مع التحريم ان ثبتت بعدة لا عونه وانقضاء عدة الخيل العدة لها  
 مع العدة فيجب الطلع بالنسبة او في نظر بل الحاق هذه الصورة بالاولى حيث يحق  
 ان يكون العدة في الفجر فاما جميع بالفتن من الطلع بالبيع هو البيع كان كلاهما بائنا  
 لباس حق والمدة لبقا للحيض وقد قبل الفاء وهي المضايف وكل منهما اطلاق يعوض في غيبته  
 التزوج بشرط وقفا ما شرط في الطلاق زيادة شرط فيهما ما قبل بالطلاق ويخفى الطلع وهو  
 لو اتم من المباشرة فما هو الحكم في كل منهما انما عدم زيادة العوض من المهر بل في الواقع  
 عندنا احوط في المهر ان كانا عينا كما عدا على كماله احوط والكل في الكتاب في العدة  
 والشرط والزوجين وصيغة الخلع الفجرية في قول الزوج خلعك او خلعك بكذا  
 فخلعتك كذا والطلاق وحده بان شرط على كذا من قولها الطلع صلا وتعيها انما عليه  
 لكن الا في الاخير انما الطلع ولا بد من قول المرأة عقيب فلا فصل معتد به او تقدم سواء  
 قبل ذلك على ما ذكر في الاصل في غيبته حبسها وهذا يقع الخلع بكل من الاثنا المذكورين  
 يجوز من غير حاجة الى ابتداء الطلاق قال الموقن علم الهدى رحمه الله تعالى في النامية  
 عليه السلام وقال الشيخ انه لا يقع حتى يقع الطلاق وهو احوط وان كان الاقول الظاهر  
 كان طلاقا عند الموقن والاكبر وفيما عند الشيخ لو قال يوفونني بغيره او اقول الطلاق فمهر الثمن  
 صدق من اطلاق الشك المحرم بعد ما عدا الا في الاثنا الثاني وهو ان يكون من اثنان  
 يكون غيبته في الخلع اجازا ولا تعد من يومين الجعول فدية في الزنا وقد انقضت العدة  
 بميمون في المحرم انما بائنا به من زمانها ولو كان لها ما وصل اليها عتق وحسب ان  
 الخلع معاوضة لا بد من نفيس الغدير وصفا يحصل به النجس سواء كانا عينا

لباس الاخر لقوله تعالى هو لباس  
 لكم وانتم لباس صحيح







بين المتصلين مطلقا ولو كانتا احداهما في العدة بالأحالة لا ينقطع العصم بينهما <sup>حينئذ</sup>  
لذلك وهي طلاق بعوض موقوف على كراهة كل منهما ابتداء والكاف في  
كافي الخلع من الاضمار الى استدعاء البراءة مع الكراهة والقبول ككسر النقط الدال  
عليه من قبل الزوج هو ان يقول يا ابرأ بك ما لم تنكر علي كذا من المبلغ فان لم يوافق  
قال لا من ابرأ بك فاستفك وانفكنا وغيرهما من الالفاظ الدالة على المراءبة  
لها بالاطلاق حتى بل لو نكر عنها وقال انت طالق على كذا صيغة كذا مبرا وهو المبرأ  
منها عن الخلع بانها تنسب تحتها كراهة الزوجين كل منهما اتمت بالاحالة بشرط  
ايمانها بالاحالة على قول الاكثر بل ينفذ على كل صيغة وبالإجماع يخرج جميعه ولا يشترط  
في كل من الخلع والمخلعة بشرطه هنا اجماعا كذا ثبت احكام الخلع هنا الا ما وقع  
عائنه لاستدعاء ومنها الخاطئة بانها لا رجوع للزوج الى ان يرجع الزوجين بالذوق  
مجموع لها فبذلك مع مكانه رجوعه في البضع فلهذا في جميعه خلا رجوعها اليه  
والاولى هنا اشتراط الرجوع او البضع ولو رجعت على البذل وبخروجها الرجوع مع  
الامكان مطلقا ولو لم يرضى لم يشترط طهر في الخلع وبكسر هذا الكراهة المطلقة لهما ولو لم يرض  
الحال الذي يخاف منه الوقوع في الحرمة وطعا وبخروج ان يوافقها بغيره ما وصل اليها منه  
من تمام الحرمة او على اقله حرمة واحدة ولا يحل له ما زاد عنها بخلاف كلامها وهو  
فعال من القول بخرقها الاستدعاء لان حصل التزويج في الكذب والمراة مكره الزوج  
والله هنا قسب المتكلم من تلك كما هي عليه من ماله لا ينسب له مناع  
وهو محرم وان لم يرض له احكامه ويعقد بقول استعلا كلامه في ما لا يجازيها  
مطلقا والاعتناء بمرور الفسائين بانك استبعد ان رجعا ولا على ما في عند

في العدة

ومع ذلك لا ينعقد بغيره ان كراهة في كل طرف

وهي من كراهة الاستدعاء بانك كراهة في كل طرف على خلاف الخبر ولا يخفى وجه  
الافان لا ينعقد كذا يقع بوشيهما بطلان امره في جميعه ثم نسبنا كذا في ما لا يصلح  
الاكثر الاصل في ذلك بان كل طرف في الخلع لا بد من اتمام المصاهرة ولو في جملتها ولا يخفى  
عن قول خلاف ذلك ولو شجها بكنها كانت مثل امي وبطلان امره من الامانة  
انك شعرت او بداهة الوشيه عضوا منها بكنها كان يقول بك كذا في ما لا يصلح  
لم يقع على الاطلاق لا في كراهة في الاستدعاء وبطلان امره في جملتها ولا يخفى  
لكنه احوط وان كان في قيد نظر بشرطه فيما يشترط في الطلاق بغيره في جميعه بشرط  
شاهد عدل بالاحالة وفي الاستدعاء من الخلع لا يجزى وفي صحة مع التعليق على الشرط  
كان يقول الف على كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك  
بهم لم يقع بهما في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك كذا في افعك  
والثاني عدم الفسخ مطلقا عليه لا جازع في الاستدعاء وهو الاقوى لكن الاول  
احوط والاولى لا يقع في يمين اى انا جعل امره على فعل او ترك وفسد الفجر او  
او البعثا جازعا وكذا لا يقع الا فسخه بغيره الرجوع وفاء بالخلاف والآخرين  
وهو احوط ولا في حال غيبته والتميم يقع مع الفسخ استلزاما لا يفسد  
وبعضه في الظاهر البلوغ وحال العقل والاختيار والنفس بالاحالة ولا  
بشرط الحرية فيقع على العبد اجماعا ولا الاسلام فيقع من الكافر في كراهة  
خلافه في الشريعة في الظاهر وقوعه في كراهة لم يسمعوا فيه كذا في جملتها حاشا  
او في حكمه مثلها غير بالاحالة بل في كلام جميع الاجماع وفي اشتراط القول  
بهما في رد واستدعاء ولكن المروءة في القهصين الاستدعاء وهو اظهر وفاء

في العدة



أراد الوطى

الله لا يوافق في قول الوطى

لأنه كثرة وقوعه بالمتبع بها فلو كان يشترطها وشهرها الوقوع وكذا القولان في  
 وقوعه بالوطى به بالملك لا يلزم أن يشترطها كالحق سبها بعد الحكم بالوقوع حيث  
 في الشايعين عايناهما إلى التفرع وليس عليه وهذا ما بين الألف ككفارة الجوارح لا يجرى  
 الشك اجتماعهما في العود المراد على الظاهر أن يشترطها ككفارة الجوارح لا يجرى  
 ليرد الوطى في الألف لا يشترطه لا يستقر الوجه بها فيجوز أن لا يشترطها مع أنها جارية  
 شرط في معنى جبر الوطى به بخلافه المنزلة بطلانها بعد وجوب الكفارة بغيره فتدبر  
 الوطى المسبق قبله وهو نوع الفعالة المستندة إليها وعلى ذلك في الفقه وأعلم  
 أن على أن يشترطها بالظن عليه إلا إذا انتمى إلى ما على أن لا يشترطها في الظن فلو  
 تشبهت عليه على ما لو لم يشترطها وهو ما يشترطها ليرد عليها لولاها والراجح في  
 الجمل عبادتها حتى يكتفى بها ولو لم يشترطها بالثبات ورجعنا في ذلك من العدة فثبت الكتاب  
 فاقترعوا بين الأمرين لا يشترطها إلا في الثبات الكتاب عليها الذليل والجليد والوجه  
 حمل على الاستحسان أو على ما إذا لم يشترطها بالثبات في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 لو طهر من أربع نسوة بلفظ أو فقال الحق على كل شيء في الظاهر كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 مؤثرا أن عليها ككفارة الجوارح لا يشترطها في الوجدان المستندة إلى ما بين رجوعها بين  
 الأول وكذا البحث أو كذا في الملاءة قالوا في خبره كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 في الحكم بين نواحي أحدهما على الآخر أو في الباطن كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 فحمل الحكم على ما لا يشترطها في الملاءة في المسئلة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 قبل التفتيش في الملاءة على ما لا يشترطها في الملاءة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 من نادره وحسنه بالعامد على ما لا يشترطها في الملاءة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان

لأنه كثرة وقوعه بالمتبع بها

لأنه كثرة وقوعه بالمتبع بها فلو كان يشترطها وشهرها الوقوع وكذا القولان في  
 وقوعه بالوطى به بالملك لا يلزم أن يشترطها كالحق سبها بعد الحكم بالوقوع حيث  
 في الشايعين عايناهما إلى التفرع وليس عليه وهذا ما بين الألف ككفارة الجوارح لا يجرى  
 الشك اجتماعهما في العود المراد على الظاهر أن يشترطها ككفارة الجوارح لا يجرى  
 ليرد الوطى في الألف لا يشترطه لا يستقر الوجه بها فيجوز أن لا يشترطها مع أنها جارية  
 شرط في معنى جبر الوطى به بخلافه المنزلة بطلانها بعد وجوب الكفارة بغيره فتدبر  
 الوطى المسبق قبله وهو نوع الفعالة المستندة إليها وعلى ذلك في الفقه وأعلم  
 أن على أن يشترطها بالظن عليه إلا إذا انتمى إلى ما على أن لا يشترطها في الظن فلو  
 تشبهت عليه على ما لو لم يشترطها وهو ما يشترطها ليرد عليها لولاها والراجح في  
 الجمل عبادتها حتى يكتفى بها ولو لم يشترطها بالثبات ورجعنا في ذلك من العدة فثبت الكتاب  
 فاقترعوا بين الأمرين لا يشترطها إلا في الثبات الكتاب عليها الذليل والجليد والوجه  
 حمل على الاستحسان أو على ما إذا لم يشترطها بالثبات في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 لو طهر من أربع نسوة بلفظ أو فقال الحق على كل شيء في الظاهر كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 مؤثرا أن عليها ككفارة الجوارح لا يشترطها في الوجدان المستندة إلى ما بين رجوعها بين  
 الأول وكذا البحث أو كذا في الملاءة قالوا في خبره كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 في الحكم بين نواحي أحدهما على الآخر أو في الباطن كذا في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 فحمل الحكم على ما لا يشترطها في الملاءة في المسئلة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 قبل التفتيش في الملاءة على ما لا يشترطها في الملاءة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان  
 من نادره وحسنه بالعامد على ما لا يشترطها في الملاءة أو في الخبر لا يجرى مع الاستحسان

٥٦

٥٦

٥٦



جواز مخالفة المذهب في الأدلة بل يجوز مخالفة المذهب في الكفر في جواز  
دون المذهب في المظن وعدم اشتراط اعتناؤه مع تعلفه بالمباح بالموثقة ونبه  
أو ساقط في غير ذلك مطلق المذهب وقدره في مخالفة المذهب في الأدلة  
كما علم من غير ذلك مطلق المذهب فلا يشرط فيها ذلك واشتراطه بعدم عقد الركن  
كما عرفت بخلاف المذهب في المظن والمخالل المذهب على نول وظهوره بالموثقة في  
الكفارة دون الأدلة التي غير المذهب في الحكم المظن بالأدلة المذكورة في  
بابه ولا ينعقد إلا باسم الله سبحانه المذهب أو الغالب في المذهب في المظن  
بلا خلاف وعليه فلو خالف على نول ولتزم بالطلاق والعنف لم يقع بلا خلاف  
وعليه فلو خالف ما يقتضيه ما قالوا ان اسبغك فعلى كتاب الله لم يعد الوضوء  
لأنه كذا لا يقع به عندنا وان تكلم الله تعالى ولا ينعقد إلا في المذهب في الخلا  
فلو خالف في المذهب لم ينعقد كما لو خالف في المذهب أو لو طوى أو صلح الدين  
ولا ينعقد إلا حتى يكون مذهب غير معتد به ما ان أو معتد به مع كونه من مذهب  
أربعة أشهر بلا خلاف في كلام جماعة الأئمة ويعبر في المذهب بالموثقة والمخال  
والأختصار في الفصل الأول المذهب فلا يقع من المذهب في المذهب والمذهب  
والساقط في التائيم والغائب به ونحوهم من لا ينعقد به الأدلة وفي المذهب  
الزوجه فلا يقع بالأجنبية ولا الموثقة بالملك والتحول فلا يقع بغير  
المدخول بها وفي وقوعه بالمعتق بها قولان في المذهب في الصحيح أنه  
لا يقع وهو أقوى وأشهر والقول الثاني بالوقوع الصحيح حيث لم ينعقد  
انعتق منها ان اجتمع شرائطها كما هي حيث وقع الأدلة وانعتق فان

مهرت فلا ينفذ وان مهرت المدة

مهرت فلا ينفذ وان مهرت المدة فضا حد أو لم يهرها في المدة وبعد هذا  
في الكفر في المذهب في الخلاف في الأول وفي كلام جماعة المذهب وعلم  
في الأدلة في الثاني في المذهب أو عن غيره في المذهب خلاف في المذهب فلا خلاف  
فيه وإذا لم يهر يهرت وطهرها وما فعه إلى الشرع أظهر الحكم أربعة أشهر من  
الأدلة فان شاء بعد الأطلاق فلا ينفذ وان اشترط على المصانع ثم راعه بعد  
المدة خبر الحكم بين الفسخ والطلاق بلا خلاف في المذهب في المذهب كالعبد  
ومرغ المصانع جواز خيها على أحد الأمرين على التعيين وينبغي تفصيل  
بما إذا حصل أحد المذهبين أو لا فلو اشترط من أحدهما كالفسخ مثلا لم يكن جازيا  
على الطلاق الفسخ وهو اختيار من يخرج الفسخ تحقيق في القادر على الوطء ولو  
بمسماه بان يجب المذهب وان لم يتول وفي العاجز عنه باطل في النكاح  
أو في المكان فإن اشترط على الأمرين بحسب الحكم وضمين عليه في المذهب  
والشرع في كونه ويقتضيه أو يطلق في الخلاف في الكفارة ففيها الخلاف في  
وإذا طلق وقع الطلاق رجعا حيث لا سبب للبينونة وعليها الفتاوى  
في لزومها واتفق للأكثر في الأول وقبل يقع بانها وهو ضار ولو اختلفا  
بأنه في المذهب وانكون هي فتعلق قوله مع مذهب بلا خلاف وهل يشرع في  
المدة الواقعة فلا ينفذ إلا من جهتها قال الشيخ وأكثر الأئمة في المذهب  
مطلقة وظاهرها ان الضرب من جهن الأدلة ولعله الأقوى في  
لجماعة على المذهب فلم يرفع حتى انقضت المدة امره باحد الأمرين  
مخير أو يقع ذلك أي يجب الأدلة والظاهر بذكر الكفارة من حيث



اقتضاها الكفارة وفيه فصلان الاول في جهرها وبها انما هو  
 ينقسم الى من نسيه ونسيه وما يجزئ في الاصلان وكذا في الجميع فاقسامها  
 في الاول وهو المني كفاية الظاهر وهي عتق ربه فان لم يجد فصيام  
 شهر من مثابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا احكاما  
 في التحصيل الثالث وثوبها كفاية مثل الخطاء على الاشهر الا في  
 وعط في ذلك في الخلاف عنه وقبل خيرة ولا ريب في ضعفه ومثلها  
 كفارة الجماع في الاعتكاف الواجب عند الصدق وجماعة خلافه الا في  
 فجره وهو ظاهر ولكن الا حوط الاول ومثلها كفارة من حلف بالبراءة  
 على قول ومثلها في التوبة خاصة كفارة من افطر يوما من ايام شهر  
 بعد الزوال في الاطعام عشرة مساكين فان لم يجد صيام ثلثة ايام على  
 الاشهر الا في الظاهر في الانتصار والاجماع وفي المسئلة اقوال اخر من شهر الحقيق  
 كفارة من افطر في شهر رمضان مع وجوب خليه بما يوجبها وهي عتق ربه  
 او صيام شهر من مثابعين او اطعام ستين مسكينا مطلقا على الاشهر الا في  
 وفي الانتصار والغنية الاجماع وفي المسئلة اقوال اخر من شهر  
 القول بانها كفارة جمع في الاقطار بالمحصن فانه فيه قوة ومثلها  
 في التحصيل والخبر كفارة من افطر يوما من ايام الشهر من  
 عذر على الاشهر الا في الظاهر وفي الانتصار والاجماع ومثلها في الامين  
 كفارة خلف العهد على التردد ومن الخبر من بذلك ومن اهل  
 مع ضعف سندهما فيلزم الانتصار على القدر المتيقن وهو

كفارة البهين

كفارة البهين والاعلى الاول وفافا الا في كثير في الغنية والاجماع وانما كفارة  
 خلف النكاح فبها اقوال كثير ولكن قول من نسيها مشهور وانما الظاهر  
 انها كفارة الا في الظاهر في شهر رمضان في الانتصار والغنية والاجماع واجبة  
 عند المصنوع وجماعة انها كفارة صغرة اي كفارة بهين وانما ما فيه  
 الاصلان الخبرين الترتيب فكفارة البهين وهي عتق ربه او اطعام عشرة مساكين  
 او كسبه فان لم يجد شيئا من ذلك صيام ثلثة ايام مثابعا بالحق والجماع  
 ومثلها كفارة خلع ثوب المرأة وجهها حتى ادمت وجهها شعرا رأسها  
 في المصار على المشهور كما بان في اذ كفارة الجماع فثلث المني وعذر الله  
 وهي عتق ربه او صيام شهر من مثابعين او اطعام ستين مسكينا احكاما  
 ومثلها كفارة من افطر على حرم في شهر رمضان على قول فله عتق ربه  
 وهذا مسالك ثلث قبل ما على الشبهين وجماعة من القدر ما من حلف  
 بالبراءة من الله تعالى وسواه والائمة الميامين من الله عليهم الصلوة  
 والسلام على الاجماع والا فله كفارة في الظاهر في خبر كفارة  
 انما يجزئها او بعد الخبث على الخلاف فيهم والافقوى وفي الحديث والكثر  
 المتأخرين انه لا كفارة فيه مطلق وفي الاجماع ولكن الاول احوط وفي  
 المسئلة قولان آخران هذا ولا ريب في الخلاف في تحريمه بل وتحمل  
 الكفر في بعض صورته ومن وفي المرأة في الحيض عامد الزم دنان  
 في قوله ونصف في وسطه وراجع في قوله مشهور وهو  
 ولو لم يكن افقوى وقد مضى البحث هنا في احكام الحيض وتبين

اشهرها



امرأة في عتقها كغير خمسة اصول من ذوق وجوب عند جماعه وكذا الذوق  
 بذا الجبل ولا فرق في العدة بين التخييل منها والبانة ولا في التزويج بين  
 العالم والجاهل وقيل لا يخفى الكتمان هنا قطعاً وعمل أكثر للتأخير والمصلحة  
 محل يوفى ولا يهين انما هو الواجب من نام عن صلوة العشاء الاخرى  
 حتى جاز وفرتها وهو نصف الليل فصاعداً واصبح منها وجوباً عند ما عتق من القديما  
 وفي الاصل الاجماع خلافاً للعلمي واكثر المتأخرين فاستحبوا الا في الاقوى  
 ولا فرق بين التام كعتقها او سهواً ولا يلحق ناسي غير العشاء بناسيها قطعاً  
 والخلاف المستكران بالناسي قول ضعيف وكذا المنع من قولها واناسيها غير  
 نعيم ولو افترقت البعوض الا في الاقوى وعدم وجوب الكتمان ولو سافر فيه لغيره  
 او غيرها لم افترق ولا فسخة على الاقوى لكن يجب ترك السفر غير القريب  
 للواجب وكذا الوضوء وحاضاً المرأة او اقل العبد وانام التشرى ولو قضا  
 يوماً معتقاً اذا خلا وعلم ان قول المقيم ومن طلق المرأة في الحيض انما كلفه  
 مقول لقوله قبل ان لا لقوله والاستحباب في الكل اسبه والمختار فيها ما عرفت  
 في جنس المرأة شعراً سهواً في المصاب كقائه في شهر رمضان فحرمه وفي  
 الشيخ وجماعه وقيل كما عن الذبلي والخلاف انما كفاها طهره من غير طهره  
 وفيه الاجماع وهو احوط ان لم يكن نقل بكونه اقوى الله في طهره  
 من العباد عدم الخلاف في اصل وجوبها وفي الغيبة الاجماع  
 عليه ولا يهين فيه وان تأمل فيه بعض المتأخرين وليس في النص  
 وكلام بعضهم التقييد بالمصداق بل الحكم فيهما مطلق وهو احوط وان

كان شفيق

كان للتقيد وجهاً لا حوط بل الاقرب علمه في بين الحق كل الشعر والبصر  
 وفي حق الحلق والاعمار باختر اشكال ولا حوط وفي نفسه وهو ولد بخلاف  
 الخوف في فرضه في المصداق كفاها من وكفا في اخذ طهرها من وجهها وكذا  
 في بقى الرجل بوبه لموت ولان اوز وجبه على الاستحباب لا يظهر بل من جمع بعدم  
 الخلاف وفي الاستحباب والنسابة الاجماع والامر في التقيد بالمصداق كما في  
 قوى تقيد الخلق بالاماء وقفاً في خلافه لا لطلاق العباد وغيرها  
 المعبر منه مستماه فلا يفسر طهرها بغيرها الواجب ولا شق جميع الخلق ولا يلحق  
 به خلو من غير الواجب وان ادعى ولا ظهر بغيره ويعبر في التوب مستمراً  
 كما في قبل ولا فرق فيه بين الملبوس وغيره ولا بين مشقة ملبوسه  
 منزعاً ولا بين استيعابه بالمشق وعدمه وهو احوط وان كان  
 التعميم اخبر من الشفيع الا ولين نظره لا فرق بين الولد الصبي ولد  
 الولد لله وان تولد ذكراً او انثى لذكوة ولد انثى قولاً لا جودها  
 عدم الحق احوط وفي الزوجة في القهر والقوى هو الدائم فلا  
 يعبر الحكم المتمتع بها خلافاً لجماعه نساً وابنهها وهو احوط واولى  
 ولا للمطوعة بالملك وان كانت سرة او ام ولد ثم مقبضه الا مولا  
 متى التوب علمه ولو على الاب والامخ خلافاً لجماعه فاجازوه فيهما  
 والا حوط ولا ولو ما فذسنا ولا كفارة في شق على الميت علمه ولذا  
 كان او نرجوا وان حرم فوكلاً واحداً من نذر صوم يوم  
 معين فحجر عنه يصدق بالمعام مسكين مدين من لعام عند

الموأة



الشيخ في قوله ضعيف ولا يتصل بحضرة لاسل البراءة وعليها جواهر في  
 الفتوى والكتاب لا حوط ما به وعليها آخر غير انصرف بما استبان فان غير ذلك  
 الاصل الف على سبيل ان يرد به الوجوه والافاضة لا بأس به  
 خصال الكفان والحكاما وهي كثيرة ان العلم الذي يجب التفرقة كونهما هو خصل  
 التوبيع المشهور في حق العترة والعلما والسكون والقبالة العترة في حق العترة كما هو  
 العلم في الكف مع الكفاية في كل واحد من هذه المسائل كما ذكرنا على ان العلم في كل واحد  
 عمدا بغير الاكتمال الا في الاصل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 بغير الاكتمال في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 وكذا في غير ذلك من المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 علم ان العلم في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 مع ان العلم في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 المشهور كما في الثاني وهو احوال ان نقل يكون في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 سبيل من العترة التي يعقوبها في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 خلا ولا يشترط السلام في غيرها على الاصل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 فرع والمحملة والاعتناء في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 ما في غيره وهو في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 وهو اشرى من كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 اعتناء المكالمين في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 المؤدى ولو بعضا فلا في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل

على التوفيق الكفان في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 ان الكفاية مع عدم الاصل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل

وفي كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل

ومن الخلق الاجماع وفي مقام قولنا ان كذا ام الولد طه ما ولدها ام  
 الجاهل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 على الاصل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 فيعين مع العلم في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 ومنه لا يحتاج الى العلم في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 به وهل المعنى في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 بكفايته في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 في الوقت الحاضر من الكسوة والاعتناء في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 احوطها ولو تكلف المادام العترة في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 الكفان اذا كان منها في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 بالاحاطة في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 شهرين متتابعين في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 الاصل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 حر عليه شهرين متتابعين في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 فاذا صام نحو شهرين متتابعين في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 بعد ذلك اختيار خلافة الجماعة من اعيان القديمة في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 الاجماع وهو احوط واولى في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 الواحد كقوله في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل  
 تمام الشهر الاول واليوم الرابع عشر في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل

في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل



في الضباب في الزمان الذي لا يحصل معه الشايح ولو كانا هما بعد بلا خلافا لغير  
 ان يثبت زمان لا يسلم فيه الا اذا كان عدم الاستدلال لعدم شراعي كالحضوض والنفاس والاشياء  
 والمريض بالمجنون يخرج من بلا خلافا وكذا الحكم في غير ما ذكر من الاعتدال العائلي في الاستدلال  
 اختصار العلم به وانه كالسفر الشريحي وانما اعتبار عدم العلم بالعرف من غير ان يكون  
 ودر الشايح كالحضوض والنفاس كالمجنون الذي اذا اعتدال في امره على شراعي من غير ان يكون  
 عدمه مطلقا ولكن لا يحوط مرعا الاستدلال ولا كذا النفاس لا يجوز له ان لا يثبت ان يكون  
 يعلم الاستدلال من غير ان يثبت ان الصوم في زمان لا يعلم بحدوثه جازا وان استدلوا  
 صح وجوب الشايح بعد ذلك والعذر فيه قول بعدم صحة المروا بالوجوب  
 هو الشرطي بمعنى توقف الشايح عليه والافا لشرطي لا دليل عليه في الاطعام فيعتق  
 في الكفاية الموقفة مع العجز عن الضباب بالمرض المانع منه وما حصل به مشقة شديدة  
 والوجوب آفة وما خفي عن يادة ونحو ذلك لا يسفر الا مع تغذير الاحكام  
 حيث انقل الفرض اليه بخبر يبين التسليم الى المستحق وبيان ان بطعمه لا خلاف  
 وعلى الاطلاق مقدار ما يحيا طعام العدي به اقوال شريها وانظرها ان يخط  
 اكلوا احد هذا مع القدرة ومذاع الضرر والقتال الشيخ في كونه وشعه  
 ابن حنبل وهو احوط ويستحب ان يزيد على المذخفة لموتة نحو لحضوض وجبر  
 ان تؤقت عليه واجبة لا سكا في وعلى الثاني قد مر في الاشهر ان يظهر  
 بالاشياء ولو لم يكن كان بطعموا صحي وعشبة ولا يجوز اعطائه ذلك  
 العدة بلا خلافا ولا يجوز التكرار بعد العدد بلا خلافا ولا يجوز  
 العدة لغير العدة في البلد مع تغذير الا يصل اليه من غيره فلو ان

تكرار في العدة

واظهر هذا في كذا

واظهر هذا في كذا بل اصف عليه على مخالفته واخرى بالواحد من التعداد في التكرار  
 فيها يثبت بها بلا خلافا والواجب في الجفن ان بطعم ما يغلب على قوته وقا  
 نجما في خلافا للحكم كما ياشق طعاما مدنييا عليه الوفاق ولا بأس به والا  
 الا فيضاه على طعام المذمن الحنطة والشعير في الفجر وغيره ويستحب ان يتم  
 البلاء اما ولا يجب وفاقا لا ذكر وان كان الوجوب كما عن المنع والذم  
 ايت احوا والمروا بالادام ما جرت العادة باكله مع العجز ما ياكله كذا البس  
 او جازما كما يجب والتم وهو يختلف بحسب الجفن نفاسه ودر بانه  
 الفجر او سطر الخلق القريب وادناه المذ لا يجوز في طعام الصغار اذا كانوا غير من بعد  
 السنين ويجوز اطعامهم اذا كانوا مستغنيين مع الكبار كما عليه الشيخ في كونه والخللا يابيا  
 من الخلافة هو العجز ان يتم الفصح المستوي بهم وبين الكبار لا الاشياء ولا خلا  
 فجا كما في ذلك ويخرج مع ان في الموتى ولا يجوز اطعام الصغير في كونه والتم  
 ولكن صغيره بكبريه وهو مطلق الصغير الا نضاره والاجتماع الا انهم حلوه  
 على الاول فقالوا لو انتموه العشب الاشياء بواحد جمعا وهو حسن الا ان  
 العل باطلاق الموتى احوط ولو في فخذ الصغير ان يكبره مطلقا فافا لا يشر  
 وهو ظاهر اطلاق الاسكا في الصدقة في المنع لكن في كونه خاصة وظا  
 هوها كما الموتى وغيرها جواز اطعام الصغار فيما عداها الماعام الصفا  
 مطلقا عليه المنع وان كان نادرا وهما مسائل كسوة الفقير  
 ثوبان مع القدرة وثوب مع الضرورة عند الفج وجا في رابطة  
 بل واديات مستغنية انه يجزى الثوب الواحد مطلقا وهو اسير واستحب



من ناخو ولكن الاول الحوط والحوط عند القول بالتوبين مطلقا على ما كان  
 القصة والعبر من الكسوة ما يحصل به سر العورة مع صدق الكسوة عرفا كالتجبة  
 والقبض والسيار ابله وان اخفى القليل من الكسوة بالاختلاف لا في التناول  
 فيه اشكال وقول بالعدم وتظاهر الاحتياج انما اعطاء الكسوة للفقير ومطم  
 بسحب احد يد جاسا كان او منصورا او غير غير اذا لم يكن مخفيا ولا مفضحا  
 وهما لا يخبران وجنسية العبد ليس كالفطن والكتمان والصفوة والخبر  
 الممنوع او المحض للنساء والفقار دون الغنائم والكبار والفرع والجلد  
 المعنويين والفتنة والشعران اعطيت لبدنهما وكذا في الابداء مثل كفاية اليدين  
 بالاختلاف من غير عن العتق قد دخل في الصيام ثم تمكن من العتق لم يلزم  
 العود وان كان الفضل على الاستحرام لا يظهر كذا الحكم فليس غير عن الصا  
 واخذ في الاطعام فقد رتب عليه كذا ذلك ولا خلاف في هذا ويحقق في ذلك  
 بصوم جزء من اليوم ولو لحظة وبفسله مطلقا واخذ في كل الطعام في الاطعام  
 كل من وجب عليه صوم شهر من شتايعين في ذمها وكذا في من رتب  
 او حوطة على ما يشبهه اطلاق العبادة والاولى في غيرهما صام ثمانية  
 يوما فان لم يقدر بصدق يوم كل يوم بمدة من طعام فان لم يستطع استغفر الله  
 سبحانه كما عن الشيخ وجماعة ولا يجوز التفضل بين الفقراء ومساكين  
 فربما في الحكم الاول في الاولين لكن بعد العجز عن الحصول للثقة وقا في  
 على اشكال في ثانيا فحمل فورا فيه بدل يوم الثمانية عشر الصدقة بما يشبه  
 كما هو ظاهر الكتاب في الشيخ في التهذيب والصدوقين وجماعة المتأخرين

ويعني من قوله

ويقوت في القدر وجوب الايمان بالملك من الصوم وان تجاوز الثمانية عشر  
 لو امكن الشكر ان منصرفين وجب بقدر ما على الثمانية عشر كما على الفضل في حد  
 فويل في الثلثة وان لم يمكنه شيء منه فلا شيء عليه حتى يشق منه من كل  
 يوم والا صغارا في ثانيا فحمل فورا فيه بدل يوم الثمانية عشر الصدقة بما يشبه  
 وحرمة المظاهر الى ان يجد ما يكفر والموتق المثلث في غير معارضة  
 قاصر والمعتبرين الاستغفار مرة واحدة بالشيء من الكفارة مضافا الى اللفظ الذي  
 على القدم على ما فعل والعزم على عدم العود ان كان غير ذنب وفي وجوب الكفارة  
 مع تجدد القدر وجب ان يتم في وجوب الشايع في ثمانية عشر يوما وان احوط  
 في المقام من ذلك لشرط في المكفر البالغ وكالعتق والا يملك  
 ونية التوبة في جميع المحصال ولو كان اطعاما او كسوة والتعويض للغير  
 الذي يكفر عنه سواء تعددت في ذمها لا وسواء تغاير الجنس ام لا  
 كما يشبهه اطلاق نحو العتق وصح بعض الاضداد قبل تشكيل بانه مع احتيا  
 وها في ذمها لا اشتراك في نية عما في ذمها مع اتحاد نوع سببه كما  
 فطار يومين من شهر رمضان وخلف نذر من تكا التحلل لا يعفيه  
 التعيين اجازة كما في ف ولو اختلفا سببا لوجه التعيين وان اتفق  
 مثلا الكثرة ولو شك في نوع ما في ذمها اجزاء الاطلاق عن الكفارة  
 كما يجزى به العتق عما في ذمها ولو شك بين كذا ذنبا ونذر ولا يجزى ملك  
 في الاول فانه لا بد فيه من نية التكفير كما لا يجزى العتق مطلقا في الذنبة  
 بدون قصد ما في الذمة هو لغة المباهلة المطلقا



او فعال من اللعان وجمع له وهو الطرد والابعاد من التحريم الاسم للعتة وشرا  
 المساهلة بين الزوجين بكلمة مخصوصة في الزنا المتحدان وفي المبدأ الحكم  
 والنظر في امور اربعة **الاول** السبب هو امران الاول قد زنا الزوجية المحضه  
 اي ربيها بالزنا ولود بر اعلی لاظهر لا شهر في الغنية والانتصار الا  
 وقيل بانحصار السبب في الثاني وعلى المختار انما يكون سببا مع دعوى الشا  
 وعدم البينة على الاشهر لاظهر في الانتصار والغنية الاجماع كل منها  
 في احدهما خلافا للطلاق في الثاني والشهيد الثاني لا ولا علم يثبت به الا كفى  
 بالعلم ولو بالقرائن ولا يثبت اللعان ولو قد نص في عدة باينة ويثبت  
 لو قد نص في عدة بجهته لعمامة كما في الغيبة الثاني انكار من ولد على فراشه من  
 يلحق به علم شرعا لو لا نفي ان كان بولد اسنة اشهر فصا عدا من وطئه حال كونه  
 ذلك الولد من زوجه موطوءة له بالعقل الدائم بجا وزا فحق الحمل وكذا لو كره  
 بعد فراقتها ولم يتزوج او بعد ان تزوجت وولدت لا قبل من سن تحلل  
 الثاني فما زاد ولد من الشرايط انما يغير ايمان فالنفي المحتاج الى اللعان انما هو  
 بالولادة معها ولا يثبت في به الا مع العلم باسقاطه عنه ومع عدمه يوجب  
 بتفسيره انما يجب تقيده من العلم بالاخلاق في شئ من ذلك في الشرايط  
 الصحة اللعان وبغيره في الملاعن وكذا الملاعنة البلوغ العقل  
 فلا عبرة بلعان الصبي والمجنون اجماعا وفي اعني اسما لا سلام فيها  
 فلا يصح لعان الكافر قوله ان اسبغها واسمها هما المجاوز خلافا  
 للاسكان في ما عثره علم والحمل عثره المقذف خاصة وكذا المملوك

ففرق

ففي صحة لعان قولان والاشبه الاشهر الصحة بخلاف اللعان والذم في اليمين  
 والحد كما مضى وبغيره في الملاعنة السلامة من القتل والحرمان ولو قد نص في الجواب  
 اللعان في الاقرب من ربيها بالزنا مع دعوى المشاهدة وعدم البينة حرم من عليه  
 من يدان غير خلاف ولا اشكال في قد فها مع الامر بين والثاني وكذا الاول على  
 الاقوى وثمام الكلام في المسئلة قد مضى في اعتبار الدخول في لود بر افعوك  
 والمرو في في المسئلة انما يقع قبله علم وهو الاشهر لا أقوى وفي في  
 والغيبه اجماع والعول الثاني بعد اعني انما اختارنا لافاضل في عدو وقال الثالث  
 وهو الحلي بونه اي اللعان بدون الدخول بالذف دون نفي الولد وبغيره كثير  
 من المشاخرين وهو منصف ويثبت اللعان بين الحر وزوجه المملوكه على الاشهر  
 انما الحر وفير وابره بل واثبات بل المنع لكنهما ما بين ضعف السند والا لا  
 ومع ذلك محتملة العمل على الغيبة وفيه ايه قول ثالث بالفرق بين اللعان  
 فالثاني ونفي الولد في قول والقائل على فلا يصح لعان الحمل في القذف  
 علم وفي نفي الولد بشرط تحقق الحمل على الاقوى لكن لا يقيم عليها الحد القديم  
 بالنكول والاقرب حتى يفسخ الحمل وقبل ذلك لا عن حق صنع لود بر افعوك  
 على امارة عدم اقامة الحد فانه لا خلاف فيه او صريح نفي الولد مع الاشهر  
 في الحمل في الكهنية والكلام الذي يتحقق به اللعان وهو ان  
 يشهد الخمر او كما اسرها بالله ان لم يصادق بين فيما رهاها به منطلقا  
 بما روى به فيقول شهد بالله اني لم يصادق بين فيما رهاها به بين الزنا  
 وان نفي الولد في الزنا وان هذا المولد من الزنا وليس مني كذا اعني في



وزاد ان قوله على احد هما المجزئ يشكك فيها لو كان اللعان في الولد حاشية من  
 قد خافه لا يلزم استناده الى الترتيب لانه شبهه فيصير حاشية ان يكون بقوله انه  
 من الصادقين في نفي الولد المعين ثم يقول بعد الشهادة تبار بها ككان لعنة الله  
 عليه ببدل الغيب الغائب ببدل المتكلم كان من الكاذبين فيما رماها من الترتيب او  
 الولد كما ذكر في الشهادات ثم تشهد المرأة بعد في احدى من الشهادة واللعنة بها  
 انه من الكاذبين فيما رماها من الترتيب ثم تقول ان غضب الله عليها ان كان  
 من الصادقين فيه يقتصر على ذلك في كل من القذف ونفي الولد لا يحتاج  
 الى ضم امر اخر كما في الترتيب ان نفي الولد واجب فيه اتفقوا بالشهادة على  
 الوجه المذكور فيها فلو ابدى بعضها حلفا وضم او شهدت او بدلت الكلمة  
 بغيرها من اسماء سجن او بدل اللعن والغضب والصدق والكذب  
 او حذف لام التاكيد او علقه على غير من كقول له اصادق وتعود له من  
 التعشير ان لم يصح وان بدلت الرجل بالثقة ثم المرأة على الترتيب المذكور  
 فلو شهدت المرأة لم يصح وان بعينها وغيرها من غير ما تبارك اسمع المساوكة  
 افعال الذكوة سمها او برفع نسبها بما يبرها او بشفها او بالاشارة اليها  
 ان كانت حاضرة وان يكون الابن بوجه جميع ما ذكره باللفظ العربي الصحيح مع  
 القدرة والا فغيره في عقد ووهما من غير ان تعذر تلفظهما اصلا اخبر اخبر  
 من اللغات من غير ترجيح وكما يجب الترتيب المذكور كما يجب للوالدين  
 الكلمات فلو نواحي بما يجب فصلا او تكلم في خلافه بطل وان يكون كل  
 منهما قائما عند ابواب الشهادة واللعن على الاظهر الا شهر خلافه

فان جوازها

فاجب ان يام كل عند تلفظه وان جلس اخره يستحب ان يجلس احكام مستند  
 القبلة ويقيمها مستقيما بخمسة وان يقيم الرجل عن يمينه والمراة عن  
 شماله وان يجلس من يمين اللعان ولو امر بعزة عند الشهادة الترتيب اعيان  
 البلد وصلاحه وعظ الرجل بعد الشهادة قبل اللعن وكذا المرأة قبل ذكر  
 الغضب وخوفها الله تعالى في قول لها ان عذاب الاخرة اشد من عذاب  
 الدنيا ويقر عليها ان الذين يشرون بعهد الله واپمانهم ثمتا فلها الا  
 وان اللعن والغضب لنفسه بوجبان ذلك لو كانا كاذبين والا فكل على  
 اشترط وقوعه بين يدي الامام عليه السلام او نائبه لخاص او العام وقيل عند  
 من يوافق به الزوجان في الاحكام وهي ربعة يتعلق بالقذف  
 وجوب التحذير على الزوج كالاخفى ويلعنه سقوط عنه بغيره عن الاخيرة  
 وبسبوت التحريم على المولاة منهم سواء لها ان اعترف بالزنا او تكلم لان  
 لعان في حكم البينة ومع لعانها باو رب سقوطه او التحذير عنها وانشاء الولد  
 عن الرجل وان كان اللعان لنفسه لا يطمع ويحرمها عليه بتمامه ولو كل  
 الزوج عن اللعان ولم ينفذ عن الولد يطمع لو اعترف بالولد في اشارة  
 اللعان تحريمه ونواحيه وعليه على الاماخذ ان كان اللعان لا سقا  
 ولو كان نفي الولد مجزئ اعني القذف بغيره من الشبهة فلاخذ بلا خلا  
 ولو كان الاعتراف به بعد اللعان منهما لا يعود الى احد وتحريم الولد  
 ولم يبره الاب ولا من يتقرب به وبغيره الا تم ومن يتقرب بها كايا  
 بيانها وبيان ما يتعلق بمبطله مظم في كتاب الفرائض ان شاء الله وفي



سقوط الحق هنا واثبات اسمها واظهارها الشفوية والترابية الثانية محل  
 بها التمسك بجامع وفي الانحصار الاجماع ولا يربط الا قول احوط ولو اعترض  
 المرأة بالزنا بعد النكاح بثلث الحق يجزئها اجزاء الا ان تغربا بغيره  
 على نود من المسم هنا وفيه والفاصل في عدم نفاذها في العموم ما هو المستقيم  
 والثبوت ولا ذكر على الاول والا عدم احوط ولعل الشبهة الدان  
 لو اطلق الرجل امرأته فادعى الحمل منه وانكر فان كان  
 بعد انقائها على الدخول الحق بها ولو لم ينفذ الا بالاعا  
 اجماعا وان كان بعد لا تنافي على عدم انقائها بغيرها وان  
 كان بعد لا يظن خلافا فيه التزويج وانكره التزويج فان فاسد بينه  
 على انه ارجح عليها التمسك بها وانكره عليه المهر كذا في النكاحية  
 عملا بن رواية يحيى وهو رواية على ابن جعفر عن اخيه خلافا للحل والاكراه  
 فصار على نفسه الاصول وهو نويته اليقين على التزويج وانقضاء الولد  
 بها ولو لم ينفذ المهر لها وعلما أقوى وقال في النهاية بعد ذلك وان  
 لم يتم بنية التزويج نصف نصيب ما لم يزوج ولا اشكال في الحكم الاول لكن  
 في ما لم ينفذ اشكال في الفقه الاصول المستند على المعارضين منهم فبعض  
 على انها اذا فذها فمات قبل اللعان منها فله الميراث وعليه الحق  
 للوارث بسبب الفقد الغير الصادق المسقط وفاقا لا ذكر في جواز  
 اللعان كذا لا سقاط الحق فلو ان الاكثر على الاول ولعله اظهر كل  
 اذا مات قبل لعانه ولو مات بعد فبني القتل بسقوط الحق

به عنه وفي رواية  
 في النكاحية

به عنه وفي رواية يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام ان قام رجل من اهلها  
 مقامها فلا غنى ولا براءة وان ابي احد من اولادها ان يقوم مقامها اخذ  
 ونحوها ورواية اخرى وعلى ما جاء من القدماء وقيل لا ينفذ الا بغيره  
 اللعان وان جوزناه لا سقاط الحق لا يستفاد به الموت فلا يرفع اللعان الحق  
 والروايات من جهة هذا السنن لا تطلق ان التحصيل الاصول ولعله أقوى  
 وهو لغة المخلص وسر عاظم المماول الا دعي او بعضه من الرق وفضله  
 عظيم وثواب جسيم ففي القوي من اعتق مسلما اعتق الله تعالى بكل عضو  
 منه عتقوا من النار وانظر في هذا الكتاب يقع في امرين بيان متعلق الرق  
 ومن يجوز استيفاء قوبان استيفاء المراتب الزمانية الرق وفيه بطلان اهل  
 المحارب من اضاف لللعان دون اهل الذمة المستلزم من بشر ايتها ولو  
 اخلوا بشر ايتها جاز ملكهم اهل المحارب من يجوز قتالهم لو ان يسلموا واهل  
 الذمة اليهود والنصارى العاسلون بشر ايتها ولو اخلوا بها صاروا اهل  
 المحارب وجاز ملكهم فالواو لا يوق في جواب استيفاء المحاربين بل ان يكون  
 ينسبوا المحارب للمسلمين او يكونوا تحت حكم الاسلام وقهره كالفاطمية  
 تحت حكم المسلمين من عبدة الاوثان واليهان والغلاة وغيرهم و  
 يحق دخولهم في الرق ويجوز الاستيلاء عليهم سواء وقع بالقتال  
 او على وجه السرقة والاختلاس كان المسئول مسلما او كافرا ويجوز  
 سرقه من الغنمة وان كان الامام عليه السلام فيها حق وغيره  
 وكذا انه يجب اخراج حصته منها لا امام عليه السلام من الغنمة ومن امرا



على نفسه بالثبوت كما لو كان خائفاً وهو في صحة من مائة بالبلوغ وعقله  
 بوقته مع عدم العلم بالخارج بغيره مائة ابيع في الاستحقاق ثم اذ على محنة  
 لم يقبل عند دعواه ان يكتسبه ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الا بولي والاعلا  
 ولا ولا وان سلفوا وكذا الرجل خاصة بمعنى ون المرأة ذوات الرجم  
 من النساء كما انما هو والعمر والاعنت وبذلكها وبذلك الاخ وينتفع جميع  
 بغير الملك والمراد بالملك المستحق المستقر منه والا فلا اصل للملك فيحق  
 في الجميع ومن ثم يثبت عليه العتق المشروط انما هو بملك غيره اي غير الذي هو  
 من الرجال والنساء على كونهن نكاح الكواصة فيمن يوثق بالاختلاف  
 شيء من ذلك وهل ينعق عليه الرضا ما ينعق عليه بالنسب فيه وانما  
 اسمها وانما هو ان ينعق عليه على المرأة سوى العودين يعني الاباء والجدات  
 وان علوا ولا ولا وان نزلوا وانما ملك احد الزوجين صاحب طل العتق  
 بينهما وبذلك الملك وانما الرقة الرق فاسبابها الموجبة لها ولو في  
 اربعة الملك والمباشر بالعتق والسرقة والعوارض وقد سلف في  
 انما الرق بالسبب الاول وهو الملك وانما الرق بالمباشرة فالعتق  
 الكفاية والتدبير والاسباب لا بد وسباني بيا القسرة انشاء الله تعالى  
 وانما العتق فعلاً الفرقة فيه المتحقق بها الخبر كانت او هذا او فلا  
 حتى لا خلاف وفي وقوعه بلفظ العتق كما غشك مثلاً لا لا توثق  
 واختلاف منشأ الشك في كونه مراداً بالتحريم فبدل عليه صحتها او كفاية  
 غفلاً يقع به ولا يصح الاول ولا اعتبار بغير ذلك من الكتابات

من ملكك رقيقك

فكذلك وبذلك اوان سائبان وسلبه العتق بالاختلاف في كتابها مع الخبر  
 عند بيع جعله بئساً لا بد من تحرير من شرط متوقع او صفة شرطية على الاثر  
 له في المقامين وفي الف وفي الاجماع وقد تقدم بيان الفرق بين الشرط والصفة  
 وان المراد بالاول اجازة وقوعه في الحال عند كونه رقيقاً والثاني الاجتهاد وقوعه  
 في الحال ويقتضي وقوعه عادة كالطبع الشمس والفرق بينهما انهما في العتق مع اشتراكهما  
 في التعليق قصد التزويج عن فعل او العتق عليه في الاجرة ونحوها ويجوز ان يشترط  
 مع العتق شرطاً ما يبيع مطلقاً ما كان او خدماً وهو عتق مع شرط لا ينعق بشرط  
 جملة من التمسك لزوم الوقت بالشرط وعدم توفقه على قبول العتق خلافاً لبعضهم  
 في الاول فانما الحكم بالاستسجاء ويعتق ولغيره في الثاني فاشترط في القول انما يطبق  
 في الشرط او اذا كان المشروط ما لا يخدمه كما في عقد ولا ظهر الاول ولو شرط انما  
 في التزويج خالف الشرط في صحة العتق والشرط قولان والمراد في الموثوق التزويج لكونها  
 عند المص في التكت بالشد وفقد يمد بموافقة الاصول فان مقتضى الشرط عود من  
 حوزته رقيقاً وهو غير معروف ومنافق لاجل بلزوم عدم العتق ونسب الشرط لا ينعق  
 من وجبه ويثبت في السيد العتق بوان القصر بالبلوغ وكما العقل والاختيار  
 والقصد الى العتق فلا يقع من الضيق ولا المجنون الطبق ولا في غير ذلك كالا ولا  
 التسفيه ولا المكروه ولا الناس ولا الغافل بلا خلافاً والقبض بان يقبض  
 التزويج الجنا سحاً اي الطائفة له او طلب الثواب من عند علي حذو  
 في سائر العبادات وفي عتق القبي اذا بلغ عشر عاقل وانه بالحوار  
 قال المص انما احسنه ولا وجب لضعف سندهما من وجوه عديدة ويمكن ان



يكون مراده بالحق غير المعنى المعروف كاستيفائه كبرياؤه لعل بعد الحق  
 المعنى فانه ما ورد في المثال المسند من نحو الوصية والصدقة ونحوها من  
 التصويص المعتبر فيه نظر ولا يقع المنع وقالوا لا يكون في حق الشكران وفي اعتبارها  
 الفصل ما بلغنا من ذكره ثانيا في وقوعه من الكافر بتدوخله وفي  
 ذلك من الجانبين نظر والمعتبر في التفصيل بين الكافر المقر بالله تعالى والمعتقد  
 حصول التقرب بقوله لا قول بين الشكر في الثاني الظاهر في الثاني انما هو في حق  
 في العبد المعتق ان يكون مملوكا مولاه المعق له بل لا خلاف وان يكون  
 فلا يصح عقده لو كان كافرا على الاشهر الاقوى وفي الاشياء وغير الاجتماع  
 يكون عقده لو كان كافرا على الثاني ولو كان معتقا احداهما الى الكافر او الخالص  
 في الثاني للشيخ وفي الاول عند جماعة وتجهلهم <sup>سورة</sup> ولو شتر المولى على  
 العتق خذ من زمانه جنانا في شخص مع عدم تعبته للمدة بل تعليق الخدمية على  
 قوله ان ولو ايقضت المولى فوجد بعد المدة المعقبة او فيها قبل للورثة  
 استخدام في تلك المدة ان كانت بعينها بائنة ومطالبة الحق مثل ان كانت  
 منقضية فوكان والموقوف في الفسخ لا يستحق مطلقا وهو مطلقا يحتمل ان  
 يصور فيكون المشروط العاخذ من نفس المولى خاصة فتخرج عن مضمون المسئلة  
 او صورة انقضاء المدة ونفي استحقاق الخدمية لا يستلزم في استحقاق العتق  
 فلا يرفع على القول الثاني انما هو جماعة والاصول تقتضي النصير الى القول  
 ولما علمه المتأخرون كافر واذا اطلب المملوك من سيده البيع او بيعه  
 لم يجز اجابته وان استحب مع ايمانه ويكون التفريق بين الولد له ولغيره

من الكلام

من الكلام فلي في البيع واذا ان على المملوك المؤمن عند ولاه بيعه بينه وبين  
 له منقصة لا يجب كذا الوضرب مملوكا ما هو حذرا لئلا يبيع ان يبيع كافر الشيع  
 وجميع مناسيا بل بيع لونه يخرى اول مملوك بملكه فملك جماعة فخرج  
 في عتق احد منهم بقاءه وتقدمه والا في الفسخ عند جماعة وقيل بغير عتق  
 وهو اشهر واقوى وقالوا ان لا يلزم عتق والقائل على الامر اعتباري لا بعد  
 رض الشخص على هذا اذا ملك جماعة دفعه ولو ملك واحد وجب عتقه سواء  
 ملك بعد اخراجه لا على الاشهر الاقوى لونه عتق اول ملكه انما  
 وفقدت ثوابه من اي ولد من في بطن واحد قطع عتقه ما عدا خلاف  
 للنفس ما اطلعت عليه في صومري ولا دها على العتاق او معا على الاكثر  
 ولعله الاظهر في هذه الاخرى بالصورة الثانية قالوا والفرق بين هذه  
 وما بينهما ان ما موصولة فتم بخلافه مملوك فانها تكون في سبب الاجابة  
 لا عموم لها ولو كان المنذور في الاولى اقلا ما يملكه وفي الثانية ولو قلده  
 انعكس الحكم وفيه نظر وبطل الفارق هو انفق لونه عتق امره ان وطئها فخرج  
 من ملكه انحلت اليه من قبله وطئها ولم يلزم عتقها وان عادت اليه ملك  
 مستأنف على الاشهر الاقوى هذا اذا اطلق الوطى افا لونه ولو بالتيه  
 يشل الوطى فملكها لم تحل اليه من قبله فلو كان ظاهر النص بعدى الحكم الخ  
 واذا تعليق بغير الوطى لونه عتق كل عتق قديم في ملكه لئلا يكون  
 له في ملكه سنة اشهر فساعد النص وظاهر عموم الحكم لكل مملوك من كسر  
 او انتفى واستحب في قدر الصدقة بما لا يدبره والا فريزه وابر كل عظيم قديم

بهر كذا



ثم ان هذا اذا مضى على بعض ما يملكه الله من البعثة اما لو مضى بل قصر ملكه جميعا عنها  
ففتح عقولهم على حكم اتخاذ وتعذر ما بطلان التدين بهما وعلى الصبر والاعتق  
ملك الجميع ففتح عقولهم على انهم اجمعوا البطلان لفقد الوصف وجهان والافتقار  
الرجوع فيما لم يساعد الاجماع والفتوى الى العرفا اذا كان والا فالوجه بطلان الظاهر  
مال العبد المعتق لولا مظهره وان لم يشرطه وفاقا للحق وقيل ان لم يعلم الله  
يرى بالمال فهو لو ان علمه لم يستثنه فهو للعبد والفتايل الاكثر واعلم انه لو كان  
بعد لا يخرج عن نظر فاعتق تلك عبده ولم يعين او عتق وجهل استخرج الثالث  
بالفرع ان يكسب اسماء العبد فان اخرج على الحرية كسب الواحد والا  
اخرج مرفعا ان يعجز كسب الحرية في فقه الرقبة وفي بعضين ويخرج على  
اسماءهم او يكسب سيرة فاع باسماء السيرة ويخرج على اسماءهم واحد واحدة  
على الحرية والرقبة الى ان يستوفى المملوك المطلوب او يكسب في اثنين حرية في  
اربع مائة ثم يخرج الواحد الى ان يستوفيه وهذا الوجه عدل لا يجمع  
الاثنين على حكم واحد يمنع من اقرارهما في الحرية والرقبة ومن الممكن  
احدهما دون الاخر ثم ان تساوا بعدا وفيه او اختلفوا مع امكان التعديل  
ان لا تفاولا خفاء وان اختلفت القيمة لم يمكن التعديل عددا وفيه التعديل  
خاصة ففي شرح اعتبار القيمة او العدد وجهان ولعل الظاهر الاول فاقول  
العتق بالقيمة فهو انفاق بعض المملوك اذا عتق بعضه بشرط خاصة فان  
اعتق شقشا بغير الشئ اي حرة امن عبدا او امته وحقق عليه حرة وان يملك  
سواه على الاظهر الاشهر ولو كان للمعتق شريك في العبد الذي اعتق لم

ثم يفرق

فان كان

قوم عليه فبذلك يثبت الشريك ان كان المولى المعتق موسرا بان يملك زيادة  
عما يستحق في الدين من دارة وخادمه وداشيه وشبابه اللائقة بحال الكفاة وكيفية  
وقوت يوم وليلة بما لا يبيع فيه يثبت الشريك في دفع اليه ويعتق سواه  
بالعمل الاصل ان الشريك لا على الاكثر الا في وسع العبد في كفاة ان كان  
معسرا بل جملته ان لم يقصد الاكثر بل القبر خاصة وكذا ان قصد عند الاكثر  
الاكثر وحكي الرضى رحمه الله عليه الاجماع وقيل ان قصد بعقبة الاكثر على الشتر  
فكأن كان موسرا او بطل العتق ان كان معسرا وان قصد القبر خاصة لم يلزم فقه  
ان لم يحب وسع العبد في حصة شريكه ولو امتنع العبد من التسعة اولى بكفاة دارة  
عليه وعرضه استقر ملك الشريك على حصة والفتايل الشيخ في فقه والقاضي والفتا  
اعلم ثم على المختار في وقت الانفاق اقوال اظهرها انه وقت اداء القيمة  
للاكثر وفيه المولى رضي رحمه الله عليه والاجماع وقد بعض الصالح وكثير من القضاة  
اعتبار ما للشريك حصة الا ان في ذلك الموازنة القيمة والحق فاعلم ظاهره  
ايتم اعتبار الانفاق فانما بعد لا الشراء ونحوه مما يبرك من القضاة ولكن ظاهره  
الاصحاب لانفاق في الانفاق ثم لا يجوز اداء القيمة وهو الظاهر ايتم من غير كفاة القيمة  
وفي ذلك الرضى رحمه الله الاجماع فثبت صرف الانفاق في النفس ونحوه الى الانفاق  
ولو احتبط بالانفاق كان احوط اذا اعتق المولى منه حامل برف تحريم العمل ولم يملك  
مئة لوراء استوفى واقفي به جاز من القضاة وفيه مع ضعف السند المولى  
للعامة امكان منشأه عدم الفصل الى عتق سببا مع استثنائه وعدم كونه  
من لمة على الاظهر الاشهر كما ترقى البيع فكيف يسرى عنها البع مع ان الاصل

عتق



عنه ما ولدنا اختا الحوا وعامة المتأخرين بخلافه وهو في غاية القوة وانما العقيق  
 بالاعتناء للمولود فحصل له اسم العقيق والتجذام وتكامل المولى بعينه ببطونته ولما  
 اوردنيو وسفينة او نحو ذلك بالاختلاف في الاولين وعلى الاظهر انما مشهور في الثالث  
 واتحق الاختصاص بالعوام من الثالث في حصول العقيق فلهذا تعدد التسمية لا بد  
 به وبالحكمة ففي حصل احد هذه الاستباقيات في المولود انما عقيق فلهذا تعدد العقيق  
 فلهذا واسم العبد في الرضوخ بعبا على مولاه وانخرج النبا فكلوا النقي عليها  
 الاجتماع وكذا اذا انخرج عند الشيخ والمشهور بخلافه وكذا لو كان العبد وارثا  
 لقريبه وحال انه لا وارث له فغيره دفعت فجهلته ولا بد من عقيق فلهذا في البر  
 انشاء الله تعالى اما التديبر وهو يعقب العقيق على الوفاة على  
 او في الجملة فانظر الشيخ في ترتيبه في وادلت فان عقيق او عقيق او نحو ذلك  
 وفي وقوعه بان مديروا وبنوك مقصرا على افعال القوا بها المنع الا ان يكون  
 التديبر ظاهرا في مناشه او بعد كل احد فيقع به وكما يقع من كذا يقع مقبلا  
 كقوله اذا مت في سري هذا او سري هذا او سري هذا او سري هذا او سري هذا  
 ذلك في قول شهور لسانه الاطلاق ان وبعض النصوص انما تعليقه على شرط  
 او سري فالمشهور ان لا يجوز ولا بد من من الفساد الى التديبر والتشبه بالاختلاف  
 فلا يقع من النساء والغافل وانما هو لاحكم لعبا القبيح بطلان الحجة ولكن ولا  
 الخرج بالهاء الممسلة ولا المالحا الذي لا يفسد له بالاختلاف في العقيق في الشر  
 وفي مشرط القبر ثم ردد واختلف في الاظهر انما مشرط او ادعى المرتضى رحمه الله  
 عليه الاجتماع والمديون باق على ملك المولى قبل الوفاة فلهذا القبر في التديبر

الولي والبيع

والولي والبيع ونحو ذلك من وجوه القربات ولو حملت عدلته من مولاها فلهذا  
 يطلون به ما بالجمع اعني سبيك التديبر والاستيلاء ويعقب بوفاء من الثالث  
 بالاول السبق فان لم يبق الثالث فتم البر ولو حملت من غير بعد التديبر حلا بدخل في  
 ملك المولى في الولد مديون كسبيك بالاختلاف ولا بد في الاولين المخلصين بها  
 شهاكا المولودين منها بعدد او شبهة وغيرهم كالمولودين من نساء بالاختلاف في الاولين  
 وعلى استكمال في التخيير او نحو ذلك مديبرهم على وجه المولى في تديبرها جاز بالاختلاف  
 ولكن لم يصح رجوعه في تديبره في الاولين دون الثاني هو انفا للشيخ وعما  
 في الاجتماع وفي قول التديبر من الرجوع واخرين وهو ضعيف مخالف للاصل في  
 النقص الصحيح او ولد العبد المديون من مملوكه لو ولد له مملوكه مولا كان ولده مديون  
 كغيره من المملوكين ولو ما اذ لم يولد له مولا قبل المولى يطلون به في الاولين ولا بد من العقيق  
 المولى من نشو لو قصر العقيق من قبضهم سعيها بويضهم لا بد من الوارث التديبر كذا  
 ولود بواشر الحجة بمولود لم يبق التديبر الى ولدها من علم حين التديبر كذا  
 ام لا على الاظهر لا قوي ولكن في من يابنه جسد على ما الشيخ وجماعة الذين علم  
 بميلها فاقول في ما يابنه لها وان كان لا يعلم فموقوف وهو محمول الى ما اذا كان  
 هناك فمدين من صرف او عارة على ارادة تديبره وحملها وبغير في المولى المديون  
 القرب من رفع الشجر عنها بلوض وعقله ورسك وما كنهه والاختيار والاعتد  
 ايقاعه وصحته اي التديبر من الكافر ثم ردد والاقر بما رقى العقيق من قبل  
 والتديبر وصيته او بغيره فارجع المولى من شأنا اجماعا والاختصاص بغيره  
 لا يمتنعها وكذا لا يمتنع عاقبة بعد الموت الى صيغة اخرى اتفاقا ولو رجع فلا كان



قال رجبيا وبطلنا وانفسنا ونحو ذلك من الرجوع قطعاً وكذا لو رجع فعلا كان  
 او رجعا او رجعا او رجعا وان لم يقطع ولم يقبل في الجميع من ان من رجع بقصد الرجوع  
 او يكون منعطف المنعطف يمكن رجوعا بالاختلاف في من ذلك قالوا بطلنا ورجعنا  
 شيخنا باحد الامر من فخرهما وبطلنا الشيخ لهما فاولا احدهما ان يرجع وبطلنا التفسير  
 وهو شبهة قالوا لا يكون الرجوع للموضع من حيث هو الشيخ عليه السلام والقول الاخر ان رجعا  
 البيع في خدش ورجع في رجع عليه المقصد وجماعة في المسئلة قالوا لا يكون رجعا  
 الشقة للمدين في فخر رجوع المولى من ثلثة فان لم يفرق الثلث عشق من قبل فان كان  
 جماعة عشق من قبل فبطلنا الاول ولو جعل بالثالث استخرج بالثالث الفخر هذا  
 كان منعطف من المولى غير عايد فلو علم على رجوعه فبطلنا فخره ورجوعه المولى  
 على القول يكون فخر المولى من المولى لا من المولى من الثلث ولو كان المولى على فخره بعد  
 الموت المولى فبطلنا في من قبله فبطلنا فخره من المولى من الثلث كما علم على فخره  
 واجبا بطلنا وشبهه حال الفخر او علم فخره من المولى من الثلث كان يصيبه الله على فخره  
 لا فخره التبعة وعلى التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 ان كان جارية نعم لا يجوز فخره عن ملكه قطعاً ولو وضع فخره فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 ارفع التبعة في الجاهل وبها والذين ينافون المولى بالواجبة والمنفعة  
 عليه انما والعطال الجهر فبطلنا مقدم على التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 بل وبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 فلا سبيل للذيان عليه وقد عمل به الشيخ في الفخر والفقهاء لا يسمون رجعا فخره من المولى من الثلث

اعلم وتعلم انه على ان رجعا فخره من المولى من الثلث  
 فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 فبطلنا فخره من المولى من الثلث

الظاهر من قوله

الخصا ومن وجهه عدل ورجع التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 او لا من امه سببه او غير حيث يلحق به الولد او حرة عالمية بغيره كما كان اولاد  
 ان شاء مثله للاختلاف وفي قوله حال ابائه احضرنا اعماء ولد له فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 بابا باق انفسهم ولو جعل عند رجوعه فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 شبهة اعتماد على التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 حراً بالوفات ولا سبيل لأحد عليه ولا شبهة لا تظهر لحق الرجوع بالحدوم فلو علم على  
 التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 العمد والمالك والمكاتب والعوم من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 على التبعة من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 مال ورجع العبد من نفسه وعقد سببه من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 ام في المطلق ما سببه من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 مع الفداء في العبد وامكان التكتب وبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 امكان التكتب على الاقوى في سببه من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 والاكثر على الاباحة المطلقة فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 العمد من دون الشر اذا العود في الترتيب العجز عن اداء تمام مال الكفاية فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 عوده فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 مع الاطلاق فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 بطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 الاول يلحق بغيره ما ادى به وهو الباقي في هذا الصنع والثاني يرجع جميعه بالحق

ولان رجوع التبعة من المولى من الثلث  
 فبطلنا فخره من المولى من الثلث  
 فبطلنا فخره من المولى من الثلث

فبطلنا فخره من المولى من الثلث



وان اذني استقر مال الكفا وحده اي علامة الخبر ان يؤول اليه اي المال من محله  
على الاشهر لا يظهر وفيه زيادة موثقة عمل بها التهاية وبعض من يتبعان حجة ان يؤول  
بالحال اليه فيجب على المولى القصر الى النجم الثاني وفيه منع عن المقام ولا وجه للمنع  
من وجوه شتى واعلم ان قوله وكذا لو علم من الخبر لا يستعمله معاملة الاختار  
في هذا الخبر من انه ناخر النجم عن محله لان العلم بالخبر ان كان قبل حلول النجم انسلط  
على الفسخ اجماعا كما حكم وان كان بعد الحل لم يفسد ناخر النجم انقلناه عن المعالين  
بالموت فلو فسخت المولى الضم عليه ان يخرج بلا خلا وكذا بشرى المولى في العقد  
على الكتاب من الكتاب من نحو عدم ناخر النجم عن الوفاء فهو لازم عليه الفسخ  
المشروع كان بشرى عليه ثلثا الكتاب في ظل الشرط وفي بطلان العقد من غير عقد  
في المال لغير الشرط من غير النجم عنه بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد في نظام البحث  
وفي اعتبار الاسلام فيه ثمة واختلاف شبهة لا يعتبر فيها الاكثر ولكن في الدليل  
نظروا ان اجماع واعتماد احوط ان نعمل بان لا نعتبر في الملوك الكتاب التكليفيا  
بالبلوغ والعقل فلا يصح مكاتبته الصبي والمجنون وان قيل عنها او ليس بها الاختلاف  
ففي جواز كتابته العبد الكافر ثمة واختلاف في الاصل المنع ونا فاللاكثر في كلام المولى  
اجماع ويعبر في العوض هو منها كونها موقوفة فلا يصح ما لا يقطر عنها عند  
الاكثر خلافا لاختلاف المحل غير هاتين بشرطوه ولعله ظهر ويذهب القطع فيها وان كان  
حرا مكاتبته على قدره فمادون ما وجبت بعينه او بشرطه لا يقطع كتابته النسيب  
بما لا يحصل النقصان والقياد ولا يشترط زيادته على ما عندنا ومنها كونه معلوم  
والوصف بالنسيب وان كان عرضا فكالسلف فيمنع فيما يمنع فيه ومنها كونه خارجا عن ملكه

لأنه كذا

هذا

للمولى فلو كان السليم عبد الذم على الا يملكه كمن او خسر بطل بلا خلا وانما عدل  
عن العبيد السليم بالمولى على غير المكاتبه الكافر على ان يملكه المسلم كما هو منه  
فليكن ان يترسبوا وادعوا المكاتبه على النجم والخبر فان السليم بعد ان يبيع يملكه  
عليه شئ للمولى وان كان قبله استحق المولى عليه قيمة العوض على الاشهر الا في شئ  
يرجع ونجوم ما يملك الاختيار والمنافع حتى تنفع المكاتبه معبته وبه يرضح حاكم  
غيره بل خلافا لا يحد ذلك بله خلافا لكونه لا يملك الاتفاق على ان يتركه ان ينجاز  
فيمنع من الكتابه لودفع ما عليه قبل حلول الاجل فالمولى بالخيار بين قبوله والاشاع  
عنه ويجوز الراجع من سهم الثواب الى الكتاب اجماعا لما في الوعظ المطلق من الادراك  
الزام من سهم الثواب ويجوز ان المتعلقة بالمقام فاسأل الله اذا  
الكتاب بشرطه لم يؤول المال جميعا بطلت الكتابه وكان ماله من امته لولا انه لم يخل  
وقد يقال الكتابه اثم لا على الاشهر الا في شئ وانما المطلق لم يؤوله شيئا فكان وان كان  
اذي شيئا فخر ومنه بطلت وكان للمولى من تركته بنفسه ما بقي من قيمته ولو تركه  
الخبر وان لم يكن يعلم بشئ من مال الكتابه ان كانوا احرارا في الاصل ولا يكونوا احرارا  
في الاصل ان كانوا احرارا من امته بعد الكتابه فخر بهم بقدر ما كان من ماله  
على ايمهم من مال الكتابه فاذا ادوه فخر او لم يكن لهم مال سوفيما بقي منهم الاشهر  
الا فخر ولكن في رواية بل في اجابات محمسة فيمنع ان الوثيرة توفى من ماله من مال  
الكتاب من اصل التركة وما فضل منه بعد الايام لهم من دون ان يتركه بينهم وبين المولى  
وهي حرة عن المقام ولا وجه للمنع والمكاتب المطلق اذا وصى لم يوص له في الوثيرة  
ولا في نصيبه فخره بل في الشرا بجماعا ولو لم يخر من شئ او كان منه وطا لم يبيع منه



















وكان يجوز تحسية كذا مع العطف سواء كان الفاعل صيا أو بالالف واللام أو كان كذا  
 عشرة أو ثلثة أو سبعة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة أو ثمانية أو تسعة  
 ودرهما زبد ودرهما على الأشهر الأخرى ولو قال له على عشرة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة أو ثمانية أو تسعة  
 الثوب ويرجع إليه في غير الثوب ويغير منه كذا به فشر ما لم يستقر العشرة ولم يستقر فما  
 ففي بطلان الاستثناء فيؤخذ تمام العشرة أو بطلان التفسير خاصة في بطلان التفسير  
 لو قال ونعمه بالاصول في تعقيب الأمر بما يتألف من العلم أنه لو قال هذا عشر أو ثمانية أو تسعة  
 مملوك له بظاهر البطلان ثم أمر به ففعل بالانقلاب فهو في المقابلة للأمر الأول  
 ويعبر فيه الثاني إلا أن يصنفه المقابلة الأول في دفع البر عن غيره ولو قال له على  
 مال من ثمن جمل أو ثمن من أو ما شئت كما لا يصح فكله من ثمن مال لا فصل بين الأمرين  
 وإذا فعل بكونه كلاما جنبي لا خلافا وكذا إذا فصل سلم في إطلاق العيان فشرها  
 اجاعا فان تم ولا كما هو الظاهر في إطلاقه الشك والضعف في ذلك لو قال المقابلة  
 من ثمن خمر أو خمر به بطلان في مالي وأمكن التحجيل بالحكم في حقه لو جئت دعواه  
 وكان الخمر في المقابلة على تقدير أن في العلم بالاستحوا ولو قال لا أعلم الحال فله على علم  
 العلم الغنا ولو لم يكن في حقه لم يثبت إلى دعواه ولو قال البعث بكذا لا تكاد يا كذا  
 الأمر في البيع دون الخمر وكذا لو قال له على عشرة من ثمن سبع لم يقصر من العشرة ولم  
 إلى دعواه عند علمه بخلافه لا يخرج من دفعه دعواه ولا يخرج من ثمنه في الأمر بالبيع  
 مقبول إلا في مال أو في ثمنه في المقابلة ما استقر في سائر ما يبلغ والعقد يقع في الخمر  
 فزاد في الولد الصغير والكبير لم يكره أن كان أو أن كان النية كالمسألة أو أن كان النية كالمسألة  
 لو كان من عادته لم ينفذ وكذا لو كان بين المقر وبين أم الولد مسامحة لا يمكن الوصول إليها

فمن

فعمل في الولد وعلم عدم وصوله إليها وجهها الرضيب الصغير والكبير فله ثمنه من انقب  
 الخمر شرها لم ينفذ ما لم يكن وان صدق الولد في التفسير وهو أن ثمنه من النية تحسية من أمه  
 باللعان في قوله وجها وعدم الشائع له في تفسيره فله ثمنه من مسامحة غيره من يمكن  
 التحاق به لم ينفذ فان الولد لم ينجح لم ينجح واحد للشنا عيب إلا يثبت أو غير ثم الحكم بنحوه  
 الأمر له مع الشرط محقق بالرد للصلب فله ثمنه من النية ولذا في الأمر بالاصبر الصغير والكبير  
 من الذي يثبت في الشهادان أو غيرها لكن يثبت الأمر للمال والنسب من جهة المقر  
 كوياسا أو نفا أو نفا في إطلاق المثنى وغيره في عدم الفرق في المقر بالولد بين كونه  
 أب أو أخلافا لجماعة فخصوه بالاب والغير في الأمر بضد الولد والولد في قوله  
 ولا يثبت في الصغير المقر الصغير المقر لعدم الأهلية من ذلك مضافا إلى الإجماع في  
 وإطلاق الإخبار ولو بلغ فأكبر لم يقبل كذا ويعلق بالتعريف الجنب مقيم وكذا كان أو  
 أو لست تكن ولو كان بالغا فأكبر لم يكن ولذا في المقر بعد بل يثبت له بالانقباب بالنسبة  
 للمقر في قوله ولا يثبت في الولد الكبير والم يكن متنا ولا ينجحوا الصديق المقر في قوله  
 فلو لم يجد لم يثبت إليه وإذا اقرب الولد وحصل الشرط ثبت في النسب وبين  
 الولد وبين كل من ينفذ به من كل الأب نسب مشهور فيكون ابن المقر حقا وأقرب  
 ونحوه وأخواته وأعمامه وأعمامه وأخواته وكذا بغير الصديق في الأمر  
 بغيره من الأمر بالانقباب أو أن صادف في المقر المقر وأوجب لدار ثلثها  
 بالانقباب ولا يثبت الثوار في غير النصارى بل يخلو بينهم وإطلاق العيان  
 يقتضيه عدم الفرق في ذلك وعليه بما في الأمر بالولد بالنسبة إلى الغير والكبير  
 لثبوت النسب وجب للثوار على الإطلاق بالانقباب في الأمر بعدم ثبوت ولوم

وكذا بين النكاح







فلا يكون انذاره في حقه سبوا في قوله في حق الثاني مع عدم التمكن من غيره  
 لعدم العلم فيكون السبوا بل والظاهر ان الثاني يمكن الحكم في الاول بالزوجه المستأجرة  
 الحرة ولو اختلف فالزوج ان كان المهر غير الولد والفقير ان كان هو هذا على العدة او الترتيب  
 في الاول بالزوج وانما على غيرهما فبهم الحكم في اقرار الولد كما وانما غير ذلك  
 في غير من سببه على تقدير اقراره ولو كان سببا لم يكن سببا في نفسه على دفع سببه في الحكم  
 ان غير الولد يدفع اقل الامر بين من سببه الزوجية وماذا دفع سببه على تقدير اقراره ان كان  
 بعد زيادة فاعده لا يكون مع الذكوة يدفع شيئا مع الثاني يدفع الاقل الا في دفع  
 والولد الثاني فان اقراره في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 وان كان له ما عزم المقر على سببه هو سببه ما عزم المقر على سببه في حقه سبوا في حقه سبوا  
 فلا وهكذا في الواقع بشرط اقراره في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 والزوج بعد سببه في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 او مقام على ما عزم المقر على سببه في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 وانما على العدة ويحل ما في سنة ويحكم في سنة سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 في سنة سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 بفصل شاهد الحكم صحيح النسب الموجب للادب وناسم المقر لا يورث ولو كان اقرار المقر  
 ولو كان المقر لا يورث في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 ولو كان سببا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 كتابه بما لا يجمع بينه وهو ان يطلق على معان وشرا الخلفاء الله تعالى في حق ما يمكن  
 في الخلفاء الله انما كانا فعليا وهو على اقسام يمين انعقاد وهي الخلف على السبيل

فلا يكون

سبوا

فلا يكون مع العقد البور وهو المقصود من الكتاب وهو فدية زانية بالخلف مع العقد  
 ما من ان واخرى ان يسبق النسيان الى اليمين من غير عقد فدية من وغيره من الخلف  
 على الحال او المانع مع العقد في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 سوى الاستغناء وكراهة الاخير فاعدها مع الاكتدار النظر في هذا الكتاب في حقه سبوا في حقه سبوا  
 ثلثة في بيان ما ينبغي به اليمين بحيث يثبت بالخلفه ويحجب بها الكفار  
 ولا يستغنى الله تعالى ايضا لما في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 تقسيمه والذي في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 واليمين وما ينفرد به الحلفاء في البارئ والزب دون ما لا ينفرد به الحلفاء  
 البر كما لوجود وانفي التبع والبصر فلا ينبغي به ان نؤي بالخلف ولا يستغنى  
 لو قال الفم او حلف حتى يقول يا الله بلا خلا ولو قال العزم الله كان يميناً وهو الخلف  
 مرفوع على الاستدعاء والخبر محذوف وهو الله فدية وهو معنى البقاء والحجوة في  
 من الصحيح انعقاد يمين الله كما هو المشهور في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 ولا ينفرد الحلفاء في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 على الاستدعاء في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 او نحو ذلك ان فعل كذا مثلاً او حلف بالبركة في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 بالمسبوق في اليمين ان يذبحها يقول الله تعالى جازي الجماعة في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 بها بما جازي العاقب ولا تصدق فعل الواجب والمندوب او بوزن الحرام والكرو  
 ومطعم على الاستدعاء في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا  
 ولو تراضى الاستدعاء عن ذلك الحلف في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا في حقه سبوا

سبوا



البهيمن وسيفطما انما استثناء انما لا وهل يعبر في الاستثناء المعتبر بلفظ لا بل في كونه  
 فيكون الاستثناء الاول خلافا للختلف الثاني ولا يخرج عن وجوده في بطلان صحيحه نحو ان  
 الاستثناء الثاني الى امر بعين يومها وهي مذكورة في بيان الخالف وتغير غير التكليف بالبلوغ  
 والعقل والاختيار والعقد الى مدلول البهيمن على هذا الشرط ولو حلف حتى او يجوز وبان  
 او عاقل من غير تميز مكانه بينهم لغوا وكان اللفظ امر بغيره عندنا لا يميز بين المستكر  
 ولا المكروه ولا الغصبة الا ان يكون لا حذوهم فيستلزم البهيمن التمسك به فيستدعي البهيمن  
 من كان من غير احد الاكثر وكوفي من انه لا يخرج قطب والافضل في التفصيل بين المقابلة  
 تعالى فالاول وغيره في الثاني وثالثا بما عده فائدة التعريف بطلان البهيمن لو اسلم في  
 او قبل تزوج الموقفة وفي الفتا على سلفا الوفا على كره ولا يفضل الا في تدارك الكفاية لو  
 انقضت الاسلام ولا ينفذ انعقاد انما يميز بين الولد الابانة ولو اراد البهايل  
 كان كالمال له ان لم يكن بمنه في مثل واجبا او تركه محرم وكذا الزوج يصح تزوجها والمالك  
 مع مولاها والامتنع من البهيمن بدون الاذن لا توقعه على النكاح لانه لا يزوج بين البهيمن  
 في واجبا او تركه محرم وغيرهما من المباحات فاطلاق الضر عدم دليل على العز غير يفتي  
 العقل عليه وجود او عدمها من المباح دونة وهو لا ينفذ ترتيبا انا وانما طاعتها على  
 وجود او عدمها من ترتيب الكفاية على الحث والتعريض بالولد كما في الولاية بغيره  
 وفي اتمام التمسك بالاشكال واما الزوجة فيجب النطق باخصاصها لكونها بالذات  
 دون اخص في بيان متعلق البهيمن ولا يميز بين الامتناع العلم بما حلف عليه من احوال  
 او صفة او من ذلك لان العلم بوقوع ما حلف عليه لان المسئل لا يهاجم وقوة وليه  
 الله وتبع ولا يغير هذا الشرط هنا وانما ذكره في البهيمن المتوجه الى النكاح والمذموم الشاهد

ولا يبرأ عنها

٧٩  
 ويبرأ في اعيانها هناك كما بان ان شاء الله تعالى ولا يجزى بالبهيمن العيوس  
 كفارة سوى الاستعانة وان كانت خوفه لا يخلو ويصدق البهيمن لو حلف على فعل  
 او مندوب او ترك محرم او مكروه ولا ينفذ لو حلف ترك واجبا او مندوبا  
 او فعل محرم او مكروه ولو حلف على فعل باج او تركه وكان الاصل في الغنم في بطلان  
 فليات ما هو غير ولا اثم عليه ولا كفارة بل خلاف ولا اشكال انما يعارض من  
 دنيا المرجوح جنة دنيا او بالعكس فيشكل مع المعارضة ولكن ناهية انما يعارض هنا  
 والا ولو تميزت بين غيرهما وطردت بعد البهيمن ولو كان البهيمن اولى في الاستثناء ثم صار  
 للغير اولى تبع ولا كفارة في عود البهيمن بعود الا ولو تميز بعد اخلها وجعلها  
 العدم وكذا لو لم ينفذ ابتداء للمرجوح جنة بل عدم العود هنا او في اذا استأوى فعاد  
 لعنفه البهيمن وتركه دنيا او دنيا بحيث لا يبرأ من احد هما على الاخر طلاقا اصلا وجب  
 العمل بمتن البهيمن بغير حلف ولو حلف ترك جنة ان لا يزوج عليها او بعد هاتهما  
 او منقطعان لا ينسرى لم ينفذ وكذا لو حلف لا يخرج معه بل خلاف في شيء  
 من هذه التمسكات لو عرض رجلا للحلف عليه دنيا او دنيا كان من البهيمن مستعند  
 ولا ينفذ البهيمن لو قال لغيره والفتا واستلزام افسهم عليك ونحو ذلك في  
 كذا والتميز بين المناسك ولا يلزم احدهما ويستحب المصنم عليه بغير الضم وكذا  
 لا ينفذ لو حلف بغيره من عبد فان العفو افضل ولا اثم عليه ولا كفارة ولو حلف  
 على ممكن في وقت معين فنجده الجحيم ينفذ البهيمن ولو حلف عليه ولم او مقبدا  
 فنجده الجحيم المقدر قبل خروجه وجب في الوقت الممكن ولو لم يقدر في  
 مكانه قال ولو حلف على تخليص المؤمن او ماله او دفعه فدية عشرة او نحو



الأول

ان برحق الله بما الى لم يخبرني الله عنك  
وليتي هذا ان نذر عجزات قد عجزت  
نبحا كعول



الى الله تعالى وفاقا لجماعته ولو اعتقدوا نوى انه ان كان كذا فله تعالى كذا اول  
 بالجملة لا بالبيان في نفسه خاصة في الاعتقاد فلو ان شبهة صلا وشهها بالاعتقاد  
 انه لا يعتد وان كان الايمان برافضه حجة ما عتد به في الخلا والقول الثاني لا يثبت  
 للشخص وجماعته ولا يربطان من ايمان الحق وبسبب العبدان يقول الله تعالى  
 كان كذا فاعتد كذا في نفي العباد عدم وقوعه في مشروطا ولا يفتقر وقوعه في  
 جماعته وفي الاجماع ويعتد بطلان اجماعا في الاعتقاد واعتقادا في نفي شبهة  
 وشهها انه لا يعتد كذا وبسبب الفصل الى المدلول كذا الله تعالى  
 الملتزم بسبب غيره وضابطه ما كان طاعة الله ما هو واجبها واستحبابا فلا يثبت  
 المحرم والمكروه من اجماعا وكذا المباح من كذا في قوله او يخرج منها او يثبت  
 ونفا لا اكثر او لا يثبت عدم الاعتقاد مع رجحان الثواب والحل في الخلاصة  
 المسئلة اقول انما يمكن احتمال العترة في المباح الزاج اذا كان مرا جاعا  
 الطاعة كما اذا فصلت الشقوى على العبادة ومنع النفس عن الشهوات المحلقة  
 مفقودة والناظر في الخلا والمعاد يعتقد في صلاحه تغلق القدر في عبادة  
 في الوقت المفروض فلا كان او قوة فان معينا اعطيت فيه وان كان له مظن انهم  
 وانما خرج بالعبادة المتع عادة كذا في السمع او اعتد كذا في غير الخبر  
 الجمع بين القديين او شرهما كذا لا يعتد به في الاعتقاد على العترة في عبادة  
 يعتقد القدر مع الخبر في المندوب من بطلان التكليف به عند لو يثبت الخبر عند  
 قد يثبت بطلانه وحيث قلنا لا كذا في الحق عليه كذا في عين وفي  
 في العاجز عن الصوم للمندوب يعطى من الصوم عند في كل يوم مدين والاختلاف

في نفي القدر

فربما الاستحباب والسبب الى الشرط المعلق عليه الله ان كان طاعة الله تعالى وكذا الله  
 المعلق عليه كذا على انما انما الله ولو كان الله في جوارحه الملتزم والامر بالخير  
 لو كان السبب معصية فيلزم لو كان زجوا منها وبطل لو كان شكر على فعلها  
 بل اختلاف في شيء من ذلك فلو كان السبب لله تعالى كذا او قصد الشكر الله  
 ولو قصد الزجر بطل وقال انما يثبت الله على كذا الله في نفي الزجر وبطل لو قصد  
 الشكر فلو لا يكون السبب طاعة ولا معصية كذا الشك في المرض وحصول الولد مثلاً  
 فيعتد اتفاقاً ولا يعتد الله ولو قال الله على نفي الزجر عليه بالاختلاف ويعتد في ذلك  
 الله تعالى في نفي بطلان غيره في يثبت بطلان غيره في ذلك ولو كان صوم يوم ومواف  
 وكذا في غيره من وجوه القربى كذا في الزجر واقتناء السلام والسجدة ونحو ذلك في  
 الاجزاء بمعرفة النور في الانوار والاعطاف عدم الامتياز بامع نذ الصالح  
 مظهر لا مقيد به ما انما يثبت مع التمسك بها مطلقاً وكذا مع التمسك بها مطلقاً  
 بر كذا بطلان على الاقوى ولو نذر صوم معين كان اللازم عليه صوم سبب الشك  
 ولما لا الله على ان الصوم زما كان اللازم عليه صوم خمسة اشهر بالاجابة  
 في الغامض وفي الانصاف لاجماع ولو نذر الصدقة بمائة كان ثمانين بوجه لا  
 خلاف ظاهر بيننا في بطل العدة وعليه لاجماع في كلام جمع وانما اختلفوا في بطل  
 به العدة ويهم او غير على احوال الاول وفاقا لجمع ولو نذر صوم في عترة قد تم  
 فله سبب الشهادة فصاعداً كما في العترة ان هذا الحكم الذي ذكر في المسائل اوضح  
 انما هي فيما اذا يثبت شبهة في غير ما ورد به الشرع ولو نوى بيع ما نواه فله ان  
 نذر شبهة في سبيل الله تعالى في وجوه التمسك بالصدق ومغفرة الحاج والقرآن











[illegible]























في العظام ويؤكل من الأوصاف المحضرة منها النعم من الألبان والبرغ والعميد والخلع من السليمة  
يكون الخيل والحمير والبغل والأحجام باهتلاف فيخترها القلوب وعلى الأوصاف الأخرى  
الذات وفي الأوصاف والفتنة وفي الأوجاع وفي الأوجاع على الثاني أي في الأوجاع  
الأوجاع في الجمع خلاص العلي غرض وهو نادر وفي صحيح لكونه غرض الاتفاق على قنائه  
فجاء الكواهر وإن المشهور أن كواهر البغل خلص العلي في أوجاعه أشد من الكواهر  
الجلد على الأوصاف الأخرى خلاص الأوصاف الكواهر وهو نادر وهو في أوجاعه  
في المشهور ما يؤكل من الأوصاف محض وهو في أوجاعه خلاص العلي في أوجاعه  
فإنه في العذرة غير هامة النجاسة وهذا إذا في بعض الله التي تحصل بها الجبل والمواليد

المجلد الثاني

[illegible]

منه كان سبعا اذ غلب على نفسه من ربه  
و على الابرار و كان كان بالبر و العفو  
فما العباد و انما انهما النعم من  
فان يعلمه و في الاربع



مجلس

22/11/15

و اما در این کتاب که در این کتاب

[illegible]



مستفاد من جهة الاستعمال انما الاكل في الظاهر جواز لا يضر بها بالبدن فهو قلة انما  
 عليه ما مع فعله والبشر اذا كسى الشرا لا على القلب الا كان يملكه او لا يملكه كسخر الخمر و  
 فتح القاء والحاجة للعلامة وقد كسرت الخمر لا يملكه الا في حقيقته الا في هذه الاشياء  
 الخمر او الجدة الم يتركها في ذلك كالحق كاشي في الضاحك والضرع والحجر قد وشرح في شرح  
 من بطن الجدي الرابع اسع في بعض في صوفه فخلطه كالجبن فانما الم يملكه كاشي في القاسم  
 وبعض النصوص والمنطق ما في داخل الكرش لانه متفق عليه كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 العشرة وما بان انما هو ما في ذلك كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 جاعا الخمر وما في القاسم في القاسم وهو احرط كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 جميع عليه ومختلف في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 وهو جميع الدم القاسم القريب وهو النور في جوفها والدم في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 يفتح المجمع البول والبرية في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 يفتحها يفتح الولد في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 وفيها لا كاشي في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 وهو الجوز في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 التور الخطا لا يضر في وسط الظاهر في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 لا قوام الجوز في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 ما جاوز من الاعضاء والعند بعض المعين المجد وهي التي تكون في الدم كسرت في جوفها في جوفها  
 في الاغذية في البندق وخبره الدوام كسرت في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها

الغذاء

الغذاء

شبه الذرة بعد الحصة ثم ياتي الفلوسها وهي قبل الى الغرض الحقة في بعض الاشياء  
 وهو الناصر من العين بخلاف شبهه عند المصنوع جاعا الكاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 حرمها جميع مع انها الحوا والخبر في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 من الكوريات والاطلاق المكن والاكثري في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي في كاشي  
 ويخرج في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 اشبه وهو جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 من الاضاحا جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 وشبهه واما ما كان المستند في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 فترك التملك في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 او كان لست في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 باق الدم ان كان لست في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 وهو شاة في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 وان على في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 التي جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 بالاعمال في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 اذا كان في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها  
 ولو خير واكث في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها في جوفها

رسم

العذبات



ما يجوز ان يكون له بعد جبهته مقلد يقول ان النار تحترق والحر بالحرارة المحسوسة  
 وعلى هذا في النهاية لكنه قد يجمع بينهما في ان الشأفة الطين وهو يجمع بينهما في  
 الاصل الحسب عليه السمع في الاستشفاء به بالاختلاف والمزج بالطين ما يقع في الارض  
 المتروكة بالماله فيكون الارض كلها حتى النمل والادجار ونحوها يشرب كل طين  
 للاستشفاء ولا يخاف من شدة هذه المعهودة المتوسطة ولا يشرب في باطن  
 اخذها بالذخيرة للتأخير مع فائدة اننا انما نأخذ ونشربها على الارض وليست  
 بل الحوط وعلى المزج بالطين القدر المستعمل في الحوانه عن الجمل السبعين  
 قروا وانما ما حاط به السبعون فيشكل الا ان يؤخذ منه ويوضع على العنبر الشريف  
 الصريح فيقوى اجزاء الجملين وظاهره في كثير من استناده ما عدا طين الفرجين ليس  
 الا من جلا للشهيدون فاستنوه اجزاء من سبعين مع القروية ونحوها وكذا يدور  
 على الخيل في السحوم الفائلة والارضية الشائعة فانها احرام لجميع اجزاء  
 جامة كانت وما يتخللها وكثير ما قد اجعل كثير من الاطباء كالأدوية والنفوس  
 وشحم الحنظل وغيرهما في الحنظل منها ما يقع ذلك المحق هذا اذا اخذ منقرا او اذا  
 لو اشبه العنبر فقد لا يضره الكثرة كما هو معروف عند الأطباء وتدابير الحنظل ما  
 يحصل من الضرر على البدن وفساد المزاج في الماشع والمحق منها خمسة  
 بالقروية من الدين ويلحق بها مسك اجماعا ولا خلاف في ان العنبر في الحنظل مسك  
 فحينئذ فليكن مستهلكا في الاخبار جملتها الماتة الغشائية وهي المسكونة  
 فليكن كثره من ان يكون مسكونا بخلاف وفي كلام جميع الراجح ولا فرق بين الغل  
 منقوشه وفي اطلاق النمل ونحوه خلاف في المأثور غير المصحح ونسب الغلبان با

التلخيص  
 الوجوب

التلخيص  
 الوجوب

بالنسب الموجب للاختلاف والعنبر وهو المعطر من ماء العنبر  
 في تلك الاصحاب وانما يخرج اذا قلنا بان حنا اسفله اعلى قبل ان يذهب  
 ثلثاه بلا حدة ولا فرق في الحكم بنحوه من الغلبان وقوة بالنامر او غيرها  
 وكذا لا فرق في ذهاب تشبيه بين الامرين وفما يجامعه خلافه للحنظل  
 في الذهاب الغلبان بالذوار ولا تخلو احوال وجعل ان لم يتعد الاجماع على  
 الخلاف وظل التصوص والقناوى المنقصة في سبب الحرمان على الغلبان  
 خاضعة عدم اعتبار شيء اخره خلافه للفاسل في ذنا غير الاستشهاد وبشر  
 ووجه غير واضح عما يدعي من التلويح بين الامرين وليس ثابت بل الظاهر  
 العدم كما صرح به جمع واشهره ان يظهر حل عصبه الذليلب والتمزج بالغل  
 لشدة المسكونة بل لا خلاف في الثاني بظهور وفاء مزج بعضهم ولكن  
 المنع فيهما ولا سيما الاول لحوط الدم المسفوح الى المنصب من غير  
 بكثرة ويستثنى منه المختلف بالحنظل المأكول مما لا يقع المأكول بقدر الملة  
 بالاجماع ولا يابس بدم السمك اجماعا كما في المعبر ويشكل في دم غيره مما  
 ليس مسفوح كدم العنبر والفراد والاجود المنع وفان لا اكثر وعلى  
 هذا فان وصل في الدم المحرم الا ما اخرج بالوافق والنقض وكذا العلفه  
 محترمة ومطلو كانت الموحدة في بعض الطلبة للفاضة وفي مجاسنها  
 نرد ولا خلاف الا ان اشبه النجاسة مطلق لكن مع تأمل ما في ثبوتها  
 لما في البيضة ولو وقع قليل دم نجس في قدر وهي تغلي لم يحرم المزج ولا  
 ما فيه من الدم والوايل اذ ذهب الدم بالغلبان وفما للشخص ومن لا



من منع من المايح يعني المرق واوجب غسل اللحم والنوايل وهو الحمار  
حسن وعليه عامة المفاهيم وعليه فالحال فيه كالموقع فيه غيره من  
النجاسة كالتنجس بالنبيذ المسكر والسكا ونحوها فان الحكم فيها ذلك بالنقض وال  
الاجماع المنقول في الخبرين وعليه وعلى ما عدا المايح من اللحم بعد  
الغسل بقول القاضي يجرى مع كونه النجاسة شاذ كالمايح لا في نجاسة عينته  
او عوضته فقد نجس اجماعا فخرج ما مضى والنجاسة العينية اكثر فلهذا وكذا  
في كتاب الطهارة وقد اشار الى جملة منها هنا فقال كالمخرج وفي معناه النجاسة  
والعصية العينية خاصة او مطلقا في قول المسند والدم من ذبيحة النحر النائلة  
لا يضر والكافر المحرق وفي حكم الموت وان اظلم الاسلام مع حين لبعض  
ضرورته وفي نجاسة الذبح وان اظلمها واشهرها النجاسة العينية  
الاجماع في كلامهم على هذا الاستسقاء والوقاية القابلة للظهور في قوله  
النجاسة وفي رواية انه اذا اضطر الى مواكلته امر بغسل يده وهو لو كان  
صحي الا انها مذكورة في العمل بها عند الشيخ وفيه ولعل مراده المواكل  
التي لا تغذي معها النجاسة كان يكون الطعام جامدا وفي اوله شغل  
وغسل اليد وال الاستعداد والنقرة الحاصلة للانس بغيره  
النجاسة العينية وان لم يقدرا لظهوره ويمكن ان يجعل على ذلك الزيادة  
او على حال الطهارة ولو كان ما وقع فيه النجاسة جامدا يصرف  
المجودة عليه عرفا وضابطا لان لا ينصب من الماء ما لو وجب الغسل  
النجاسة ويحيط بها من اطرافها وحل ما عداها اجماعا ولو كان الماء

شاذ

الحق هو

<sup>شاذ</sup>  
النجس وهذا جاز بعد الاستصحاب مع البيان للحال من بشير وفي وجوب  
كونه نجسا التمسك بالظاهر لا ظاهرا او جوازا من مطلق فلو ان مضيقا في كتاب البيع مع  
ما يتعلق بالمعاملة لا يخل ما يقطع من الباطن الغنى ولا يستصحب بما يبداء منها  
كالمضيق وما يجوز فيه ما لم ينص عليه من المايح نجس وحرام دون ما لا  
له كالذباب ونحوه اجماعا ابوالابن يوكلمه شاذ فانه حرام اجماعا  
وهذا يخرج مما يوكلمه فبان ان ابوالابن لا يستغفر والقائل الشيخ  
في النهاية وابن حزم ولا يخرج عن قوة والتخيل اشبه عند المائتين وفان  
يجمع ومنهم المرفعي مدعيها للاجماع وفيه نظر والاشهر لا ظهر الحوزة بقا  
الاشنان ونجاسة وعرفه وبعض فضلاء باقى الحيوانات البان  
الحيوان المحرم كالبدوة بكسر اللام ونحوها الا نقي من الاسد والزينة والقطر  
فانها محرمة كلهم او بكونه ليس ما كان محرما وما كان نجسهم المحرمه والقائل  
ليسكونها جمع انان يقع المحرم الحاشى بالاختلاف في شيء من ذلك بل في  
صوره المحرم الاجماع في العينية في اللواحق وهو ان لا يبيع  
شعر الخنزير نجس مطلق سواء اخذ من حي او ميت على الاظهر الاشهر خلافا  
للمرفعي وهو نادى والاشهر الاظهر عدم جواز استعماله من غير ضرورة  
فاذا اضطر استعماله من غير ضرورة وغسل يده بالاختلاف ويجوز الا  
استغفار بجلود البشيرة مطلق عند المصنف وجاز استعماله الاظهر خلافه كما  
عرفته ولا يفضل مما اذا كان فليلا اجماعا من القائل بنجاسة  
بالملاقات اذا اذا وجد لحم فاشبهه انه مذكى او ميتة الفرس



في النار وان انقبض وتلفض فهو ركي وان انبسط فهو ميتة على الاشياء  
 الاظهر وفي صريح الغيبة وظاهر غيره الاجماع خلافا لما حكوا في  
 ولم يعتبروا هذه العلامة ويحتمل احتمال الخلط بها ايضا الا ان الاجماع  
 والاخبار اهل ذلك كافي من وعلى المختار لو كان العلم قطعاً متعدياً  
 فلا بد من اعتبار كل قطعة على حد نظم ولو فرض العلم بكونها من  
 او احد ولا فرق بين وجود محل الشك في نفسه من دون حال الوضوء او عدمه  
 ان مفروض المسئلة وموردها انما هو وجدان العلم المشبهة في  
 موضع الحكم بها شرعاً فلو وجد في موضع حكم فيكون في الاسلام وعقبي  
 فلا اثر للاستنباه فيه بل الحكم بكونه من ذلك من العلم وشبهه بالمسئلة وسبيل  
 اليقين وكما محصورين يمكن التفرغ عنها من دون ارجح اجندامعاً  
 وجواباً لو من باب المقدمه الامن نادى ويرد ما في رواية المحلى القضي  
 من ان بيع المشبه المذكور من بسجل المبني لاول محل ما كان لا يحكم  
 البيع فانه لا يضمنونها من جواز البيع على سنها اذ في الشك في بطلان  
 حزمه ومنعها الفاضل والمحلل ولعلنا قريب مع انه لا يحل اولى  
 ان ياكل الانسان مال غيره من حجر ماله وان كان كافراً الا باذنه انما  
 وفقدت خصم مع عدم العلم بالاذن في الاكل من بيوت من تضمنت ائمة  
 الشريعة في سورة النور وهو مؤثر في كونه ولا اعلنا انكم ان تاكلوا  
 من بيوتكم او بيوت اباكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت  
 او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوانكم او بيوت خالاتكم او

اعتباراً

مفاتيح او غيرها

مفاتيح او صدقكم في الاكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وعينهم  
 انما يحل ولا يفسد ولا يعلم الكراهة منهم وقبل لولا الغيبة لمحت  
 ضم الظن الغالب بالكرهية ولا ريب ان ما ذكره من اعتبار الظن في البيع  
 احوط وان كان في غيبة نظير الفرق بين ما نحن في سائر هذه البيوت  
 ولا يربح فيقول بها بالاذن ومنه على الاظهر الاشهر خلافاً لما ذكره  
 في الاول فقيد يجوز ما يحتمل في الثاني فقيده الدخول بالاذن في  
 الاكل مع الدخول بغيره وهما متعديتان وان كانا احوط ولا ينعدي الحكم في  
 البيوت من اموالهم ولا الى ثيابا وغير المأكول الا ما دل عليه اكل عظموا  
 الموافقة كالشعير من ماله والوضوء او لا عليه الا ان لم يكن كالكون بها  
 حاشية والافضل جواز دخول البيوت لغير الاكل والكون بها بعد اوفده  
 والمراد ببيوتكم ما يملكه الاكل ولعل النكته في باجتماع ظهورها الاكل الى  
 مثلاً ما ذكره في الاصل والتمسك على ان الاقارب المذكورين والصديق  
 حتم في ان يحل لهم ما يحل لها ويكره ما يكره لها كما جعل بيوتهم كبيوتها  
 هو بيوت الاقارب والعيال وقبل ايها الا انه لا يضمن بالاضافة الى  
 الحاق الاول بالاقارب في الحكم لا بالاضافة الى بيوتهم في بيوتكم وكذا الاجداد والجدات  
 والافضل الرجوع في تفسير ما يملككم دفاعة وصدقكم الى العرف انه فيما اريد به  
 تفسير من الشرع وفي المراسل كالقصر في الاول انه التجرل وكل يقوم في مال وبيوت  
 بغير ائمة وفريق من غيره في التجرل الثاني ما يقع قبوله او صدقكم قال هو والله  
 الرجل يدخل بيت صدقه فياكل بغير ائمة والبيات من الاقارب المذكورين



كذا بالنسبة في الخاف من كان منهم كذا بالوضوح اشكاله والظاهر لعدم وكذا في  
 مع عدم الاذن في الاكل يا يترتب الانسان من ثمرة التخل وثمره التوسع والنجس  
 تروى واختلف في مضي الكلام فيه وفي انه يشترط في الاباحة حيث قلنا  
 باسرها بطونها ان لا يقصد المرد والى الثمرة ولا يتعد وان لا يحل  
 غير ذلك مما يبيع في بيع الانصار من شرب خمر او شربا نجسا  
 فصاذا طاهره لم يكن متغيرا بالنسبة بلا خلاف اذا فني اشرب  
 خمر من غير مسلم بالعقد دون للعامة الا مع اختلاف المشتري عنهما  
 اسلم البائع فله قض ثمنه من البائع <sup>المحتمل</sup> اذا انقلب خمره  
 خلاف بين الفقهاء اذا كان الانقلاب نفسا وكذا اذا كان بعلاجه <sup>المحتمل</sup>  
 به عيناً باقية لم لا على الاشهر الاقوى والاشهر الاظهر انه لا تحل الخمر التي  
 فيها خل كثير حتى يستهلكها ومضى ما ينقلب الخمر فيها خلا ولا قبل كما  
 عن الشيخ في برة التي في الخل خمر من اناء فيه خمر لم يحل حتى يصير تلك الخمر  
 المصبوب بها في الخل خلا ويحل بعد الانقلاب وهو مترد بل الحكم في  
 المسئلة عدم الحل مطلقا ولو صار الخمر المصبوب فيها في الخل خلا كما هو  
 الاقوى لا يجر مشربا لثوبك والاشربة لغير المسكر مطلقا والاشربة  
 منها الخمر المسكرة اجماعا ويكره الاسلام في العصور فاقا للذهابية حجتهم  
 من النقل غير واضحة لكن لا بأس بها ماسحة فادلتها وان يستأنس على  
 طمحه من سبيله قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وعليه الفاضل في  
 في وغنى الى جماعة خلافا للائمة في الخمر واعلم اظهر ومع ذلك اسقطوا

بجملته الجبال

بجملته الجبال الخاف والفقهاء ثمنها الخمر الكبريت بلا خلاف اجدد والمستفاد  
 من النقل كراهة مطلق الاستعمال كخرج به من ما عثر في الاصحح المتأخرين  
 والنظر فيه يقع في امور اربعة في معرفة ان الغضب هو الاستفلا  
 والاستسداد باثبات البدل على الغير عدوانا وظلما وخرج بالاستقلال بالبدل  
 ما لا اثبات معه صلا كنع من الحق ثلثا كافي وما لا استقلال معه كخرج  
 بدل على ثوبه الذي هو لا يسر وخرج بالمال غيره كالمخو ونحوه وخرج باضا  
 للمال الى الغير ما لو استقل باثبات بدل على ان يفسد عدوانا كانه في يد  
 المرفوض والوارث على التركة مع الذين على قول وخرج بالعدوان اثبات المرفوض  
 والوفاة والوكيل والميساجر والسفير ايدهم على مال الزاهر والمولى  
 عليه الموكل والموجر والمعين ولا تنقاض هذا التعريف في عكسه بالوفاة  
 اشرك اثبات فضا على غصب بحيث لم يستقل كل منهما بالبدل  
 الاستقلال بالاستسداد بالشملة ولا تنقاض ايدهم بالاستقلال باثبات  
 البدل مطلقا الغير كالحج وحق المسجد ونحوه مما لا يعد مع كون الغضب  
 فيه مخطئا عرفا بدلا للمال فيه مطلق الحق يشمله فخلص من ذلك ان الخمر  
 في معرفة ان الاستسداد على حق الغير عدوانا ويخرج على اعتبارها  
 الاستقلال ان لا يفهم احدا ومنع للمالك من امساك الذابة المرسلة  
 فلفظ لا يحسنها ولا يجرى فيها من المنع وان اثم وكذا لو مضى من الغنم  
 على باطرها السكنى في داره فلا يملكه ويبلغ ثمنه بما لا يكون المانع سببا  
 في تلف العين بذلك بان اتفق ثلثها مع كون السكنى غير فجرة من اعداء



كما يشق في كثير من الذود والذواب انما لو كان الحفظ متوقفا على  
 سكنى الذود وكوب الذابة الضعفا لكون الارض مستعرة فان المجنة  
 مع الضمان وفالجماع من المتأخرين والوجه الحكم بضممان نفس القيمة  
 السوية للمناع اذا حصل بمنع المالك من بيعه ولو مع بقاء العين وصفا  
 وفالاشهاد في بعض فداويه خلافة له في الاكثر كما في البيع اي يحقق  
 ويصوّر غصب العفان كما في القول بالاختلاف بينهما وفي ذلك غير  
 موافق من يحرم الاستقلال به اي بالعفان باثبات اليد عليه ولو كان  
 عليه ويتبطل مفاعله من غير ان يرفع المالك ويخرج منه فاعفان احد  
 ويتبطل المالك بالانقضاء عدم فدية المالك على من يخرجه منها هو سيد المالك  
 او يخرجه عنه انه لا يمكنه من ذلك وان كان جالسا معقرا فانه يخرجه  
 او يخرجه وعنده سواء ولو سكن الغاصب الذود فخرج مع صاحبه فاعفان  
 الضمان قولان يبدنان على الاختلاف في تعريف الغصب ان المعبر  
 فيه الاستقلال فلا يضمن او الاستيلاء فبعض وجبت فاعفان  
 ظهر لك توجه الضمان كما عليه الاكثر هذا مع امكان توجيه هذا القول على  
 الاول اي بوجوه ذكرته في الشرح ولو قلنا بالضمان ضمن النصف عينا  
 وفيه كما اذا كان له شريك في الغصب المطلق العيان ونحوها يتفق  
 الضمان على نسبها المقتضى استوى عليه واستقل به من نصفه نصفه وان  
 تشاء قلنا وهكذا وعلى القول بالضمان لا بد من بكونه مخرجا ولو كان  
 على الاشاعرة من غير اختصاص بموضع معين اما مع ذلك فالمجتهدين انما كان

ولو كان غاصبا

٩٧  
 لو كان فو تاسوا لصاحب الذود ضعفا بحيث اضمحت بدله من الضمان  
 ضمان الجمع ولو انعكس الفرض بان ضعف الساكن الداخل على المالك  
 مفاوذه ولكن لم يمنع المالك مع فدية ضمن الساكن احرار ما يكره  
 هذا مع حضور المالك ولقاع غيبته فلا مشبهه في ضمان العين  
 وبضمن حل الذابة لوعصها وكذا لو غصب الامنة الحامل بضمن حملها بالاد  
 خلاف فالوفاق استقطت الحمل وبقيت الامنة لزمه تفاوت ما بين ضمانها  
 حاملها وحاملها وان تلفت بعد الوضع الزم بالاكتر من القيمة الولد ضمانها  
 حاملها وان اعثر بايا لاكثر من القيمة يوم التلف ولو غاصب الانثى على  
 المختصوب فالضمان على الكل بلا خلاف سواء علموا بالغصب جهرا  
 ام جهلوا بالتفريق ويخبر المالك في ضمن من شاء منهم العين والقيمة  
 او ضمن الجمع بينهما واحدا بالنسبة وان لم يكن مدسا وبكوب جمع الجاهل  
 بالغصب اذ يرجع المالك عليه على غيره فسلط على العين او للنفعة ولم يعلم  
 بالتحال وهكذا الاخر الى ان يستقر الضمان على الغاصب العلم والتلف  
 العين في يد هذا اذا لم يكن يد من تلفت في يد ضمان كالعالم به وان  
 لم يرجع على غيره ولو كان ابدي الجمع عارية فخر المالك في الرجوع عليهم  
 او على بعضهم واستقر الضمان على من تلفت في يد غيره غير ان عليه  
 ليرجع المالك عليه وانه وكذا يستقر المنفعة على من استوفها وان  
 لا يضمن بالبناء للمفعول بالغصب عينا ولا منفعة مضم ولو كان ضعفا  
 لكن لو اصاب تلف بسبب الغاصب من نحو الخيانة على نفسه او طرفه



مباشرة لو سببها فتمت اجابته ان عدم القيمان في غير هذه الصورة اجماع  
 في الكبير وفي الصغير ان كان ثلثه بالموت الطبيعي من قبل الله تعالى كما في كلام  
 جمع ولو كان لا من قبل سببها ولا بسبب اي الغاصب كما لو كان باقر النبع  
 ولا في الحجة ونحو ذلك فتقولان ولا شهيد على القيمان ولو جسد صاحبها  
 او ماتا لداجر عمادة لم يضمن اجرته اذا لم يجلد ولم يبد الجرح واستأجره مدة  
 معينة قضت زمان وهو باذل نفسه للعلل المستمرة بالبركة لذلك لا للخصب  
 بخلاف الوفي كانه مال محض ومناصب كان كذا فالوجه وظاهرهم القطع بعدم  
 القيمان في صورة فان تم اجماعا والافق من انما حيث يكون الحاصل سببا  
 مفعولا للمنافع المحيية لقوة القيمان في ذلك لا للخصب عليه تترتب بعض  
 متأخرى المتأخرين وواقعة الحال اعلامه اذ ام الله سبحانه ظلاله القوي  
 ويحتمل قوتها اختصاص ما ذكره الاصحاب بصور عدم استلزام الجسد  
 الثبوت بل القوات ويظهر الفرق بين المفاهيم فيما جسد وتلك الفرق  
 في العادة فان كان لو لم يجسد حصلها كان جلب سببها الثبوت بها فيقتدر  
 هنا وان كان لو لم يجسد لم يحصلها اقيم لم يكن جلب سببها الثبوت بها فلم  
 يضمن وربما استفاد ذلك من كونه ولو اشيع باستلزامه ضمن اجرة الا  
 نفع بخلاف ولا يضمن خسر لو غصب من مسلم او كافرا من ظاهري  
 كان فلا يتخذها للتخيل لكن بانه الغاصب ح ويحب عليه رد ما اشيع  
 عينها وان تحللت ردها خلا وان تلفت عينها عند الغاصب فان كان  
 بعد التخليل لزمه الحل وان تعطلت ثم ولا ضمان على الاشهر الا انه وفي

في كون الغاصب

بين كون الغاصب مسلما او كافرا او يضمنها الغاصب مسلما كان او كافرا  
 لو غصبها من ذي منسبة بلا خلاف يستأوى في ظنهم في الاجماع ثم ان كان  
 الغاصب مسلما لزمه قيمتها عند استلزامه اجماعا كما في ذكره وغيره وان كان  
 كافرا افق الزامه بالمثل او القيمة وجمان اجودها الثاني وفاه لا يكون في  
 كونه الاجماع عليه وكذا الحكم في الخسران الا ان ضمان قيمته حيث يجب واخوه كما  
 يوجب الغصب القيمان بكل الانلاف بلا خلاف ولا فرق في التالف بين كونه  
 عينا او منفعة وهو قد يكون بالمباشرة واليجاب على التالف كالاثر والاحراف  
 والفضل ونحوها وقد يكون بالسبب وفعل ملزوم العلة كخسر البئر وان  
 اجتمع اقدم المباشرة الظالم والشارق دون المسبب بلا خلاف ظاهر ولو  
 زال العبد عن مزرع ونحوه فشرى او عن عبد مجنون فابوا وعرفه ففقد طائفة  
 فطار ضمن المزرع خاصة بلا خلاف وفي ظنهم في الاجماع ولا يضمن لو ان  
 اى العبد عن عبد عاقل فارق والفرق بين المفاهيم فوق السبب الاول والا  
 ضمان عليه دون المباشرة لو كان وفوق المباشرة في الثاني والعكس في  
 فيه هذا اذ لم يكن ابطار الا في القيمان وجمان الاول في الاعمال  
 بحجبة المصوب على ما ذكره ما دام العين باقية يمكن ردها سواء كان  
 على هبتها يوم غصبها ام زانق ام ناضية ويجب ردها فوق ما ظهر  
 واستلزام ردها مال الغاصب كالتحسين المستند في البناء واللح في  
 التفسير والخيط في الثوب والمزج في الشاي ثم كالحظ بالشعر ونحو ذلك  
 بلا خلاف الا في وجوب فورته الزوم مع ردها مال الغاصب ومن يحكمه

عصب



اطلاق المثل والاكثرو وجوبها قبل ان لو خيف عرف الغاصب لجهول محرم او  
 مال الغيبة ولم يكن بحكمه كان يفرض في المغصوب جاهلا بالغاصب ينزع الى العمل  
 الى الساحل ولا يابى به ولو غاب المغصوب بالترد ضمن الارش ولو بلغ حد النسيان  
 على تقدير الاخراج بحيث لا يبقى له قيمة فالواجب تمام قيمته بلا خلاف وفي جوار  
 اجبار على التراجع وجهاً والمحل من تملكه من الغاصب لعدم ولو تلف المغصوب  
 او تعدد العود اليه ورد ضمن الغاصب مثله ان كان مثله بلا خلاف  
 اختلف عباراتهم في ضبط المثل على افعال شهرها انه ما كان مساوياً في  
 جرد القيمة اي اجزاء المنوع الواحد منه كالحبوب والادها ان لم تكن  
 كان مساوياً المثل موعوداً لم يسلم حتى فقد لزوم القيمة والاربع الفدان  
 على ما ذكر جماعة ان لا يوجد في ذلك البلد وما حوله مما ينظر اليه عادة  
 حقيقته العادة الاصل لزوم تحصيل المثل ولو من البلاد النائية التي لم ينظر  
 منها البر عادة مع ان كان في القيمة المعين في اوجدها شهرها بالاربع  
 اعتبارها حينئذ مثله البلد وفيه يوم الغصب ان كان مختلفاً في  
 الاجزاء فتمت وهو العبرة بباقي القيمة عند من فسر المثل بمساوياً في الاجزاء  
 وما اخذوا المثل عن اعتبار القيمة يوم الغصب احد الاقوال في المسئلة  
 وعزافه في قول الاكثر وفيها على القيمة من حين الغصب الى حين التلف  
 والفاضل الشيخ في ربه وفي موضع من طوابين حمزة والحلي واختار من  
 المتأخرين حتى ان في ان وعنه انما شهره وفيه وجه توفيقه ان القيمة  
 يوم التلف اخذت الفاضل ونبهه الفاضل في ان وفيه سلك الاكثر

وما بعد ما بينه

وما بعد ما بينه وبين ما يستفاد من ظاهر المتن انه ليس قول احد وانما  
 هو مجرد وجوب ادلة الاقوال جمع نظراً لبيان القول الثاني لحوطاً  
 منه ضمان اعلى القيمة من حين الغصب حتى الرد ومحل الخلاف اذا كان بط  
 نقصان القيمة وسئلنا الى السوق اما اذا استند الى حدوث نقص في العينة  
 ثم تلفت فان الاعلى مضمون بلا خلاف ومع رده اي المغصوب لا يجنب  
 على الغاصب ان يرد زيادة القيمة السوفية لو حصلت بلا خلاف وفي صريح  
 الخلاف وظن وكما الاجماع وبرد الزيادة اي زيادة القيمة اذا كانت كثر  
 العين كالنيل والشعر والولد والتمرة او القصة كغلة الصنعة ونحوه وان  
 كانت بفعل الغاصب بلا خلاف ولو كانت دابة فغاب عند الغاصب  
 ردها مع الارش ثم ولو كان العيب قبل اذ تعالوا اجنبت اجماعاً وبها  
 بمساوياً في ذلك لجهته والشوكي بلا خلاف يلتزم في كلام جمع الاجماع  
 ولا شهراً الاظهر انه لا فرق في لزوم الارش بالعيب بين ما لو كان نجساً  
 الغاصب العين ونحوها مما في البدن منه اثنان وبين غير ذلك فانما  
 الخلاف فواجب جبايته في احدي العينين وما في معناها نصف القيمة  
 وفي كليهما تمامها وهو نادر ولو كان المغصوب العيب الجناية عبد  
 او امه وكان الغاصب هو الجاني رده ودية الجناية ان كانت مقدرة  
 بطن وقفاً للبيوت وفيه قول اخر يقتضي ان اكثر الامر من القيمة  
 والمقدرة على الجناية اثنان الحلي وعامة المتأخرين وهو الظاهر  
 كان الجاني غير الغاصب في الحكم فيه ما في البيوت وفيه بلا خلاف في ذلك

عقب  
 ٩٩



الاجماع والفرق ان ظاهر ان الغاصب من جهة المالك فيضمن ما فات بطلان  
منصوص فيقف عليه وان الجاني لم يثبت على العبد فيشمل به ضمان المالك  
بخلاف الغاصب لان من يدعيه وان يوجب عليه ضمان العين بالقيمة ويطم بلا  
خلاف كافي كلام جمع ولا فرق في ذلك على القولين بين ما لو كانت الجناية على  
الطرف والنفس ويخرج على الجاني لانه لو قلنا غير ذلك زاد فيه عن مذهب الخوارج  
المائل الذين يدعون الغاصب الزيادة وكذا لو جني عليه غيره فقطع يد ماله  
اقل الامر بين من يصف القيمة ونصفه به الحرمان زاد نصف القيمة من نصف  
دبه الحر فغير المالك بين الرجوع الى الغاصب بنصف القيمة يرجع الغاصب على  
الجاني باقل الامر بين ان يرجع على الجاني باقلها قال الغاصب الزيادة ولو  
رجع الغاصب المعصوب بغيره او امتنع في ذلك بغير اختيار كلف نفسه  
بغيره ان امكره بطلان شق كالوخط الخطه بالشجر او الحواشيها بالاضيق  
بالخلاف ولو لم يكن التميز كالوخط الزيت بمثل او الخطه بمثلها نصف  
العين وفان الاكثر خلافا للمثل فينقل الى المثل وكذا الخطه باجود من العين  
عند الاكثر خلافا له والميسر في حق الغاصب دفع القيمة من العين او  
غيرها وما الخائن الاكثر في المقامين اظهر ان اذ وفي الجاني للغاصب  
واشائه للمالك وان اذ التزوم القبول عليه فشكل جيف بغيره  
لعدم قبوله بعدد وجهه ككون ماله حلالا او مال الغاصب للمزج  
شبهته او نحوه فان ايجاب القبول عليه في حقه في الخصم في المقامين ثبوت  
الجاني للمالك وفان الشق ولو كان الخطه بادون منه ضمن المثل بل خلا

كافله وهذا مني

كافله وهذا مني على الغالب من عدم رضى المالك بالشركة وقبل ان  
الافوق بغيره بين المثل والشركة مع الاثر وهو حسن حيث يكون المما  
زجان غير يوجب بين رضى المالك بالنقص من غير اثر وشكل في غيره  
ذلك الا ان يدفع بالاختصاص الزبوا بالبيع ولكنه خلاف الحقيقة  
منه ولو زاد من جهة المعصوب فهو اي الزيادة لما كرهه ولو كانت الزيادة  
بفعل الغاصب مضي اما لو كانت الزيادة لانفسه او عين من مال الغاصب  
الى المعصوب كالضيق والاذى في الابنة اخذ الغاصب العين المضاعفة ان ثبت  
القطع والفصل ولو نقص فبمقتضى الثوب والبناء ورد الاصل المعصوب  
ويصح الاثر ان نقص المعصوب بالقطع هذا هو المشهور خلافا لالا  
سكاني وقف فبالا لالغاصب فلع الضيق بغيره ان المالك فان لم يرض  
ودفع فبمقتضى الضيق وجب على الغاصب قبوله وهو اظهر وان كان الاخطاء  
للمالك المصير الى ما عليه الاكثر وعلى الجاني وبوجه ما ذكره جماعة من  
اذا طلب احدهما البيع من غيرهما بغير الغاصب على الاجابة ان كان الطلب  
هو للمالك دون العكس وان لم تقبل القطع والفعل كان الغاصب  
شبه المالك لكن فله من اجابة المالك لو طلب منه البيع من ثاك وكذا  
قبول القيمة لو دفعها اليه المالك كافي السابق وان نقصت قيمه  
الثوب بالضيق لزم الغاصب الاثر ولا يلزم المالك ما ينقص من  
ولو بيع معصوبا بغيره لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد وفية المالك  
فبمقتضى ثوبه ولو بيع بنقصان من فبمقتضى الثوب لزم للغاصب تمام قيمته

١



ثم ان ما ذكرنا انما هو اذا صبغ الغاصب بصبغ من المالك فان لم يحصل له  
نقصان لم يكن على الغاصب ربح وان امكن لوائه فالظن ان المالك يطلب  
ذلك وعلى الغاصب الاثر وان حصل نقص في المصبوغ وعليه فهمه الصبيغ  
ان لم يبق العين وان صبغ بصبغ غيره عاود وان كان المالك ان لم يكن  
فان لم يحصل بفعله نقصان فلا حزم عليه غير انه يحجب عليه الفعل مع امكانه  
لو طلقا او احدهما وان حدث النقص فيهما او في احدهما عما كان قبل الصبيغ  
غرمه الغاصب لمن حصل في حقه في الواقع وهي مسائل  
المعصوب للمالك بل لا خلاف بينهما منفصلة كالولد ومنفصلة كالصوف في الثمن  
او منفعة كمن سكن في الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل مال له في العا  
ولا فرق بين ان يشغل العين ام لا ولو استعملها وكان لها منافع مختلفة  
القيم كعبد يكون كائنا وخبثا فان استعمل في الاعلى ضمنها قطعاً وان استعمل  
في الوسطى او الدنيا او لم يستعمل اصلاً ففي ضمان اجرة مؤتمنة والعلماء  
وجاهان ويعتبر اجرة في الوقت المعتاد لعدم كونهما في اكن الاشياء  
ان يكون له صنعة بالنهار وصنعة بالليل فيعتبر اجرة فيهما ولو فترت الدابة  
او فترت المملوك العلم او الصنعة فنقصت بذلك القيمة ضمن الغاصب  
ان رد العين المعصوبة ولو تلفت ضمن العين والزيادة سواء كان المالك  
والغائبان بفريق الغاصب او عدمه ولا يعتبر شيئا من الزيادة للمسلمة  
تزيد القيمة وذلك كالوسم المعصوب مثلاً وفيه بعد الثمن وفقد حله  
فاذا ازال الثمن وكانت القيمة بها الاولى باقية لم يكن عليه ضمان

الاول

الزيادة والفرق

الزيادة ولا فرق بين ذلك بين الموجود وحال الغيب والمخبر وبهذا الغاصب  
ولو كان بعض الثمن لا اثر له في القيمة وبعضه اثر في الجميع فانه ضمن قيمته  
ماله اثر فيها دون ما زاد عليه بل لا خلاف في شي من ذلك اجماع لا يملك المشتري  
ما يفيضه بالبيع الخاسر لا خلاف وفيه من البيع وما ينفرد من منافع وما ينفرد  
في قيمته لزيادة صنعة فيك تعلم ونحوه بل لا خلاف في شكل الا في ضمان زيادة القيمة  
لزيادة الصنعة حيث لا يكون المشتري سببا في ائلا فافادة لا دليل عليه الا في  
مثل هذا النقص بالغيب هو حق ان لم يعتبر في غرضه فهد العود وان  
اعتبار كاهو الاظهر ومنه في البيع فلو جردت منها اثار  
احدا المعصوب ما كونه عالما بالغيب من الشراء وفيه فهو كالغاصب في الغيب  
عالم بالقيمة الشراء والقبض اية وبطالها بطالب به البائع الغاصب بخلاف ذلك  
بين مطالبته بالعين مع بقائها او بعوضها مثلاً او قيمتها مع تلفها او مطالبة  
ما جردت به عليه من المنافع وبين مطالبته بالمبايع فان طالب بوجع على  
بالعين او البدل وما استوفاه من المنافع لا يستقر اثار التلف به مع ضو  
على ضمانه نعم لو استوفى قبل البيع شيئا من المنافع او مقرر زمان يمكن فيه  
استيفاء شي منهنها او حصل في يد نقصان مضمون عليه كان الضمان عليه  
من غير رجوع على المشتري وان رجع على المشتري فيما عليه ضمانه لم يكن له الرجوع  
على البائع لا يستقر اثار الضمان عليه بالتلف في حكمه في يد ولا يرجع عليه  
ايضا فيما يضمن للمالك من الثمن وان دفعه الى البائع من ثلثه اجماعا كما في  
جمع وامام مع بقاءه في جواز الرجوع له البائع فلو ان شترها اعدم مقام

غيب

الثمن

الاول



وتزكوة الاجتماع ولولا ذلك كان الوجه يجوز مطلقا وفافا بجمع ولو كان المشتري حيا  
 بالغصب كان كالفاسد من حيث ثوبه للبدي وجوب دفع العين المتباعدة  
 بعينها مع بقائها وبديلها مثلا او قيمتها مع تلفها الخ كما ان بيع عليه  
 ويرجع بالتمتع مع بقائه وبديله مع تلفه على البائع ولو كان عوض العين  
 غيره للمالك ان يبدل من الثمن الذي دفعه الى البائع فالوجه جواز رجوعه بالزيادة  
 ولو رجع للمالك الى البائع رجوع هو على المشتري فيما يقابل الثمن لا بالقيمة  
 الباع على الا ضرب من المعروف من مذهب الاصحاب المشتري ان يرجع على البائع  
 بما غره للمالك مما لا يحصل في مقابلته عوض قيمته الولد والثقة والعار  
 نحو ذلك وفي جواز الرجوع عليه بما ضمن من المنافع كعوض الثمرة والجرى  
 زرع واخلاف والاطهر العدم وفافا بجمع مع انه احوط مع بوجوه الرجوع  
 حيث يفسد الضرر بالغرض كما اذا اخذت منه قيمة المنافع ازيد مما يملكه  
 هو في مقابلتها من غير ملكه ونحو ذلك اذا غصب خبز فروعه او بقرته  
 نحو ما جازله او غيرها فالحال لكل المعضوب منه باختلاف ونفي التبدل  
 ظاهر في الخبر وكذا في القولين الا من الشيخ في احد قوليه وقد رجح  
 الشراير وغيره ونفي في الاول منه الخلاف وحكى فيه عن الموقفي الاجتماع  
 فيها اذا غصب رضاف زرعها او غيرها فالزروع والغرس لصاحبه  
 وعليه اجرة الارض عن مدة شغلها الزرع فيها ولصاحبها الا  
 رضاء لانه الزرع والغرس ولو قبل اوان بلوغهما وله ان يترك الزرع  
 او الغاصب لانه له وطعم الحفر والارض ان تقص بالملع والزرع

ولو بدله عوض

سنة  
 سنة  
 سنة  
 سنة

ولو بدله عوض صاحب الارض قيمة الغرس والزرع لم يجب على الغاصب  
 بلا خلاف في شيء من ذلك الا ما يحكى عن الاسكا في من ان لصاحب الارض ان  
 ما خرو الزرع عليه ويملك الزرع وهو نادر لولف المعضوب اخلاف  
 في القيمة فالقول قول الغاصب وفافا للبسوط وق والحلى وكثير من المنا  
 بل عامتهم وقيل كما عن النجاشي وعنه ونسبه ففيه الى الاكثر ان القول قول  
 المعضوب منه كما يدل عليه صحيح ابى ولاد المشهور ولا يخفى عن قوة ان  
 الاجماع من المناخير على الاول ومع ذلك فالاصحاب لا يذم  
 المسئلة بمرأى المصالح وهو فعله عن قولك شفعت  
 بكذا اذا جعله شفعا به اى زوجه كان الشفع يجعل نصيبه شفعا  
 لنصيب شريكه واصلها الشفوعة والاعانة ومنه الشفاعة والشفع  
 وشرا ما ذكره المصنف قوله الشفعة استحقاق حصص الشريك لا شفعها  
 بالبيع والاستحقاق بمنزلة الحس يدخل فيه استحقاق الشخص بالخر  
 بالارث والاستحقاق بالجماع والاجزاء وغيره وتبديل المسمى  
 بكونه احد الشريك يخرج منه استحقاق من ليس بشريك ولو جحش  
 اخرى بيع وغيره وخارج بعد انفقائها بالبيع ما اذا استحق احد الشريك  
 حصته الاخر قيمة وغيرها وهذا التعريف وان انتقص في طرده فهو  
 الا انه اجود من غيره والحق ان هذه التعريفات للفقهاء لا يقدح  
 فيها ما يورد لو يورد عليها من النقص والمنافسة والظفر فيه اى  
 هذا المناقشة الكتاب يستلحق ان يذكر فيها الموال في

شفعة



في بيان ما ثبت فيه الشفعة وتثبت في الارضين والمساكن اجماعا وهل  
ثبت فيما ينقل كالكتاب والاشعة فيه قولان لاجورهما الاول فيقال لا  
القدماء وجماعة من المتأخرين وفي الانتصار والشرع الاجماع خلاف ذلك  
المتأخرين فالقول في موضعين ثبت في الشجر والخل والابنة اذا بيعت يباع  
للارض المشغولة بها خلاف وان بيعت منفردة عنها ولو بنعت اخرى ثبت  
الشفعة فيها وعدمه على الخلاف المتقدم من قال بثبوتها هناك قال به هنا  
الاخوي وفي ثبوتها في الحيوان القولين المتقدمان وله انهم يردون بها  
ذكره مع قوله فيما مضى بل ادبر لغيره في بيع اولي ولا لقوله ولم يرد بها  
لا ثبت فان الثبوت فيه مظن في البيع والعلم بالشهر القديم والجماع  
المنقول اقوى وهذا راي اخوي بالتفصيل المشار اليه بقوله ومن فقهاءنا  
من ثبتها في العبد دون غيره لكنها شاذة اذ لم يرد علمنا بها عند الفاضل  
في قوله لم يوافق فيها اهل احد وان نقل القائل في المنع اذ لم نقل ويعدم  
معرفة صرح جمع ولا ثبت فيها لانفسهم ولا يقبل القسم الاجبانية كما  
لعنا بدو الدكاكين والتمائم والتمائم والطريق الصوب على الاشياء  
بين اكثر من تأخر خلافا لجماعة من القدماء والمتأخرين وثبوتها فيها  
وهو في غاية القوة سيما في الانتصار والجماع ولا ريب ان مرادنا  
فيها وفي ما يروى من الخلاف فيها اولى وبشرط ثبوتها انتقالا الى  
المنشوع بالبيع فلا يثبت لو انتقل بهنه او صلح او صدق او اقر له على الا  
الاشهر الا انه بل يثبت اجماعا خلافا للاسكا وهو ناد ولو كان الوض

مشاع مع طلاق

مشاع مع طلاق فباع الموقوف عليه الوقف على وجه يثبت الشفعة لصاحب  
بلا خلاف ظاهر وان انعكس فباع صاحب الطلاق ملكه لم يثبت الموقوف عليه  
مظن وقفا للمبسوطا فاجابا بخلاف عنه وعراه الحق الا لا كثر ولعله الاظهر  
قال المرتضى رحمه الله ثبت مظن وجوز الامام وخلفائه المطالبة بشفعة  
الموقوف التي يظنون فيها على المساكن او على المساجد ومصالح المسلمين  
وكل كل ظاهر محقق في وقف من وقف وعن الحق الموافقة مع وحد  
الموقوف عليه والمبسوط مع بعده وعليه اكثر المتأخرين ووجهه ما عتبر  
واصح سيما على القول بعدم انتقال الموقوف الى الموقوف عليه مظن في  
بيان الشفع المسنوعة المطالبة المشتري بالشفعة وهو كل مسلم شرك  
بمحسة مشاعه فاد على الثمن واعتبارا لاسلام ليس كباقي اذ كان المشتري  
مسلم او الا ثبت بين الكفار اجماعا كما قبل فلا يثبت الذمي ولا الحر في على  
مسلم اجماعا كما في كلام ولا يثبت بالحوار بلا خلاف وفي كلام جمع الاجماع  
لا العاجز عن الثمن بلا خلاف وفي ملك الاجماع ويرجع في الجزاء اغتراف  
او شهادة الغائبين وعدم امكان استدانته وعدم مشروعيةها  
له ولا فيما يترد قسم على الاشهر الاظهر وفي كلام جمع الاجماع الا  
الشركة بالطريق والتمراز ابيع احدهما منفرد او هما مع الشفع للفسوق  
فتبخر بلا خلاف ولو باع الشرك حصته من العرصه التي هي الطريق  
دون النار جازا لاخذ بالشفعة مظن سواء كان الطريق بمقابل  
القسم ام لا على الاخوي ولا فرق بين كون الدور مقسومة بعد



اشراك سابقا لا وفاقا لجماعة وعن آخرين اعتبارا شر كسابقة  
 على الغنمة في ذات الطريق نحو بلاد على حجة ضعيفة وثبت بين اثنين  
 اجماعا ولا يثبت لما زاد عليها مظهر على اشهر الزوايين واظهرها في  
 كلام جمع عليها اجماعا والزواية الثانية بقولها كان فلا بها الاستسكان  
 ولكن نادى موافق للعامة فاجعل الزواية على الغنمة مع ان القول منه في  
 الانصاف بخصيص ذلك بغير الجوان او مصيرة فيه الى اجماعها  
 ذهب اليه الصدوق في خبره ولو ادعى الشيخ في مثل ثلثة ايام  
 ولو ملققة من وقت حضوره للاخذ بالشفعة ان ذكر الله يملك فان لم يجز  
 في المدة بطلت الشفعة ولو كان في بلد اخر اجل بقدر وصوله اليه في  
 عوده منه وزيادة ثلثة ايام بعد ذلك فان دناه والا فلا شفعة له  
 الحسن المعول به واظلا فدان شمل صوت في ثوب الضمير بالتأجيل  
 وعدمه الا ان ظاهرهم الاطيان على يقينه بما اذا لم ينظر المشرى به  
 ولا يأس به والمراد بطلانها على تقدير عدم احضار في المدة سقوطها  
 ان لم يكن اخذ ونسأط المشرى على الضيق لو كان اخذ وثبت للقاء  
 وان طالت غيبته فاذا قدم من سفره اخذ ان لم يتمكن من الاخذ في الغيبة  
 بنفسه او وكيله ولا عبرة بتمكنه من الاستهاد وفي حكمة الميرضى بالحق  
 ظاهرا او مخيا بغير عنده ولو قدر على الحق ولم يطالب بعد فمضى زمان يتمكن  
 من الطلاق والمطالبة بطلت وقوله والشفعة والمجون والقبض عطف  
 على الغائب فثبت لهم الشفعة وبها اخذ بها لهم الولي مع الغيبة والمصلحة

كسب المعرفة في هذا

حساب الشرفات بلا خلاف في شيء من ذلك لاجل ورياسه لعل  
 يشون الشفعة لهم ان تضمن طول الغيبة وانتصار ارتفاع الموانع  
 ولو ترك الولي الاخذ حيث يجوز له فبلغ الصبي او افاق المجنون او شغل  
 الشفعة فلا يملك كل منهم الاخذ بلا خلاف فيه ولا في ان لو ترك الاخذ  
 لم يكن بعد ارتفاع المانع الاخذ بالشفعة وعليه فلو جعل الحال في سبب  
 هل هو الثاني او الاول في استحقاقهم الاخذ وجهان في بيان  
 الاخذ وبها اخذ الشيخ المشفوع بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد اجماعا  
 ولو لم يكن الثمن متبعا الا بيمينه كالزينة والجوهر والثاني نحو ذلك اخذ  
 بغيره على الاشهر الاظهر وقبل كما عن قوابل حمزة لانه يسطر الشفعة  
 وعليه الفاضل في استناد الزواية وفيها وان اعتبر سندها  
 بالموت فثبت الغيبة بعد الانعاض من عدم مكافاة لها لادلة المختار  
 من حيث الدلالة لانه بناء على احضار استسكان المنع فيها عن الشفعة  
 اسبابا تغر عنها تقدم ذكرها اذ ليس فيها الفرع بان المانع من  
 الغيبة وانها في مثلها فاداهي محلة لا يقيد بها عمومات الأدلة  
 وفي المسئلة قول ثالث وعلى المختار ففي الغيبة وقت العقد  
 الاخذ والا على منها احوطها الاخير واشهرها الاول والشفعة  
 بالشفعة في الحال في حال العلم بالشراء بلا خلاف ولو ان القول  
 بطلت شفعة وفاة للاكثر وعن الشيخ اجماع وفيه اي المقام قول  
 بعدم البطلان الا بالاشهاد ذهبا لجماعة ومنهم المرنقي



ندعي الاجتماع والمسئلة على اشكال فلا ينبغي تركها لاحكامها على حال  
 والمرجع في الفورية على تقدير اعتبارها الى العرف لا لمباداة بكل وجه  
 ممكن فيكون منسحب الى المشتري على الوجه المعتاد وان قدر على الزيادة وان  
 وانتظار الصبح لو علم ليلها والصلوة عند حضور وقتها ومقدما  
 ومنعها عنها الواجب والمندوب التي يعتادها على الوجه المعتاد  
 وانتظار الحاجة والزقمة مع الحاجة وزوال الحر والبرد للفرطين و  
 وليس الثوب وامثال ذلك ولو كان التاخير بعد من المباشرة  
 والنوكيل لم يطل الشفعة بخلافه لا اشكال الا فيما يقضي اطلاق  
 العبارة ونحوها من عدم البطلان مطلقا وان اوجب التاخير على المشتري  
 ضررا فانه مناف لما ذكره سابقا وجواز تاخير الثمن ثلاثة ايام بعد  
 دعوى غيبته من قبيل الحكم ثم بقاء الشفعة بعد التاخير الى  
 المدة بما اذا لم يوجبه ضررا على المشتري فان دليل التقييد عند جاز في  
 المسئلة اللهم الا يكون التقييد مرادنا ايضا وانما تركه هو الذي  
 على ما مضى وكيف كان فاعان التقييد مطلقا ولو لم يكن  
 الاصحاب من غير خلاف يعرف من جملة الاعتذار ما اشار بقوله  
 فكنا لا بطل الشفعة لو كان التاخير بسبب التوهم زيادة ثمنها  
 فليلا او كونه جنسا من الثمن كذهب مثلا فان غيره كفضة ونحوها  
 او انه اشترى النصف فبان اكثر او بالعكس ونحو ذلك وبعد  
 الفورية وجاهل الشفعة وناسها وتقبل دعوى الحمل من يمكن

في حق عاده

في حق عاده وانما يقوم بالمطالبة فهو واجب يكون البيع عنده ثانيا بالثمن  
 نحو هادون خبر الصبي والجهول والغلط والمراة مظرف في الاكتمال بينهما  
 العدل الواحد وبأخذ الشفع المبيع من المشتري بلا خلاف فيه ولا في ان  
 ادراكه ارجح من الشفع لو ظهر مستحقا عليه اى على المشتري فبرج عليه  
 بالثمن وبما اغتر به للمالك وعليهما في الترتيب والاجاع ولا فرق في ذلك بين  
 كونه في يد المشتري او البائع بان لم يكن اقبضه لكن هذا لا يكلف المشتري  
 قبضه منه بل يكلف الشفع الاخذ منه او الثمن ولو اقدم السكن او قفا  
 بغيره فعل اخذ الشفع بتمام الثمن او ثمنه لا شيء على المشتري مطلقا  
 والتعجيل المطالبة بالشفعة ام بعد ما يبرم ما وى كان ام يفعل اد  
 على الاشتهر الاقوى خلافا للحكم عن اق ففضل بين صورتي كون الهدم  
 بامرهما وى قالا ولا يفعل اد حتى قالا اخذ بحسنه من الثمن والاطلاق  
 المشتري وغيره وافق وان كان الهدم بفعل المشتري بعد مطالبة الشفع  
 فالشهور ضمان المشتري بمعنى ان الشفع البا بعد التلغ بحسنه من الثمن  
 سقوط ما قبل التالف منه ووجهه غير واضح وعن الشيخ في انه لا ضمان  
 على المشتري هنا كالتابع وهو في غاية القوة ولو كان الهدم بفعله قبل  
 المطالبة قالا مشهور الاظهر عدم الضمان على المشتري بل تجبر الشفع بين الاخذ  
 بكل الثمن وبين الترتيب وكل قول بالاضمان كما هو اطلاق المثل وهو في  
 غاية الضعف ولو اشترى الشفع ثمن مؤجل قبل كافت وط والاضمان  
 وغيرهم هو اى الشفع بالخيار بين الاخذ بالثمن عاجلا وبين الباق



اي الحلول واخذ بالتمسك في محله اي في حمله وزد حسب المبدأ والشيخ  
في بته والفاضي والحلي الى انه لا يجوز بل ياخذ الشفع بما جلا ويكون التمسك  
موجلا ويلزم كنهلا ان لم يكن بلينا وهو شاعرا شيع بل عليه عام من تأخر  
ولكن في دليامهم نظروا المجر على قدر اعتبار الفورية في الشفعة المتجهين  
بين الفوت ~~التي~~ يمكن احداث قول في اليقين ولو دفع الشفع التمسك  
فيل حمله يلزم البايع اخذ ولا كلف لو دفعه الى المشتري بل الحمول  
فانه يلزم الاخذ على قول الخلاف وط ويشكل على قول الاحتياط ولا  
اللزوم عليه ايضا ولو تركنا الشفع المطالبين بالشفعة قبل البيع فقال  
للمشتري انني قد بعتك في عقد ترك عن الشفعة فنكها لم يطل في  
لو عوض البايع الشفع على الشفع بتمسك معلوم فلم يرد في ما سبق  
بذلك التمسك او ابدوا فافالظن المرتضى في وصريح الاسكا والكره  
خلافا للثمانية والمقيدة وابن حنبل وحدهم بخلافه وظاد له الفقيه  
عدم الفرق بين الموضعين المتقدمين وبين غيرهما من المواضع التي  
اختلفت في سقوط الشفعة فيها مما اشار اليه بقوله اما لو شغل على  
البيع ولم يردوا بارت للمشتري والبايع فقال بارت الله تعالى في  
البيع او هو مبارك كما او نحو ذلك واذا قلنا انهما في البيع  
ثابتهما فقيه التردد انما شيء من ادلة الطرفين وعدم السقوط في  
الجمع كما عرفت شعبة ولما ارجع الفرق المتبين هذه المواضع في  
من قال بل اطلق اربابا لقولهم الحاكم فيها على الفاصل في تصرف

هذا هو الوجه في  
التمسك بالشفعة

نكح بالطلان

لكن حكم بالطلان في الموضع الاول وتظهر فيه في المواضع ووجه  
غير واضح وان كان انفس من فرق المص لانه في غاية البعد فان عدم  
الطلان بالامقاط قبل البيع يستلزم عدمه فيما عداه بطريق  
كالا يخفى فكيف يفرق بينهما بعدم في الاول والسقوط في الباقي  
بل العكس اولى كانه عليه في ذلك شيئا ومن الواضح مسئلتان  
قال الشيخ في هذا موضع وفي الفاضي والفقير سي ان الشفعة  
لا تورث بل يظل بموت الشفع وعزاه في ط الحالا كثر الاصحاب وقال  
شيخنا المعبود وعلم الهدى والشيخ في موضع اخر من في والحلي هما  
تورث وهو الاشبه والاشهر بين القامة من تأخر في الاقتصار الا  
جماع فالشهور انهما تقسم على سهام الورثة بغير خلاف يعرف بينهم  
ولو غنى احد الورثة عن نصيبه اخذ الباقي ولم يسقط الحق في الجمع  
فلا يسقط حق واحد بترك غيره فلو عفا اجمع الا واحدا اخذ الجميع  
لواختلف المشتري والشفيع في التمسك الذي وقع عليه العقد  
وادعى الاول انه مائة مثلا والثاني انه خمسون فالقول قول المشتري  
على الاشهر لانه يتبرع الشيء من يده وفي هذا الدليل وما سبق  
به لهم نظر لكن لم ينقل مخالف عدلا اسكا فبعك والمصلحة محل اشكال  
فلا ينبغي ترك الاحتياط فيما على حال والمراد به الاراء  
الغير المستفاد بها لطلانها باستجماعها او عدم الماء عداها او استبعاد  
الماء عليها بحيث تغدوا ناعرا وباجباها اخر اجهام من الحرج

هذا هو الوجه في  
التمسك بالشفعة



والعظمة التي تحت الانشقاع والعامر من الاراضي ملك لا رباية له  
الضرف في الابداهم بالاخلاق وعليه في كلام جمع الاجماع وكذلك  
صلاح العالم ومحتاج اليه من حرمه ومراضه كالطريق المسلول  
البر والشرب بكسر الشين واصلة الخط من الماء والمراد هنا التهم  
وشبهه الحق لصلاح العامر والمراح اي ما وى الا بال والنعيم ونحوها  
واما المواثي ما لا ينفع به لعظمته بما من في امر يحرم عليه ملك مسلم  
ومن يحكمه او يحرم عليه ملكا احدها ولكن جاد اهله وهلك بحيث  
لا يعرفون فقول الامام عليه السلام بالاخلاق وفي كلام جمع الاجماع  
فتح لا يجوز الضرف فيه ولا احبائه الا باذنه اجماعا كما في التفسير  
ومع اذنه عليه السلام بملك بالاجابة بالاخلاق بل قبل اجماعا ولا  
فرق بين المحبي مسلما او كافرا على الاقوى ولا بين صور ظاهري  
عليه السلام وعبيد العموم الضمخ وغيرها وظن الفهم الفرق بينهما  
لقوله ولو كان الامام عليه السلام غائبا من سبق الى اجابته كان  
احق به ومع وجوده لم يقع يد اي يد المحبي عنها فان كان اجماع  
والا فالصبر الى العموم ولو لم يشر الى الملك بالاجابة ان لا يكون  
في يد مسلم او لا بالتجبر بالاخلاق نعم لو علم اثبات البدع بسبب  
ملك ولا موجه ولو تبه فلا عبرة به كالمواستند في العجز على  
ونحو ذلك ولا حرمها العامر بالاخلاق وهل ملك يتبع العامة  
او يكون اولي به واخى من غير تلك حقيقة قولنا اشهرها كافي

واظهرها الاول ونظير

واظهرها الاول ونظيرها الثاني في بعض من غيرنا فيقول على الاول دون  
ولا فاسماه مشعر الشاعر ومجلا العبادة كعرفه ومنى ومنه لغيره بالاخلا  
فيه في الجمل ولا فرق في المنع بين احبائه الكبر منها الذي يؤذي احبائه  
الى الضيق على الناس كمن ومحتاج اليه غالبا وغيره على الاشهر الاقوى  
وقبل بالفرق بينهما باختصاص المنع بالاول وعليه في بقاء معنى الوفاء  
فيما تمكك المحبي وجب يعرف في الثما بين ضيق الموقف فالعلماء وعلمه  
والحكم بالملك بالاجابة القول بالحق انما الا ان يجعل امر اعي عدم الاضرار  
فيكون الفصل منوجها ولا مقطعا من امام الاصل لغيره ولا محلي في  
لنفسه كما افزع النبي صلى الله عليه وآله في الدور ولاضا يحضر موت وكما الفصح  
الابل الصدقة ونعم الجبرية وخيل الجاهدين في سبيل الله سبحانه ولا  
محجر اي مشر وعالي احبائه شره وعالم بسلح حلا لاجبته بالاخلا في  
من هذه الشرايط والمحج بغير اختصاصا او لونية بالاخلاق ولا يفيد ملكا  
على الاشهر الاقوى وهو مثل ان يصيب عليها او على الارض التي يريد احبا  
منها ويجمع حوايلها لايها او يغتفر فيها خشبات او يخط عليها خطوطا او  
يحو ذلك ومنه ان يحجر التهم ولم يصيل الى منزع وان يعزل في المعادين  
الباطنة عللا لا يبلغ سلبها اما بلوغه هو احبائه فلا يجر في المعادين الظاهر  
كافالو الواهل المحج العاني من طوبى لاجبه الامام على الاتمام او  
لغيره بالاخلاق في شيء من ذلك اما الاجابة فلا تقدر بالشرع فيه الا ان  
الضابط فيه معروف وهو ان يجمع في كتبه ونحو ذلك الى العرف والعلم



فانما كبر فيه كان يسعا ويختلف باختلاف ما يقصد منه فالمسكن بالحيا  
 والتسكن بخشب وعقد والخطيرة ولا يشترط له نصب الباب فيها عند  
 والزرع بعض الاثجار وقطعها والتهمة للاعتناء وسبق الماء او  
 الغيث او السج ويجعل ايقم بقطع المياه الغالبة ولا يشترط الزرع  
 الغرس على قول ولا الحائط والمنشاة في الزرع نعم يشترط بيان الحذر من  
 وشبهه اما الغرس فالظن اشراط احد الثلثة من المزد والمنة او الحيا  
 فيه ولو فعل ذلك وانقر كان يحجر او يلحق بهذا الباب مسائل الطريق  
 المنكرا في المحدث في المباح من الارض اذ اشاح اهله بغير حصة  
 اذرع مطع عند جماعة الرواية وفي رواية اخرى ان حصة سبع اذرع وفي  
 الظهور ما لا اكثر وفيه قول بالتفصيل بين الطريق للأمولاك فحصر في  
 كالتى للفواقل فبيع جماعين الزوايا ولا شاح اهله عليه وقيل الطريق  
 بالمنكر لان الاملاك لا يجب ترك بعضها لاجل الطريق فيكون الطريق  
 الموجود بين الملكين ضيقا او مسعا حرم بنو المعطن وهو واحد  
 المعاطن وهي مزارك الابل عند المآب لشرب او يعون ذواها من  
 الجوانب الاربع وحرم بنو الناضح سئون ذواها على الاشهر  
 الاظهر في المسئلة احوال اخرى مختلفة باختلاف الزوايا في المسئلة  
 وحريم العين والفناء الف ذراع في الارض الرخوة وفي الضيقة نحو  
 مائة على الاشهر الاظهر ويستفاد من بعض الاخبار ان ذوات الحمير  
 منع الغرس من اعداء غير اخر في ذلك المقدار ولا ينقل ماء العين

سج

الى الشائنة وغير

وعليه بنو جماعة ومن ثم اختلف باختلاف الارض من حارة ومثلا  
 بخلاف حريم البئر المتقدمة فان فائدة منع الغرس عن احاطة ذلك المقدار  
 مطا حقي في الزرع والشجر لان الغرس من الانقاع بالبئر فيها اعدله وما  
 يحتاج اليه هو ان ما ذكر في حريم البئر والعين والحائط والذار  
 مخصوص بما اذا كان الاحياء في الموات واما الاملاك فلا يغيرها  
 الحريم مطم لان الاملاك متعارضة وكل واحد من الملك مسلط  
 على ماله لا يتصرف فيه كيف شاء فله ان يحجر يترافى بملكه بنو الوعر  
 ضد بنو الجار لم يمنع عنه ولا ضمان عليه ومثله لو اعد داره الخوص  
 بالمساكن حائما او غائما او طاحونة او حانوت حداد وقصار صرح  
 بجميع ذلك جماعة مشعرين بدعوى الاجماع من باع من غير حيا  
 والمراد به المجلس الشامل للمتعهد من افرادة لقرينة قوله واستند  
 واحد منها كان له المدخل اليها والمخرج ومدجرا بدها بالاختلا  
 ط ومقتضى الدليل انطواء الحكم في كل ما يشاء من البحث من مجموع  
 الذار واستثناء بيت منها اذا اشاح وشانخ اهل الوادي  
 فيمانه المباح الخبر المملوك حبسة لا على الذي يلي قوته التمسك  
 الى الكعب للزرع الى الشرب وهو اسفل منه بقليل ثم يرسجه  
 وابو سلة الى الذي يليه وهكذا باختلاف في اصل الحكم مطم  
 استفراثا في مجلس الاول لا في ذلك الاجماع للمقصود المستفص  
 ويستفاد منها في تحديد السقي ما عليه المقص هنا بناء على النهاية بخلاف البئر



والشراير فقالوا وى اصحابنا ان الاعلى يجسسى الى الشان للخل والشراير  
الى القدم وللزوع الى الشراك وعليه المصطفى بيع الاكثر واعلم الاظهر  
ليس في بطلان النصوص واكثر الفناوى تعبد الحكم بكون الا  
سابق في الاجزاء او كان السابق مجسوسا خلافا لجماعة من المتأخرين  
فتبدل به بذلك وقد مو المتأخر اذا كان سابقا في الاجزاء وفي مستند  
نظر واحد فبالا تعبد بالمباح فما اذا كان ملكا لم فانه يقسم بينهم  
على قدر سهامهم اما بقسمه نفس الماء او بالمهايات عليه لا خلاف  
لا يجوز للانسان ان يجرى الرعى الا في ملكه خاصة بالاختلاف و  
والادام عليه السلام ان يجلبها ماله ولو في غير ملكه باجماعنا ولو  
لداي للانسان ماله على غير مملوك لغیر لم يجوز له اي لصاحب الفهرين بعد  
بالماء ويصرف عنها الا برضاة صاحبها كافي الفهرين ويبيع تعبد بما اذا  
كان نصب الرعى على الغير بامر حق واجبه على صاحبه ولكن الاطلاق لحوط  
واولى من اشترى دارا فيها زائدة من الطريق المسلمين فهو رايه  
موتقة انه ان كان ذلك الناحي الزايد المدلول عليه الزيادة فيما اشترى فلا  
يكون ونحوها رايه اخرى وفي النهاية والقرآن انه ان لم يثبت الزايد  
عليه بالزيادة فيما اشترى فلا يثبت ونحوها رايه اخرى وفي النهاية  
والنحوها رايه ان لم يثبت الزايد لم يكن عليه شيء وان عتبر زده اليها  
ويجوز عليه البايع بالذرك واخذ الثمن منه والزيادة الثانية ضعيفة  
والاولى وان كانت موثقة الا انها لا اصول مخالفة ومجمل الورد

في غير مفرق

في غير مفرق

المسئلة وتفصل التهاية فيه في موضع المنع فان عدم التميز لا يقتضي  
ما اخذ من الطريق بل ينبغي هذه اليها على كل تقدير والوجه البطلان اي  
البيع من رأس مع عدم التميز بحال البيع ويصح على تقدير التميز ولكن  
التميز فيه فحين ان شاء ما لم يعلم بحقيقة الحال ولو علم بها فلا خيار له من  
كان له بعد بطل ملكه في قوة او غير جاز له بيعه بما شاء كما في المعبر وفي الاطلاق  
اشكال بل ينبغي تعبد بما اذا حصل فيه شرط البيع من نحو التعيين بالكيل او  
الوزن او الماشاهدة والاف لا تظهر الا في ملكه ولا يلام جمع البطلان وبطلان  
البيع فيها وفي المنع على ما في الصلح فلا اشكال لانفقارا بجماله فيه  
الجملة بالاختلاف في موضع الاشكال ينبغي المعارضه روى الشيخ  
عن اصحابه عن عمار عن العبد الصالح عليه السلام ما حله عن رجل في بيعه و  
بداياته من قبله وقد اعلم من مضي من انما انما ليست لهم ولا يقطن محبي  
صاحبها مال ما احب ان يبيع سكاها ووصف المصنف هذه الزولية با  
مصلحة غير واضحة اذ لا موجب سندها للارسال ولذا طعن فيها بان  
في طرقتها نحن بن محمد بن سماعه وهو واقف في ذلك وقدر لا يمنع من  
العل بر وانه على الاظهر بعد وثاقته كما صرح به العلامة والنجاشية  
فالزوايه لا يأس بها سند انتم منها مخالف للاصل من حيث تضمنها  
جواز تركها في غيرها وبعده سكاها مع انها ليست له ونحوه ما ذكره  
الشيخ في التهاية من انه يقتصر فيها ولا يبيع اصلها لان حق الفهرين  
ليس شيئا بايع ولو سلم او حل البيع على الصلح ونحوه فموقع شوب

دار لم يزل يدينه  
ما ليس له في حقه  
بيعه

بيعه



هذا هو موجب وسبب ولم يظهر الاخر بسبق البدو هو لا ينفذ ولو  
 يجوز القتل عليها اذ هي في التيق على الامر للمباح او المشرع دون  
 الغير وكان اختلف الاصحاب في توجيهه ولكن كثير ما ذكر فيه لا يخرج  
 عن قتل ومنه ما ذكره المصنف بقوله ويمكن تنزيلها الى الزواجر على ارض  
 عا طلة خيرة مملوكة اجابها غير المالك باذنه فان مثلها التي اجبر  
 فيه وان كان الاصل للمالك فان حق التصرف ليس شيئا يجوز بيعه  
 كما عرف وانما هو شيء يصلح الصلح عليه اللهم الا ان يكون المالك  
 بيع الآثار الموجودة فيه من الابنة والتفوق وهذا وجوب  
 كلام النهاية المستند في الظن الى الزواجر قال ولا يلزم من كون النكاح  
 ليس له كونه عسايلا جاز ان يكون عادية وهي الظن اذ انصر  
 المسلم انما يبنى في الظن على المشروع انتهى وهو حق وهي بضم  
 وهي بضم اللام وفيها الفاق وسكونها اسم للمال المملوك  
 والمنبوز وهو كل صبي ضايع لا كافل له حال الا لقاطه ولا  
 يستقل بنفسه بالشع على ما يصلح ويدفع على نفسه المهلكا  
 الممكن دفعها عادة فليست القطب الضبي او الضبيته مع عدم الثمن  
 اجماعا وكذا مع على قول مشهور ولا ريب فيه مع عدم يوق  
 التميز جدا يحفظ نفسه عن الهلاك ولشكك مع بلوغه ذلك  
 اتخذ وان احتاج الى بعض الضروريات وبعد الجوان  
 فيه مخرج بعض الاصحاب قال ويكون امره الى الحكم كالبائع

وباب الولاء

من باب الولاء كحفظ الجانبين واموال الغائب وسائر المصالح فينبه  
 له من مباشر ذلك ويصرف عليه من بيت المال ان لم يكن له مال وهو  
 ولا يلحق بالصبي البائع العاقل اذ افاقا ولا المجنون على الاقوى نعم لو خا  
 عليهما التلف وجب انقاذهما كما يجب انقاذ الغريق ونحوه بلا خلاف  
 وبشرط في الملقط التكليف بالبيع والعقل ولا يبيع النكاح الضميمة  
 والمجنون بلا خلاف فليخرج الا لقاط من يدها المولى اهلية فله ولديه  
 والاتقان لم لا يلحق بغيره لان حكم اللقيط ويكون الولاء له العام فله ان  
 اعتبنا الرشد والعدالة فلا يظهر له من وكسر العدم وهو في الثاني للغير  
 وفي الاول محل نظر بل لا يشترط فيه لعله اظفر المحكوم باسلامه كما يقطر ان الاسلام  
 او الكفر مع وجود مسلم فيها يمكن تولد منه تردد واختلاف ولا يشترط  
 الا شراطه للكافر النكاح المحكوم بكفره بلا خلاف كما في كلام جمع ولا يجوز  
 بل يقطع المملوك لا ياذن مولا بلا خلاف بل قبل اجماعا اما الوازن له في ابتداء  
 واخر عليه بعد وضع يد عليه جاز وكان السيد حقيقه هو الملقط والعبد  
 ولا فرق بين الفتن والمكاتب والمدبر والمعتق وام الولد نعم لو لم يجد  
 اللقيط غير العبد من له اهلية الا لقاط وجب عليه ان يتراعمه ويسته من اهله  
 واخذ اللقيط مستحق عند المصنف في بيع خلافا للاكثر فواجب وهو ان يظهر  
 الا مع عدم الخوف على اللقيط فيقتل وجب الفرض ولا اظنه بوجوبه  
 حيث قلنا به كفاي لا عينه اجماعا كما عرفت واللقط في الاسلام حر محكوم  
 باسلامه لا يجوز بيعه ولا كذا اللقيط في دار الشرك فانه حر محكوم بكفره ويجوز

وفي العبد قوله ان لا يزوج من دار الشرك



استشرافه فلا خلاف في المقامين قالوا والمراد بالاداء الاسلام هنا ما ينفع فيه  
 حكمه لا يكون فيه كافر الا معاهد وبيان الحكم ما ينفع فيه حكمه ولا يوجد  
 مسلم الا سلام ولو وجد فيها مسلم ولو واحد يمكن تولد منه ولو كانا  
 ضعيفا الحق به ولم يحكم بكفره وفيه القبط الاول لا بد للملفظ لا الغرض من المسلمين  
 عليه الا في حصانته وزيادته به وهو سبب في قبوله من شاء واذ الميثاق احد بعد  
 بلوغه فاعلمه ووافقه الا مقام عليه اذ لم يكن له وارث خاص ولم يظهر في ذلك  
 جناحه خطأ عليه وهو ضابط في النفس لا ينفك في القربى للقبض بعد بلوغه  
 فصا وانه وقبل ان يفر على نفسه بالزيت مع بلوغه ورشده اى علمه بالعلم  
 من على الاشهر الاظهر ولا فرق بين ما وافق ما يوافق من ام لا عند جاع ولا  
 عرف خلافه الاخرين فلم يقبلوه في الصورة الاولى ثم ان كل اذ لا يكون في القربى  
 معترف في الزجرت بغير من دونه فوالان يظهر القابض فيها اذا عاد للمقر  
 ضد فله فلا يلتفت على الاول ونعم على الثاني وحيث برغمه في بطلان  
 نفي فانه السابق على الاقرار وجهه على الملفظ حصانته بالمعروف ولا  
 عليه الاتفاق من الابداء بل من حال القبط الموجود حتى يملك او الموقوف  
 على امثاله او الموصى لهم باذن الحاكم مع امكانه والا فحق في ضمانه في  
 ان هذا ان وجد القبط مال وانا اذا وجد الملفظ ولا مال لم يوجد  
 استعانة به على نفقته من بيت المال والزكاة فان لم يجد ونعم عليه  
 استعانة بالمسلمين ويجب عليهم مساعدته بالحق كقائه على الاشهر  
 قوى ظهر خلافه للمص في الوجوب ثمة دو على المختار فان وجد بين

منهم والامكان

منهم والامكان الملفظ وغيره من لا ينفق بنية الزوج سواء في الزوج  
 فان نغذا لمران من الزوج الى السلطان والاستعانة بالمسلمين  
 الملفظ وجوبه ورجوع عليه بعد بيان اذا نوى الزوج بها عليه ولو بين  
 لها ولم ينو لم يرجع كالا يرجع لو وجد المعين المخرج فلم ينفق به ولا خلا  
 في شيء من ذلك الا في الزوج مع بنية ضد خالف فيه الحق وهو ضعيف ولا  
 بشر بنية الزوج على الاشهر الاقوى نعم الا هو ذلك في الصلوات  
 خاله وهو كل حيوان مملوك متابع اخذ ولا بد من حرمه عليه واحترامه بالمال  
 عن نحو كلب العقور والحرة وبالضامع مما يوجد وعليه بدل المالك وبلا  
 بد عليه من الضامع عن مال كسبه الملفظ واخذ في صور الجوار الاية  
 مكره على المعروف عن مذهب الاصحاب مع تحقق التلف من قبل بل لا يجب  
 كتابه اذ عرف مالها وحيث قد لا ينفق في الضامع على اخلاص حكم القاطن الشا  
 حرمه وحده لولا او منع اذ ارباب كل الصور بين وانما الى الاول بقوله  
 كلف خذ لو وجد في كلامه ما يكفاه او كان معهما اجماعا كما بان لخواص وهذه  
 خذ لاخذ لا غاصب فلا يبين الا برده الى المالك وكذا حكم القاتل والعمى والحمار  
 بالاختلاف في الاقوال وعلى الاقوى وما في حكمه لو ترك صاحبه من جدد وعطيت  
 او كبر وغيره في غير كرامة وامانة وبذلك لا يخرج على الاقوى خلافا لان جملته في  
 الاختلاف في هذه الصورة ولو ترك صاحبه من جدد في كرامة وامانة او غير جملته  
 هما وفيهما لم يخرج الاخذ اجماعا في كلام جمع والغلظة المشتملة على كل امة دون مائة  
 او بالعكس حكم خادها على الاقوى والشاهد ان وجدت في الفلان التي يخدم عليها

نعم

يرصد البعير



من السباع اخذها الواجد جواز ابا خلاف وفي كلام جمع الاجماع لا خلاف في الاستع  
من صغر السباع فتكون كالف لانه لا يملك في تركها ونحوها الاخر من جنسها  
لما لها ودفعها الى الحرام والاشمان فيها وكلام جمع ويمن ان يملكها ابا خلاف في  
تفريقها مع كذا في الاكثر من اربع ظهور للمالك في قوله ولخيار الحكم الثمان في  
الاجود ان لم يكن ظهر وهل له التملك قبل التبرع منه الا لو طبل ان يملكه لا وفي  
ضعيفان واجل الشاة بحسبها عند ثلثة ايام فان جاء صاحبها او اقصا في  
بتمنعها عن صاحبها وحلها ان يبيعها على ما اذا اخذت من العراق والمساكن المأهولة  
وما هو في ربه منها بحيث لا يخاف عليها من السباع وتظهره الاتفاق على العمل  
بها وحلها ولكن اختلفوا في جواز التصدق في ابي اشهرها وتظهره المنع بل من كونه  
الخلاص ويحجب بنفق المالك على الفداء ان لم يكن سلطان بنفق عليها من يملكها  
او يأسر بها لا اتفاق ولا يرجع بالتصدق على المالك فيها لم يجوز له اخذها ولو كان  
عليه لا اتفاق من باب الحفظ وهل يرجع على المالك حثما اجاز الاختراع به  
فولان الاشبه لا يشترع خلاف لمن شرط لو كان الفداء يقع كالقضاء والدين  
الاستفاد يرفى بمقابلته الاتفاق بلا خلاف كما تفهم من جهة وفي كيفية الاستفاد  
بالمنفعة مكان التصدق فلو ان فقال الشيخ في النهاية كان ما استوفاه من  
المنافع بازاء ما اتفق عليها من حجة غير واضحة والوجه لزوم التقاض  
بالمنفعة عن التصدق ورجوع كل ذي فضل الى فضله في نظره المالك الفداء  
وقبر ثلثة فضول اللفظ كل مال صامت ضايع اخذ ولا بد عليه هذا  
تعريف لها بالمعنى الاخص الذي هو معروف منها الغنم والغنم هو النمل

القول

للادرج وقد تقدم

للادرج وقد تقدم فما كان من دون الذر لم يجوز التقاطه وينفع به في الجبا  
التعريف بلا خلاف وفي كلام جمع الاجماع لكن فيما عدا القطر الحرم وهل يجوز ان يجمع  
ما له قوله لا يجوز لها ذلك وفي الحاق قدر الذر هم بما دور في الحكم المنفرد  
اظهره ابا والاشهرها العدم وفاة يجمع خلافا لآخرين ويستندهم غير واضح جدا  
بشهاد من قول المصنف في بيان من وجوده ولا يلزمهم ولم افعليها وما كان اذن  
الذرهم فان وجد في الحرم كره اخذ كالعامة وقيل الحرم والقبائل الاكثر من ذلك  
اظهره لا فرق بين الزبد والنافع وان اقيمت العيان الفرق وتخصيص محلا  
بالزبد والاتفاق في ان اقص وفيه نظر وتظهره ايضا عدم الكراهة في غير القطر  
الحرم وفيه ايضا نظر بل الكراهة فيه اظهره واشهره في كره الاجماع ولا يحل  
منع الامع بشر التعريف قطعا وعلى القولين بعرفها اذا اخذها حولا واحدا  
فيما زاد على الذر وعلى الاشهر الاخرى من فان جاء صاحبها البر والاول  
به بعد التحول واستنباه امانة في دين ولا يجوز ان يملكه بلا خلاف في قول  
الا في عدم جواز التملك فقد جاز في اناض عن الذرهم ولو من دون  
وجوز له في الزبد ان يبيع بعد التبرع وهو كسائر ضعيف وفيه وعز كره  
الاجماع على خلافها ولم تصدق به بعد التحول كون المالك فلم يرضى به بعض  
على الاشهر مما نقله المصنف مع انه لم ينفذ الا عن المفسد الذي يبيع والمأهولة  
في ذلك فجعل الثمان اشهر لعلة اظهره سببا مع تعدد التقاط ويجعل الخصا  
الثمان بدور غير ان لم يكن اجماع على عدم الفرق بينهما في الثمان او عدم  
كل اذا وجد في الحرم وان وجد في غير الحرم وكان زابدا عمادون الذرهم



حولا واحدا بل خلاف فبقى الجمل وان اختلفت اختصاص من هو بالثغر بصفته  
 نية الملك بعد موت غيره او عمومته للصورة بين والى اظهر واشهر للملفظ  
 هنا بعد الثغر تمام القول بالتحايل بين الملك مع الغناى كفى ان يفتح بغيره والقد  
 جاعن ما ذكره في القصور المستقيمة وايضا فهاى به امانة موضوعه في غيرها  
 مثلا كالوديعه فلا يصح منها الا بعدا ولا يخلو هذا المجرى بقى كاصل الفخيرة  
 وبين احد الاولين الا انه قبل منهم الاجماع عليهم كبح وبما سلك الما بالى من  
 من القدره توقف الملك على التبر او حصو له فخر او عليه لا يصح للاجماع  
 امانه ولو صدق بها بعد تحول فكله المالك ذلك من الملتظ بل خلافه  
 وفي مخرج القصور غيره الاجماع ثم ان كل الا كانت عامونه البقاء تمام القول  
 الذم والذاتين ونحوها ولو كانت مما لا يتقبل لا يفسد على اطلاق الطعام  
 فتمت على نفسه وغيره عند النوجدان ومنعها المالك وانفع لها ولو  
 دفعها الى الحاكم ابتداء وانما ان عليه بطلان خلاف وعن كره الاجماع  
 يتبع استبدان الحاكم في القوم قولان ظاهر اطلاق القول لعدم ولكن  
 استبدان احوط هذا اذا مع امكان الاستبدان واقام مع عدم مقتضى  
 عليه القوم فان اخل به فلفظ وغاب ضمن ولو كان تماثل على نظول  
 الاول الاوقات لا حاجة الى بيان بخلق الحكم باعتد خوف الشك ولو  
 اقصر ابقاه الى علاج كالقوله المقتضى الى تخفيف اصل الحاكم ببعضه  
 يجعل بعضه عوضا عن اصلاح الباقي او يدع بعضا ويقتضيه عليه ويوجب  
 حذر عن تلف الجميع ويوجب الملتظ اعلامه بخلافه ان لم يعلم ومع عدم شؤ

بغيره ويترك داخل

بنفسه بكرة اخذ الادوية بالكره هي المظهر فيه ايض وكل ما اخضر الانسان به  
 فاسم من عصا ونحوها والتعليق غير الجمل او مقيم اذا اخذ في بلاد الاسلام والا  
 فغير النفاطه والشفاطه بالكره خشية محدة الطرف لدخله في عرف الجوا المجمع  
 يتبعه عند حملها على الجبر العصار والوند بكر الوسط الجبل والفعال بالكره  
 جبل بشيئة ثمة الجبر السوط وشبهه من الاشياء التي يعظم نفعها وتضر  
 بلا خلو في الكره هو على الاشهر الاظهر في جميعها خلافا لجماعة فخرموا النفاط الا  
 والنسوط والمنع عدم كرهه في العبد وان والاعظم الاشهر هو في غيرها  
 ايضا كما مضى الا انها بانا كفيها وهذا ما اثار ثلث ما يوجد في ارضه من  
 اهلها بحيث لم يعرفوا اصلا او في بلاد اخرى فخره معونه من اصلها او كرهه  
 لا بالاطاعا ظاهر فهو لو وجد يملكه من غير عرفها اجماعا اذ لا يمكن عليه ان الاسلام من  
 الشما دين او اسم سلطان من سلاطينه على الاقوى ومما اجماعه خلافه لا يخرج  
 فيما عليه من الاسلام فكله بانه لفظه واستناد من قول المصم للوجود في الارض  
 لا مال لها يكون تحتها عدم استراطى الاقوى بل يملك الموجود فيها مطلقا  
 مطلقا وهو كمال اطلاق القصر والقصور واما غير المدفون في الارض المبرورة  
 فهو لفظه في هذا اذا كان قد دار الاسلام اقل في دار الحرب فلو اجماعه مطلقا  
 فان رضها ما لا يعرفها وابع ولو كان ما وجد فيها مدحها عرفه للمالك  
 او لبايع مطلقا ولو كان كل منها بعيدا فان غرضه احد هاد فخره من غيره ولا  
 ولا يعرفه كان الواجد على ما ذكره جمع من غير خلاف لا يطلق الا على  
 من غير قبيل بالشرط البينة او الوصف بل ليس فيهما تقييد بالعرف ولكن

والمقصود



لا اعرف له غيره خلافا ولا فرق في الحكم بكونه لو اجدته مع عدم معرفة المالك لغيره  
 ان الاسلام وغيره وعلى الامسح ولكن الاصول في الاول اجز الحكم اللفظي على الشيء  
 التامع ولا في وجوب التعريف بين القليل والكثير وكذا ما يحد في جوف دابة مملو  
 فانه يعرف بالكلية فانه يعرف ولا فرق بين ما عليه اثر وغيره على الا  
 ولو وجد في جوف مملو في الشئ وجامع اخذ بلا تعريف وعليه المتأخر  
 كافر خلافا للذي يلي الحلي كما لو وجد في جوف الدابة وفي المذود ولعل الاصل  
 الاول نعم في وجوب الشافعي فيما لو كانت المتحركة اهلية محصورة في ما علق ولو كان  
 وحشية لا يعلق من مال المالك في الاول كخروج مبعوث ما وجد في  
 او صندوقه فخصص بين بغيره فيهما فلو لم يشارك في المرفق فيها غيره كان  
 كان كاللفظ اذا عرفت الشريك او لا فكره بلا خلاف ولا اشكال الا في  
 طلاق الحكم بانه مع عدم صدق اللفظ على مثل ظاهره ولا فرق في الحكم  
 مع المشارك بين المخصص منه وغيره كان كاللفظ اذا عرفت الشريك او لا  
 بلا خلاف ولا اشكال الا في اطلاق الشريك بانه لم مع عدم معرفة الشريك  
 مع قطعنا بقاءه عند فقد قبل ان يخرج لفظه وهو حسن ولو اختلف الشق بانه  
 له مع عدم صدق اللفظ على مثل ظاهره ولا فرق في الحكم مع المشارك بين المخصص  
 منه وغيره وبمحل فلو كان كونه له مع تعريف المخصص خاصة وعدم اعترافه  
 يحتاج بعد ذلك الى تعريف سنه ولا في وجوب تعريف المشارك هناك  
 ما نقص عن التامع وما زاد منه لا يملك اللفظ بحول الجواز  
 ان عرفها سنه الم بئس المملك على الاسم من بين المتأخرين بل هو كما قبل

قبل كما عن الشيخ

قبل كما عن الشيخ والصندوقين والحلي ان يملكها بمضى الحول بعد التعريف  
 كذا راعى الاجماع عليه الاجماع ونوازل الاخبار وليس بعد وجعل في سائر  
 ونظير القوم في اخبات الصدقة والتماء النفقة والجيران في الحول والتمان ثم  
 يملكها بعوض ثبت في ذمة او بغير عوض ثم يحدد بمجته ما لكها وجان والآخر  
 الاول يملكها بغير المدبوع وفي المسئلة قول ثالث وهو احتياج التملك الى  
 والتلفظ وليلة واحد غيب وان كان الحول وبعد الحول الاول  
 في بيان الملقط للمالك وهو من الاهلية الاكساب فلو انظر الضيق  
 جاز في المشهور في قول اشتراط اهلية الخط واخرنا شرط اهلية الم  
 قالها صرحا في الاول وعليه في قول الولي الخط والتعريف بما يقدر الجاهل ثم  
 ما هو الا عبط الجاهل عن التملك والصدقة والبقاء امانة ان قلنا في جواز التلفظ  
 المملوك من غير اذن مولاه وقد اختلف الا ان اشبهه عند المقتضى لا كالمجوز والسئلة  
 محل اشكال وكذا الكلام في الشاطبة المكاتبية والمدبر ولم الولد مقام جواز  
 احوال الجواز في المكاتبية في هذا في غير لفظ الحر وانما فيها جواز بعد اخذها  
 كما عن كذا في الاحكام المتعلقة بالمقام لادفع اللفظ الى مذهبها وجوب التملك  
 العادلة او الشاهد واليهين او العلم بانها لها ولا يفي الوصف اجماعا اذا لم  
 تقابل عن الحق عدم كفايته ولم قبل كما عن الشيخ انه يكفي في الاموال الغالبية  
 كالتدبير والفضة وهو حسن اذا قدمت المظنة كما هو الغالب في وصفها  
 واما لا كمن قبل على عاقبة من تأخر في ذلك الاجماع على الجواز وعدم الوجوب فلا  
 اشكال فيها ولو اقام غير الواصف بها بغير بعدد فيها البهاس بعدت بل انظر



من تعذر انتماعها من الوصف فمن الدافع الذي المبني عليها او فيها  
 فاقصرت رجوع على القاصدين بما عزم الا ان يعرض الدافع له بالملك فلا يرجع  
 مع لورج عليه لا بان يجعل الابطى ونحوه اى اخذها المرددة اجماعا فان  
 المالك كان له من رد عبدى مثلا فله كذا الزم بالرد مع عدم قصد البيع كاسما  
 بلا خلاف وان لم يعين يجعل بان قال من رد عبدى فله على من وجب رد العبد  
 المهر الذي فيه مال له بدينار فبمئة عشرة درهم ومن خارج البلد الذي هو  
 سواء كان من مصر لم لا اربعة دنانير فبمئة اربعون درهما على من وجب رد  
 سند او مخالفة للاصول جدا الا انه بعضدها الشقة العظيمة المتأخرة والغلبة  
 من الحل العبر العام لكافة وهو في غاية القوة خلافا لجماعة فقهاء لما لم يرد  
 بالكلية كما يقتضيه اطلاق الزيادة واطلاق العباءة يقتضيه عدم الفرق بين  
 المفذر بين نقصان عن قيمة العبد وعدمه ويرجع جماعة الاقوي ان على  
 القل الامر من من فبمئة والمفذر وسبق الزيادة على الغالبين زيادة فبمئة  
 والاظهر الا شهر وجوب دفع المفذر لا استجابة خلافا للبسوط وقيل  
 على الفضيلة ثم ان موردها كالعابرة ونحوها العبد خاصته لكن الحق  
 به الشبان والحلى وغيرهم العبد نسبتهم الى الاكثر خلافا لجماعة فقهاء  
 ولعله اقوى وانما فيما عداها فمعتن اجرة في العادة وذكر المالك لها  
 وبمئة بلا خلاف فيه ولا في عدم لزوم بيع مع فقد الشترين او بيع القاصد  
 بعله لا يقتضي المتلف في الحول وبعده لفظه واللفظ لا خلافه لما لم يرد  
 بتعد فبمئة بلا خلاف في الحكمين ومن التعدي اخذها بينة التملك

باضا را لا خلاف في حقه بصور ذكر الحل  
 بها كما قلنا عليه العباءة وغيره القاصدين

الوقت مظروف

الوقت مظروف تلك التعريف بحيث يجب مظروف ان لم يملك بل الحفظ وانما  
 القاصد على تعريف سنة ولا الاخذ بعرفها سنة ويملكها بعد ما وجب التملك  
 بموجب لم يزل يزداد النماء المخذ في اثناء الحول للمالك متفلا كان او  
 منفلا واخرها لوجبه وانما هي ان يبيع العين مظروف ولا يشترط التملك  
 بانقراؤه بعد كمال حوله اصله والطلاق العباءة يقتضيه عدم الفرق في الحكم بكونها  
 حيث لم يفسد فيها بين لفظ المحرم وغيرها وهو حسن وان قلنا بكونها خالصة  
 فالأقوى بالاصل العباءة فيها مظروف هو ان من التعريف مظروف ان لم يرد بها المهر  
 بالفضل وان ارد بها ما يتم الايجال كارتا الى الارحام فهو بمعناه ومن كان  
 التعريف لها اولي القطر فيكون في المقدمات والمقاصد والواجب والمفذر  
 ثلاث في بيان موجبات الاحداث واسبابه وهي في سبيل التمسك  
 بالولادة بانتهاء احد الشخصين الى الآخر كالابن الابن او ابنتها ابنتها مع  
 اسم النسبة على الوجه الشرعي هو ذلك شرط لا يرد احد من الميراث بالنسبة مع وجود  
 من الميراث السابق حاله من وابع الادب فالاولى الابن من غير رفع والاولى  
 بشرط الترتيب الاقرب فالأقرب الثانية الاحداد والجدات وان علوا مرتبين  
 والافخاذ وان لا دم وان تولد كان ثم اعلم الجد والجدوة ونحوها وانما  
 ونحوها وان لا دم وان تولد كان ثم اعلم الجد والجدوة ونحوها وانما  
 الاولين صنفان وفي البلى صنف واحد ولا يجب الاقرب عن كل صنف  
 عن الصنف الذي يسمي به بل يحجب اذا كان عن صنفه الواحد عن كل مرتبة  
 او درجة وان كان انشئ تحجب من المراتب والدرجات لا في صور الجماعة

والاولى من الميراث بالنسبة مع وجود  
 من الميراث السابق حاله من وابع الادب فالاولى الابن من غير رفع والاولى







والباقي بالزود على الاظهر الاستدلال فيه وفي ان التزوية المسلمة التزويج من الزكاة  
 مع الورثة الكفار كانت ام لا والباقي للامام عليه السلام مع عدمهم معكم ومع  
 وجودهم ايضا اذ كان تزويج المورث مسلما ولهم اذ كان كافرا كما مضى وبما  
 الكلام في المسئلةين ان شاء الله تعالى وانما ذكرها هنا لمصلحة الذكر في محلهما  
 وهما انه لو سلموا اي الورثة الكفار او احدهم بعد ان اخذ الزوجان نصيبهم  
 من التركة كذا وبعضنا قال الشيخ رحمه الله في رد القاضى يرد عليه اي على  
 الورثة او بعضهم ما فضل عن سهم الزوجية من النصف في الفرع الاول وما  
 زاد على الزرع في الثاني ولا يربى الحكم في الفرع الثاني على محذور النصف والاكثر  
 من ثبوت الزود فيه اذ كان الاسلام قبل الفصل بين الامام ع و ز في الفرع  
 وتقدم اذ كان بعد هان لا في عدمه في الفرع الاول على محذورهم اي على  
 الفرعين بالفواعل المتقدمة في اسلام الكافر قبل الفصل وبعد هان واسلا  
 مع الوارث الواحد المسلم وعليها فليس فيه اي فيما حكم به الشيخ في رد  
 القطع بنفي المحذور وعدمه على الفصل الذي ذكرنا وما ذكره القاضي في  
 الرد او ذكره فدا جينا عند في الشرح بلفظ لا روى المشايخ  
 في الصحيح لما للابن اعين عن ابي جعفر ع في فرائد ما في ولد ابن اخ وابن  
 اخ مسلمان واو لا يصغار ان لا بن اخ الثلثان ولا بن الاخث الثلث  
 بنفقان على الاولاد بالنسبة اي بنسبة حوصم او مهوراتهما اي سهم  
 فينفق ابن الاخ ثلثي النصف وابن الاخث ثلثها اذ لم يسلموا قبل التلويح  
 فان اسلم الصغار قبل دفع المال اي التركة الى الامام فان بلغوا باثنين

على الاسلام نعم الامام

على الاسلام دفعه الامام اليهم ولو لم يسلموا ولم ينفقوا بعد على اسلام  
 دفع الامام التركة الى ابن الاخ الثلثين والى ابن الاخث الثلث وعملها  
 الاكثر فلا يبعد المصير لهما وان فصل السند وخالف الاصول المذنب ولكن  
 المسئلة لا يخرج عن نزعة ولا طيفا والمشاخرين على عدم الحزم بها وان اختلفوا  
 في التوقف فيها او رد هان وهل ينفق الحكم على تقدير ثبوتهم بمورد  
 ام بطريق في الزيادة المسلم مع الاولاد فلولان وقطاعه الاكثر الاولاد  
 ينبغي ترك الاختيار فيه بل في الاصل على حال اذ كان احد ابوي الصغير  
 مسلم حتى ينفق الاسلام قبل بلوغه وينفع حكم التوارث فلو بلغ اجبر على الاسلام  
 ولو لم يكن عنه كما لم ينفق في احكامه بلا خلاف في شيء من ذلك فيكون الوفا  
 المسائلون يوارثون بعضهم من بعض وان اختلفت ائمتهم ومذاهبهم ما لم ينكروا  
 واما علم ضرورة من الذين مع انكار لابن التركة عنه وهو ينفق وكذا انكار  
 يوارثون بعضهم من بعض وان اختلفت ائمتهم بلا خلاف في شيء من ذلك  
 من شاة المذاهب فطرة الاسلام وهو من انعقد واحدا بويه مسلم  
 ولا يشاب وتنفذ امره بعد الوفاة مظهر ولو لم يدخل بها على الاخوة  
 تضم امواتهم ومنه ولو كان حيا ومن ليس ارثا له من طهر كان مسلم  
 عن كفر ثم ارث لا يفضل ابتداء باني ثلثان ثاب والافضل وتنفذ وجبة عقد  
 الطلاق مع الحوجة وعقد الوفاة لا معها بلا خلاف في جديده وشي من ذلك في  
 لا نقل الزود بل بخبر ونصها وفات حتى ثوب مظهر ولو كانت من غير  
 بلا خلاف في شيء من ذلك لو ما الرث كان ميراث الوارث المسلم ولو







اى الشك لعم فبذلك على الاخص لا يظهر في الشرايط في الخلاف عند فحل  
 بقتل عاقبة العبد ويسعى العبد في اية السيد ولم تظهر المالك او صاحبه في  
 كسبه ويخرج على الخلاف في غيره كونه في الشرح واعلم انه بقتل الابوين  
 والاولاد فاضردون خبرهما من الامة زوج الزوجين وقا بما عاينوا من اهل  
 الامة او غيرهم لا اولاد الاولاد وبقيل بقتل ذوالغرابه من قبله من خلاف  
 ومن سفل من الاولاد والاخوة والاعلام والاقوال وبالجملة كذا في غير هذا  
 والزوجة والقاتل الشيخ في تركه وهو الاقوى وعليه الاجماع في الشرح وقيل  
 الصديق ذكر الشرح لم يثبتهم بالصلب ببيع ذلله فانه يولد وابا ضعيفه لكن  
 محمود بالشرح وفي كذا الزوج والزوجة بمطلوق في الشرايط في الحكم المبرور  
 والخلاف لا يظهر لعدم وقا لا لاكثر في المذنب ولا ام الولد في المذنب  
 ولا المطلق الذي لم يولد شيئا ولا يورثون كالقربلا خلاف وكذا يورثون على  
 هذه الحال كذا يكون ليرثوا الحق الوصف اذ كان من غير كونه من غير  
 بعضه وفي بعضه وقا يورث بغير ما فيه من الحرية ويمنع منها بعد ثبوتها  
 من الزوجة بخلاف وفي كلام جمع الاجماع في القصور الا اذا كان للقب فله  
 حرة من حرة المالك بينهما صفان ولو كان نصف الاخر حرة الا من النصف والآخر  
 الزوج والباقي للمع الحرة فان كان فلو كان نصف حرة الا من النصف والآخر  
 عنه وهكذا ولو لم يكن هناك دارت جميع الشفاه حتى من الحرة كان بالز  
 في مقابلته الحرة الزف بمنزلة المولم يخلف وان تاب بشرى الجزء الزوجين في تركه الحرة  
 في مقابلته وان قلنا انه لا يورث من المولود لان شره هذا الجزء بوجبه مقام الحرة

ولا يحمل من

ولا يحصل بغيره على المالك بالبيع بخلاف شره البعض واجزاء البار فانهم لو  
 بغيره في تركه هذا الجزء حرة غير خلاف الشرايط وفي الثانية لو كان المذنب نصف  
 حرة الا من نصف تركه ولو اربعة احراف نصف الباقي وهكذا في ام الزوجين وفي كسبه  
 هذا الا من من طسيرة الحرة في بيان التهام المفاد في اهلها وهو في كسبه  
 سبعة من النصف والزوج والتمن والثلاثان والثلث والسند من اهلها  
 خمسة عشرة النصف الا ربع للزوج مع عدم المولد للزوجة وان نزل سوا  
 كانت من غيرهم والبنات الواحدة والاخوة للاب والام والاب مع عدم  
 وعدم الذكور في الموضوعين والزوج لاثنين للزوج مع الولد للزوجة  
 مع عدم اى الولد للزوج مطلق وان نزل وكان من غيرهما لا فرق في الزوج  
 وان نزل وكان من غيرهما والتمن البطل واحد للزوج مع الولد للزوجة وان  
 وكان من غيرهما لا فرق في الزوجين في المقامين بين الواحد والمعتد حتى لو كان  
 اربعة فليس من الفرص من الزوج او التم على عدة من اربعة ولو كان ثمانية فليس  
 ثمانية وهكذا بخلاف الثلثة لثنتين فصاعدا والاثنين فصاعدا  
 اذا كان للاب والام والاب خاصة مع عدمها وعدم الذكر في الموضوعين  
 والثلث لثنتين للام مع عدم من يجبهما من الولد للبيت وان نزل ولا  
 لولائتين فصاعدا من ولدا لام خاصة ذكورا اكانوا ام انا انا بالامر  
 والسند من ثلثة لكل واحد من الابوين مع الولد للبيت وان نزل وللعم  
 من يجبهما من الولد للبيت وان نزل والاخوة له وللأخوين عن التراب  
 عن السند من الولد والاخوة وللواحد من كلاله اى ولدها



ذكرنا ان معنى الاخوة كلاله من الذكر والهو الفل لكونها نقل من الزوج اليها من  
 مع عدم التولد الذي يجب من قبل الاقبال والتحق على النفس ومن الاكليل وهو  
 بالجوهر شبه العصبية لا عاقلهم بالزوج كما عاقله بالزواج هذا حكم السهام الفل  
 منفردة واقامة بنتها لبعضها البعض فبعضها ممكن وبعضها مستحيل وصورة ثلثها  
 الثلث فمكنا ومنعنا احدى وعشرين حاصل من ضرب السهام الستة في ثلثها  
 ثم خذ في المكر منها وهو عشرة منها ثمانية منسقة وثلاثة عشر منسقة وذكر في  
 عشرة من المنسقة ثلثة ونحو ذلك في التمر فتقول والنسبة يجمع مع مثل كزوج  
 الابن ثم الولد ثم مع عدم ذكر ومع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 او الابن ثم مع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 مع عدم حاجب كلاله الام المنسقة مع اخلاجات ام او ابنة مع عدم ذكر ومع  
 السدس كزوج وواحد من كلاله الام يجمع مع احد الابوين وكذا كلاله ام او ابنة  
 مع واحد من كلاله الام ولا يجمع الزوج مع مثل ولا مع الثمن ويجمع الزوج مع الثلث  
 كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 وكزوج مع منسقة من كلاله الام ومع السدس كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 الابوين مع البنت الزوج لا بالفرز وانما هو السدس خاصة وكذا في بين الابوين والبنات  
 والاشقاء بمحصل الزوج الى احد الابوين وهو ما دفعه الله اليه من جهة الفرز الذي هو  
 الفرز ويجمع الثمن مع الثلث كزوج وبنت احدى ومع السدس كزوج وبنت احدى  
 مع ابوين يجمع الثلث مع الثلث من الام مع الاخوين فصار الابن لا يجمع مع مثلها  
 يجمع مع السدس كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى

مع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى

مع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى

مع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى

ثلثان فزعتنا اجتماع السدس في الجملة وان اجتمع معهما فزعتنا غيرهما ولا يجمع  
 بالابن كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 ولا مع الثلث ولا الثلث مع مثل ولا مع السدس كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 السدس كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى  
 ومع الحاميا العكس على القدرين فهم الابن والفرز لا بالفرز ولو لو خط هذا الحاميا  
 كما استع سبها بغير العول يجمع الزوج مع مثل وكذا في البنين ولبن ومع الثمن كزوج وبنت احدى  
 وثلثين وهكذا لا يخرج عن الفرز واعلم ان العول اذا كان واحدا من ابني الابوين  
 كان وورث المال كله بغير الفرز والباقي بالفرز او بالفرز وبعض هذا  
 الاصل يجمع على ما بين من التفسير في موارثهم وعلى الثالث يقدم صاحب الفرز فيعطى فيه  
 والباقي للابن وعلى الثاني ثلثان يطبق السهام على الفرز او بن عليهما او ثلثيها فاعلم  
 لا اشكاله على الثاني فالزائد عندنا لا يتأثر بزيادة على سهامهم او الا فرز  
 وعلى الثالث يعطى الفرز على الثلث البنات والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات  
 عندنا اما بغير على من الفرز واحد في الثلث والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات  
 التفسير فيكون من الفرز واحد فانه يورث من الفرز الاصل كان له الاصل خلافا  
 في المفسرين حيث يورث في الاول التفسير في اعطاء الزايد للعصبية وهم المنفردون  
 على الاعام والاحوة وفي الثاني العول يجعلوا لنفسهم وورثها على ارباب السهام وجب ان  
 المستلزمين انما السدس والمركة العظمى بين الامام بنده والعاقبة وعليهما اعظم الفرز  
 انهم عليه ما يقول مستلذان التعبد ياطعون في ابوة مدعينا والمولود من اجارها  
 وعليه فاعلم ان الذكر يورث على ذى السهام عدا الزوج والزوج والام مع وجود من يجبهها على

مع الزوج كزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى وكزوج وبنت احدى



بأقوى كونه ان شاء الله تعالى لا عمل في الفرض عند العبد ما عدا في المسئلة الأولى  
 ولا سلطان ان يفرض الله سبحانه في ما لا يقدر كضيق وثقل أو ثلثين وثلثون  
 ذلك لا لكان جاهلا او عابثا لعل من ذلك علوا كبيرا وفي المسئلة الثانية الذي  
 احصى ملوحي يعلم ان السهام لا يقول على شئ بل يدخل النفس على البنت أو  
 اخذت للأب أو ابوين أو على الأب ومن يقرب وسببا ان شاء الله تعالى ومن  
 دخول النفس على الأربع غير موجود الاضافي يعرج من كذب واللعمرو هو غير  
 بغير وجه متافذ متافذ من يدخل عليه النفس فان الأربع مع الولد لا يفتقر  
 التسدس مع عدمه للبس من ذوي الفروض مسئلة القول في تصحيح فلتة  
 فيان مبرأ الانسان وحران من ربه ثم ثلث الاباء من غير ان يقع والاول  
 وان نزلوا بشرط الاقرب فالأقرب فالأقرب فاما إذا انفردت عن قريب فالبنت مربية  
 وكذا الأم ثم إذا انفردت عندها ثلث الثلث بالفرض والباقي بالزوجه والاول  
 اجمع بالفرايد ولو اجتمعوا اي الابوان خاصة منفردين عن هو فربما ما لا يلزم  
 مع عدم حاجب الاب للفرائيد ولو كان له او البنت فحقها من الثلث كان لها  
 التسدس بالفرض ايضا والباقي للأم بالفرايد ولو اجتمعا وشاركتا زوج او زوجة  
 فلزوج النصف وللزوجه الربع وللأم ثلث الاصل لثالث الباقي من نصيبها  
 لم يكن لها حاجب من الاخوة والباقي نصيبهم للأم بالفرايد فاما ما يجوز  
 بالفرض ولو كان الأم حاجب كان لها التسدس من الأصل كالثلث والباقي نصيبها  
 كالسباغ ولو انفرد الابن عن ثلثه في مربية فاما كونه له بالفرايد ولو كان له  
 ولعل ما ذكره التوبة كذا البنت والابن لو انفردا كان المال بينهما اجمع بالتسوية

من ينفرد به المصنف

برش بعضه وهو الثلث الثلثان بالفرض والباقي للفرايد ولو كان له كونه لثالث الثلث  
 سهمان وللأبوين سهم واحد مع امهم او ابوان خاصة لهما الثلثان بالتسوية  
 خاصة ولو كان بطلا في المال لهما النصف بالفرض وللأبوين الثلثان ايضا مع الثلث  
 والباقي هو للزوجة وعلى الابوين والبنات خاصة على نيب الفرض اجماعا فالبنت ثلثه  
 اخوانه لكل منهما نصف والفرض يخرج من ثلثين لان اصلها ستة يخرج سدس والنصف  
 برقي الفرض يخرج الكسري ذلك هذا اذ لم يكن للأم حاجب عن الزايد من الثلث ولو  
 لم يكن من الاخوة ردة على الزوجه البنت خاصة بالباقي والفرض يخرج من اربعة عشر  
 للأم سدسها وبغير البنت اثنا عشر بالزوجة والاول ربعها بالزوجة والاول  
 بالزوجة والاول اصل الردها وبغيرها وكون في السباغ خاصة ولا في خاصة هذا  
 من عدم الأم بل على جميع ذلك الاجماع في عبارة جمع ولا في كون الردها الرباعية الا ان  
 فجعلها والابوين ان لم ينفردا اجماع على خلاصتها هو القم ولو كان مع الابوين يضاف  
 عدا للأبوين التسدس بينهما والبنات الثلثان بالتسوية ولا ردة في المال  
 لان الفرض فيه هذا التسام ولو كان معهما اي مع البنات او معن اي البنات اصل  
 الابوين خاصة لثالث التسدس مطلقا كان او انا وطما والحق الثلثان والتسوية الباقي  
 عن سهمها مع برز عليهم جميعا خاصة على تسوية التسام على الاشهر الأقوى بل  
 ان يكون اجماعا خلاصا لا لا ساكن في الرزق بالبنت وهو شاذ وفي مخرج الفرض  
 تن شاذ الاجماع على الخمار ولو كان مع البنت والبنات فصاعدا والابوين رزق  
 او زوجهم كان الزوج مطلق وللزوجة الثلثي كل وللأبوين التسدس  
 ان كانا معا ولا فلا حدهما التسدس والباقي للبنت والبنات وحيث ينفرد



عن الفرضية التي هي النصف والثلثان والثلث في مثل المن وتختلف باختلاف  
الفرض التي فرضناها وهي لو كان الولد بنتين واحد الابوين نوز وجهر لوليتا  
واحد هاز وجا ووجهر ر عليهما اي على البنت والبنات التي بينهما وعلى الابوين  
الفرض الاول واحد هازي الفرض الثاني خاسع عدم الحاج للام عن الثلث ولما عبت  
بناسية للبنت ثلثه اخاص وللابوين ثلثا اذا اجتمعوا معا معا والاولا هازي  
الربع وطها الثلث الارباع وللبنين ربعا لخاص والنحو الباقي لاهل الابوين  
كان معهما من محي انهم وردناه اي الفاضل عن الفرضية على البنت والبنات  
بنسبة هاهم ولابوين علي الزوجهين هذا الجماعا والحقة اي الكلام في هذا المن  
مسائل اولاد الاولاد يقيمون في الارث مقام ابائهم عند عدم الابوين  
واردت فيهم اجاعا للخص ومنه كثيرة منها جوف ذلك النوع من جوف  
او احدها كما هو الاقوى وسبقنا اننا قد استعنا وحيث يكون باحد كذا فبعضهم نصيب  
بغيره الى الميت فلا ولا لابن الثلثان ولا ولا البنت الثلثا كما بان كانوا ذكورا  
او انثاا ويقيمون اي الضيق الذي يجره انقسام الاولاد للضيق المذكور في خط  
اولاد ابن كانوا او اولاد بنت اجاعا في الاول وعلى الاشبه لاشهر في الثاني وفي مرج  
التفريق وتابع وغيره الاجاع خلافا للفاصل في هذا القسم اولاد البنات ضيعهم بالنسبة  
ملم ولو كانوا ذكورا انثاا ويقيمون جميع قوله على الاشبه الى اخذ كل فرضي نصيب من  
بغيره فانه الاشبه لاشهر اجاعا وفي مرج الغيرة وغيره الاجاع خلافا للفرقة في  
وغيره ايضا الواقيسون تقاسم الاولاد للثب من غير اعتبار من فقره او بغيره وعلى القو  
بمنع الاقرب منهم الى الميت لا بعد اجاعا ويخرج على الخلاف مع الوضوح رحمه الله

فرضه هاهم

فروع منها ان يرد على ولد البنت ما يرد على من سموا خاضعة وسموا الابوين من كذا  
على انه ذكر ان ولد لها او انق على المختار وتجوز ذلك على مذهبه بما اذا كان ولدا لها  
وعلى القولين بتاكون اي اولاد الاولاد حصة ما مافهم الابوين للثب من  
ابعد منهما كما اشارهما الاولاد للثب على الاصح الا شمر بالاختلاف في الامن الصدوق  
منع عن المشار كره جعل الزكاة للابوين او احدهما خاضعة وهو شاذ وانما على خلافه  
فصل الاجماع يحكي اي يعطى بخير الولد الاكبر من الذكور وان غلبت الانثا لذكر  
فانتهى بغيره ان الميت المورث له وخاله وسببه ومعه خيرة من مذهبنا والمورث  
من خيرة او ظاهره فلو كان يعطى بسبب الوجوب الاستحقاق بها كما هو الاصح في القوي  
الشراب الاجاع خلافا لما عداها لولا ان على الاستحقاق لكان بعضهم الاخصاء في القوي  
لايمان او هو لم يرد اولاد لاشهر لاشهر الاقتصار على الاشبه لاشهر في مرج ضرة  
تكملة الاجماع على خلافه انما الضيق في ان كتب في الوصل والارث لم يجر لكتفا كما عرفنا  
فصل الاجماع من ذكره وتجوز اجاعا بما اذا اخذ الميت لاشهر لاشهر اي على الاول  
خلافا لاجماع المشهور كما في النسبة لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر  
مقدار المحبة او ضيقها كما في اها او عدمه وكذا في ما لا يرد لولا كان دها او في  
وجه منصف الاولاد لاولاد لاولاد لاولاد لاولاد لاولاد لاولاد لاولاد لاولاد  
للتاسية في الزوج وعلم ان يكون الاكبر من العدا والماله المحجوز من المنع من انكبا  
الذكور لا خلاف في ذلك لولا ان ومنه ما في اولاد لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر لاشهر  
بنسبة التسمية واهل الشهرة خلافا لابن حنيفة مشرقي وها الاكبر بعد آخر في خط  
مع وجوده ولا يخرج من قولنا الشهم ويجوز لذكر او احد مع غيره من الورثة الغير الذكور

اشبه

بما







والشبهة الاولى التي انزعجوا بها عن هذا الجواب هو ان لا بأس بما ذكرناه من الشرطين ثم ان الجواب  
يخص بالاشياء دون اولادهم بل لا خلاف انهم يحبون من كان ابعد منهم بمسيرة ويحبون عيشهم  
وعملهم اكثر من حبهم للثمن الذي يبيعون به هذا الجواب الذي هو على الوجهين وفي  
الحق ان الاشياء ممتدة والاولاد اعم من ذلك انهم يحبون الثمن الذي يبيعون به اولادهم ولا يفرقون بين  
من يبيعون على شرا فليس بالاشياء بل بالاشياء التي هي اولادهم وان نزلوا وبشرط الاقرب في الاقرب  
ولن نعلم امرين ممتدة اقربوا واجتمعوا الا ان كانوا الملامح لا ممتدة على تقدير ما في ذكرنا فقام  
تعالى فافزع الواحد الذي لا ممتدة من المال الذي هو في المال الذي هو في المال الذي هو في المال  
فصاعدا الى الله بالقياس والى الله بالقياس والى الله بالقياس والى الله بالقياس والى الله بالقياس  
والذكر من ان والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من  
بالفرق والاشياء من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم  
مفهومه ان كانوا اولادهم ولا يفرق مع الاشياء والاشياء من والاشياء منهم والواحد من  
خاصة من الاشياء من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم  
وكلام جمع لكن يشيرون الى الاشياء والاشياء من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم  
او من غيرهم عن الاشياء ويكون حكمهم في الاشياء والاشياء من والاشياء منهم والواحد من  
لما افادوا اولادهم والاشياء من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من  
وكذا الاشياء من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم والواحد من والاشياء منهم  
بالقياس لشيء مع الشاوية في الذكورية والانثوية وبانها من مع الاختلاف فيها  
للكون من كل الاشياء هذا حكم انفرادهم من باقي الكلاسات للابوين والامم ولحكم ايضا  
معهم لكونهم الكلاسات الثلاثة كان لولاد الامم خاصة الستين ان كان واحد او اكثر

المختصر في الحساب

لکھنؤ

ان كانوا اكثر من ابني اولاد الاب الام بمقام ذكر كانوا في واحد او ملحقه وادخلت  
 معهم اولاد الاب خاصة كما مر في ابنت الفريضة وادخلت من السهام بان كان كلاله الاقرب  
 لغناه ومطرا وخينين كذا في قوله على كلاله الاب والام خاصة على انهم الاقرب في كلاله  
 جمع بل الاكثر على ان الاجتماع خلافه لا يقتضي عدلهم جميعا ولو ابنت الفريضة مع  
 الام ولد الام بعد اجتماعها في الزرع على ان الاب خاصة وعلية ما حولان احدهما اقرب  
 على كلاله الاب خاصة وعلية البند وقول الشبان واكثر المتأخرين لان التقى بواحد منهما  
 الزوج او الزوجة دون كلاله الام بما عاين من عليه الغرم فله الغرم ولا لغيره الا ما يقع  
 وتبين ضاعا من ولد الام واخمين المذبح واحد من ولد الام فكل كلاله الام الشبان  
 او اكثر فزعموا الباقي ثم لاقت والاخمين فزعموا وقول القول الاخر اقرب في قوله  
 ينسب منهنما ارباعا على الفرض الاول والخاسل في الاخرى وهو شغل المهر على الزوجة  
 الاول وفي الكتب الاجتماع والمحال كماله اضرده ماله لا يكون للام ولذا جعل المهر في  
 مهر ولما جمع بينهما وقولنا كما سألنا في مال كذا بقية من بينهم بالتسوية لولا  
 للام مثل حظ البنين وان كانا معا اربعة لمال كذا بقية من بينهم بالتسوية بخلاف  
 شي من ذلك لاجل وتوليعهم التعداد المتخالفين فربما كان بعضهم لا ينفذ  
 الام فاقرب بالام الثلث على الاصح مطر واحدا كان او اكثر ومن قارب بالاب الثلثا  
 كانت ولو كان المهر في احداهما للمتأخرين وادعى فملك انفاهم وفي المسئلة احوال  
 نادر ولما جمع معهم اربع الاجل اذ وجب اذ وجب اخذ كل سهمها نصيبا لا على  
 من النصيب والربع ولين تقرب منهم بالام ثلث الاصل لا نصيبها المفروض لها فان  
 المهر في اولها الباقي من تقرب بالاب سهم واحد الا الذي يمنع ثلث الاصل في خلاف



من ذلك وان اجتمع معهم الاخوة فاجتمعوا للادب والاعمال والافتخار والافتخار للادب  
 كالزخ والافتخار على المعروف من مذهب الاحكام من غير خلاف عرف بينهم وقام  
 جمع الاجماع ولذا اجتمع الجدا والافتخار للادب والافتخار للادب والافتخار للادب  
 على الخلاف والافتخار النصف والافتخار النصف والافتخار النصف والافتخار النصف  
 او على الاختصاص فاختصوا لان اجودها النصف وافتخارها اجودها لاختصاصها  
 لواجتمع اربعة اجداد لادب وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار  
 افتخارها لادبها وافتخارها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 بينهم اربعة اجداد لادب وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار  
 اربعة لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 هو المشهور بين الاجماع وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار وافتخار  
 على الاول واجتبه لا يمكن الاحتياط على حال وعليه تقع المستلزم وانما يفتقر الى  
 من ثلثة اشياء هي مخرج ما فيها من الغرض وهو انك تهم منها لادبها لادبها لادبها  
 لا تقسم على عدم وهو انك تهم منها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 اربعة وافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 فتعذر هذا انك تهم على الغرضين بين عدد منهم كل فريق وتقسيم ما بينهما لادبها  
 التقدير نصير الى عدد من في الافتخار مستند وتكون تقديري اصل الغرضية فتعذر  
 وثمانية ثمانية مستند وتكون تقديري اصل الغرضية فتعذر وثمانية ثمانية  
 اثنان وتكون تقديري اصل الغرضية فتعذر وثمانية ثمانية اثنان وتكون  
 ثمانية لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 ثمانية لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها

الافتخار لادبها

١٢٥  
 افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 الافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 وافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 من افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 المانع لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 الافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 من ذلك ما علم ان افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 بظهر الامر بالادب والافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 والافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 وكذا المال للفتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 لان افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 بغير افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 كما ان افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 خلافا لاجماعهم ان جميع ما ذكره انما هو افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها  
 للادب لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 خاتمة بغير افتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 والافتخار لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 اللادب لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها  
 اللادب لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها لادبها















المرفوع علم الهدى في اصول المسند قول ثالث فترد به حيث انه منعه من العبد اي من الزنا  
 فاحتمل دون الفهم فيفسد بها لها وهو شاذ ومستند ضعيف ولا فرق في اطلاق العبار  
 اطلاقه الزوجية كونه ذات ولد من زوجها ام لا وهو الاقوى فافاد في كتابه  
 وفي الشرائع الاجماع خلافا للعنف والاعمال المتأخرين والاحياء لا ينفرد على حال  
 افرق في الابنية والساكن على القول باعبارها بين ما يملكه الزوج وغيره لا بين القسا  
 للكنه وبين كتمانها ولا جازا احد في علمه سم البناء والمال بالامان المثلثة من احكام  
 دون المفقولة فاما من احكامها اجماعا كما لا يفرق بين كونها طالبة للغير او لا فبالقول  
 كالتمتع على المحرم والزواج على الاحرار وان لم يستحل او كانا بذمادون الشبهة في  
 القوم للبناء والامان والتجران لا يقوم مستحق البناء في الارض مما نال الى دفعه  
 فيقد الشاركا تهما بديهة في ملك الغير على وجه لا يثبت عليها الا ان يثبت ويحط  
 فيه ما عدا الارض من ذلك وفيه وجه آخر اخبر هو ان يقوم الارض على تقدير  
 خلقها من الابنية او لا شيا وما يبي فاذا قيل عشرة فمما اخرى مضافة اليها  
 فيل عشر من مثلا كانت شريكه في العشر الزائد وهذا القية رخصة للوفاء بغيره  
 لمعنى لو بزل الاعيان لم يكن لها طلب القية رخصة ام على سبيل الاستعانة وفيها  
 ولعل الاقرب الاول واما ما يجمع مسئلتنا الاولى فاعلق ذوا الاسرع بناء واحد  
 من الاجماع وتزوج اخرى بعد العدة او فيها اذا كانت بانية ثم ماتوا واشتبهت  
 المطلقة بين الاجماع للاختلاف التماسا للعلوية مع التمسك مع الولد مع الزوج  
 مع عده والباقي من نصيبها بين الاربعة المشبهة بينهم الماطقة بالسوية بلا خلاف  
 ظاهر ولا يحكى الاصل حيث صار للفرقة في اخرجهما بالطلاق منع من

الاقوى

عند الارث وحكم بالنسبة للبيان وبرقة النطق العتيق ولو اشتبهت بواحدة او بين  
 او نحو ذلك في استحقاق الحكم او للفرقة نظرا لثبوتها كاحكامه في شروط الدخول  
 لا يلزم بحيث يثبت الحكم من كذا في دونه فان مات في مرضه ذلك قبل الدخول  
 خلافا لما لا يثبت بالاختلاف بعد ثبوتها فان مات المريض في مرضه لم ير من المرض الاول  
 بعد الدخول فلا ريب في صحة العقد ولو رددت حكمه ولو ماتت في مرضه لم ير من المرض  
 قبل الدخول بما في الاقوى في ثبوتها في بيان الاثر بالولاية وقدر انفسا  
 من رتبة الاولى ولاء العتق على ما في ثبوت الارث في الاجماع والسنن المتواترة وتخص  
 المعنوي في العتق فلا يثبت كونه المعنوي بل بالاختلاف الامن فلهذا على خلاف الاجماع  
 في كلام جمع نعم لو دار الولاية طارفا كما لو اعق العتق المتمع وبشرط في الارض في  
 بالعنف لا يثبت من غير حال عتاقه ولو كان العتق واجبا في كتمان او نكاحها  
 كان العبد المعنوي سائرا لولا لاه عليه وكذا لو يبيع ولكن من غير كتمان  
 بل بالاختلاف وهذا على الاشهر لا ظهر في الاصل اجماعا في كلام جمع الاجماع فيها خلا  
 للبيوع وابر حرم في ام الولد فابتنا الولاية لو شرعوا لها بعد عتاقها من نصيب  
 وادها من العتق بالغير فاجبا الولاية لمن ملكا مدها لغيره فاعتق عليه سوا  
 ملكها باختياره او اضطرره في اشراط الاشهاد في البرى خو لا نواله العتق  
 الاكثر وهذا بسط النوى بعد العتق للاشتام لا بل لا يذم من حرم وجهان ظاهر  
 الاكثر وخرج الثاني ولا يثبت المعنوي من غير وجود مناسبه وان بعد اجماعا و  
 عتق من الزوج والزوج بعد ان باخذ كل منهما نصيبا لا يذم بالاختلاف  
 منع عن ارتد الزوج خاصة وجعل المال كله للضعف فعدا والباقي وهو



وإذا جعلنا الشرط المقتضى له في الحق لا يكون له واحد أو أكثر في  
 ان كانا أكثر فيشعرون بغيرهم التوبة ذكرنا اننا اوجدنا في هذا خلافا ولو عد  
 المسم فلا يصح ان يكون الوارد في العبارة احوال خمسة لا خارجا عن النطاق بل فيها  
 مع عدم وجودها الا ان الامر في الاختيار بها هو ان يشعروا ان احد هذه  
 المقام يقول انهم انما قالوا لا ولا ذكر دون الاثبات فان لم يكن ذلك  
 قالوا لا لعصبة الذين يعطون عندنا احد من اخوانه ووجهه ووجهه ووجهه  
 كذا اذا كان المعنى محله ولو كان المعنى امر لم ينفصل الولاء الى عصبة دون اولادها  
 ولو كان ذكرها لا اشكال في هذا فقد توخى الخلاف في الاستبعاد وفيه وجه  
 الاجماع وانما هو في الخلاف في الاول وما الخلق المقصود من غير من القدر  
 الاجماع عليه ولا يخرج عن قريب وان كان المستلزم اشكال واعلم ان شرطه في  
 شرطه في النسب على الاكثر لا يظهر في الاصل لا ولا وكذا الجملة لا يخرج من قبلنا  
 الامم فينبغي ان يشاع ما سلف في المشهور وانما نشأكم ولم يوجد خلافا في الاستبعاد  
 على الاثبات والحق على الاصح شاذ ولا يثبت الولاء الا في الاخوات والجدات ولو كان في  
 من شرطه ان لا يخرج من الاخوات والجدات والجدات والجدات ولا يخرج من  
 هبة واشترطه في بيع وتحم بلا خلافا بل في الجملة لا يثبت الولاء كما هو في  
 اشهرها عدمها وانما هي انما هي في وفاة الظاهر المثل وجمع ونظم في الفاتحة في موضع  
 منها ما لو ما المسم قبل العتق فخلعت او ما قبل العتق بعد العتق كما لو ما المسم قبل العتق  
 ما ان احد من اولاد المسم قبل العتق فخلعت او ما قبل العتق بعد العتق كما لو ما المسم قبل العتق  
 الولد المسم على الاخر واعلم ان شرطه في المولود غير محرم من اولاد عتق مع هذا الشرط

خلافا

خلافا ويصح ان ياتي قوله من مولى لغيره ان كان الاولاد مملوكين على الحرية في العتق  
 انهم بان ذلك انما اذا اعتقت الامم او كانت مملوكين وبنوهم في قولها ولا ان ذلك  
 لم يولد لعدم امكانه من جهة الاب لا ولا ولا عليه ولعل في الامم عليهم بعد فاقم  
 بعينها فان ما نوافه لا يثبت فوقه بعد وبنوهم مملوكين لغيره ولا ولو عتق لغيره بعد  
 وانما العتق قبل موتهم المحرم لا هم من مولى الامم الى ولا وانما اشترطه في الولد على  
 احرازه الولد داخل الزينة ثم عتقوا ولا هم لغيره مملوكين وانما اشترطه في الامم  
 بغيره لغيره لغيره ولا فرق في ذلك بين ان يعتقوا ام تصالين او جماع امهم  
 فلا يخرج من مملوكين على قدر ذلك وقد عتقوا الى مملوكين او بغيره ان ولا  
 للباشرة لا يخرج من مملوكين وانما يخرج من غيرهم من الضعيف الى الاثبات لا خلاف في  
 من ذلك ولا في اشراط كون الحرية المعبر بها في حقها من غير ضيق حاصلها  
 بالحق الاصلية وفي هذا الشرط وصريح لك وغيره الاتفاق ولا يخرج  
 الجرح وهو انما يثبت علم ان من نوال احسانا بعض ذلك الا ان احسانا جدينا  
 ولا المودت بل يثبت له انما للضيق عن الميراث بلا خلاف فيينا وفي كلام مع الاجماع  
 وهو عتق الامم عتق وقفا المشهور وفيه على الاجماع عليه فليس كل من مملوك  
 ونقل الولاء الى الغير خلافا للشيخ وابن حزم فاجابوا لا ان يفعل عنه وعن الخيارات  
 ما يعينه ما ان العتق الذي من مودعة عقد ان يقول المسمون عتقك على ان  
 ان تضره وتضع عتق وتعتق وتعتق فيقول القاضى فيك ولو اشرك العتق فيها  
 قال احداهما ان تضره وان تضره وتعتق عتق واعقل عتق وتعتق وارثا  
 ما ادى هذا المعنى فيقبل الاخر ولا يعتد في الارث عن القاضى الى ان يرد

يجب







بلا خلاف في شيء من ذلك وبرت هو اي ابن الملا عنده بل خلاف وكذا من ينقضي  
عن قدامه على الاظهر لا شهر وبقا اشهر عباد المص في اربع بالاجماع والاعتماد  
ولا يرتاباه ولا من يقرير ولا يوثق من حيث النسب ولا يعرف به الا بعد الدعوى  
تحت يده الحلة وورث هو اياه خاصه دون العكس فلا يرثه الا بلا خلاف ولا خلاف في  
غيره او غير ذلك من ذوى القرابة اية وبرتونام برتهم ولا يوثقون اية غير ذلك من  
النسب السابق او جازا شهرها وانما هي الاخر ولا يعرف بنسبها كمن يفرق عليه من يوثق  
ابن الملا عنده اخوة لا يرث مع اخ واخوة لا يرث مع اخوة اسواء في الحقيقة كما لو كان  
مع اخ او اخوات واخوات او اخوات من ارقام شادوا فاما انما شهر على سائر الا  
والدنيا لا يرثه القاري ولا اهل القرابة ولا غيرهما من الانساب ولا يرثه الا بعد  
في قطع التوثيق بينه وبين الزوجة وافرأه بل على الاجماع في كلام جميع وكذا ان  
وافرأه ايقم على الاشهر الاقوى بل ما اشهر عباد اكثر من بالاجماع وبرتونام  
ولده وان نزل والزوج او الزوجة نصيبها الا على مع الولد والاولاد مع الولد  
اي الولد والزوجة اولا وارثا آخر ولو صار من جرح في الزوجة الامام ثم مات ولو كان  
الابوان او احد من ذوى القرابة على الاشهر الاظهر كما في قبل كاعتق الا سكا والنفقة  
والخطي بتر اتم وقار لجامع عدمها كابن الملا عنده الزوجة على النفقة وعلى  
كون الام زانية فاما وافرأه بارتونام لشوق النسب عن غيرهم كابن الملا عنده  
بين الادلة الثانية المحل ومان سفل حقا اجماعا وبغيره في عند الاحتجاج كما  
لا يستلزم والقباح او محرمات البينة المعبر عنها بالاحتجاج كما في ادلة  
دون غيرها من غير القامض والقبض والبسط طبع الا احتيا وافت ذلك قد

في النكاح والطلاق

والنكاح ولا يشترط الاستمرار في النكاح ولا في الاقوى ولا جوار عند موت المورث مع حيا  
الحجوة غير عند بلا خلاف في شهر العلم بوجوده عند الموت والعلم بان ذلك العلم  
سنة اشهر حين موته يمكن تولد منه ولا يقتضي الحمل اذا لم يوطأ الام عليها بعد السنة  
معد الى الحيا ولو خرج بصغر ولو لم يخرج واستمر في سفل حيا لم يرث ولا يورث  
بر بعض النكاحات الشغل في سفل الا حقا من غير خلاف في موضع بعض النكاحات كمن  
عن تولد حيا بعد وفاته ولو لم يوطأ له من بعده عن نصيبها مع احتمال التولد ليدل عليها  
لقد رثتم على هذا التقدير لا يخرج عن احتمال ان عشر اما ان يولد ذكر او انثى كذا  
حق كذا سائر كبري اولادهم او اثنين او اذكر او اُنثى في ذكر او اُنثى في حق  
او سفل ميتا او اكثر هذه الاحتمالات نصيبا في جهة كبري فلو اجمع مع احتمال  
الثاني وفي المحل الثاني فلو اجمع مع امر اني اعطيت المحسن ثلثي محله في ولد حيا  
والا ووقع التركة بينهم على حسب ما يقدر حاله من ولد ميتا خضع افعال بالولاء  
مطلوبين ولا يخالفون عن غيرهم انصافا او اثمالاتا او نحو ذلك بحسب ما يقدر حاله من ولد  
او اوتوا او خنوا او احدا او متعددا ولو كان ذو فرض اعطوا النسب الا في  
من يجتمع المحل عن الاعلى كالزوجة والابوين او احدهما مع عدم ولد ميتا  
فان ولد ميتا اكوا نصيبهم وان ولد حيا وعي حيا ونسب التركة على حسبها  
ان من كان هذا المحل طلب النسبة من كان محجوبا بالاحكام لا يعطى شيئا الا  
الحال ومن كان له فرض لا يتغير بوجوده وعدمه كصبي الزوجين والابوين اذا  
كان معدول يعطى كل نصيبه ومن يقصر ولو على بعض الوجوه يعطى اقل نصيبه  
على تقديره فلا يدر على وجهه نصيبه كالا يورث اذا لم يكن هناك ولد منهم الزوجة



يورث ويورث المحبين وهو الولد في البطن من حرفة الحبوب أم لا ابواه ومن يقررت  
 لها أو لا يورث خاصة مع عدمها لا خلاف إلا من الشيخ في موضع من قبح  
 القرب باعدها منكم وهو ضعيف كما مضى في المسألة إذا تعاقب الشبه غير من في النسب  
 على ينفق البورث من شيا ونسب أو لا يورث أو لا يورث أو لا يورث أو لا يورث أو لا يورث  
 في الجمل وقد تقدمت المسئلة في كتاب الأعراف وبيدنا عدم تعدد الولد في  
 غيرها مع حلة الشرايط العشرة المنقولة التي لا يعلم موته ولا يصير من يقين  
 انفاذ ولكن في قلة التبريد على ما بان واشوا انهما ما دل على انهما اربع سنين  
 بطلب ما لو عليها جاعلة من القدماء والمثاخرين وهو الأقوى في الانفاذ في  
 الزمان وليس في سندها ضعف بالمعنى المصطلح فقام من الوثوق وهو صحيح  
 على الأصح سببا بعد ان اعتد بالعلم ومنها ما دل على ان عشرين سنين في الجمل  
 هو هذه الزواجر وان كانت صحيحة إلا انها في حكمنا حق وقضية في ما فرغ من يورث  
 القابل لها اقسام الورث في اقسامها أو المثلث الا من المقيد في قوله المشهور من الا  
 الى تلك المدة في بيع عطفه خاضع وحوال اقسام الورث في اقسامها من امور الورث  
 المدة وضمائم لها على تقدير اعمد مستند في الشق الاول لهذه الزواجر  
 وفي الثانية الزواجر في طينة التفر من انفسهم في حال الورث اذا كانوا ملائكة نجا  
 رده عليهم وليس فيها ضعف ايضا بل هو قف وزكته عن مفاد قوله القفا  
 فامر وقال الشيخ في طينة وبعده القاضي وابنه في قوله الحق واكثر المثاخرين في  
 حتى ينفق من جهن ولا يورث منه لا يعيش مثله اليها عادة ولا يورث ان هذا هو  
 في الاجبات وابعدهم الشيخ على الاموال المعصومة بالاجناد الموهوبه الموجه

بالاضام

بالاضافه لاصول القطعية ولا يورثهم سواها والمرجوة المذعوفة في العا  
 كاستفاد من سببها فاعلم وجوبه قطعية ليس معاني الزواجر في قوله الحق ان  
 ذلك لا يورث وجوبه محسب الاجبات في العلم وهذا قول آخر قد تقدمت عليه المشهور في  
 المدة المعين التي هي في زمانا مائة وعشرين سنة كذا في الزايد عنها لا يورث  
 بما ذكرها الى ما في ذلك وضع حكم يورث من هو موجود حال الحكم ولو مات قبل  
 في تلك المدة عزل ليرثه غيره وكان يحكم ما لم يورث بمجاعة خلاف الحق فخص ذلك  
 بما اذا لم يعلم خبره او موته بعد موته في حال ولا يورث المدة ولم يعلم خبره  
 وقاما له ورث الاقل للشك في خبره عند خبر موته ورثه لا يورث  
 الشك وفيه نظر التا بعد لو يورث الوالد من غيره وله وجباية ومبارة في حق  
 عليها الشيخ في غير انه يكون مبراة للأقرب الى ابيه وورثه كما فهمه كثير من الاجما  
 بالقطعية المحسوبة بعد هذا في هذه الزواجر مع تعددها ضعف وضو  
 ودلالة ومخالفة للاصول القطعية بخلاف كلام جميع الاجماع على خلافها  
 الثاني في بيان مبراة الخنثى وشبهه وهو من فرج الرجال والنساء هو  
 لا يخرج عنها ويكون احد فرج اصليا والاخر زائدا فان امكن استعمال  
 الاصل من الزايد فهو الواضح ولا فاشك في استعماله من غير اعتبار بالبول  
 فان بال من فرج الرجال فهو رجل وان بال من فرج النساء فهي امرأة فان بال  
 منها اعتبر بالسبق في انهما سبق ببول يورث عليه كورث الوتر بلا خلاف في  
 كلام كثير من الاجماع فان بدل من اقال الشيخ ولا كذا ان يورث على الذي  
 ينقطع منه اجزا والحق في الخلاف غير وفيه عند المقنف في قوله ليس في محلة ان



خروجا وانقطاعا قال الشيخ في خاصته انه يعلم فيه بالقرعة مدعا عليه وهو ثمان  
 ونفلا الاجماع معارضنا المتروك وهو بل واجود وقال المقيس في كتاب اعلام الوري  
 وعلم المحدث في انصاره انه بعد اصلا عما ان خلف احد الجانبين عدد اقل من  
 طاقنا واما ما شق في بعض عليه الاجماع وادعى في الشرار بولس الاخير وقال  
 وقال الصدوقان والمفيد في غيره والشيخ في غيره والجماع في غيره من المقتضى  
 انه يعطى نصف هرات رجل ونصف هرات امرأة وهو اشتهر عليه عند المتأخرين  
 واعلم هذا القوي وعليه الاجماع مع الختني ذكره الواشي في هذا اختلاف الاصحاب  
 فكيفية الضمير على قولين فبما كان التمايز والاجماع واستحسنه القاضي في  
 المذكور بغير الختني ثلثة في الفرع الاول وكذا في الثاني لكن للآتي سمان والله  
 اربعمائة ثلثة وللآتي سمان في الثالث لكن للآتي سمان والله كذا  
 ونحو غيره يجعل للآتي اقل عدد يكون له نصف وهو اثنان والمذكر مضعف  
 والختني نصف كذا مناهة لفرصة على الاول من سبعين على الثاني من مئة  
 الثالث من تسعين حيث تقدم من التفسير وقبل كاحس التفسير ان نصف الفرصة  
 مرتين بفرصة مائة كذا وامر الآتي ويعطى الختني وغيره نصف النصفين وهو  
 اظهر لان هنا واشهر كما خرج يرجع مثاله ختني ذكره في غيره ذكره  
 نارة ونكر واثني اخرى ونطلب من العدد اقل ما له نصف ونصف نصف  
 وثلثة نصف حتى يقع منه فرض يكون كذا كذا والآتي واخذ نصف النصفين  
 ايقم فيكون اثني عشر للختني خمسة وللذكر سبعين ولو كان بدل الذكر  
 حصل للآتي سبعين وللآتي خمسة بان انك اذا اضممت الفرصة على ثمانية

فمضمون هذا

ثم قسمها من اخرى على نقد بر الاثني عشر نظرا الى كذا من الفرصتين فان ثمان  
 ضربا احدهما في الاخرى وان ثمانا ضربا احدهما في الاخرى وان ثمانا  
 اجتزأت باحدهما وان ثمانا سبعا اخذت الاكثر ثم نفرض لك اثني عشر فاعطى كل  
 وارث من الجميع نصف ما حصل له من الفرصتين فلو كان مع الختني ذكره في  
 نقد بر فرض الختني ذكره ان يكون الفرصة من اثني عشر وعلى نقد بر فرضه فيكون ثلثة  
 والفرصة ان سبعا بان ثمانا ضربا احدهما في الاخرى في الجميع في اثني عشر فيكون اثني  
 للختني على نقد بر المذكور في ستة عشر وعلى نقد بر الاثني عشر بغيره في نصفه  
 خمسة من اثني عشر وللمذكر سبعين لا نصفه على نقد بر ذكره في الختني  
 وهو ستة عشر والى على نقد بر الاثني عشر وهو ثمانا بنحو لو كان مع الختني اثني عشر  
 بما لها الا ان للختني سبعين وللآتي خمسة فانه على نقد بر فرض الختني ذكره في  
 من ثلثة وعلى نقد بر فرضه اثني عشر بغيره من اثني عشر بغيره في الاخرى اثنا  
 ثم الجميع في اثني عشر بغيره اثني عشر للختني على نقد بر المذكور في ثمانا بنحو لو كان  
 الاثني عشر ستة عشر بغيره في نصفه وهو سبعين وللآتي على نقد بر ذكره  
 اربعين على نقد بر الاثني عشر ستة عشر ومجموع النصف من كل منهما حاصل ولو  
 معز كذا والآتي على نقد بر فرضه مائة ذكره يكون الفرصة من خمسة عشر على نقد بر  
 اثني يكون من اربعة والتفسير بين الفرصتين التباين فقر واحد بهما في  
 الاخرى يبلغ عشرين ثم الجميع في الاثني عشر يبلغ اربعين فالختني على نقد بر  
 المذكور في ستة عشر وعلى نقد بر الاثني عشر ومجموع نصفه اثني عشر  
 عشر والمذكر على نقد بر فرضه مائة كذا في ثمانا بنحو ثمانا عشر وعلى نقد بر



عشرون ونصف في ثمانية عشر والاثنى عشر بقدر فرض المذكورة ثمانية وعشر  
 بقدر فرض الاثني عشر ونصف في ثمانية عشر بقدر فرض المذكورة ثمانية وعشر  
 من اربعين والذكر ثمانية عشر والاثنى عشر منها فخذ اختلفت في الفضة  
 بين القولين في هذه الفروض اما على الفرض الاول فهو جبال القول الاول  
 للفقير ثلث اسباع التركة والذكر اربعة اسباعها وبوجه القول الثاني  
 بنقص نصيب الفقير على ثلث اسباع الاثنى عشر اسباعا سبعة واربعة  
 واما على الفرض الثاني فهو جبال القول الثاني ثلث اسباع التركة والاثنى عشر  
 وعلى القول الثاني بنقص نصيب واحد من اثني عشر واما على الفرض الثالث فينقص  
 القول الاول للفقير ثلث التركة ثلثين تسعة والذكر اربعة اسباع والاثنى  
 تسعان وعلى القول الثاني بنقص نصيب الفقير ثلث واحد ولو شاك في  
 اذ وجب صح في فرضهم الخلق وشاك مع قطع النظر عن احدهما ثم خرج  
 بنصيب الزوج او الزوجين فعلى الفرض الاول على القول الاول من الزوجين والاثنى  
 وهو اربعة وثمانين في الحاصل من ثلث الفرضين فالرفع فينقص الفرضين التي فيه  
 الفرضين سبعة لوجامعهم زوج ضربها في مخرج نصيب الزوجين ثمانية وعشر  
 ما للزوج منها الزوج سبعة ومن كان منها شيء اخذ مفرقا ثلث وهو ما يقع  
 من مفرق الاربعين عن نصيب الزوج فللفقير تسعة والذكر اثني عشر ولو جازم  
 من مفرق التسعة في مخرج نصيبها ثمانية يحصل ستة وخمسون فللزوجين منها ثمانية  
 ومن لم منها شيء اخذ مفرقا في سبعة وهو ما يقع من مفرق الثمانية عن نصيب  
 للفقير احد وعشرون والذكر ثمانية وعشرون وعلى الفرض الاول على القول الثاني

الذي فيه الفرض

الذي فيه الفرضين اثني عشر لوجامعهم زوج ضربها في مخرج نصيب الزوجين ثمانية  
 ثمانية والزوجين للزوج منها الزوج اثني عشر ومن كان لم منها شيء اخذ مفرقا  
 في ثلث مفرق التسعة في مخرج نصيبها ثمانية يحصل ستة وخمسون فللزوجين منها ثمانية  
 الاثنى عشر في مخرج نصيبها ثمانية يبلغ ستة وتسعين للزوجين اثني عشر ومن كان  
 لم منها شيء اخذ مفرقا في سبعة مفرق التسعة في مخرج نصيبها ثمانية يحصل ستة  
 وفوق على هذا الفرض المأخوذ وغيره على كل من القولين ومن ليس له زوج النساء  
 ولا زوج الزيجال اما بان يخرج الفضل من زوج او يفقد ويكون له نصيب من الزوجين  
 يخرج من الفضل ان ادبوا مع وجود الذب او بان يتقاربا اكل او نحو ذلك في  
 بالفرع على الاصل الا انه في التسوية في الخلافة عنه وفيه قول اخر شاذ وكيفية  
 كافي الصالحين يكتب على سهم عدا الله وعلى سهم امته ثم يقول المرفع اللهم انك  
 لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون  
 فيبين لنا امر هذا المولى وكتبت بغيره في الكفاية ثم يخرج النساء  
 في سهام مبهمة ثم يحال النهام على اخرج ووث عليه وظاهر كغيره من الذم  
 ولو غير ما قبله لانه امر به جمع وهو احوال ان لم يكن اظهر من ذلك واسان وبيدنا  
 على نحو يقع لانه ضكون الفاق عقدا لا اذ عند المحر واحد سواء كان  
 المحفود كرام غير يوفق او صاحب بغيره فان ابنته احدهما فها اثنان ولا يوا  
 بلا خلاف وعلى التقديرين بان ان اثنى الفرض في الموجد في حكم كونهما واحد وان  
 او ذكر او احدا او ذكرين ولو لم يكن له فرج اصلا او كانا عاقلين لم يوا  
 الثالث في بيان ميراث الغرض والمهدوم عليهم وهو آله بيت بعضهم







ان يورثهم بالنسب الصحيح فاسده وبالسبب الصحيح فاصنه وبابوين و  
 والمبند على ما نقله جازم وقال الشيخ في حمله من كبره وجماعه الميم يورثون بالحق  
 والفاصد فيها وعزى هذا القول الى المشهور واخبار الفضل الشيرازي عن المصنف  
 من تأخره والمسئلة هل يورث في كنفه كان ولو خلف الميموسى الميموسى له فلهما نصيب  
 دون الرجوع على عمار الفضل وصليبهما على عمار الشيخ وعلى قول ابوين ان كل  
 امر على نكاح صحيح وكل الاطلاق على الميم ولو خلف جد له هو اخيه ويقتصر على  
 ابوه بائنه فاولاد منها فالبنات للصلب جدته لا لغيره وهي اخيه لان اباهما واحد  
 هما ابي الجد وبه لا يخبر ولا كذا لو خلف بنتا لولده وبه يقتصر فيها اذا تزوج  
 امه واولادها ابنتا فهي بنته لصلبه واخيه لأمه فلهما الارث بالميتة والاختيار  
 لا يورث الاخت مع البنات بل يورث بالبنتة خاتمة والحكم في هاتين المسئلتين  
 بالارث بالنسب يقولون انما هو على قولين الآخرين ودخول ابوين وامه عليه  
 فيبند بغير النسب في بيان حصص الفرائض اعلم ان كل عدد اذا نسب الى غيره فان  
 يكونا متساويين فكلته وتشتق يقال له المتماثلان ايتم او مختلفين وحيث انما  
 الاطراف الاكثر وبقيتها باسقاطه منه من بعد اخرى ولا والاول المتماثلان  
 كالثلثين مع التسعة ويقال لها المتوافقان بالمعنى الاعم ايضا والثاني لا يجزى عن  
 اما ان بعدهما عددا شاعرا الواحدان فيهما اجمعان بعد اخرى ولا نسبهما الا  
 فالاول المتوافقان بالمعنى الاخص كالعشرة والستة والثمانية كان التسعة  
 فيهما الخمسة وقد بعد المعنى لها كالاثني عشر والثمانية عشر فانه فيها التسعة  
 والاثني عشر فواضعا بالسد على الثلث والنصف لكن المعبر فيها انما جاز بالآلة

بشر

عالم

الفريضة في السهل

للفريضة واسهل للمتناه وهو هنا التدرج والثاني المتباينان كثلثة وخمسة  
 وثلثة وسبعة اذا عرفت ذلك فاعلم ان مخرج سبعة باخره الدخول يخرج  
 في مخرج الثلثين ونحوه بالمخرج اقل عدد يخرج منه للجزء انكسر جميعا يخرج  
 النصف من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان من ثلثة عشر  
 والشد من سبعة واما ان يقع في المسئلة واحد منها او اثنان فصا عدد  
 منها يقع منه في مخرج الاول فالخرج المأخوذ منه لا لكسر هو اصل المسئلة  
 كالأول اجمع الزوج مع اهل الوبنة الثانية من قبله فريضة فاصل الفريضة  
 اثنان هو مخرج النصف حصته الزوج فواحد منها والاخر الباقي فان اقصاهم  
 من مخرج كذا لا يعمل به ما يملك ان يقع الفريضة من عدد يذهب اليه الحساب  
 لو اجمع فريضة فان وعلى التوافق كان المتماثلان وخرج الكسرين من مخرج  
 واحد اجزايا باحداهما كالثلث والثلثين فالثلثة اصل الفريضة وان كانا  
 المخرج فلا بد من النظر فيها فان كانا متساويين اجزايا باكثرهما كالثلثين يخرج  
 الثمن فريضة الزوج والاثني عشر يخرج النصف فريضة البنت الواحدة فيما  
 اذا اجتمع مع الزوج فاكوا المخرجين وهو الثانية اصل الفريضة وان كانا  
 ضربا فواحد في مجموع الاخر كالستة يخرج فريضة الواحد من كل الا  
 والاربعة يخرج فريضة الزوج والثلثة والنصف بينهما بالنصف وهو من الاربع  
 ومن الستة ثلثة فريضة واحد النصفين في مجموع الاخر يحصل اثني عشر هو اصل  
 الفريضة وان كانا متباينين ضربا واحد فيهما في الاخر كما بعد وثلثة فيما  
 اجمع ووجهها الربع والثلثا الثلث ضرب الاربع في الثلثة او بالعكس يحصل



هو اصل الفرضية وعلى الثالث يجعل المال عدد الزئوس مع التساو <sup>محمدا</sup> <sup>ويعدها</sup>  
 الفرضية لا يخرج وان كان يكون بعد التسام او اقل منها او اكثر فاما ان الفرضية <sup>محمدا</sup>  
 فان انقسم الفرضية عليها من غير كسر فلا يخرج من كونها لا يوجب <sup>محمدا</sup>  
 سببين ولا ينقسم عليها من غير كسر مع تساويها فانما ان كسر على فري <sup>محمدا</sup>  
 ثم انما ان يكون بين العدد المنكسر عليها وفوقها <sup>محمدا</sup>  
 انكسر على فري واحد فخر عدده من المنكسر عليهم دون نصيبهم <sup>محمدا</sup>  
 بين العدد والنصيب كان بينهما يانين مثل ابوين وخمس ثلثي <sup>محمدا</sup>  
 على السدس ونحوه سبعة نصيب ابوين اثنان لا ينكسر عليها <sup>محمدا</sup>  
 نصيب ابين على الخمسة عدد هن فخر عدده خمسة فام عدد هن <sup>محمدا</sup>  
 اجمع وهو ثلثون ونسبة الفرضية فكل من حصل الشيء من اصل الفرضية <sup>محمدا</sup>  
 فخر دنانير خمسة فلا ابوين سلساها عشرة والبنات الخمس ثلثها <sup>محمدا</sup>  
 ينقسم عليها بالتسوية اربعة اربعة وانما ضربنا الخمسة في اصل الفرضية <sup>محمدا</sup>  
 بين نصيب ابين اربعة عدد هن الخمسة يانين وحدها ضرب العدد <sup>محمدا</sup>  
 النصيب في اصل الفرضية ولو كان بينهما وفوقها <sup>محمدا</sup>  
 المنكسر عليها الفرضية لا فوق من النصيب في اصل الفرضية <sup>محمدا</sup>  
 مثل ابوين وست بنات اصل الفرضية من سبعة اثنان ابوين <sup>محمدا</sup>  
 البنات اربعة ينكسر عليها وبين نصيبهن وهو اربعة عدد هن <sup>محمدا</sup>  
 ففوق وهو النصف فخرها فوق من العدد لا من النصيب <sup>محمدا</sup>  
 في اصل الفرضية وهو ستة فاجمع بعد الفري هو ثمانية عشر <sup>محمدا</sup>

لا يوجب السدس

للابوين السدس ان لكل منهما ثلثه والبنات الست اثنى عشر لكل منهما اثنان  
 اثنان فان انكسر على اكثر من فري فان ينقسم الكسر الجع ام لا وعلى <sup>محمدا</sup>  
 فان يكون بين نصيب كل فري انكسر عليه وعدة وفوقها يانين او ابوين <sup>محمدا</sup>  
 فان كان الاول دون كل فري في الجزء الوفاق اعتبرنا اعداد بعد الزئوس <sup>محمدا</sup>  
 هي مماثلة او متداخلة او متوافقة او مباينة فان كانت مماثلة اعتبرنا <sup>محمدا</sup>  
 وفري في اصل الفرضية كسرت وجبات ونما من كلالة الام وعشر من كلالة <sup>محمدا</sup>  
 الاب اصل الفرضية اثنى عشر للزواجات منها ثلثة فوافق عدد هن <sup>محمدا</sup>  
 الام اربعة فوافق عدد هن بالربع ولكلالة الاب خمسة فوافق عدد <sup>محمدا</sup>  
 فري في الجزء وفوقه وهو في الجع اثنان لانها ثلث باعتبار عدد الزججات <sup>محمدا</sup>  
 باعتبار عدد كلالة الام وحسب اعتبار كلالة الاب فخره الا وفاق فيهما <sup>محمدا</sup>  
 فخر جدهما في اصل الفرضية يبلغ اربعة وعشرين نصيبها الفرضية وان كانت <sup>محمدا</sup>  
 متداخلة اعتبرنا بالاثني عشر كلاله مع جعل كلالة الام ستة عشر نصيبهم <sup>محمدا</sup>  
 عدد هن بالربع فخرهم الى اربعة وبناتها وبين الوفاق المرح ودا <sup>محمدا</sup>  
 وكلالة الام هو اثنان متداخل فخرى لها وهما في اصل الفرضية <sup>محمدا</sup>  
 اربعين منها يقع المسئلة وان كانت متوافقة فخرى وفوقها <sup>محمدا</sup>  
 الاخر تم الجمع في اصل الفرضية كالمشاكل جعل كلالة الام اربعة وعشرين <sup>محمدا</sup>  
 الاب عشرين للزواجات ثلثة فوافق عدد هن بالثلث ولكلالة <sup>محمدا</sup>  
 عدد هن بالربع ولكلالة الاب ستة فوافق عدد هن بالجمع <sup>محمدا</sup>  
 وهو اثنان بالنسبة الى الزججات وستة لاب بالنسبة الى كلالة <sup>محمدا</sup>



الكلاله الاب وبين كل من اعداد الوفاق وما فوقه والعدد بالعدد في نفس الوفاق  
 الاول بعينه وهو الاثمان في سنة تبلغ اثني عشر نفرا في مثله الفرضية تبلغ ما  
 واربعه واربعين منها صاع المسئلة وان كانت مائة ضربت بعضها في بعض ثم اجمع  
 في اصل الفرضية كالمثال مع جعل كلاله الام اثني عشر وكلاله الاب خمسة وعشرين  
 يرجع عددهم بعد الزيادة الى اثنين بالنسبة الى الزوجات كما هو في عددهن في  
 ثلثه بالنسبة الى كلاله الام وخمس بالنسبة الى كلاله الاب كلاله الفرضية تبلغ ثلثا  
 وستين وان كان الفرضية اعداد كل فرد في الاثني عشر والواحد والواحد والواحد  
 اصل الفرضية كلاله الام وثلاثة اصل الفرضية ثلثه كلاله الام واحد وكسر على عد  
 وكلاله الاب ثمان كل والنسبة بين عدد الزوجين ثمانا ونفرا حدها في اصل الفرضية  
 كالمثال مع جعل كلاله الاب ثمانية والنسبة بينهما وبين الثلثة بجزء ثمانية ثلثها  
 في ثلثه اصل الفرضية تبلغ سبعة وعشرين منها صاع المسئلة وان وافقت ضربت وفي  
 في مجموع الاخر ثم اجمع في اصل الفرضية كارب ووجاه مع سنة اولاد في نفسهم  
 واحد الزوجات وسبعة الاولاد وكسر على الفرضية والافق بين نصيبها وعددها  
 وبين عددها توافق بالصفة ففرض ما شئت في سنة ثم المربع في اصل الفرضية كارب  
 وخمس اخوة لام وسبعة لانا الفرضية اثني عشر للزوجين ثلثه وكلاله الاول  
 اربعة وثلثا بنسبة ولا في بين نصيب كل واحد والعدد ايضا مائة ضربت  
 اجماعا ثلثه في الاخر ثم المربع في الثاني ثم اجمع في اصل الفرضية تبلغ ثمانا ثمانا  
 منها صاع المسئلة وان كان الثاني دون ذلك لعداها الموافقة لاصبها في الجزء وفي  
 نسبتها الوفاق الى العدد والآخر الغير الموافق لاصبها واعتبرت بالنسبة بينهما فكان

نحو انسابها

اربعة واحد وهو اصل الفرضية كارب ووجاه وسنة اخوة لاصبها في سنة  
 تكسر على الزوجين للزوجين واحد بين عددها والاخوة ثلثة توافق عددهم ثلثا  
 اثنين في عددهم اليها والنسبة بينهما وبين عدد الزوجين ثمانا ونفرا حدها في اصل  
 الفرضية كارب ووجاه في اصل الفرضية كارب ووجاه في اصل الفرضية كارب ووجاه  
 بالاكثروا ضربت في اصل الفرضية كارب ووجاه في اصل الفرضية كارب ووجاه  
 واحد وكسر على اثنين وثاني عددهن والاخوة ثلثة تكسر عليهم توافق عددهم  
 بالثلث اثني عشر في عددهم اليها وبين عدد الزوجين ثمانا ونفرا حدها في اصل  
 الفرضية كارب ووجاه في اصل الفرضية كارب ووجاه في اصل الفرضية كارب ووجاه  
 من احدى هاتين المجموع الاخر ثم احاصل في اصل الفرضية كارب ووجاه وسنة اخوة  
 لارب سنة عشر الام الفرضية اثني عشر للزوجين الربع ثلثة تكسر عليها وبين  
 ثمان وكلاله الاول خمسة تكسر عليها وبين عددهم ثمانا وثلثا لارب سنة عشر  
 عليهم وبينها وبين عددهم توافق الربع في عددهم اليها وهو اربعة وبين  
 الكلاله الاول توافق بالصفة ففرض ما شئت في سنة ثم المربع في اصل الفرضية كارب  
 الفرضية تبلغ ثمانا واربعين منها صاع المسئلة وان وافقت ضربت بعضها في بعض  
 ثم المربع في اصل الفرضية كارب ووجاه في سنة لارب سنة لارب الفرضية  
 اثني عشر للزوجات لارب الربع تكسر عليهم وبينها وبين عددهم ثمانا وكلاله  
 الاول خمسة تكسر عليهم وبينها وبين عددهم ثمانا وكلاله الاخر اربعة وبينها  
 وبين عددهم توافق بالنسبة وعددهم اليها وهو ثلثة وبين كل من السبعة  
 والاخوة ثمانا ضربت الاربعة في ثلثة ثم احاصل في سبعة تبلغ اربعة وثمانا ضرب



في اصل الفريضة يحصل الفريضة ثمانية منها يحصل المسئلة وما ذكرنا ومن المسئلة الفريضة  
 عشرة في انواع التثنية انما هو في الانكسار المسئلة بجميع الفرق وبما يقع فيها في غيرها  
 المسئلة في سهل اسخر اجما بعد الاستعانة بمراجعة ما انقصت الفريضة  
 عن الشهام لزيادة ما عليها بدخول الزوج والزوجة فلا حول فيها عندنا  
 كما مر الكلام فيه في انه قد يدخل النقص على البتة البناء من اهل الميراث الاول  
 اجتمع احدهما معهم او على من يقرى بالي الميراث الاول من الاخوات من اهل الميراث  
 الثانية اذا اجتمعوا معهم وذلك الميراث الاول مثل ابوين او زوج وبنت واحدة  
 الفريضة اثني عشر كالسابقين دون فريضة ما مضى من سنة مخرج السدس في  
 جزء وفي الاخر مخرج الربع او بالانكسار ان يقرى بالانكسار في جزء وفي السنة  
 ثلثه كما حصل على المتقدمين اثني عشر فلا يوبى السدس ان منها اربعة في الربع  
 الربع منها ثلثه والباقي منها هو خمسة للثبث فقد دخل النقص عليها بواحد  
 لان فريضة النصف منها سبعة وكذا لو اجتمع ابوان او احدهما وبنتا او بنتان  
 فصا عدا وزوج او زوجة فحصلت هذه العباد امثلة منها اجتماع الابوين في  
 والبتة الواحدة وهو كذا في المدة في الاصل في بنة منها اجتماع ابوين  
 وبنتين وزوج الفريضة اثني عشر كالسابقين دون فريضة ما مضى من سنة  
 ههنا بدلا للبتين وبنتين وسما اجتماع احد الابوين وبنتين وزوج الفريضة  
 كما فيها الا ان ههنا بدلا لكا بوي احدهما فترا البنتان نصيب احد الابوين  
 المحذوف مع ذلك نصيبها بواحد لان فريضة الثلثان منها ثمانية  
 اعطينا سبعة منها اجتماع ابوين وبنتين وزوجة الفريضة من اربعة عشر

مفرقة

مضروب سنة مخرج السدس في اربعة جزء وفي الثمانية مخرج السدس او بالعكس في  
 ذلك لا يوبى ثمانية وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 سنة عشر فريضة نفسها ثلثة ومن الميراث الثمانية مثل ما لو اجتمع اثنان من اولاد  
 واختار للثاني الام او الاب مع زوج او زوجة باخذ الزوج وكلالة الام كما مر  
 ودخل النقص على من يقرى بالام او بالاب اخته الفريضة في الاول من سنة مخرج  
 مخرج الثلث وهو ثلثة في مخرج النصف هو اثنان للزوج ثلثة منها وكلالة  
 الام اثنان وكلالة الاب واحد نصيبا بثلثة لان فريضة الثلثان اربعة وكذا  
 لو كان بدلا للاختين واحد الانقص اثنان لان فريضة النصف ثلثة وفي الثلث  
 عشر مخرج مخرج الثلث في مخرج الربع اربعة للزوج ثلثة وكلالة الام  
 وكلالة الاب سنة نصيبا بثلثة لان فريضة الثلثان ثمانية ان انقصت  
 على ارباب الشهام على جهة من غير كسرة فلا بحث كما في المثال الاول من الامثلة  
 وهو اجتماع ابوين وزوج وبنت واحدة وكافية انهم لو بدلا للبتين الواحدة  
 تجوز الانقسام عليهم كانت فريضة سبعة من انكسر عليه نصيب على عدة في اصل  
 الفريضة واحد الوفاة بين عدة البنتين والاختين ونصيبها خمسة بابين نصيب  
 العدد اثنين في الفريضة اثني عشر يبلغ اربعة وعشرين للابوين او كلالة الام  
 ثمانية وللزوج او الزوجة سنة والبنتين او الاختين عشرة لكل منهما سبعة  
 ولاحد الابوين اربعة وللزوج سنة وكذا في الثالث لان البنتين سنة  
 لكل منهما ثلثة عشر لضعاف الفريضة فريضة الزوجية وكذا في الرابع والاختين  
 اثنان لكل منهما واحد وكذا في الاجتماع ابوان وزوج وثلثة بنات فريضة اثني عشر



الاثني عشر والزوج ثلثه والبنات خمسة تنكس عليهن وبنات ابوين  
 عدد هن ثمانين يؤخذ من بقر في اصل الفريضة مبلغ سنتين وثلثين للابوين  
 اثني عشر للزوج الربع ثلثه والبنات خمسة وهكذا لو كان اربعاً وسناً الامداد  
 العشر فان هذه الاعداد مائة نصيبين فالحكم فيها واحد ولو كان عشر في  
 عدد هن نصيبين بالتحريم فلا عرف فيما اخذ مائة اذ انكم الفريضة على بنين وبنات  
 منهن بالوفى من عدد ووقفهم لاسيما نصيب الفريضة وهي التي يبلغ اربعاً  
 للاثني عشر الثلث ثمانية والزوج الربع ستة والبنات العشر عشر ولو كان خمس  
 فلا يوفى عدد هن نصيبين بالتحريم ايضاً من ثلثه وثلثه في اصل الفريضة  
 مبلغ سناً وثلثين منها نصف المسئلة ولو زاد الفريضة عن السهام دون عشر  
 ولا نصيب بعد كما مضى التبعة عليه وعلى ابيه لا يرد على الزوج مع الوارث  
 ولا الزوج مطلقاً ولا على الام مع وجود من يجزيها من كلاله الا ان كلاله الملقح  
 فيها اذا اجتمع مع البقرة بالابا وبها على الاشهر الاقوى مصوفة تحجب الام عن  
 الزوج وعنده مثل اجتماع ابوين وبنات واحدة فانه اذا لم يكن هذا الحاصل للام  
 الاخوة للاولاد يكون عليهم جميعاً اخصاً وان كان لها حصة في الام السند  
 خاصة هذا الحاصل للام من الاخوة للاولاد يكون ويخص الزوج والاب والبنات  
 ارباعاً اصل الفريضة ستة للاثني عشر منها اثنان والبنات ثلثين واثني عشر  
 اخصاً او ارباعاً تنكس عليهم وتصحون نصيباً يخرج سهام الزوج والكسوة وهو  
 او اربعة في اصل الفريضة ستة يبلغ ثلثين على الاول واربعة وعشرين على  
 الثاني فما اجمع بعد الفريضة تحت منه الفريضة على الاول اثني عشر نصيباً

كلاله

معصاة والبنات ثمانية عشر والثاني للام سدسها اربعة خاصة والباقي وهو العشر  
 للاول اربعة خمسة فريضة منها اربعة واحد من جهة التركة والبنات خمسة عشر  
 منها اثني عشر وثلثه خمسة من جهة التركة في المناهضات جمع مناصحة مقاعد من  
 النسخ وهو العقل والحويل ونحو هذا ان يكون انسان ولا يصحم وكذا تم يعق  
 احد ورثة فقد يعلق الفريضة بصفة الفريضة من اصل واحد ان كان الوارث و  
 الاستحقاق كان كالفريضة الواحد فيحتاج الى عمل اخر ونحو هذا الوارث كون  
 الميت اقل هو عيشه وارث الميت الاول وباتخاذ الاستحقاق كون الجهة الموجبة  
 الاستحقاق الميراث فيها واحد كالنبوة والاخوة والزوجة ونحوها وذلك كون نوفي  
 اربعة اخوة واثنين والجميع اربع اموالاً فاما اخوان منهم واحد وابن لم يورث  
 الا الاخوة الباقين فان المال ينقسم بين الاخوين والاخت الباقين خاصة ان يورثوا  
 بالاب من ماله منهم يورث من له العدم فكان الميت لا يخلف الا هؤلاء الباقين واني  
 اخلف الوارث خاصة كالونوفى عن ابين فان احدهما وورث ابنا فمهما الاستحقاق  
 في الفريضة واحد وهي النبوة والوارث مختلف لكونه في الاول سناً وفي الثاني  
 او الاستحقاق خاصة كالونوفى عن ثلثة اولاد ثم مات احدهم لم يخلف غير اخوته بل  
 فان جهة الاستحقاق في الفريضة مختلف فالحاق الاول النبوة وفي الثانية الاخوة  
 والورثة واحد او هما معاً كالونوفى عن زوجة وابن وبنات ثم مات الزوج عن  
 وبنات فان جهة الاستحقاق في الاول الزوجية وفي الثانية النبوة والوارث فيها  
 الاولاد وفي الاول الزوجية واولاده وفي نصيب المثنوي الثاني وفي نصيبين  
 الفريضة بعد تصحيحها بالقيمة على اربعة من غير ان يكون ايضاً كالفريضة الواحد

ارث

ثمة



وذلك كما في الأمثلة إنما الأول منها فوضع لأن فرضية الميت الثاني من الفرضية  
 الأولى انقضت وأدركه ولذا الواحد يرجع إليه من غير كسر ولما الثاني منها فالأين  
 الميت الثاني من ذلك العدم ونفسه ميتا لأن على هو لا الموصوفين أو  
 نفسية من الميت الثاني من العدم في صورة المثال يكون ميتا بالباقي من الميت  
 الثاني على حسب تقسيم من الأول والأول من قبل صورة اختلاف الأول كما لو كان  
 مؤداه عن الأول من الميت الثاني من الميتات أحد الأول للميتين من الميتات  
 الأول لا يجمعهم من الأمثلة بالسوية ذكره في الوصف وهو الميت بعد الميت  
 مختلفان إلا من الأمثلة السند من خاصية الميت الثاني من الميتات  
 فان فرضية الميت الأول من الميتات عشرين وعشرين من الميتات عشرين  
 مخرج الثلث الثلثين نصيب الأين والميت الواحد للزوج من الميتات عشرين  
 ابنها وبنتها صحیح والأين نصيب الفسمة على الوارثة بعكس نظر النسبة بين  
 نصيب التي هي السهام لا الوفاة من النسبة التي الميت الثاني وسهم ورثة ورثة  
 بين ما بالوفاة والنسب وبعد ذلك يخرج الأين من الفرضية الثانية في ما هو  
 الميت في أصل الفرضية الأولى التي أخذت منها فرضية الميت ونصيب الأين كان بين  
 الفرضيتين يعني الميت سهام ورثة التي هي الفرضية الثانية وفوق كابوين  
 ابن ثم يكون الأين عن ابنين وبين قال فرضية الأولى ستة مخرج نصيب أحد الأين  
 بوبن ونصيب الأين المتوفى منها أو بعشر وسهام ورثة ستة فوقع نصيبهم  
 بالتصف فخرج ثلثه وفوق الفرضية الثانية في أصل الفرضية الأولى ستة مبلغ ثمانية  
 عشر منها فخرج المسئلة لأوى الميت الأول ثمانية ستة والأين اثني عشر

ورثة من غير كسر

ورثة من غير كسر لا ينسب منها ثمانية والميتين أو بعده وإن لم يكن بين نصيب الميت الثاني  
 وسهام ورثة وفوق كابوين فخرج ثلث الفرضية الثانية في أصل الفرضية الأولى فبلغ  
 الفرضية من الفرضية الثاني كما لو توفى المرأة عن زوج وأخوين لأولاد كاب ثمانية  
 الزوج عن ابنين وبين قال فرضية عليهما وبنتها ابن فخرج الفرضية ستة مبلغ  
 ثلثين منها فخرج المسئلة للأخوين للأولاد منها عشرة والزوج نصيبها خمسة عشر  
 على ورثة من غير كسر وأعلم أنه قد يقع المناضا في الأئمة من فرضيتين بأن مات  
 ورثة الميت الثاني قبل الفسمة أو بعض ورثة الأول وح سقطت الفرضية الثالثة  
 من الفسمة على ورثة الميت الثالث من غير كسر والأعلم فيها ما حصل عند من الفرضيتين  
 الثانية بين بعد العمل فيما على ما ذكرناه كاعلى في فرضية الثانية مع الأول وهكذا  
 لو مات داود وخمس وما زاد فاعل واحد وجميع ما تقدم فيما سبق من الأمثلة في  
 ابنه والمجته نعم الفسمة وهو في اللغة لمعان الخلق والأمر والحكم في الشريعة  
 ولاية الحكم ثم الملقى له الأهلية الفتوى بخبريات الفولانين الشرعية على أشخاص معينين  
 البرية بلديات الخصوم وليس بها السخف وسداد الزبائن في أموال الدين والبد  
 وقاية دفع المنازعة وخواص الحكم فيه لا ينص إلا جهاد وصبر ومنه أصلا  
 يتخذ غير من الفسمة وإن خالف جهاد ما لم يخالف دليلا فليجأ إليه ولا بد على  
 موطنه مع صدق الجاهل ومع وجوده في موضع خاضع بغيره بغيره من شعلة  
 والشهود أقام من شهد على غيره في الزام الحق ولما الشهود بغيرهم بألفاظ  
 عن الشهادة وهو من فروض الكفاية لا خلاف فيه من عظيم من يوم الشهاد  
 فالتدبير لولا التوقيف ومن قبل من الأئمة لا أنفسهم لأنهم ومن بعدهم خلفا



ولكن خطر جسيم فقلنا اننا امهالون من غير ان نخرج جليسا جليسا  
الا بحد او حتى او حتى يقال من ثم القضاء ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار والاد  
في الجنة رجل من الجن ونفسي في اللذان في النار رجل عرف الحق فحكم في الحكم ورجل  
خلق الناس على جعل النظر في الكتاب يقع وهو اضع في الحقيقة المعبر في الفاضل  
المصوب من قبل الامام ثم ولا ادراكا لمعالمه وكيفية حكمه واحكام الذم  
والصفات المشبهة فيه من التكليف بالبلوغ وكمال العقل والامان بالحق  
الاختصاص في الاصفاء بالاصول الخمسة والعدالة وطهارة المولى في الزنا وال  
ولو المعنى الآخر الشامل للظن الاجتهادي فما حكم الشرع في الامم فاسد بالادب  
الطبيعي والذكي بل خلافه حتى من ذلك اجد بل عليه الاجماع في عبادته  
يدخل في العدالة اشراط الامانة والحفاظ على الواجبات عن القول ونطقين  
على ذلك التمهيد ولا ينعقد القضاء الا لمن له شرعا الهبة القوي كان يكون هذا  
مطلقا لا غير ولازم ذلك انه لا يكتفي بحرف الملاحة بقوى الفقهاء وآراء على عدم  
بدل المجتهد امطر ولا يلزم ذلك ان يكون ضابطا لغير النسبان لم يعقد  
بالاختلاف فيه ظاهر وفيه بعض الاحتياط في جعل الحكم لا يتم ولا يفسد  
بشرط علمه بالكتاب وقد ورد على امرائها وكسبها الاستسليم واما للاكثر فلا  
يعرف فيه تخالف فيه ظاهر الاصل ولا يضطر ان يعدم حتمه وامكان سهوه  
نسبانه وعقله لهما لا يثبت خبر النبي في المعرفة الا بما فلا يفسد به وان قلنا  
بكونه ابتداء المعنى مع انه كان عالما بها بعد البقرة كما خرج الشرح في الحديث  
في الشرع او مشعرا باجماعا وبشهادة جليته من اجابا ولا يخرج على اشراط الذم فانه

بعض القضاء للثقة

لا ينعقد القضاء للثقة ولو اجمع فيه الشرط بالامانة وفي انعقاد الاخرى ولا خلاف  
ولكن الاثر بالاشهر انه لا ينعقد مثل ما ذكرناه في اشراط العلم بالكتاب مع  
مع ان اشراط السبيل لم استلزم البصر كما نبه عليه بعض في اشراط التجربة ايضا  
واختلاف في الاستسليم عند المص هذا في بيع امر لا بشرط خلافا للاكثر فيمنع وهو  
ولا يقع هذه الشرط من اذن الامام ثم بالقضاء المستجوع خصوصا او غير  
حرف اجماعها الجماعا وعليه في بعض القضاء بنصب العوام لذي السبع الشرط  
فمنها نعم ولو اضحي ثمان ضمان بواحد من التبعة حكم بدعا ان حكم في صفات التبعة  
بين اصحابها بل لم يبق له خلافا اسلا ولكن بشرط جميع ما يشترط في الفاضل  
من طهارة غير الاذن منه ولا خلاف الا من نادى في اجماعا وعليه في هذا ايضا  
حضوره ثم وبسط يد فامع عدم حضور الامام ثم اعدم بسط يد فلا  
وجود لانه مع عدم استيفاء الشرط لم ينعقد القضاء ومع استيفاءه فقد حصل  
الاذن ولو عوملا بالنظر والاجماع على انه في الضمير بين ينعقد قضاء القضاة  
اهل البيت عليهم السلام الجماع للصفات والشرائط المعبر ومخرج الحكم  
الى حكم الجور واخذ شي يحكمهم ولو كان عنها كما يستفاد من العبر في الاذا  
لوقوع حصول الحق عليه فيجوز سواء كان احدهما حقا والآخر مخالفا او كلاهما مخالفا  
خالفنا وكلاهما بالاختلاف ظاهر من الجلي في الثاني وهو نادى في بعض الحكم  
المانع عن الحق برفع الي حكم الجور اذا اضر على حسن الحق فنزل في الاجابة واقع  
القضاة في السلمان العادل مستحيل في شق ويعتد بنفسه في قيام بشرط القضاء  
واستجابه عن غير فلا ينافي ما قدمناه من انه واجبه في رد عا وجهه اذا الزم



شهادة

بدر الامام ما او يوجد من يولا وغيره من يستقيم الشرط لا فرق في هذا بين حالتي  
حضور الامام ما وغيره ولا خلاف في شيء من ذلك عندنا في الاولين وغيره  
ومكره هذه المسئلة شعاعا رغبته واخبارهم بوصولهم وفدومهم ان لم يشك في  
وطلبه عن شأكله بل يحتاج اليه من امور بلد والتزول في وسط البلد والجلوس في  
فضائه او حلقه القضاء في موضع بارز من اجله او قضاءه ويكون مستقبلا للعلم  
جلوسه على قول والاكس على استجابته مستدرا للقبلة وان كان في بلد لا يملك  
المغزول من الحج القاصر ودعا بهم والشوال بعد ذلك عن أهل الحق وشأنه لم يفت  
عن موجب ما وجد حسب ما يظن ويحتمل في هذا الا ان لا يملك حسب ما وجد في  
ختم بعد شاعره حاله ولا ادعى ان لا يحتمل في خلافه مع ذلك فلو ان تم بساكن في  
عن الانبياء والمجاهدين وعن خوف وصايتهم وفقرهم في المال وبفعلهم في الجاه  
واسفل او ففهم ثم ينظر في القضاء الحادق من الاموال الباشي والحج عليهم في  
فيعمل الخابري بعد الشك في عشار الشاوي في بدل جمل القضاء وانه ثم ينظر في القضا  
والنظير فيجمع ما يحسنه فلفه وما يستوعب غفرته ويعمل فيها على ما يليق به  
نوع من ذلك الا انهم فالاهم ونفريق الشهود عند الاقامة فانه او في خصوصه  
الزبيرة كافتله سبدا لا وصبا في حمله من قضائه للمعرفة عند انصابه والقضا  
من العلماء او الصلوة الاعيان فلا يستحب في نفسه بل فيكم وفيما عزم في بعض  
لما ينضم فيهم من القضاء منه والمهاتجود بها يحصل ذلك كقولهم وان الشخص  
اهل العلم والاجتهاد من جواهرهم ويعلمون في المسائل الشبهة وشهدهم في كل خطا  
وما انشغلوا في المال للعد المصالح ويتبعان في جمع قضائه كل اسبوع وثانيه كونه

عليها والاعمال

عليها والاعمال

فان اجتمع كل شئ كتب عليه شهر كذا وسنة سنة كذا ويوم يوم كذا فاذا شهد كذا  
وجيلان يكون بالاعمال فلا سلبا بغير ان كان مع ذلك فبها جلد الخطا كان  
ويطعن ان يجلس بين يديه فيجلس عليه ويشاهد ما يكتب اذا اقر الى من خرج قبل الفصل  
الا شاهدان علما بالمبني عليه لا حول واذا اقرى احد الغريمين اقامه يوفق وعمل  
التمويل المنكر الا حجابا في اتخاذ الحاجب هو الذي لا يدخل عليه الا حجابا  
وفي القضاء وقبل غيره وهو في غير التبرع مع التخاذ على الدوام بحيث يمنع ارباب العلم  
واسخس شخص الشهادتين في لا يابن بولن يفتي مع ما يشغل النفس كالتصلي في الصلاة  
والهجوم والعطش والفرح والمزق عليه التعاسر مدافعة الاخبين وفوق ذلك  
وان يسبعل الاقيا من المانع من الشهادة بالحق والدين الذي لا يوجب عذر من حرم  
وان يترتب بيقين فوئادون غيرهم للشهادة فقل قول بغيره ولا شتم الكراهة  
يشفع الى الغريم وصايتهم في اسفل او ابطال هذا اذا كان بعد قبول الحق والافلاكي  
بل يستحب التزعم في الصلوة وهذا سائل للامام ان يقض بجله في الحق  
كانت الناس اجماعا وهل في الامام في ذلك حقوق الناس وحقوق الله تعالى من حلق  
فيه قولان الصحيح واشهرهما نعم وعليه الاجماع مستحبضا في كلام جمع والفعل الثاني  
حرم والاستسكا وهما نادون مع اختلافهما في غير الثاني مطلقا وفيه الاول محضون الله  
وعليه في حقه وعلى الاول يقض بجله في كبر الشهود وجر حمله في الاقرار عند ذلك  
غيره فقل بغيره ان يكون في مجلس القضاء وفي الحكم خطأ الشهود وبنيان كذا وفي غير  
من اساء ادب في مجلسه ان لم يعلم غيره وفيما اذا شتمه عهرا بلاحلا في شئ من ذلك  
غيره ان عرف الحاكم عدالة الشاهد بن حكم وان عرف نفسه اخرج حقا

الله



وان جعل الامر من فلاح في الوقت في الحكم بشهادتها حتى يثبت عنها الا ان يصرح المشهور  
عليه بعد الحكم بالقبول كالقبول الاول على الاقوى واخر في وجوب البحث في الضورة  
بين ما لو جعل بالاسلام لا خلاف في الاول وانما الثاني في الاستدلال  
خلافا للبعد والشك في بعض كنهها والاسكان في وجه البحث بل كقولنا ظاهر الحكم  
بناء منهم على ان الاصل فيه العدالة وادعى الاخر عليه الاجماع وبني الخلاف على  
في قبيل العدل الذي هو ظاهر الاسلام مع عدم ظهوره في الظاهر بل في المصلحة  
الراسخة في القصد بالاعتقاد على ما لا ريب في القوي والمرد في القطع بضعف القوي  
الاول منها وانما الاخير ان يوجبها او يثبتها حتى ان ظاهرها كونه مجموعا على  
يكفي في عرفها بالمعاشرة المتبادرة الموجبة للظن بها كالمعاملة بها والمعاملة بالعدل  
والجواز في عرفها من التعبد المتبادر ولا يكفي بالمعاشرة الظاهر كالموقف في القول  
ان اريد به ذلك بل اريد به التعبد المتبادر كالموقف في الاجابة فلا خلاف في  
وجوبه بجمع شهادة العدل وظهوره من غير ان يبين سبب ولا يجمع  
الحجج الا مفصلة مبينة للسبب على الاظهر وجوب الفصل فيها انما علم  
المستحق للحاكم في استنباط الحجج والتعديل اجتهادا او تقليدا فجمع مطلقا في السبب  
اقوال اخر ضعيفة وجبت اليقظة بالعدل الذي لا يخلو في القدر للغير من العدل  
عنه وجوب القول بجودها الاكفاء بقوله هو عدل او مقبول الشهادة من غيره  
ضم شي مطلق وان كان الاصول ختم قوله في معنى ما اذا عارض الحجج والتعديل  
ان ان لم يتكاد بان شهد الزكي بالعدل المطلق او مفضلا لكن من غير ضبط  
معين وشهد الجاحج بان فعل ما يوجب الحجج وفقد معين فدم الحجج

بأن شهد العدل

بأن شهد العدل بان كان في الوقت الذي شهد الجاحج بفعل المعصية في وقت الحكم  
عنه في المعصية او كان فيه مشغولا بفعل ما يضاد ما استدل به الجاحج فلو جرح  
هذا يمكن الحجج بين الشهادتين مع ترجيح التزكية فيما اذا قال العدل مع الذي  
الجاحج لكن مع عدي نوبته وجوبه عنه اذا التمس الغريم والمذمم المعين  
الحاكم احضار غيره مجلس الحكم وجب على الحاكم اجابته مطلقا ولو كان الغريم المستول  
امراة ان كانت برز بغير الباء وسكون الزا للهامة ونحو الزا المحمودة في  
احضار الشريك في مع ذلك عفيفة عاقله مجلس الناس ونحوه من البرز وهي  
الظهور ولو كان المستول احضار داغده بغيره من الحضور كان حراما  
او امرأة مخدرة غير زانية استناد الحاكم من الحكم بينهما او امرها ينصب لكل الخصم  
فان دعي الحاجة الى تخليفها بعث اليها من خلفها بلا خلاف في شيء من ذلك  
من الاستناد للحكم بوجوب الاحضار مع عدم العذر بالحاضر الذي لا يثبت عليه  
الحضور من جهة الرفعة والشرف والقيمة المتأخرين في الفصل الحضور  
في الفصلين غير ذلك وظهور وجوب احضار مع الحضور بغير ذلك وظاهره  
الاجماع عليه مع ذلك بعد اعدام وجوب الاحضار في صورة الغيبة بما اذا لم يجر  
المدعى الدعوى وجرى ولم يكن عند الحاكم سموعه واجبوا في التمس بين  
الاحضار مطلقا وما اختاره اقوى بهذا التمس وانما على الحاكم حرا  
كما في الفصل الاخر من كتاب الجاحج والاعمال في بينها وبين الهدية حيث يجوز  
مطلقا في الجاحج على الفصل المتقدم ثم ان رفع المال الفاضل ونحوه من العمال كان  
الغرض منه التودد او التوسل بالحاج من العلم ونحوه وهو هدية وان كان التوسل







من شأنه الثاني في جواب المدعى وهو انما افرازا عما ادعى عليه ان كان له نوبته  
 له عند انما افرازا فليزوم به الحق فيثبت في ذمة المقر اذا كان جابر الامر وهو  
 باستصحابه شرابط الامر او المقرين باستصحابه في بابا المتقدم من غير ان كان المقر  
 لو امر او غيرهما بخلاف ما اذا قام المدعى بانه فانه يثبت بحجتها الا انها متوسطة  
 الحاكم في قبولها ورفضها ونظرة بين الفرق بين المقامين بذلك جواز فاصلة المدعى  
 حجة اذا كان عبثا واذا علمها مع عدم علمه بها بالافرازا دون البينة ان الحكم الحاكم  
 التمس المدعى الحكم له به اي الحق الثابت بالافرازا حكم له به وجوبه في جوابه  
 مسئلة فقولان وكذا في مطالبة الحاكم المدعى عليه بالجواب في التماس المدعى ولا  
 الاحتياط لا يظهر في المقامين لعدم وصول الحكم هنا في جبره من الابواب  
 ذكرى الاحتياط الزمناك وفضيت عليك او ادفع عليه ماله ويجوز ذلك مما  
 يكون من حافيه دون قوله بئس عدي في خصمك وما شابهه وقائد الحكم  
 هنا بعد الاشارة على ثبوت الحق بالافرازا كما مضى غير واضح عما قبل من  
 اتفاقا خاصه انما ونحو ذلك وجبت بحق وان رضى المحكوم له بالافرازا  
 على نطق الحاكم به فذا لو ان التمس ان يكتب له به فخره بجهة يكون فلا ذلك  
 على المقر فخره الا بعد المعرفة منه باستدراك المقر والتسديد او يستعمل ذلك  
 اي يحكم من الاسم والتسديد لان مرضيتان عند نبوءة التزوير بالافرازا  
 المدعى بالحيلة وهي بكتبه الحجة المحملة في الآراء المنقطة بتقطيع من  
 اللزوم الصفة فيكتب صفة المقر من قوله وقصره وبياضه وسواد  
 اولئك من الاوصاف التي نبوءة معها التزوير بالاخلاق فشي من ذلك

والاستغناء بالحيلة

في الاستغناء بالحيلة على التزوير فبذلك الكتاب هنا مع الاتفاق على عدم جواز  
 الرجوع اليه له ولا يعبر من الحكم الا بعد العلم بالواقعة جعله منكر  
 عليه ما لا فائدة له وجبت ثبت الحق بالافرازا وغيره كما في ادائه وان التمس المقر  
 ومن في حكمه من ثبت عليه الحق من التسليم مع قدره من الحكم خصه بالمال  
 له حتى يوزن ولو التمس من الحكم حصة جبره وان التمس الحكم عليه ماله لا  
 خلاف في شي وان ادعى الاستغناء وهو عندنا كاجل العجز عن الاداء التي لعدم ملكه  
 لما زاد عن دونه وتبيله الاستغناء بحاله وداينه وماله دمه كذلك وقوف يوم  
 له واعيانا له العاجز عن كان اصل مال قبل ذلك وكان اصل الذي دعوى مالا  
 كذلك البينة على ثبوت فان لم يثبتها جبره الى ان يثبت الاصل اعلى الاستغناء  
 الاظهر فتوى ورواية وجه رواية اخرى بعدم الجبر نادى وان لم يعرف له  
 اصل مال ولا كانت الدعوى مالا لا كانت جارية او سدا او نفقة او زوجة  
 او غيرها ونحو ذلك قبل قوله بهينه ومع ثبوته اي نبوءة اعسان بالبينة  
 اليهم او بعد ان المدعى بنظره يميل حتى يملك من الوقف على الاقوى في جواب  
 تسليمه الى الغرماء ليوافقوا لو ليس عليه رواية على الجاني التهمة والامر  
 من روايته وقوى كانه يخلصه وانقاد الى بيان مع اتفاق ذلك كثر  
 عدة او وضع سند او فوق بالاصل والاية الكريمة وهذا شاذ لا يفتي  
 بها حتى الشيخ ليرجعه في قتالي ما عليه الاحتياط لا يجرى قولنا  
 في المسئلة مفصلة بين ما اذا كان المعسر اخرقه بكتبه الجارية او روايته الشبهة  
 وجب غير واضح نعم لو نبوءة عن التسليم مع قدره عليه بحيث يثبت

فاذا فرض الانسان على ثبوت فان كان التماس القضاة على الجاني



به ضرر على العرفا امكن ان يجزى الحكم عليه ولو راي انه لا يجزى فيه جبر وانما على  
 الفعل الواحد لا بالذات الى العرفا امكن ان يجزى ويحكم ان ينزل عليه الزوايد  
 او ناسا الحكم بالقرينة في بارة او عقده او الحيات او نحو ذلك مما هو مشروط في  
 امر ان يوصف في الحكم باقران خفيين حاله من بلوغ ورشد ونحوهما ما شئت  
 الا نكاحا فعند مجيبان يقال المدعى بالثبوت ان جهرا سارا انهما وان كان عا  
 في اجازة الحكم التكويني عند الاستدلال عنهما فان قال المدعى نعم اني ابيد على الحكم  
 باحضارهما ملة وفاقا لاكثر واذا احضر المدعى ابنة احد الحاكم وعرف علم  
 سمعها وحكم بشهادتها بعد التماس المدعى سمعها وانكرها ثم لا يقول الحكم الشهد  
 لانه امر وهو لا يامر به بل يقول من عند كلام او شهادته فليدرك ان احد ان  
 شاء فان اجاب بما لا يثبت به حق طرح قوله او ان قطع بالحق المدعى على ما في  
 الدعوى وعرف العدل انه حكم كذا كذا وان عرف فسفه انك شهادتها ولا طلب  
 التزكية وان جعلها طلب من المدعى تزكية فان تزكية ما يشاهد من اوشا  
 على قول على كل من الشاهدين يعرفان العدالة ومن لم يات بها ثم اسأل الخصم  
 المخرج فان اعترف بعد حكمه كما في ان ادعاءه واستنفاه ملة فليدرك ان احد  
 الجارح فقل في امره على حسب ما راعى تفصيل اجمال ونحوها فان قيل قد علم  
 التزكية على التفصيل المتقدم بلا خلاف في شيء من ذلك فحق سؤال البينة  
 والحكم بشهادتها على سؤال المدعى ثم ان اطلاق الاصل في الاموال الثلثة  
 ايام مع الاستظهار فحق عدم الغرض بين قول المستظهر ان شهود على  
 على سادة لا يملكون الا بعد التثنية وغيره للتفصيل في حق ما كان بعدا

١٧

زكاهة

معمل بعد واد العرفا

معمل بعد واد العرفا

بعد الحرف الموجب للمعنى من ما خبر الحق ولا يامره ولو لم يحضرها قال البينة عايدة  
 لجلد ضرب الموت بمقتضى احصاءها وان شاء انما لا يجوز ومن التبر الى الاحصاء  
 وبين احلافه المنكر له لا الخبرا وبين احلافه وبين اقامة البينة عليه ولو مع حضور  
 كما ذكر جماعة وفي جواز تكليف المدعى عليه اني هذا المدعى اني خبره من حضر البينة  
 هذا اني عند غيبة البينة وعدم ثبوت الحق بها بعد تردد في افعالها انما يجوز ان يحسم  
 المنكر وعدم التمكن من استنباط الحق بعد ثبوته من ماله والمنع في غير ذلك وهو  
 اعمى وعلى القول بالتكليف فليدرك في ضرب ملة فليدرك ان احد او باطل بطل الحاكم  
 الاكثر على الثاني وعلى القولين يخرج البين من الكفاية عند انقضائها الاصل  
 المصروف كما شام كان بلا خلاف وان قال المدعى انه لا يثبت له عرفة الحاكم ان له  
 على خصمه ان عليه ما يثبت عليه اجازة او يجوز هنا احلافه حتى يثبت المدعى  
 خلافه ان يبرح المنكر كما في احلافه الحاكم من دون سؤله لغيره لم يثبتها  
 مع التماس المدعى لا يستدل الغريم اية باليمين بغير ان الحاكم كما سبب ان المنكر اما  
 حلف او يجرى على المدعى او ينكر او يلقى عن الامر من فان حلف سقطت الدعوى وان  
 دبره عن الحق في نفس الامر لو كان كاذبا يوجب عليه فيما يثبت به بين الله تعالى  
 التخاص من حق المدعى بالانكاح يثبت مثل ذلك في جانب المدعى او شهد له البينة  
 الكافية ولو ظهر المدعى ماله لم يبرح التماسه بعد احلاف الحاكم لانه يسو العرفا  
 الحاكم فلو عاود الخصومة لم يسمع دعواه اجازة ان لم يبرح احلافه بينة بما  
 فلو اقام بعد بينة به فكل لم يسمع على الاظهر الا شهرا وفي الغيبة وعرف  
 الاجماع وقبل كما عن المفيد وابن حشر والفاصولي انه يعاها ما اشرط الحاكم



سقوط الحق بما كان له طبا لا لغيره من فحجب الحق به ولو بعد الخلاف إجماعا كما في  
 كذا يجب بما انهم وهو اجتهاد في مقابلته القوي في المسئلة فعلا ان الحق صمما  
 ولو كسب كماله نفسه او اخص منه ونسب انما هو غير الحق المدعى كذا  
 او بعضا مما هو المدعى مطالبه بما عرّف به الخلاف في كلام جمع الإجماع وعلى  
 هذا فلو انكر الحق عليه ثابا الصراط في أدلة على المدعى مقاصد مع حجاج  
 الشرايط النفاذ المدعى كون في بابها لوردة الذكر البين المتوجه على المد  
 صرح لوردة الخلاف في الغيبة الإجماع وهذا يستثنى الاتقان ذلك  
 ثلثه بغير خلاف فيهم احد منها دعوى الصحة ومنها دعوى الوقيما لا خلاف  
 وانكره سوا ذلك عن البين او ودها ومنعها ما لو ادعى الحق على الواو  
 ان البين هو الغفر الجبل فيكون اوضح استبعاد ما لا يستحقه شخص وصدق  
 يلزم على تقدير النكر على تقدير انكار استادع الحق على المدعى والبين هو  
 بين المدعى بمنزلة البينة نفسها او بمنزلة اقرار النكر قولان موافق  
 فروع منها ثبوت الحق بمجرد على الثاني واحساب مع ذلك الى حكم الحاكم على  
 الاول كما مر واخا وجماعة من مدعى الثاني الرجوع فيها الى الأصول  
 والعلم عليها وكل منها من دون ان يجعل احدا القولين أصلا كما ترجع اليها  
 في جميعها بل لو اقتضت الأصول في بعضها ما يوافق احد ما وفي الآخر ما يخ  
 عليها لأصليين معا وهو حسن انما لم يكن في المسئلة قولان الثاني واخا والحق  
 المتقدم عدم التوفيق على حكم الحاكم وهو مستند نظره حيث يتوجه في  
 دفعه على المدعى غير خلاف استحق المدعى الاختلاف وان نكل وامتنع عن الخلاف

المسألة في فوائدها

لم يجعله بشيئاً وقال ما اريد ان يحلف سقوت دعواه وليس له مطالبة الحكم  
ذلك ولا استئناف الدعوى في مجلس آخر كما لو حلف المدعى عليه بما افلا  
ولا اشكال او كان في مجلس في غير الخلاف واشكال فقبل التماسه سقط  
في ذلك المجلس وله تجديد في غيره وما ذكرناه اصح واشهر من ان القابل للثبوت  
غير معروف واستثنى من ذلك جماعة ما اذا التبتة ولعله غير بعيد ان  
لا مشاعرة سيما مثل الاثبات بالبتة او سوال القضاء او النظر في الحساب  
نحو ذلك ترك ولم يطل حقه من التبيين هل يقدر له ما له ام لا وجما ولو ترك  
المتكبر عن التبيين ورفضها معاقا للمحاكم ان حلف في الاجرائات ناكلا  
ويجوز ان يكون ذلك اسقطها ولا فرضا كما قالوا وان اضرقت عليه بالنكول  
وبلغ من حق المدعى تجديد دعواه عند جماعة وهو المروي في الصحيح وغيره فيلزم  
محاكم التبيين على المدعى من باب تباينه العامة فان حلف ثبت حقه وان نكل  
بطل ولعله اظهره فينا الاكثر وفي مرجع الغيبة وظاهر الشرايع والاجماع كما  
عند مرجع وعزاه الجمهور الى مولانا امير المؤمنين ع ومع ذلك  
فمنه احوط لو ثبت المدعى التبيين لنبوت الحق على المتكبر اجماعا  
وعلى القول الاول لو ثبت المنكر بعد الحكم عليه من المحاكم بالنكول  
لم يلغى التباين بلا خلاف فيه ولا في عدم الالتفاف اليه ابعد بعد  
احلاف الحاكم المدعى على القول الثاني لنبوت الحق عليه هذا اذا  
كان الحكم عليه بنكوله بعد عرض حكمه عليه ولو نكر ولو قضى  
بنكوله من غير عرض فادعى الخصم الجبرل يحكم التناول قضي نفوذ القضا



اشكال ولعل الثاني اظهره بما لا يصل او فلو لم يماثل حلفا لم يثبت في ذلك  
 جواز ولو منعناه فرضي المدعى بيمينه قبل ذلك وظاهر الاحكام على ذلك  
 هنا عدم الثبات الى اليقين المبذولة بعد التناول لا بعد الحكم وهو مستلزم  
 اقرب مع احتمال اذا ادعاهما هنا ونسألهن في التعبير واعلم انه لا يستلزم  
 المدعى مع يمينه المرجعية بل اختلاف الافي الشهادة وباللهين على البتة في المدعى  
 مع يمينه عليه يستلزم على بقاءه في دمه استظهارا بالاختلاف وفيه يرجع  
 جمع الاجماع وفي القدرى الحكم الى ما يتناول من وجه القسوى والنقص كالتعوي  
 فاعلى العلل والغايات المحذورة لان ولعل الثاني اظهره خلافا للاول في  
 الحاق اليقين بالمدعى في قولنا ان ادعاهما فمختلف عليها انهم مع البينة فان من ادعى  
 اليقين في الدعوى على الفعل ونحوه او يجب تكثير الفاضل استظهارا وكذا مع القول  
 باليمين اذا تعددت وافول وباللهين في الحكم على الغائب وانما السكون في ان  
 كان لا يفسر انه الحاكم بالرفق في الاموال وان كان لغيره وسواء فهم او لم  
 اذ الله بالتعريف والبيان وان كان لا يثبت يمينه من صم او خرس فيقول المدعى  
 جوابه من امره او ان كان بالاشارة المفهومة للطلوب باليمين ولو اقر له  
 من حرم عارضة بجوابه لم يقتصر على العدل الواحد بل لابد من عدلين ولو كان  
 سكونه عارضا الزمه الجواب ولا بالاطاعة والرفق ثم بالابداء والشدق  
 من الادنى الى الاعلى على حسب رتبة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان  
 والاحكامه خير مما يان سأل المدعى في اليقين وفان لاكثره فليجيبه  
 يجب من غير حجب بل بصر في الجواب في الامانة الى ان يجيب في المسئلة

نحو

الضعيف

الضعيف الشهادات والنظر فيه يقع في امور اربعة في بيان  
 صفات الشاهد للغير وهو يمينه البلوغ فلا يصل شهادة القضي القليل  
 اجماعا وكذا لمنزله لم يصير مكلفا بالبلوغ بلع حشر الام لا اجماعا في الثاني اجماعا  
 في غير الجنابات وكذا اذا شهد فيه لمحمد معظم الاحكام بل ربما يظهر من بعضهم  
 انه لا خلاف فيه وعلى الاظهر في الاول ان كان في غير الجنابات وهو المصحف  
 وبغيره من جملة من عبارات الاجماع وفيه انه قبل اذ بلغ عشر اعلم في الجناب  
 وغيرها وهو في هذا القول شافعا للاباء غير معرف كذا في قول شافعه في  
 العشر غير الجنابات واختلاف عبارات الاحكام في قول شافعه في الجناب  
 من القول والشجاج والجماع بعد انفاهم على القول فيها في الجملة فبعضهم  
 قبلها في الجراح والنصارى بعض في الجراح دون النصارى وبعضهم  
 اجماعهم على مباح وبعضهم لم يشترطه وبعضهم اشترط عدم الاتفاق وبعضهم  
 لم يشترطه ومختلفا في القدرى عليه من تلك العبادات والجمع عليه بينها  
 القول في الجراح خاصة دون النفس مع بلوغ القضي من العشر ما يختلفون في  
 القول ولو اختلفوا فيه يؤخذ باقل قولهم وان كان الوجه الثاني القول با  
 بالجراح ولكن الاصول الانفسار على المتفق عليه خاصة دون غيرها اختلاف  
 فيه وهو ما ذكره المصنف في بعضه من اعتبار قعوده بعد بلوغ العشر والاجماع  
 لمباح وكون الحكم في الجراح والشجاج دون النفس وما شرط في الخلاف من ان  
 لا يقر فواجره الى اهلهم بعد الفعل المشهود به الى ان يقر والشهادة  
 ولا يلحق بالقضي هنا القسمة فلا يصل شهادة لها مطلقا وبه صرح جماعة كما



العقل المجنون لا يقبل شهادته في شئ اجماعا ومن ياله الجنون وتصوره  
 في وقت دون وقت يقبل شهادته في حال الوثوق باستكمال عقله وكحال عقله  
 بلا عاقل وذكر المشايخ من غير خلاف بينهم اجماعا وان في حكم الجنون العقل الذي  
 لا يحفظ ولا يميز فيه القوي بوزن العقل لا يشعر بعدم الوثوق بقوله وكذلك  
 عاقله ونسبانه ومن لا يقبله لم يزل الامور وفقا صحتها لان يعلم علم عقله  
 فيها منه به وعلى الحاكم التدبير من حاله <sup>هذه</sup> العقلية التي يقبل عقله عليه في  
 الاسلام فلا يقبل شهادته الكافر باسمه <sup>هذه</sup> الا انها سبقت لاجماعا  
 من مذهبي الاصح اشراط الايمان اي كونه اثني عشر او عليه يقبل الاصح  
 في كلام جمع مسلمة فلا يقبل شهادته غير الاصح على مسلم او غير مسلم  
 الا في صورة خاصة اشاد اليها بقوله ويقبل شهادته الذي العدل في بيته  
 في الوصية بالمال خاصة مع عدم المساء اجماعا وفي اعتبار الغريم شر  
 بين الاحبار الاظهر لعدم وثاقه الاكثروا تقدم الكلام في المسئلة مع بعض  
 ما يتعلق بها في اخر كتاب الوصية ويقبل شهادته المؤمن على جميع اهل الملل  
 اتفاقا ولا يقبل شهادته اهل الملل على مسلم ولا على غير مسلم اجماعا  
 في الحرب مسلم كما قبل في الذبح اجماعا اذ كان على مسلم كافي كلام جماعة واما  
 كان على غير مسلم كان من اهل ملته فسيأتي الكلام فيه واذا كان من غير ملته  
 فشهروا بين الاحبار لا يكاد يظهر فيه خلاف ولا يقبل الاثر الاسكا  
 فذهب الى قبول شهادته اهل العدالة منهم في دينه على ملته وعلى غير ملته  
 وهو شاذ وهما يقبلان شهادته على اهل ملته فيه واية بالحوادث انما

في التعليل والقرينة

في النهاية واعرضها للمع وغير بانها صنفها في كل بل هي على الاظهر الا  
 موثقة ولكن الاشياء لا شبه المنع عن قبول مطلق سواء اخذوا بالرفع  
 ام لا وفيما لا يقبل بهما بالقبول في الاول والعدم في الثاني وكما لا يقبل الا  
 مثالم العدل فلا يقبل شهادته الفاسق اتفاقا برز وقد مضى بيان  
 ما يفتق به العدل في كتاب القضاء وفي الكلام في بيان ما نزل به ولا  
 ولا خلاف في زوالها بالكتاب وقد اختلف الفقهاء في تفسيرها اختلافات  
 ان الذي عليه اكثرهم كما قبل هو انها كل ما فسد الله تعالى بها في كتابه العزيز  
 وهو المشهور بين اصحابنا في بعض العبارات اشعارا بالاجماع وفي جملة  
 من النصوص دلالة ولكن في جملة حرمها في عدد سبع وما زاد وجه  
 الجمع بينهما ما قبل في التفسير ان يكون مرادها الكبار مختلفة بان يكون الشح  
 اكبر من الباقي وبعضه الصحيح وغيره ويجعل حمل الاخبار والاخرة  
 المتضمنة لعداد على القبول لا يحصل ويؤكد اختلافها في بعض الاخبار  
 بعد دوة فيها وكذا لا يرب ولا خلاف في زوالها بالصغار والعزم على ذلك  
 الصغار بعد الفسخ منها على ما في الاخبار واما الاكثر من الذنوب ان لم يكن بها  
 نوع واحد بحيث يكون اسرها للذنب على من اجنباه عنه لا يحل له منعه  
 فافهم انه فادح في العدل لا خلاف فيه اجماعا وفي جميع الفروع وتضمن الاحكام  
 وبالحكمة المددومة على الذنب الاكثر منه فادح فيها وطعا ولم الغرم عليه  
 الفسخ كونه فادحا فان لم يكن انفاضا اما التندر مولا وصغار الذ  
 مع عدم الغرم عليها فانها لا تزل بها العدل الذي على الاثني لم يفرص الحكم



الفرق في هذا العدد كما هو المشهور وان اختلفوا في كونها جزء منها او كلها  
 وكان يعلم بانفسهم ومنه فثبت كما هو الوجه وان كان اختيارا في لغة لفظية  
 فيها اتحاد التمام والظهور للآخرين كما في انشاء الكتب واما لما الى البلدان في اختلاف  
 فيه بل يستفاد من المعنى المستنبط استحقاق الاختصاص كما انما في اللغة  
 وان كرس على الاظهر الاشهر فقط الاجماع خلافا للحد فبذلك وهو شأن  
 الزمان عليه ما صار فيهما قول واحد لانه فادى من عند الله تعالى في  
 والاربع عشرة مرة في الشهادة وكذا الغناء وسامعهما العمل في الدين  
 العود والفرق بينهما ولا يربط بينهما في قول العدد في كل منهما مع الآخر  
 المدامه ويدونها ايضا في الغناء للمؤيد عليه باننا وانما سمعنا  
 الان الامور في قول العدد في من غير امر كما هو في قوله المن او عدم الان  
 مع الآخر في اشكال والوجه الثاني في فاقا لجمع وان كان الاصول الاول  
 الان الامور الذي في خصه المقام بالذكي فصد الى استقاء صور حاصلة  
 الحكم اشارة اليها بقوله الا في الاملا ليا لكرام العرب والفرق في الختان للعبا  
 فان الذي فيها ما يحل على الاشهر الاظهر خلافا للحد وغيره من معانيه فيها  
 ايضا ولا يربطانه احوط وان كان في لغته فظا والاطلاق المن والفرق بالحوار  
 ان ينفذ عدم الفرق في الذين يكون في هذا الضيق او غير خلافا لشيء في ذلك  
 مضطرب بالثاني وتما يظهر من ذلك عدم الخلاف ان ثم والاكما هو الظاهر  
 شعبين والمراد بالضيغ هنا ما يجعل في اطار الذي في الخامس المذكور  
 قبل وما تقدم في العدد في الشهادة ليل يجر المحض ليجزاها صحت

الاختلاف في هذه

الاختلاف في هذه

محرم بالاختلاف وفي كلام جمع الاجماع الا ان اللبس في الحربا وحال الفرقين  
 وكذا التعيين بالذنب والخطى به في اللبس مع فخرم ايضا بالاختلاف كما صرح بان لا  
 اشكال في قول العدد في جامع الامر وكذا مع عدمه في اطلاق العباد  
 ونحوها والوجه عدم رد الشهادة في غير اللبس من غير امر وانما في لغة ولا ينفذ  
 شهادة العاقل مع عدم الاعلان او اليقين فيقبل شهادة من لو تاب وان لم ينفذ  
 عند الخلاف وفي كلام جمع الاجماع وحديثه اكد ان نفسه اجازها  
 كافي في الغيبة وفان ولكن اختلفوا في كيفية والاشهر الاشهر للبلاد  
 الواردة في النصوص المستنبطة هو ان يقول كذا فيما فاك ويؤيد لو كان  
 هذا كاذبا وفيه قول اخر في قول اخر في مكانها فافا لظاهر النصوص  
 وظاهرها حصول التوبة بغير الاكتاب وفيه اشكال بل لظاهر عدم انعاده  
 التوبة والندامة حبيبة كما ذكره بعض المحققين ودل عليه المرسول في  
 الاصحاب ايضا ويمكن حمل النصوص عليه بدعوى ورودها في امور الغنا  
 من ان المكذب نفسه يكون في الحقيقة نائبا غالبا ويقع كون الاكتاب  
 عند الامام كافي المرسول به صرح جمع من اذ بعضهم وعند جماعة من المسلمين  
 ويظهر من جمع عدم الخلاف في ذلك العباد ونحوها كناية التوبة بغيرها  
 في قبول الشهادة كما هو في اطلاق النصوص ايضا ولكن الآية اشترط الا  
 صلاح بعد التوبة وفسر الاكثر بالاشهر عليها ولو صالحة فالآخر الاشهر  
 وهذا المعنى على ما في الخلاف في الزايد عليه وهو اصلاح القول في  
 والاحوط بل الاجود الاشهر اعتبار اصلاح الحال والتعريف بها في ظهورها



العبد لهذا كله في التوبة عن العترة في المنع من الفسخ بكتابها عن  
 اصلاح العمل نعم ان لو قف على اداء حقوق الله ثم او انما من امر او افعال  
 لها ولا توبة له جدا او لنفاد الشهادة بالاختلاف في كلام  
 الاجماع للفسخ وغيرها وهو باطلا لما اجمع عن قول شهادة المتهم مطلقا  
 من كان هو خلاف الاجماع كمن الزايات بقبول شهادة الرجل في  
 وبالعكس وشهادة له لا يثبت ولا يثبت والصدق بصدق العاقل ولو  
 وغير ذلك وعليه بینه الشهادان وغيرها وقيل ان الاجماع على القبول  
 من ذكرنا ولم يذكر في اصابه رجع البها في التهمة للمانة وغيرها  
 المنع الاجماع بتحقق القبول بغير اجماع او بغيره في صدق الموصف او في  
 الموصوفين اطلاق المنع بعدم بياض منها بطلان الجواز وعلم فلا يقبل شهادة  
 اي الذي يخرج بغيرها كاشريك اذا شهد بشريكه فيما هو شريك به بغيره  
 المشاورة له فيه فصلا ولا شهادة الوصي له فيه ولا يثبت ولا يثبت  
 فيها اي ان نقص شهادتها احوال جزئها من عينها اجوز على الفرق  
 المستهود عليه واذا لم ينضم ذلك الوجه الجواز لم ينفذ على خلافه الا  
 كما هو بحاجة من الاجماع ولا شهادة وفاء القاطن على الموصوفين  
 اجمع مأخوذ من اذا لم يكونوا مأخوذ من ولم يقرضوا الذكر ما اخذ من الوصي  
 القبول لمنع التهمة او الشك في دخول شهادتها في الاطلاق للمانة ولا شهادتها  
 في العداوة التوبة على عترة وقيل لا يثبت وعليه اذا كان لا يثبت فيها  
 بالاختلاف باجماعها هو اي في العداوة التي يخرج بالسوء والمكر

الواردة على صاحبها

الواردة على صاحبها وبها يقيم بالشرع الحاصلة ويشكل من حصول العدا  
 مع هذه العداوة بعد الاتفاق فتوى ورواية على ان عداوة المؤمن وبعض  
 لا لآخر ديني معصية ونبه على اجازة ولكن دفعه فان يحمل العداوة على عدا  
 غير المؤمن حرام اذا كان يجره موجب علم واحترام الذنوبية عن الذنوبية كان  
 يفضله لكفر او فسقة لها غير مانعة اجماعا ولو اخصت العداوة الممانعة  
 باحد الجانبين جاز قبول شهادة الخائن بها والامسك كل غيرهم ورواية العدا  
 عليه بان ينفذه ويحاصره والتسبب القرابة لا تمنع القبول للشهادة فقبل  
 من الابن لولده وعليه ومن الولد والاد والاد والاد وعليه اجماعا ولا خلاف  
 منهم عدل اخر اجبتي اليه على الاقوى وقبول شهادة الولد على ابيه خلاف  
 بين الاصح اظهر المنع وهو اشتهر عن فرائض والغبية الاجماع ومورد  
 صور جواز الابن بغير ما قبل شهادته عليه بل انما يستفاد من بعض ابيان  
 الغيبة الاجماع وقبول شهادته على الوالد مطلقا استكمال وكذا قبول شهادة الزوج  
 لزوجته وعليها وشهادتهما له وعليه لا خلاف بشرط بعض الاصحاح وهو ان  
 في التهمة والفاصل بين من في قبول شهادة الزوج اقسام غير من اهل التهمة  
 اليه كذا في شرط قبول شهادة الزوج جديها استنادا لا الصبر والموقف وهما  
 مختصان بالانتماء في الزوجية والدار تباح فيها الاشرار ولو كان الاصل الاشرار  
 العدم والعداوة القيد والاشتراف المعبرين في الزوجية ان الملام لا يثبتها  
 منفردة ولا منسوبة اليه بل يثبت ان يكون معها غيرها اذا استنفذت  
 الوصية بخلاف الزوج فانه يثبت شهادة الزوج مع البين فاشترط الغيبة فيها يثبت على

خلاف على



وهو اعد الوصية ومظهر الثمرة في الزوج ما لو شهد بها قبل شهادة الزوج مع العبد  
وفي الزوج ما لو شهد به في الوصية فقبل الشهادة في المقام بين على الختان في شجرة على  
وعليه بذكر الشهادتين في آخر ما يكتفي به بشهادة الزوجين كخلف الوصية والمال  
الذي يكتفي به بهما مع العبد والوصية وان كان موكدا لا يمنع الغير الشهادة بغير  
من احد المصاحبين والصد بغيره كالصديق بالنسبة الى نفسه والاجر بالنسبة  
مستاجر بلا خلاف في الاول وعلى الاشبه الاشبهين من الشر في الثاني في عبارة  
اشعار بالاختلاف فيه خلافا لاكثر الفقهاء من مانع ولعله لا يخرج من قبل شهادة  
الشاهد بغيره اى من غير الشهود والاختلاف على الاستبرار لا خلاف فيه في جواهر  
في اطلاقه كما عليه جماعة من الفقهاء بما اذا تضمن حقه دون ما اذا اسانادوا للغير  
كما عليه اكثر ولعله لا يظهر من كل المنع هنا قوله لما يستبعد منه ما لا يفتقر  
فلا يثبت من حده في شهادته وفي التوبة انه اذا اعطى بغيره وان منع من قبل  
قبول شهادته الملوكة على بيان شهرها وظاهرها القول مظوم في الاختصار والغنية  
والشر آية الاجماع والزوايا القاسية باسناد كما عليه الغاية مظوم جملة على التوبة  
وفيما بينه وبين ان لا يفتقر مع عدم مكانها الاولى وبعضها شاذ وفي  
شهادته على المولى فولان الظاهرها وشهرها المنع وفي الكتب المنقولة عليه  
وبه يفتقر اطلاق الزاوية الاولى بالحوار ولو اعتق العبد قبل شهادته المولى عليه ولا  
خلاف في ذلك بغيرها الحاكم قبل التوبة في قوله ان اعتق العبد لموضع الشهادة  
شهادته في قوله ان المبررها الحاكم لا يعنى به ان يبررها بنسبها لغيره حال تحريره  
عن العدا له لا لانه عبد وفي قوله ان اعتق لموضع الشهادة لا يعنى ان كان شاهدا

فما اذا كان

فان كان شاهدا الغيرة جاز في شهادته وفيه نظر الوجه حمله على التوبة بغير  
الاول بعد الحكم بقول شهادته بعد العتق لكن لو كان مدا لفا حال التوبة  
افترقا المعاد ما بعد لان التوبة من ودة ولو شهد بعد بغيره بغير التوبة لم يكن  
ولذلك هو ظاهر العمل واعني بها الواو في الحكم فشهد العمل بعد ذلك فبطلت شهادته  
ورجع الامر الى الولد بغيره كما ذكره له اسوة فها هو من كتاب الوصية ولو عمل الشاهد  
القبول الثاني والعبد والوصية والقاسي او نحوهم من ذوي الشهادة ثم ان كان  
الموجه لها او بعد ذلك فبطلت شهادته بعد اجتماع المشرطين الا في الاشكال في  
خلاصه في القاسي المستند اقام الشهادة فترد لاجل الشهادة ثم يابن اعادة ما قبل  
هنا بغيره من كاهل العتق ومن ذلك ما لا يكتفي به كمال كما حكى في قوله لا نعم مع ظهور  
والشدة بعدم اسنادها الى ما يوجب التوبة فبطلت اشكال ولعله لا يخرج هو الا  
اما القاسي المعلن بقبول شهادته بعد توبته سواء شهد بها قبل التوبة ثم  
اعادها بعدها او شهد بغيرها من دون اعادة والفرق بينه وبين القاسي المستند  
جدا فتقوى على قبول شهادته الاول بعد التوبة مظوم واختلف فيها في الثاني ان كان  
مسوا والملاح من المستند على اصلاح الظاهر في دخول العتصاة عليه بظهور  
كذلك بخلاف ما علق بالقسوة لانه لا بد من عتصاة مع ظهور بل بغيره  
الثمة في الاول دون الثاني طهارة الولد من التوبة فبطلت شهادته ولا التوبة  
على الاشهر الاخرى وفي كلام المصنف في الشيخ الاجماع وقيلوا القائل السوف في  
ولبن خرفة انه شهد به في الشق دون اى البصر به وورث ولم ينادى قد  
عنه الشيخ في قوله عليه الاصحاب المنع بتحقيق من علم كونه ولد الزنا اما من



فيقبل شهادته بعد استيفاء الشرط الاخر من العدالة وغيرها وان لم يكن الزنا  
 وبه مزج جماعة من غير خلاف بينهم اجمع ويظهر هذا الباب سأل ثلث التبع  
 بالادلة اما داء الشهادة قبل الاستطاف وطلب الحكم بانما من الشاهد يمنع القبول  
 منهم سواء كان قبل دعوى المدعى ام بعدها بالاختلاف فيه في الجملة فالاول انظر في التمهيد  
 بذلك فيدخل في عموم الادلة المانعة من قبول شهادة ذى النعمة وفي هذا التعليق  
 بان المنع انما هو للثمة فلا يرفع من حصولها كما هو العادة لعل اطلاقهم واراد عليه  
 ويشكل مع عدمها كما يشق احبانا والوجه الجوارح ان يمكن المنع الى هذه الناحية  
 وكما كان فالمنع مطلقا وفي كلامهم اذا كان المشهود به من حقوق الادبيين وهل  
 ذلك من القبول في حقوقه ام لا فيلان واللا كذا على الثاني ومنهم المصنف على  
 ولعله في جملة واعلم ان التبع بالشهادة في محل المنع ليس حراما لا قبل في ذلك  
 الواضحة من منع فيه قطعاً ولو اعادة تلك الشهادة في مجلس آخر جاز في قبولها  
 وجهاً ولعل الاول احول الاصل الموقوف التبع يقبل شهادته فيما لا يمتنع العلم  
 العلم به الى الشاع وفيما يقتصر اليه انما سمع واعمل وليك للاختلاف في محله  
 وفيه ما يقتضيه انه يجوز عند باق قوله ولا يوجد بانه وعلى جماعة  
 على خلاف قبول شهادته وهو الاصح وكذا يقبل شهادة الاصح فيما يقتصر العلم  
 على الزنية ويجعل الاصح للاختلاف في جميع الانشاء وفيه في الغيبة الاصح  
 وكذا يقبل شهادته فيما يقتصر الى الزنية انما حصل اليه العلم بالمشهور به وكان  
 تدليلاً المحققين الادام في الاصح لا يقبل شهادة النساء في الخلاوة والطلاق  
 اذا كان منفرداً عن الرجال للاختلاف ومنهم على الاصح الاصح في الغيبة الا

خلافاً في الظل

ولا فرق في الظل بين احواله التي منها الخلع والمباينة على الاصح الاظهر من غيرها  
 من افعال الاصح وهل يقبل شهادته مع الزنا في النكاح اوجه والاحوال شهرها  
 نعم منهم سواء ادعى الزوج او الزوجة وفي الغيبة الاصح وفي قبولها اي شهادته من  
 حصول الزنا في الخلع من زوجه واختلاف في اشبهه ومنهم من يفتقر من الشاهد في القبول وفي  
 الاصح ولا فرق بين انفرادهم عن الرجال وانضمامهم اليهم ولا يقبل شهادته من  
 حتى مع الرجال في الحدود وحقوق الله سبحانه ولو كانت البينة كالحسن والركوة  
 والكفا ان يلا خلافاً لاجل الا في الزنا يقبل شهادته في الجملة كما اشار اليه في  
 ويقبل شهادته مع الرجال في الزعم خاصة لكن على تفصيل بان ذكره انشاء الله  
 وفي الجراح والقتال ان يشهد رجل وامرأتان فثبت بما اتفق بهما خلافاً فيما لو كان  
 المشهود به لا يوجب الا الذب كقتل الخطأ والمباينة والجماعة وانما لا يوجب الا  
 الفاسق فمما زاد بين الاصح والاشهر لعدم بالنسبة الى العود وكذا بالنسبة  
 الى الذب على الاصح خلاف للمصنوع جماعة فقالوا لو يوجب شهادته الذب لا العود وقيل  
 شهادته في الذب انما كان مع الرجال ولو اجمعتهم بدخول المراءاة الذين  
 المعنى الاصح الشامل للذين بالمعنى الاصح كالنسبة والفرق غيرهما لكن ما لا يوجب  
 به المال فيدخل فيها البيع والرهن والاجارة والضمان والقرض والشفعة  
 والمزارعة والمساقاة والحبس والابراء والسابقة والوصية والمال والصدقة  
 النكاح والاقالة والزوج بالعيب والوطى الشبهة والغصب الاختلاف والجماعة  
 لا يوجب الا المال كقتل الخطأ وقيل الضيق والجنون وقيل امر العبد والمسلم الذي  
 والولد الولد والسفرة التي لا تطلع فيها والمال خاصة فيما لم يقطع والامور











واولاها ان لا يسمع من ولو اكدت ليشهاد في الاخر مع المذبح ولو كان  
 ان يكون اثنين فيما ثبت بها وجب عليها كفاية كما مر لو كان واحد الزم  
 الاداة ان كان متايبا يشاهد ويدين والا فلا ان لم يجتمع معه وجود من يدينه  
 العدد ولا يفي بيمين ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشاهد وجب عليه تعريضه  
 ان خاف بطلان الحق يدينونها ولو لم يكن الشهود عددا كان المكيث  
 الحق بشهادتهم ولو عد ما لم يجوز وجب الا علام انهم والافوجه الجور  
 الوجوب لو دعي منزله اهلية الشهادة للعدا وجوبه عليه مع عدم  
 خوف من ضرر غير مسحق به عليه او على غيره من الجوانه فلو كان المروني  
 المعين المستنبضة الوجوب عليه الا حصار عد الحلي وهو اورد في  
 الكفاية على الاظهر الاشهر على الجماعة من العداية فيصير وهو احوط على  
 القولين بعين التماس على من دعي اليه مع عدم من يقوم بالحق بالاختلاف  
 الحلي كما مر ولا يجوز ان يشهد الشاهد على احد ولا له الامع المعرفة ببلان  
 عليه من خصه او نسبته من من شرط العلم في الشهادة وانما اعادته من  
 مع معلومته سابقا لثبوتها على عدم الحصار في شهادتها في العلم الحصري  
 استنادها اليه او الى شهادته على الذين بالمعرفة فيعرفانه ما يربط الشهادة  
 من شخص المشهود عليه او نسبه ويكون شاهدا صلا لا فريدها على كفاية  
 الشرح في الشهادة في اختلافها اعاد في هذا السراير الاجماع وجبوا استناد  
 الى شهادتها لا بد من كرها مطلقا لا يثبت الشهادة على فلا ان يعرف فلا ان  
 ويجوز ان يسفر المراد فيكون عن وجهها بعرفها الشاهد ان لها او عليها اذ لم يكن

معرفة بشهادة

معرفتها بشهادة العدلين العاديين العاديين انفسا او نياحا كسر جماعه بالاغلا  
 بينهم احد ولو اراد انسان ان يشهد على اخر من باقر امره فليشهد بالاشارة  
 التي رآها منه ولا يعلبه ولا يفتيها بالامر الذي فيها منها وفسا مسألا ان  
 يترك في جواز الشهادة بالملك شاهد نه اي شهادة الشاهد الذي  
 البد بغيره في مكره ويجوز من البناء والهدم والاجارة وغير ذلك بلا سارح  
 القائل ليعاخذ من اعدائه بحيث لم يظهر منهم تخلف وعليه عامة المناخر  
 وفي الاجماع ومع ذلك وردت به رواية بلير وابان بغير فلا اشكال  
 في المسئلة والذائع بها في الشرايع وان تلتزم به او لا هنا قبوله والاولى الشهادة  
 بالقرينة دون الملكية لانه اي القرينة لا على الملك وليس بملك وفي الغل  
 ما نوى في يجوز الشهادة بالملك بمشاهد البد بالقرينة فكذلك بالخالية عنه  
 الاشهر الاقوى بل لم يفت على مخالف عد المتهم هنا وفيه ولو تعارضت الآراء  
 الجرد تحت اليد والقرينة فلما نزع لها الا اذا كان الاستفاد علمنا  
 يجوز الشهادة ويعد ذلك شاهدا للقرينة المتباينان يعني البائع والمشتري  
 بصفتان هو اقلان عليه لا يكون شاهدا على امره هانك اقتضائهما فلا  
 يبعد على لا يجوز للشاهد الشهادة الامع الذكر في علمه والنطق  
 لهما قطع ما لم يبد كن كل من جريه الاقامة مطة ولو رآى خطه وخاتم فظن  
 بالاخلاص لا يمكن معه آخر فقه وما كان المذبح فقه ومطه على الاشهر  
 المناخرين والا نوى ولكن في رواية صحيح في في الكتاب الاربعة اثنان  
 شهد مع من الذي عرف خطه وخاتمته ولم يذكر من اليه فليدرك



وذلك من غير ان يكون له شأن وكان صاحبه المدعى بيمينته جاز له ان يمينه  
 وقد عملها الاكثر القدماء الا قسم لم يعتبروا كون المدعى بيمينته عدلا ناد  
 منهم ومع ذلك التعارض بينهما وبين اخبار القول الاول فعارض العوم و  
 الخصوص من وجه وبعد التسليم التكاثر بينهما فالرجوع الى حكم الاصل وهو  
 عدم القبول للاحكام العلم متعين وهذا يحصل في العمل في الرواية فوجدنا  
 هو صحيح المان وقد عجز من حرجا بين رجلين لو سمع شهادة في قضية  
 فان استشهد وجب عليه ان يشهد بالاختلاف عنها او كتابه الا اذا ثبتت  
 في شهادة فيها على اختلاف المتقدم وان كان لم يستشهد كان بالخيار في الافة  
 ما لم يثبت بطلان الحق ان امتنع كما عرفت بحث وجوب اقامة الشهادة واعلم ان قوله  
 وفيه نزاع ان كان راجعا الى الحكم المنطوق كما هو في العبارة او المقنن كما  
 فلا وجه له للاجماع عليها وان كان راجعا الى الحكم المنعوي ولا الذي  
 ابرزناه فله وجه لوقوع الاختلاف في عبته المفهومة من العبارة كما قد  
 الا انه بعيد عن مساق العبارة ومع ذلك فقد قرأنا الوجهين فلو ادعى  
 الكفاية وبكروا ان يشهد المؤمن في المذنب اذا احتسب ان يدينه  
 الى الحاكم ليشهد له ببراءته فيكون قد اذل نفسه كما في الميراث وروى  
 جماعة من الاححاب ومنهم من يوجب عليه خلافة الخلاق فان تم اجماع  
 فالوجه الاول لموافقته الاعتناء واخبار بعدم ادلال المؤمن نفسه  
 ولكن الثاني بعد احوط فبشهادتهما في صورت خوف خلو الحق بالترك  
 في بيان احكام الشهادة على الشهادة وهو مقبول في الذوق والاعمال

كالفر من

كالفر من الفراض وعقود المعاوضات والحقوق المتعاقبة بالاديين سواء  
 كانت عقوبة او غيرها كالنصاح والمسبب العقود الطائفي وعيوب النساء  
 والولادة والاستمال والوكالة والوصية بقرينة ما قد عرفت في كلام  
 الاجماع ولا يقبل في الحدود وما كان عقوبة الله تعالى اجتمعا في الخصومة  
 كذا الزنا والوطأ ونحوها وكذا في المسئلة بينه سبحانه وبين الاديين كذا  
 الغدق والشفقة عند الاكثر واعلم ان الضمير لو اشتمل الحد على احكام احكام  
 المتبعية بشرطه بام للفعول واخيه وبنته كالزنا بالعدة والحالة التي  
 عليه مخبر بينهما كالزنا مكرها للزنا بالنسبة الى الزوجين لله فوجدنا ذلك  
 في غير الحد من الاحكام وجمان اجودها الاول كما عليه جمع من غير خلاف  
 بينهم ولا يخفى في الشهادة على الشهادتين الاثنان عدلان على شاهدين  
 صلا الجماعة ولا يشترط المغايرة فيجوز شهادة اثنين على كل واحد من شيا  
 الاصل وكذا شهدا لاحدا الاصلين مع الآخر على شهادة الاصل الا انما  
 عندنا لو عند اكثر من اثنين كما في كلام جمع من الظاهر وغيرهم ليعاينوا في الشهادة  
 شهادة النساء في الموضع الذي يثبت لهما دهن متفرق ان او متفكك على نزاع  
 وشكال الا ان الاكثر من المتأخرين العدم واعلم ان الاكثر علم انه لا  
 للفرج الصا الا اذا عرفت ان عند الاصل شهادة زنا جازمة بخلاف ما لا خلاف  
 واجله الا لفاظ التي يجوز لها هو ان يقول له شاهدا الاصل الشهادة على  
 شهدا دني اثنين شهدا كذا او شهدا او اذ استشهدت على شهدا دني  
 فقد اذنت للمخبر ان يشهد ونحو ذلك مما يقتضيه بالامر على الاكثر



الأصل رعاية شهادة الشاهد في خلافه في جواب المجمل به وعليه في كلام  
 جمع الإجماع والمخالف به جماعة ان يسمعه ليس في آخره لولا أنه ان يسمعه  
 عند الحاكم وان لم يسمعه وورنه ان يسمعه بين سبب وجود الحق من بين  
 أو غير ذلك انما ليقول الشاهد ان عليه كذا من غير اشتراط ولا سبب  
 ولا محسوس الحكم فلا يجوز شهادة الفرع وفي هذه المراتب وبعضها خلاف الحق  
 اعتبار علم الفرع بشهادة الأصل من دون فرق بين المراتب المزبورة حيث  
 لو فرض عدمه في حصول الاستدعاء وان بعد له بما إذا كانت الشهادة على شهادة  
 ولو فرض حصوله في أدلة المراتب كما في قوله تعالى وجب التحمل لا بد من العلم بها  
 الأصله لا يحصل عند الانكسار وينبغي ان يثبت الفرع وثبات الشهادة في  
 ما شهد فان كان في المراتب الأولى يقول الشاهد على شهادته فلا بد  
 أو في الثانية يقول الشاهد ان فلا تاشهد عند الحاكم بكذا وفي الثالثة  
 يقول الشاهد ان فلا تاشهد بكذا ولا تقبل شهادة الفرع الا مع بعد  
 حصول شاهد الأصل بحكم الحكم من أو غيره أو موث أو نحو ذلك مما  
 من حصوله والحكم وان كان حاضرا أو غيبا شعبة لا تقبل غالبا بخلاف الأصل  
 الأمر والدال الصدوق فلم يشترط التعداد وهو نادى على خلافه الإجماع في  
 ولو شهد الفرع على شهادة الأصل فأنكر شاهد الأصل ما شهد به فأنكر  
 في الصحيح غير العلم بما إذا كان فسادا أو ما طرح الفرع وعليه ما طلائفة  
 جماعة وفيه اختلاف مما إذا أنكر بعد الحكم وأما قبله فيطرح الفرع في  
 بالعكس فلو أن عليه الرواية وكلام الجماعة مع بين عن عدم الخلاف

عدم الالتفات

عدم الالتفات إلى انكار بعد الحكم وعزا بعضهم إلى أصحاب قوتنا  
 بدعوى الإجماع فلا اشكال فيه ولا في فساد ما عليه الأسكافي من عدم  
 الالتفات إلى انكار معناه ولو قبل الحكم مع اعدلية أحد هما أو كليهما  
 وإنما الاشكال في العمل بهذه الرواية وتوجيهها على الأدلة الدالة على  
 نقد وصول الأصل في سماع شهادة الفرع اما بقيد ما جهك الرواية  
 أو نحو ذلك أو ترجيح الأدلة عليها طرعا أو دولا عليها بقوله وفيه شك  
 لأن قبول الفرع مشروط بعدم حضور شاهد الأصل مع ان ظاهرها مشروطة  
 من حيث اشتغالها على شهادة الزميل الواحد وعلى الواحد وهو مخالف  
 للإجماع فتوى ورواية وبقي طرعا أو دولا عليها ما إذا قال الأصل  
 لا أعلم دون ان يرد به جرح الانكار ولا تقبل شهادة على شهادة  
 شهادة محصلة ان الشهادة الثالثة فسادا غير مسموعة في صحيح  
 في حصول الناس وأما الحكم بخلاف وفي كلام جمع الإجماع  
 في القواحي وفيه سنخايل اذا رجع الشاهدان أو أحدهما  
 قبل الغناء بشهادتهما إلى الحكم بما بخلاف ولورجعا بعد القضاء  
 لم ينقض الحكم وضمن الشهوة ما عنده المشهور عليه مع استيفائه  
 وتلغى بخلاف وفي الترتيب الإجماع وقال الشيخ في النهاية والفا  
 وجماعة انه ان كانت العين المحكوم بها الشهوة قائمة عند البحث منه  
 ولم يغير ما شئنا وان كانت ما الغناء ضمن الشهوة ما لم يغير ما شئنا  
 اذا ثبت أنها شاهدته وكذب نفس الحكم واستبعدت العين مع بقاء ما



ثلثها او تعدل او تجتمعها بفصل الشهود بالاختلاف والفرق بين المسئلة والساعة  
 هو العلم بطلان الشهادة وهذا هو الفرق بينه وبين صدقها في المسئلة الاولى  
 ما ذكر في المسئلة الاولى من عدم الحكم مع التجميع قبله لا يحقق بالمال وان كان في  
 في جميع محقق فان كان نحو الزنا جري على التراجع حكم الفدية فبطلان الشهادة كان  
 موقفاً لله او الغرض ان اوجه هذا ان الغرض في الاخرى القيد وان قال لو هب وانفسه  
 الاخر في وجوب الخلع عليه وجهان وان وجع الشاهد بعد القضاء وقبل الاستيفاء  
 والعلم بمقتضى الشهادة في هذا الفصل او الحد او الغرض في الحكم سواء كان المشهود  
 حلاله نعمت الزنا او لا من مثل الطلع في السر والنجاسة في الزنا ولو كان في  
 فتلوا وجها او قطعاً سنون في مقتضى الشهادة لا تخرج التوفيق فان قالوا جميعاً بعد  
 انقضت الاولى منهم جميعاً او من بعضهم واحد الذية في موضع لا يقتضي فيه من الغد  
 ان شاء ويرى هو تمام ما فضل عن جناية صاحبها على ذمة المقتضى من كان في جميع  
 الشهود والاختلاف البعض الباقي ان ردوا على ذمة المقتضى من بعد ما وجب عليهم  
 الجناية ويترى الولي ان يوجب عليه شيء كانا الفوق من اكثر من واحد فلا واحد لا  
 عليه لان تمام حصوله من الباقي وقالوا جميعاً اخطأوا لانهم الذية ولو اختلفوا في  
 الوصف فقال بعضهم اخطأوا لانهم نصيبوا لم يثبت افرارهم على غيرهم ولم يلا خلاف  
 شيء من ذلك ولا في انه لو قال بعضهم تعدل في ذمة عليه الولي ما جنى عن ذمة  
 ويقتضي منه ان شاء ولو لم يثبت في الشهود شيء من المجرى وكان شهادتهم في الزنا  
 وكذا في اقسامه في العقد الباقون ما لو لم يثبت في المقتضى ان لا يثبت في الزنا  
 الاخر الاقوى في حال الشك في ما جري بطلان بوجه الباقون من شهود الزنا لثمة ارباع الذ

في المقتضى

المقتضى كافي رواية حرة وهذه الرواية وان كانت بحجج السند غير ان فيها ما استحق  
 بخلاف الاصول المقتضى السطوع على الاموال المعصومة بقوله واحد او افرار في  
 حملت على ان لا يوجبوا جميعاً قال بعضهم تعدل وقال الباقون اخطأوا بالان  
 جميعاً لو شهد باطلا في امر او متر فثبت ثم جعلا واحد هما قال الشيخ في  
 معنا لو احدى المهر كذا او بعضا للشافعية في مثل الاول بعد الاحتياط  
 وبعد القاضي لو راي بحجة فيبغي ان يحد اطلاق هذه على انما نكحت بجماع النكاح  
 لا مع حكم الحاكم بشهادة او الشاهد من المصوبين لا يثبت التجميع عنها وعلم هذا  
 الخلو جازمة المتأخرين وهي الاقوى مع ان الشيخ قد جرح عنها في وقت لم اعلم  
 صحاحها اذ اطلقها شاذة لا على علمها ثم على المختار هل يعرفان المصداق في  
 يفرقان كان قبل الدخول عرفاً انهما المهر المتفق وان كان بعد من بعضنا على  
 الاقوى في وقت الميسرة في الاول ان عليه اجاباً واطلق الاحاب الحكم  
 ولو لم يفرقوا فيه بين البان والرجعي وقبل الفرق واختصاص الحكم بالبان والرجعي  
 حيث لا يمكن الزوج التراجع كان سائر في هذا الحكم والاطلاق بعد عرض  
 وجه من هذا الشكاح فلو شهد افرار في جميعاً فثبت ان كان بينهما رضاع محرم  
 مثلاً لا غير لو شهد اثنان على رجل بغيره فضع ثم جعلا فلا ادرى  
 ذمة البان والافعال على المهر وذمة عليه او قطع بد واحد من والآخر  
 نصف ذمة البان على المقتضى من سبلا خلافاً لطلوعها او هداها بالآخر فان كان  
 السائر في ذمة البان في اخر ما ذمة الاول ولم يثبت على الخمر لما يقتضي  
 ذلك من عدم الضبط المشرط في قول شهادة العدل والاحوج ان يذكر

في المسئلة الاولى في القامح







بغير الحجة والبرهان والماتن في النكت كما حكى وهو الاظهر ويطرح الزاوية  
 على بقائه متميز وسعور لم يقد منا ان التكليف كان بما يشترطه من العلم  
 ولا حجة على المحذور ولو كان الزاوية اجزاء او بسفها اجزاء رعاة الزاوية  
 ونحوها ما لا يعلم بكذب ولا بكافا العين والبقعة اجزاء الشبهة  
 الاخصا الذي يجب مع الرجوع كما ان يكون في باعها عاقل او العاقل  
 مملوك له بالعقد الدائم الضم والمالك بحيث بعدد وخرج اي يكون متنا  
 من وطبقت شاة بلا خلاف في اعتبار العقد كما في حصول الاخصا  
 اليه من خضه ما في خلاف ما في المنظر بل في الاخصا في الاخصا  
 خلاف الجاهل من الفضاة ما يرويه الاخصا في احوالها على القبة والنفقة  
 الجمع بينهما من ما دل على المختار من المعبر المستفاد من قوله  
 التصوط عيا والذخول في الفرج المملوك في الاخصا كما في قوله  
 من الفضاة ومنهم من يفرق بينهما على الاجماع وبه مرجح جاعة من  
 من غير خلاف في لكن بوجه اطلاق الفرج في ملك الذي عنه وخرج جاعة  
 باعتبار كون الفرج المملوك في الفرج من غير خلاف في الامن المملوك  
 المثل ولا يابن وهو يقد ملك اليه ملك المولى في الفرج المملوك  
 المثل حصول الاخصا بالمشعة كما هو الظاهر المشهور بلا خلاف في احد  
 ما يمكن عن الاخصا مما يشترط وجوده في سبب السند والذمة حيث  
 زوجتها او اتمته في حصول الاخصا لاجل الاخصا في الفرج المملوك  
 والغنية وظاهرها الاجماع خلافا للقد يهين والعقد في غير الاسلا

واحسان المرأة

واحسان المرأة كاحسان الرجل في اشتراط ان تكون بالغه عاقله خرة لها  
 وانما هو على فله فله او حرة بالغه وهو عند ما يمكن من وطبقت  
 ورواها لا خلاف في حقها في البتة كان العقد فيها اقله الاخصا في الفرج  
 بما القاضل من هنا وفي آية والفرع وفيها بقوله لكن يراعى في  
 اجزاء فلا يرد في احد على محذورة في باعها عاقله غير حال جنونها  
 وان كانت محصنة ولا يخرج المطلق من جعية بالطلاق عن  
 الاخصا وتخرج الباي عن مطلقا بطلاق كان البينة او غيره  
 بلا خلاف وكذا المطلق ان يطلق امرأته رجعا لم يخرج عن الاخصا  
 وان يطلق باينا خرج ولو تزوج الرجل معتدة عالما بالعدة والحرة  
 حدة مع الذخول بها جلد او جمان كان محصنا مع العدم وكذا في  
 المرأة لو تزوجت في عدتها مطلقا الا انها لا ترجع في الباي  
 فها بل تجلد خاصة مع عليها بالامر من ولا مع العدم ولو ادعى  
 المحصنة لهما او باحدهما او دعىها احد هما قبل من المذموم على  
 الاخصا اذا كان ما يشترطه ممكن في خضه ان كانت في ياديه بعد  
 عن عالم الذين او فربا لعهد الاسلام ونحو ذلك وفافا للحد  
 وعامة المتأخرين بل ربما اختلف عدم الخلاف في ولا يابن في قوله  
 الخالع اقل الرجوع في البذل او بعقد سنا في لم يشترط عليه  
 الرجوع في البذل وجهه كافي في الفرج وغيره وكذا العبد والعنف والكا  
 ان الخضر لا يوجب عليه الرجوع في البذل او مملوكا بعد



ويجب على الراعي جلا كان او جلا او جلا عا فان اثنى الشبهة حتى يقول من هو دور  
 الخلفاء فلو ان اثنى ما القول مع الاحمال والامكان في حجة وقا لعمارة  
 الناصر بن بعلال لكنه قد عا اذا شهد الحال بما اذا عا وان يكون فلو  
 على فرائض فظنه ما روجع او امته وهو ضعف كقيل بعضهم القول يكونه  
 عند زوا القول الثاني فاما من القول ما فلم يقد قوه في الدعوى والى  
 القيل والمناجعة والمعاينة وتجوز ذلك من الامور المحل من غير المدخل  
 بل التفرع خاصة فاما بما راجع الحاكم وقا للتمهيد وعمامة المناخر و  
 الغيبة الاجماع وفي المسئلة الخوا ان حجة فثبت اننا على كل من  
 الزجل والمرأة بالامر اربعة منها حجة محاجبة لا يحل الخلاف في كل من  
 فدا دخل كالمسئلة للحكمة والرشا في البين وبالبينة بلا خلاف لا بد  
 الامر وكما كان عقلا فصدوا اخبارا وحجة بلا خلاف في سائر الاقاريل  
 اعيا اهلنا او طوكروا الامر لير او بعبا لا خلاف لامن العا في كل بواحد  
 وهو شاة بل على خلافه الاثنان في ذلك وغيره وهل بسبب الخلاف محال  
 الامر ارا بعبا عدد و الشبهة لا يشترط وقا لظلال الاكذوبه فخرج عامة  
 من التفرع خلاف الخلاف وغيره فبعضه ولو افر احد بعد لم يعبه بعبه وقا ان  
 لم يكلف البيان بلا خلاف وضرب حتى يهي ويمنع الضرب عن نفسه بارسول  
 بكمه كافي الصبر على الضم وعليه الاكثر وان اختلفوا في العدا لظلاله كاعين  
 التمايزه وخرج القاضي وتقييد بما اذا لم يره الضرب على المأنة ولا يبرح  
 الزنا وروان لم يره عن نفسه كما عليه للحل والفاضلان في حجة من كعبا وذا

فمما لا خلاف فيه

فبعضه في طرف القصة ما فيها فقال لانصر باطن ثمانين اذ لا احد روى وفيه نظر  
 ولعل العلم بالظلال اظهر في اطلاق النص وكلمة الاحكام من على الحال الذي يفسر  
 ما وقع منه الا فرادى لا يجد ما لم يرا وعا ولا ثمانين ما لم يبر من ولا يثبت في الما  
 اذا افران وعا ولا الثمانون اذا افر من بن على قول غير الحل ولا يبر من ولو افر ما يوجب التبر  
 ثم انكر سقط عنه بلا خلاف في ف الاجماع ولا يثبت غير من سائر المدد ولا كذا  
 بالاختلاف في الحرف والعتبة فاطنا سقوط الحد التجميع من دون فرق بين ارم  
 وغيره ولا يستند لها بعبه ويختلف في اطلاق خبر الزجر في النص ونحوه من القيل  
 بغيره فلا يثبت التجميع عن الاقرار والظاهر سقوطه كاعين الوسيلة ولو افر بعد  
 ثم ارم من موجه كان الامام مخيرة الامام عليه والعقوبة من جبا كان في  
 بلا خلاف لان كل خصم للزجر وهو شاة وقا النص والقوى فصر الخبر على ان  
 عقيل غير من الحكم والعقل بعض بعبه طم اتم وفيه شك كالواحد اجماع  
 اخذنا المبين لعدم لزوم العقوبة ان هذا وجد والله تعالى وما في حق الناس  
 بعبه الله الا باسفا واصحاب الحق ولا يكفر في البينة اقل من اربعة رجال  
 وامر اثنين وثبت الزنا بالاول بالكتاب السنة والاجماع وكذا بالثاني على  
 الاظهر ان شمرط عليه عاقبة من اخر الامن نه وبل بعبه عنه الخلاف في  
 الاجماع خلافا للقبيل والديلي والعا في فم يشوب به بل خصوص بالاول وهو في  
 عا بها الضم ولو شهد رجلان واربع لير بعبه جميع الحد لا الزجر وقا فاما  
 خلافا لآخرين والاول لا يجر عن قول بعبه الشبهة في قول الخلاف  
 الزجر من انهم شاة ولا يثبت شاة وثمان سناء ورجل ولا شهادة النساء



منقول من عن الزمان علم بلا خلاف الا في وقت فقال ثبت بشهادة من الحرة  
 ولا يثبت بشهادة من ولو شهد ما دون الاربعه او ما في معناها اليك الحق  
 منهم وحذوا للفرقة بالكتاب المستند بالاجماع ولا بد في الشهادة من ذكر  
 الشهود والشهادة والمعانة للابلاخ في الفرج كالمسلم في المصلحة سواء في ذلك  
 الزوج والجلد والابلاخ ان لا يثبت بلا خلاف فيه بعد ذلك ولا بد مع ذلك من توافر  
 واقفاهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد فلو اختلفوا  
 احدها بان شهد بعضهم على وجه مخصوص والباقيون على غيره او شهد  
 بالثاني غيره والآخر في عتبة او بعضهم في زاوية مخصوصة او يثبت  
 والآخر في غيره لم يثبت الشهود عليه وحذوا للفرقة بلا خلاف في  
 وظاهره كالمسلم ونحوه انه لا بد ان تعرض بعضهم على وجه مخصوص من احد  
 القبول الثلاثة من تعرض الباطل واقفاهم عليها او قبل بعدم اشهر في التعرض  
 منهم ولو تعرض بعضهم لها والآخر لا يثبت ولا بد ان يتم من اجتماعهم حال  
 اقامه الشهادة دفعه بمعنى لا يحصل بين الشهادات تراخي عن الاقامة  
 لها دفعه وان كان جازا فلو اقام بعضهم في عتبة الباقي حذوا ولم يثبت  
 لا يثبت امام البيعة بلا خلاف بعد ما يوافق في ذلك الاجماع في  
 بشرط حضورهم في مجلس الحكم دفعه قبل اجتماعهم على الاقامة فلو ان اجروا  
 الثاني في الاجتماع ونهض عليهما ما ولا يحقوا فاصلت شهادتهم  
 بحيث لم يحصل التاخير فبعدت على التاخير الاول فطعنا وعده الكا  
 احدا لا مع احتمال العدم واعلم ان احد الشهود قبل الاجتماع للاقامة

سنة ثمان مائة

مسلم من محذوم ايضا بالآية بعضهم عن الشهادة بطريق واحد مع طرح الشفيع والحق  
 ناصبين القدر عند وقوع الاجماع خلافا للعلم بوجوب هذا احدا خلف وهو  
 وقبل الشهادة الاربع على الاشقي مما رواه بلا خلاف ولا يثبت احد منهم بالثبوت  
 بعد اتمام البيعة فليس الامام العمومي ولا وليه على احد لو كانت التوبة فيما بين  
 تمام البيعة فلو كان من اجب بلا خلاف لا احد من قبل الخلفاء  
 يثبت على الزاني بالحرمة عليه نسب كالاتم والبيت والاختفاء بالحق وبيان  
 الاخير والعدل والخلافة بلا خلاف احد بل عليه الاجماع في الاضمار وفي الغيبة  
 واما ما يجرى من الحارم بالمصاهرة فكيف لا يجرى في المصاهرة وكثير من الاجماع على  
 ما رواه من الغنائم ولكن الله ومن طاعة فيها القبول والمن وغيرهما الا ان يثبت  
 عدم نصها فحكم بما هو النسيب منها الا غير من فلا يجرى على النسيب من المصاهرة في  
 احادي الحرم المصراع بالنسيب جعله قول مستند الى ما يجرى على النسيب على ما عرفت  
 وكذا الحاق وجه الابن الابن وموطوءة الادب للملك بالحرم النسيبي وان كان  
 الحق الشيخ امره في الاضمار ولا يثبت بالزوايا المصاهرة بالشعر وقد اختلف  
 فافهم الثانية وابن خزيمة الثالثة وهما شاذان وكذا جعل الذي يوطئ الكيان  
 اذ في بمسلة كارهة او مطلا وعنده كذلك الزاني بالمرأة فمر الاجماع في المفا  
 على الظن المخرج من في مما يروى في الكافيين ان يثبت بعد الزنا ام لا  
 للنفس ولا خلاف فيه بعدت به ولا يثبت الاحصان في شيء من الثلثة  
 ولا الحرمة ولا الاسلام ولا الشفيع بل يثبت في غير المحصن عني  
 والحر والعبد والمسلم والكافر بانواعه والشفيع والشاب بلا خلاف

على ما في الاجماع  
 في النكاح والطلاق  
 والامام بين الكافر والمسلم  
 والعقود عند



ووجدنا في الزايف الحكم من قبله في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 العدم خلافا للشاهد برغم من انهما على الحكم على الحكم في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 بين موجب الجدل وكذا لا موجب الجدل في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 في اللغة عاقله بالصور والاحكام والجمع للشيء والشيء مع الاحكام بين الحد  
 اي الجدل والزم اجاعا كما هنا وفي كلامه في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 على المحض ولا يرد كذا الجدل وهو وجه من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 الثالث الشايف والبيان انما ان شمرها وان شمرها بالجمع وفي كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 الاجتماع خلافا للتمية في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 الغير الى العدم في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 بالحق في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 وفي كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 بالمشهور كما في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 فلا خلاف في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 ما في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 الاجتماع في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 بل واشهر من كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 غير من اللب في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 وتختلف الاحكام في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 نظم وفي كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا

منقول ولكن

دواما ولكن لم يرد في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 والسئلة على قوله كاهن في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 عاقله في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 وكذا لا يرد في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 انما لا يرد في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 نظم في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 اجتماع في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 ان يقام عليه في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 للاسكاف والصدق في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 ان وضع المتعددة في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 فوينا واحد من الجدل والزم انهما في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 او محضنا في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 والجملة في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 جميع الاجتماع ومع ذلك لا يرد في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 تخالف الاجتماع والمملوك وكذا المملوك اذا اضطر عليه هذا الزمان بقا في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 في الثامنة وفي كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا  
 اي هذا القول في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا

في الاصل في كل من الصور الثالث من الفصل في قوله وانما لا يرد الا



قول آخر بالنفس بين ثبوت الزنا باليقين فالأول با لاخر اثنان وهو مع شدة  
تكم وفي المسئلة ان الانسان يدفع عن الملوك بعد غلبه اى هو اليه من بيت المال  
واعلم ان جرمه بدوفا المتحد وغيره والحاكم في الذم اذ انتم به به بالجرار في اقامه  
الحاكم عليه وتسلمه الى اهل غلبه وملكه ليضموا له عليه على غلبه الذي  
تضعونه حقا ولو خرجوا بلا خلاف انما ائذنا الحكم اذ انتم به به شيعا لجماعه لانه  
ان اذن يسلطه على الامام فلهذا يجوز ان يخاص به لانه حرمة الاسلام وخرجه  
الذم ولا يخاص على الحاصل ولو من ذمته لانه كان او جلد او لا يخاص بطريقه ان يخاص  
تضع ولا يخاص فخرج من تقاضيهما ان كان انفس وجدها وانصرجه او يقتل بعد ذلك  
من ساعته ان مات ولدها وانما جرمه جرمه حتى يرضع الولد ونحوه جده  
اذا لم يوجد له مريض او خاص ولا خلاف في ذلك ولا في انه لو وجد له اى الولد  
كافا يرضع منه ويحسب حازه اقامه المتحد عليها لا يوجب بجم للمريض والمسماة ولا  
يمنع من اى والى من يخاص به لانه لا يملك ولا يملك احد من اهل النفس اى  
يملك كل من يملك فيه الا ما يملك من حرمه والوسيلة في النساء ان كانت فوته فها  
تجده في تقاضيهما ولو اى الحاكم في الجمل مصلحه ومنها ان لا يوجب بجمه كالشيل  
والزمانه وضعها لخاصه بجمه بالانصاف المشغل على العدة من سبها او عدا او سبها  
او نحوها بلا خلاف ولا يسلط احد من جماعه او جلد باخر من الخوف اى بجمه بجمه  
ان في حاله بجمه بجمه واطلاق النكاح القوي يقضي عدم القرى في الجور  
الطريق والادوارى لم بالقرى ولا ان جرمه لا يخاص بجمه بجمه بجمه بجمه بجمه  
انما حمل سقوطه بجمه بجمه او قران على قول في القران الشديد ولا في القران

الشدة بخسبة الجلال

الشدة بخسبة الجلال والنصوص وكذا لا يخاص عليه الجلال في ارض العدو ولا  
بلعه المحب في العدو وكما في القرو والذين ونحوه وحسنه وقبل الكراهه واعلم  
لعدم حق الزوايه وشعار التعليل فيها ولكن الاول المحوط وكذا لا يخاص بجمه  
ولو جرمه على من القا الى الحرم والمراد به حرم الله سبحانه والمحرم بجمه حرم الله  
ثم ولا يملكه عليه السكم ولم اعرف وجهه ولا يسلطه على احد من جماعه  
بل يرضع عليه في الطعم والمشرع حتى يخرج منه للاستشفاء وطافا له احد ولو  
في محرم موجب الجرم عليه لانه حرمة الله اذا جمع احد من جماعه على احد من جماعه  
وجرمه وكذا اذا جمع من حدوده وحقه فخاص او جرمه فخاص بجمه بجمه بجمه  
معد الاخر جماعه بين الخوف والفتاح ولا خلاف في شيء من ذلك وان  
في وجوبه اخبر الرجوع عن الجلال الى ان يملكه عليه جماعه او علمه  
وان اسخف كاعليه اخرون او عدم جواز كاعليه بعض ولا يرضع  
لانفاق الفتاوى على الظاهر على جواز على هذا فانما خبر الحوط ولا بد من الجواز  
الا ان خصوصه ونقض المودة المرجو من الصدق على الشهادة الا في الجواز  
ومنها القول اخر غير واضح لما خذنا فان من احد من الخوف فاعلم ان  
الموجب لجمه بجمه باليقين بلا خلاف وفي جماعه لاجماع ولو ثبت الجواز  
بالاخر لم يعد اليها بلا خلاف اذ كان القران بعد اصابه الامحار و  
كذلك ان كان قبلها وطافا للمفصل وجماعه من المشهور كما في شبه قبل  
ان لم يصبه المحارفة برود والقابل الشيخ في به والفاضل والاسكافي وهو  
الا وهو باصل ولكن المسئلة محل تردد وشبهة كما هو ظاهر جماعه







احد الشريعتين فان كان بسبب منه اي من الزوج الفذف لها او بغيره فلا يفسد في الشبهة  
 او اذا اتم لها حلقه في المجلس او عدا او اعدم معها او فسده او غير ذلك مما اهل الشريعة  
 يعلم انما كجده وادائه كالتزنا بعد ان ثبت عند ولو بعد له على الاشياء  
 كما مضى اما حلقه في اناس كالفذف فلا يفسد بها من قبله مطلقا نفقا منها بانها  
 على المطالبة من السفق لها بالاختلاف في المقامين ولا اشكال في انفسها  
 وان زال بكان لها ولو باصبعه فغلبه مصر ما لها وجلا كان المقتضى امره بالاختلاف  
 ولو كانت المقتضاه من غلبه اي على المقتضى ولو مرة عشر فمعه على الاخر  
 وطبل لا يرد في وقتها اتمل وجوب كذا في من من العشر وبعد المقتضى  
 المقامين فيما براد الحاكم بغير الشك في الصحيح عليه لعدم قابلية بغيره كما وان اتمل  
 في تحديد التعريف بالثلاثين الى ثمانين كما في قول والى سبعة وتسعين كما في آخرها  
 الى اى الحاكم كما قلناه واما الاكثر من زوج امه من غيره ثم وطئها  
 ما اخرجت فعليه الحد الزنا جلد اربعين او ستمائة من اقران من او ما حصل المرأة  
 سبعة من دون نكاح بغيره مع نكاح الاخر او ان يعاخذ ان الزنا والفرقة  
 ولو اقردها ولو تزوج فعليه حد الفذف خاصة وكذا المرأة لو اقررت بانها  
 وزنت بغيره معين او يعاخذت الا من بين ولو اقررت به وها حد من المهر  
 خاصة كما عليه الاكثر في المقامين وفيها الى حد الزنا جلد المرأة للفذف في  
 المستلزمين نكاحا او اتمل كما في نكاح الفاضل فيما وقعت عليه من كذب وتلف  
 بعض الفاضل العدم كما عرفت في الشبهة في التثنية ولكنه ادر من تزوج امه  
 حرق مسلمة عالم بالخرقة فوطئها قبل ان يذن من الخرقه واجاز لها حد الزنا

من حد الزنا الى

من حد الزنا الى اثني عشر موطئا ونصف كما في الصحيح وغيره وليس فيها اعداء ولا دول  
 ولا ظاهر فيها نكاح بغيره في الفروج ولكن ذكر الاحكام بغيره وفي بعض العباد  
 الاجماع وفيها ان طريق التصديق بوجده الشبهة بالانصاف بغيره وقيل ان  
 بين الفريقين ولا شاهد له من زنا في زمان شريف كرمضان والجمع والاحياء  
 ونحوها او مكان شريف كالحرم والمسجد والمشاهد المشرقة عوفية باردة على  
 المهر والمزنا باسمه حتى الغل لكونه بعد في جلد بما يوجب الحاكم بالاختلاف  
 في بيان حد الزنا وهو وطئ الذكر ان بعضهم بعضا والنكاح هو  
 فوج المرأة بفرج اخرى والقيام في سبيلها اتمل الجمع بين ما عرفت في الصحيح  
 والنكاح في الاخرين بما دخل الذكر في الذكر ولو عفا او اختلفت او جلدت  
 ولو اقررت دون ذلك عدا كما في الفروج وبشرط في المقر التكليف بالبلوغ والاختيار  
 والحريه في عدا كما كان المقر وضعه لا كما في سائر الاقسام ولو لم يقر بانها عليه  
 رجلا تعد ولا يثبت اللواط اليه بالاختلاف كما في الزنا ولا يثبت بشهادة النساء  
 ولو ثلثا منها يوجب الرجال ولو كان في الشهود دون ذلك العدة اي لا يرفع  
 بالاختلاف كما في الزنا وبشرط في التوبة خاصة ولو لم يصغر او مجنون او يورث  
 الصغير وكذا الحصون ان كان يشعرا لثاوي كما في الزنا ولو كان اي الفاضل  
 بالعين فلا اجماعا وكذا يثبت الاطلاق ولو لم يعبد وتزوجت العبدان كانا  
 وبشرط ان كانا بالغين ولو ادعى العبد الاكرام من مولا خلية في كذب  
 المولى وكذا الحكم لو ادعى الاكرام من غيره مع امكانه وكذا من ادعى معدون  
 الذين يثبتون فلا امام الاقامة للحد عليه ودفعه الى اهل ملته ليعقوب عليه

في حد الزنا



كان في سائر القضايات وجوب الانقياد لفاعل المفعول اذا كان كائنا من كان  
 عاقلان اما ما لو لم يمتدح في موقف وموقف في العبد وغير المحسن بالاختلاف  
 في الانقياد والغلبة الاجماع ولا يجوز المجنون ولو كان فاعلا على ان يمتدح عليه  
 عامة من احراف في الغلبة الاجماع وفي جملته لو زاد الامام يخرج الموقوف من قبله السبب  
 وروى القاتل من جدار عال بموتيه واحوا بالنازح والنازح بالنازح بالنازح  
 الشبان والاكثروا نفعه من اختلاف في الميراث وفي الغلبة الاجماع وكذلك في انقياد  
 الاله لم يذكر الا في مجازان فيتم الاخر الى غير من العقول الاخرى ان  
 بالنسبة والرحم والدمى او عليه ثم يخرج بالاختلاف كما في الترتيب من يورثها  
 والناظر بين الالين فله ما له جلد ومم ولو كان محصنا على الاخر الا في الترتيب  
 عليه عام من يورث في ميراث الغلبة وظاهر الانقياد والاجماع خلافا للفتاوى وعلم  
 في المحسن فالقتل والامساك في القتل وفي وجوب القتل فيه مم وعلى الاقل  
 بسوى فيه اي في الجمل ما به الفاعل والمفعول والمحرر والعبد والمكافون  
 بمثل لا يسلم لوجوب المرح ولا ينصف العبد هنا كما ينصف في زيادة الاختلاف  
 وفي الغلبة يخرج الاجماع ولو لم يكن من غير الموقوف اللواظ ثلثا مع تكرار الحد بعد  
 قل في الميراث الرابع على الاشهاد لا شهر بل عليه عامة من يورث في الغلبة الاجماع  
 المجنوعان من اثار واحد ما كثر فما عجز دين ولا يجرى الا في يديه وما لا يورث  
 بما يورث الحاكم من ثلثين سوطا الى سبعة وسبعين على المشهور وليس في كثر  
 واما المسئلة القيد بنفي الزوجية والفرقة وان اشعر به وانه كذا  
 سندنا في ذلك في الاول بان المطلق الرجوع لا يوجب شيئا من ذلك في الاخر

التشديد

التشديد والتشديد يكون الفعل محرما وفيه معنى عن التشديد بالفرق بين الفردين  
 الا وجه تشديدا لا يخرج جيت يحصل بالاجماع الذي هو من ان الفردين  
 في الجمع بين كونهما ذكرين او امرائين او صفا فانهما ولو تكررت الاجماع المحرم مع  
 الفردين في الميراث الثالثة كما عليه الفتاوى وجامع وعما من جنس فانما عاد ثلثا  
 وعزلا بعد كل فرع متعلق بالزبانية وكذا يفرق من قبله ما يشعرون من غير ان يبدل  
 خلاف احد ولا في بين الصغير والصغير ولا بين الزوج والميراث ولا بين المحرم  
 ويحلل في ذود القيد في كلامهم مود الغالب لا ظهر في الشهوة فيه دون المحرم  
 ولا في ذود له بل في الميراث الفردي في المحرم كذا واخر في الشهوة عما يكون له في اوصاف  
 دنيا وفيه علة وعرفته فانه لا يخرج في ذلك ولا اثم بل وحي استحقاقه في  
 القادم من مكة بغير خلاف في يثبث الشقوق بما يثبت به اللواظ بالاختلاف والحد  
 فيه ما به جلد ومم حر كاش او امة محصنة او غير محصنة بسوى في ذلك الفاعل  
 علمه وللعقوبات بالاختلاف شي من ذلك لحد الا في جلد المحصنة ما وقد اختلفوا  
 فيه والمشهور في ذلك كما خرج به في لك بل ظاهر انه مذهب المخالفين كذا في  
 القاهر وفي الانقياد والاجماع وقال الشيخ في ترواقاضي وابن خزيمة انها  
 ترجع مع الاخصان والمسئلة لا يخرج عن شهر لان وروى الحد بها بوجوب المحرم  
 الجمل وم نقل المسألة وم في الزبانية مع تكرار الحد بقا على الاصل الا في  
 عليه عامة من يورث في ميراث الغلبة وظاهر الانقياد والاجماع خلافا للفتاوى وعلم  
 بل انهم من شارحا عدم ظهور خلاف عنهم هنا في القتل في الزبانية كذا في  
 جامع جريان الخلاف المتفهم هنا اجماع واختاره على الخلاف في انهم يحاربون



بالنوبة قبل تولده بالانحراف او البنية كما لو طافه انه كذا انهم يسطرون بما قبل  
شونه باحد الامر من ولا يسطر بعد النوبة بالانحراف او البنية يصح على الاطلاق  
اجراءه اذا ثبت الثاني وليس له العسوة ويختص به الامر من اذا ثبت الاول  
كما يستفاد من اصحاب من غير خلاف وفي الغيبة الاجماع وبغير الممان المحمدي  
نحو اذا واحد من اثنين من اثنين الى السعة ولشعبين ولو تكررت فيهما الاجماع  
من بين مع التفرع بينهما اتمر عليهما الخلفا المرافقة الثالثة بل الخلاف اجد الامين  
الحكي فظهر الفصل في الثالثة وهو انه لو عادنا اربعه قال الشيخ في انحاء  
وجاءه فقلنا الخوف انما يكون في فضلها في الزاوية ومما انظر من ان خبايا  
مختلفة والشهيدان واكثر المتأخرين كما قبل الانصار على التفرع في كل  
ثالثة فالحمد ولا سيما احوط وهذا ما للثاني لا كما في عدة نوا  
اضرب من الخلد وروى الخبر فيه مع القديرة على اقامته لا بعدد ومصلحة  
كبريما المزمين ووضع الحيل والارضاء واجتماع الناس لا شفاعته في سائر  
بالكتاب السنن والاجماع لو وطئ زوجة فاحتمل بغيره فاحتمل  
فالولد له اي الموطئ لانه مخلوق من مائه ولا موجب لشفاعة عنه كالحق  
الولد له الزوجية فخطا ولا ما البكر على قول مشهور وبقوى الاحكام البكر  
للصديق العرفي وانقضاء المانع الشرعي وليس الا الزنا والشخص ليس من لغة  
وعرفا فثبت طلاق ما دل على احكام الولد من حرمة النكاح وشوئ  
الطلاق مع ان الاول ثابت في ولد الزنا اتفاقا فثبتنا اولي فلا خلاف  
القوى وعلى وجه الفوارق مع ان الاول ثابت في ولد الزنا اتفاقا

اولا فلا خلاف

فلا خلاف اقوى على زوجة المساحية الحقة للشخص جلد او جمل الخ  
المقدم والمبهر للبكر وعلى الصبيته الجلدانة اذا كانت مطاوعة بالاختلاف  
فيه اجد ولا فاسد بعد لان الحلي فام يلحق الولد بالرجل هو ضعيف واما  
العباد وفي الجمع بين الرجال والنساء والرجال والصبيات والنساء للواء  
والصبيات ثبت بشاهد من عدلين والآخر من الفايدها على البائع للحنا  
مرتين بالاختلاف الخ فيه خمس وسبعون جلد بالاختلاف فيه فمؤى نقاشا  
وفي الانصار والغيبة والابن الاجماع وبغيره في النكاح ما قبل من ان يخطى رأسه  
وبغيره في البلد المكتبة مشهور بين الاصحاب حتى ان في الانصار والغيبة النكاح  
وقد التزم وبغيره التفرع ولا وجه بعد ذلك وليس مؤى فيه الحر والعبد والسلم  
والكافر بالاختلاف في الكتابين الاجماع وبغيره من يلد الى غيره من الامتناع  
من غير يلد في نفيه الا قبل عزوفه في المستقبل لمروا وقال القيد واما  
نكاحه وخبره وغيره انه انما ينفى في الثانية وفي الغيبة الاجماع والاولى  
في رواية بعد اقدمين اسنان الذي هو الاصل في هذه المسئلة ونحو  
الرضوى لكن ليس فيهما التفرع باول خبر بل غايتها الاطلاق المحمدي  
بالثانية جمعا بينهما وبين اجماع الغيبة فاذ المجز الفول الثاني مع اننا  
احوط ولا نقى على المرأة ولا جز ولا شجر بالاختلاف وفي الانصار والغيبة  
الاجماع في بيان حد الفدية هو لغة الزمى الجان وشراحي  
الحر المسلم الكامل المستر بالزنا او اللواط مقاصدا وبغيره في بيان  
الموجب للحد وهو الزمى الزنا او اللواط عمل قوله من ثبت بالضعف والسطح







سوع رذيلة منه بل بوجودها انما يقيد لكن لم يفسد عليه وبشرط في القاذف  
 الذي يجازي كما لا يلزم في العقل والاحياء والنفوس بالاحكام في الجور  
 الاجماع فالصحيح لا يجزى القاذف ولو كان القاذف كما لا يلزم في العقل والاحكام  
 بقدره احد ولو كان كما لا يلزم في العقل والاحكام فيكون من غير وجه من الكف  
 به وفي الغيب يكون من غير وجه الا لا يلزم في العقل والاحكام فيكون من غير وجه من الكف  
 الذي قد فسد كما لا يلزم في العقل والاحكام فيكون من غير وجه من الكف  
 قالوا المراد به هنا البلوغ وكمال العقل والحرية والاسلام والتسليم في الغيبة  
 عن الزنا واللواط وعدم الظاهر مما في خلاف صحتها او مجوقا او محلو  
 او كما امر او مستظاهرا بالزنا واللواط ويجوز ان يكون اجزاء كما في كلام  
 جماعة وظاهر العباد وجماهير يعرفون في المظاهر الزنا وهو خلاف اول  
 الثاني فيرصد لا بعد من حرمه ولذا ما ان الشاهد ان الى العدم وكذا البشر  
 في رتبة انقضاء النبوة فان لم يوفد في ولد المحسن لم يجز بل يعرف وكذا لو فدى  
 في جسد الميت ولا امرت لها ولد من غير وكان حكمه كذا ما كان ذلك للفقير  
 خلاف فينبغي لا في انه يجد الولد او فدى في الارض كذا يجد لو فدى في الارض  
 او لا في ربه ويجوز لو فدى في الارض في بيان الاحكام ولو فدى في الارض  
 واحد بعد واحد فكل واحد واحد ولو فدى فيهم بلفظ واحد كما في انما فعلوا  
 للجميع من واحد او احدها في الواجب عين وان اضيق في المطالبين فكل واحد واحد  
 حذ على الاظهر الاشهر في الغيبة والتسليم والاجماع وعكس الاستحسان  
 تجعل القاذف بلفظ واحد وجوز الاجماع في كل واحد بلفظ واحد فوجدوا

لا تقادح

للاختلاف ان جاءوا بالحق والصدق ان جاءوا واشترطوا وتوعدوا بالبرهان  
 وقد سئل في نظر في المسئلة اقول آخر غير واحد المسئلة وجد القاذف بوزن  
 ودر المال لومان القاذف وقيل استبعادا والعضدية ولكن لا يربط الزنج  
 ولا الزوجه بل ولا غيرهما من ذوي الاسباب على الامام بهر ثبوت ولكن ليس للعفو  
 كافي الغيبة من غير عا عليه وعلى اصل الحكم الاجماع كما عين في وفي غير اجزاء  
 لكن على الثاني خاصة ولو قال استك فان اوله او يخط او يخطك رايه فانه يلزم  
 مع بلوغه ما لا لله واسمه ولا زعم ذلك ان حق المطالبة والعفو فيه القاذف  
 خاصة واليه ذهب الحق وعامة المتأخرين وقال الشيخ في بهر الغيبة القاذف  
 ان له اربا لواجب المطالبة القاذف والعفو عنه وجهتم عن واحد هذا القاذف  
 لم يسيغه الولدان له الى القضاة لمرين ولو سبغاه اليه لم يكن له ذلك بل لا  
 خلاف فينبغي لا في ان اللاب لا سبغاه اذ القاذف ولا يثبت عليه ما وكذا في  
 الولد الصغير من وجهنا وهذا كان للاب لا سبغاه عنه انهم وفي  
 العفو له في الفرضين شكالا ولو ورث الحل جماعة فضعفه احدكم  
 لمن يفرق لو واحد لا سبغاه له على الفهم بلا خلاف وفي الغيبة لا  
 جماع وهذا القاذف في المرفق التابعة اذ احد ثلثا على الاظهر الاشهر  
 الغيبة الاجماع وقبل ان يثبت في الثالث والفاصل الحاد والحد ثمانون  
 جلد وبالكناث السنة والاجماع حرا كان القاذف او عبدا على التخي  
 الاقوى وفي جميع الغيبة وفي غير اجزاء كما عين في وفي غير اجزاء  
 للصدوق في فعل الملوكة او عبودا ويجلد القاذف بدنا به



المعادولة لا يجوز دعواكم بغيره الا اني ولا اجرب ضربا بالجرم مشهورا فاقا في الغر  
 الكتمان مع التائب لا القاسي بل اعلمهم بها الى الشك على غير ذلك فغيره من الغر  
 الا ان يجتنب حد وثقته فجميعها الا ان يمازى كذا قالوا وعلله الخ لا يجرى  
 نسبته في بيع الى الفيل مشعر ان يجرى به ووجه لولا الشبهة في الغر من الخ  
 في اللوحي وهي من سائر افضل من سائر الغر ومن كذا من سائر  
 الاخذ له بالاختلاف في كلام جمع الاجماع القصص ونبينا فاد من بعضاته  
 مجزومه لكل سابع من غير توقف على اذن اتمام كلامه المشهور وفي الغيبة لا  
 جماع وقبل انه يتوقف على اذنه كالحق المتباعد من احدهما اشتراط الفل بما  
 اذا امن الفاعل ولم يخف منه على نفسه او ماله او على غيره من نفسا او مالا  
 وعدم الجواز مع الخوف على شيء من ذلك ولا خلاف فيه وفي الحان باقي الآيات  
 لعدم وجه قوي مع ان في الغيبة الاجماع ولا بأس به والخوف في الغر من غيره  
 ثم والله اعلم بدينه من يخرج يمينه بما لم يعمه فيلزم يمكن اختصاص الحكم بما لا  
 جماع عليه ظاهر انما بآية الظاهر وهو حسي ولا فرق في الفاذ بين الرجل  
 والمراة والسلام والكافر بقتل مدعي النبوة بعد نبيها ثم وانه لا خلاف  
 وكذا من قال لا ادري محمد امه والصادق ام لا اذا كان على قلة الامساك  
 بلا خلاف واما استدلال الحكم في المقام بين وما مضى بالادلة الموجبة للظن  
 وهو حسن الا انه لا يدل على الفل من ولو كان المراد لم يتأهل منقضاء  
 الفطري من المولى على بعض الوجوه وهو جازن ظاهر طلاق النص والنسب  
 الا ان يترك على منقضاء واحترضا بقيد عن الكار الكفار اصدف كالموت

وانما هو فافهم

والنصارى فتم لا يفضلون بذلك وكذا غيرهم من فرق الكفار ولو كان  
 بامر آخر " بقتل الساحرة كان مسلما وبغيره كان كافرا لا خلاف للصحيح  
 ونسب فاد من بعضهما ومن قال بالاختصاص لم يثبتوا سائر الامور والنبينا  
 العدلين ومن اخبرها عنهم الحكم العام بالتحريم المعاملة كما هو ظاهر المبدأ في  
 المعنى وغيره من النقص والفوضى خلافا لما عده فخصوه بالادلة لا يجرى عن وجه  
 بين سكونه مستحالة لم يظهر به شيئا الشبهة الثاني وحكي بعض المناظر  
 فولا يفتيد بالاول وجهه غير واضح بعد اطلاق النص لغيره فبعد  
 الاستفاضة يقتوى الجماع وعدم خلافه فلو لم يكن حاكما له غيره  
 بكونه ان يولد في اديب الصبر وغيره حيث يحتاج اليه عن غير سائر  
 وكذا العبد كما هنا وفي بيع والخير والمشراب لو كان في العبد للنسب وظاهر  
 الحر من واصغره حمل على الكراهة جليا بين ما دل على امانة الغير  
 الحاكم وفي آخره اديب الصبر المملوك فقال خمسة له او ستة او فلو قيل  
 وبعضهم انه اثنى الشيخ في تبه ويحيى ابن سعيد وفي ثالث ان امير المؤمنين  
 قال لصبيان بلغوا علمكم ان منكم مني ثلث مائة في الادب في اقص  
 اقص منه وفي الرابع الرخصة في ضرب الصبر لناديب الى خمسة ولم ارها  
 جماع مع حضور سندهما وخالفتهما لما في الجمع بينهما فيضربون في الاعمال  
 المذكورة في الكراهة ضعفا وسندا ويجعل اختصاص الاخيرين بآية  
 المعدلين للفتيان لا الغير المنوط الى الحاكم ولو جعل المولى بعبد ذلك  
 اي مراد في ثابته وعلى العشر استحقاقه عشرة سنوة بغير الزيادة خلافا



يشبهه الخلاق ولكن لم يجد به عتداً لا في شيء وإنما هو موجود في الكتاب حتى نرى  
 الاستحباب بالوجوب فيه ونرى هذا كاهو ظاهر الفهم وظاهر الوجود كما في الشيخ  
 في ذلك فريضه فمن من عجله في ذلك وهو خارج عن مورد فكون شيئاً  
 والعاملون به في مورد وجوبه على الاستحباب <sup>بغير</sup> من ذلك عتداً وامنه  
 وبغير يكون فعل محرم أو رد واجبا على ما يجبها بما دون الحد بما لا يلا  
 قبل ولا يبلغ الحد في الحر وإن تجاوز حد العبد في العبد ولا حد العبد في العبد  
 فالحر من سوط إلى السعة وسعته وفي العبد من السعة إلى السعة <sup>فلا</sup> يعين كافٍ للحر  
 يحل أن لا يبلغ الحد وهو في الحر ثمانون وفي العبد أربعون وقبل أنه فيما  
 التي يجب أن لا يبلغ حد وفيها الامتناع أن لا يبلغ الحد وهو خمسة  
 وسبعون حد القول ونسب في ذلك إلى الشيخ ذلك ولا بيان الاستحباب  
 على الأقل لحوادثه فيجوز أن يفرق كل حر من فعل أو رد أن لم يحصل الامتناع  
 والتفريق في حدها ظاهر وإما مع الامتناع بما لا يلا على الفهم في ذلك واقع  
 وقد اتفق بالفرق بين الناديهما ويمكن نعيم الفهم في العبد لما دون الفهم  
 انهم من مراتب الانتكاس في بيان حد شراب السكر وهو على قول الجسد <sup>احتمال</sup>  
 الكلام المنظوم وهو السر المكون وعلى آخرها بغير العقل يحصل سرور في  
 النفس في الاستعدادين إقاماً بغير العقل لا في قولنا قد لا حصل معه من حيث  
 الحس في العقل للعقل كافي في التوكلان والشرع في هذا العقل شعير في قوله  
 في بيان الوجوب للحد وهو تناول السكر حبه وإن لم يكن قبله أو القفا  
 اختياراً مع العلم بالمشاؤل والفهم وإن يعلم وجوب الحد به وبشرطه مع ذلك

البلوغ والعقل فخذ

البلوغ والعقل فخذ فبذلك نرى ما قلنا من أن العلم بالشرع بالعلم بالحق والمستعمل به  
 وإن كان يقول الشرب والاستعمال والاعتدال به وحيث اجتمعت بنيت الحد بالاعتدال  
 وفيها بيان كبر الأضاح حتى في الغشاق وإن لم يكن للصوص المستعمل به بل  
 التناول من مضعف الاعتدال غيرها والفتاوى وصرح جلد منها أنه يستعمل الحد  
 بتناول السكر والغشاق وهو العقل في العبد السكر منها وفي كلام جميع هذا الفصل  
 جامع وكذا العبد العبد إذا علم ما لم يذهب طناً يجب بتناوله واستعماله بما هو الحد  
 وإن كان قبل الفهم في السكر كانه اجماع بينهم كافي في صريح الشيخ وغيره وكذا هو حاصل  
 فيه الشك السكر من نحو العبد العبد والذم يجب بتناوله واستعماله بالحد  
 ولا اشكال في اشتباهه بتناول العبد من استعمالها إذا لم يبلغها الاكثار وجهان  
 مبتدأ على القول بغيرها وحدها وفده عن أن الثاني اشترط في ذلك فبما هو  
 العدم من شراباً على عدم التناول من غير الفهم والحد لا أن يكون لها عتداً كما هو  
 الاستحباب هنا وبسط العلم من استعمال السكر ما هو معناه في نحو الاحتقان والتعق  
 حيث لا يدخل الحلق بالاختلاف في غير أوله مكرهاً وإن وجب في غيره أو غير علمه  
 أو خوف بما لا يجمل عادة أو اضطرار أو حفظاً ساعة الله على الاحتياط في ذلك  
 أو حفظ النفس فلا يخطئ عنه وفيه اشكال فيمن جعل المشرباً به سكرتلاً  
 أو الخمر من ذلك فربما بعد ما لا اسلام أو كان صبياً أو مجنوناً بالاختلاف في ذلك  
 هذا الفعل الشهادة عند الله وكذا في الأضاح من شراب القضاة من كل شيء من  
 الاختلاف فيما وفي عدم التناول بالآخر من قبل على الاحتياط في ظاهر ذلك كما  
 في بيان الحد وهو ثمانون جلد اجماعاً ودينون في ذلك ولا



وانحر العبد الكافر مع الظاهر بين المسلمين وهذا الجدل الكافر خاصة  
 بهما لو كان مشركا فانه لا يخلو بالاعتقاد في تقي من ذلك عدسا وان العبد  
 للحرف في مقدار العبد والحكم بها مشهور بين الامم لا يخلو على الاجماع في جميع الغيبة  
 وظاهر جاع خلافا للصدوق فانه او يعون وهو شاذ فيهم بل الشاذ من قوله  
 مستور العيون عن الناظر لهم على ظهره لا وكيفية وما بر جسد او بغيره  
 وفرجه ومثاله لا يخلو في الامور يقال لا يخرج عن ثيابه وهو اذ لا يخرج  
 عن سكره بالاعتقاد ولا احد من بين مثل في الثالثة وقال لا تكن باعانة من  
 الاخرين في الغيبة الاجماع وقال الشيخ في قوله القصد وقفا الصنع اشارة  
 في الذابغة وبمعناها الفاضل وقوله والتصد في الدعاء وهو من عتبه ثيابه  
 مرارا ولم يخلو على ما كان في جميع جملته لا يخلو كما ترى في الفنا  
 بيان الاحكام ونحوها بالاربع لو شهد احد عدلا على شخص وبها  
 الى شرب الخمر وما في معناها واخر منظر يقسمها العاصم على الاشهر الا ان  
 مرجع جميع وظاهر اخرين كونه اجاعا للفقير للعلل بقوله ما نأكلها الا نأكلها  
 وبما قد منه وجوب اخذ اية او شهيد مقابقتها وفي التكرار الحكم اية مشهور  
 بين الامم لا يخلو بالاربع وان ضعف النص الاجماع بالشمع وهو على اجزاء  
 على روابه من شربها سخطا لشربها مصادا وهو مسلم استغنى عن ثيابه  
 اية عليه الخلد ما نأكلها وان لا يخلو مثل من عز في قوله في الاستثابة بين  
 كونه مصادا او ملابا كاعتق السجدة والاباع وشيل والغالب الخلد  
 والحق كل حكم حكم المنة لا يستغنى اذا ولد على الفطر بل يفضل من

استلزامه

استلزامه وهو نوع من ثياب عليه عاتة المتأخرين لا كان ما علم غيره من ثياب  
 ومعه لا شبهة الا اذا اعتادها او اسكت في خلافه من بالاسلام فهو كما هو  
 الحال في ثياب العترة وزيات وهذه القصور خارجة عن مقرر وضو المسئلة  
 واقاموا اذا لم يكن هنا لا شبهة محتملة هذا حكم الخمر فاجعل المسكر في  
 كالقناع والتبديل فقد اشار اليه بقوله ولا يخلو سخطا شرع في شربها ولو كان  
 فطر بالجد يشربه خاصة سخطا كان ام محرما قوله لا يخلو في بين كونها  
 لها من لا ينفذ باجها او ينفذ كما يحق فطر عليها ولا يخلو خلافا للعلم فطر سخطا  
 مطم واجبه فطره وهو نادى من ايع الخمر سخطا بهما استغنى عن ثيابه ولو كان  
 ثيابه فطره عليه وبسباب وان ضل سخطا ان ثيابه فطره لا يخلو خلافا  
 وفيما سواه من الاشياء اذا باع سخطا لا يخلو فطره وان لم يخلو  
 الخمر وهو حسن ان كان من ينفذ الخمر والاقية فطره فانه من ثيابه  
 ثيابا شاد به ثيابه قبل قيام عليه بشربه سخطا لا يخلو خلافا  
 ثيابا بعد قيام اليه على الاكل من الاشهر خلافا للعلم فطره الا ان  
 في انما وهو نادى ولو كان بعد الاكل من الاشهر خلافا في الاكل من الاشهر  
 على الاشهر الا انما في انما ومنهم من حسم ثيابه عليه ويجب وهو الخلد الشيخ في  
 وقد فطره الا انما من جماعة من المتأخرين في بيان هذا السيرة هو  
 بعينه فصولا خمسة في بيان الثياب الذي يجب فطره وبشرطه التكليف بالعلم  
 والعقل والاختيار واوقاع الشهوة الدرة الخلد من نحو ثوب الملك في سائر  
 فان لا يكون واللاس في من مال ولان وان يخلو الخمر ومن يخلو الخمر

صورة

صورة

صورة



فيه وبما حذر من حجبها بالعبودية المعبر في قطع الشا في اذا استعمل هذا القطع ولو لم يكن  
 العلم لا العيون ولو لم يكن العلم لا العيون ولو لم يكن العلم لا العيون ولو لم يكن العلم لا العيون  
 وان يكون منها من ان لا خلاف في الثاني بل على عدمه من قبل انشاء المالك عليه  
 لغرضه وهما ان الصبي في عدمه من غير ان يملك المالك وعامة المتأخرين واما  
 للمنفذ والمحل كقول الشيخ في هذا بعد الفاضل انه يعجز عن القطع في زمان حاد  
 اذ من كان عاد حكا ناما حتى لم يجرى عاد فليكن انما حله فان عاد كما يقطع بالعلم  
 وعرضه وانما لا اكثر من ان في رفته وفيها ان يستند هذا القول اخبار صحيحة  
 وفيه نظر في المسئلة اقول اخر غايه مع هذا القول وبعضها مع بعض  
 القريبة من القول وفيها الصحاح وعجزها وبني جملها على كونها  
 لما كمل احاداً ونقشنا وجواز بلوغ الغريب الى المالك هنا ولو يعجز  
 بالاجم ما اطلق المتأخرون من الغريب بناء على ما في رده من شرائط  
 لعدم بلوغه المالك وفي جريانه لحد البحث نظر لكونه من قبيل الاشياء لعدم القطع  
 فيه انقضت عليه وهو في الخامسة ولو سفي الشريك من المال المشترك ما يقتضيه  
 نصيبا له جواز مباشره النصيبه بنفسه لم يقطع ولو ان نصيبا للشريك الذي له  
 المال الذي منه القطع بالاختلاف ولو علم عدم جواز تولي النصيبه كان قطع  
 ان باع نصيب الشريك النصاب والطلاق لمن نصفي المنع عن القطع من ههنا  
 وهو ضعيف كاحتمال القطع كما هو في التصريح لا في استيفاء احد الفلأخر  
 من النصيبه وبيان باختلافها اختلاف الاعطاب في احدها انه لا يقطع من  
 بها للغير والدليل جواز من المتأخرين وفي الاخرى انه يقطع لو زاد نصيبه في

النصاب الاكمل

النصاب والافق وعمل بما الشيخ في دفع الفاضل والامساك في وعجز من المتأخرين  
 ان لا اكثر مما في كلامه جمع ولا يسمع لنفسها او من اجتهاد خلاف ذلك وان كان المسئلة  
 بعد جعله في دو شعبة مفضا ودره المالك في الزوالها السابقة فيقطع للقول بما في  
 من هذا الجمله ولو سفي الوالد من مال ولد لم يقطع اجماعا وخرج جازع بعموم الا  
 لن عدل في ذلك الاجماع عليه ولو سفي الوالد من مال اعداؤه يكون علاقه لهم من  
 مال ولد ها وجب القطع بالاختلاف في ان المالك في الام بالبيع عدم قطعها  
 لو سفي من مال ولد ها وهو شاذ يخرج بعموم ادلة القطع مع عدم ظاهري  
 مخصوص له وشاها الاتفاق لو سفي بعضه من بعض الاختلاف ظاهر او غير  
 قطع الولد لبريقه من مال الوالد من الام لبريقه مال ولدها ما اذا قام سفي  
 بنفسه الشا في جسد عليه ما لا يقطع وفي الغيبة الاجماع عليه فلا يقطع  
 به اذا كان المشرقي ما خول ابد الام الغيبة بعد ردها ومع زيادة لا يقطع النصاب  
 ولو لم يكن المال مخروا او هلك المخرز غير وخرج هو لم يقطع بالاختلاف  
 الاجماع ويخرج على الذي هنك المخرز ضمان ما افسد من مبادر او غير وعمل بال  
 ضمان المالك لو نعا وناع على المالك وانقر باحداها بالاحراج قطع المخرز  
 ولو انعكس لا يقطع على احدها الا المخرز فاضايب ولو نعا وناع على الاخرين  
 واخرها اقل مضايين في وجوب القطع فولا يبان ولا في الاخر ارجح من الثاني  
 والاشبه مثل ان يملك يملك ويبيعها او يورثها من غير باخر احد او نحو ذلك  
 لو امر ببيعها فلا يقطع على ما ذكر جماعه ولو كان السنا من لم يقطع وكذلك  
 هنك المخرز ظاهر او احد ولا فرق في الشا في وجوب قطعها بين المخرز والعد



من غير مولاه ولم يكن عبدته سرفه عا والمسلم ولو سرق من ماله كان الفجر  
 على ما هو والذكي لا ياتي بهم فيه سواء بالاختلاف او انما ياتي بها العبد بانه لا يقطع عبد  
 الانسان لسرقته ماله ولا يقطع عبد العبد ماله ولا يقطع عبد العبد ماله ولا يقطع عبد  
 الاجير ماله الا ان ياتي سرقته منه وعلى الاشبه الاظهر بل عليه عامة من  
 خلاف للنهاية واقل من لا يقطع عليه استثناء الى الجبا وظاهره في كون المالك  
 عنه فالتقصير كما في النكاح وحس وكذا يقطع كل من الزوج والزوج سرقته ماله  
 اذا اخرج عنه والافق لا يقطع بغيره بغيره في الزوجية ما اذا لم يرض  
 عن القصة المنوعة عن غيرها من دون زيادة عنها يقطع النكاح على الاظهر  
 عليها وكذا القذف يقطع مع الاخر ان ينفذ ولا مع العدم على الاشبه الاظهر  
 بل عليه عام من آخر وفي رواية لا يقطع بقوله مطلق ودون يقطع  
 بين الاخر اذ يقطع عنه ولا عام بل يقطع احد الشخ في به وقد رجع  
 اليه وهو شاذ فاما الجور ما تقدم ويجوز على السارق اعادة المال اليها بعينه  
 مع وجوده وان كان اعادة او رد مثله ان كان مشابها او قيمته ان كان  
 مع تلفه او بعد رده ولو غا وضمن الا ان يقطع في الاجرة التي سرق  
 مع ذلك ماله ولو قطع بالاختلاف بل يقطع بالاجماع لانها حكمان متغايران  
 لاخذ مال الغير عدا وانما يقطع حدا عقوبة على الذنب في ما لا يقطع  
 بجبهه فنه القطع ومشرطه ومنها بلوغه ضابط القطع بالاختلاف  
 لك وعزم الاجماع وقد رجع وبنار وهاجا كما مضى وبالسكة المعمل  
 او ما بلغ فيه ذلك على الاظهر الاظهر بل عليه عاقبة من ناخر وعليه استثناء

من الاجماع

نقل الاجماع وقول الضد وفي المحسن والغافل بالدينار الكامل شاذ وان لا فرق بين  
 بين عين الذهب وعبره فلو بلغ العين ربع دينار وقطع من ذهب ولم يقطع  
 فلا يقطع لان الدينار خضبة في السكوة ومن خلاف للشافعي بل عليه عدم  
 السكة وهو شاذ ولو العكس بان كان سدس دينار وقطع منه ربع دينار  
 مسكوكا يقطع على الاقوى وكذا لا يقطع من سلكه من ماله او شخصه وعدمه فلو  
 السرق في ماله فلهما يقطع في ماله في نواقيسه اقل من النصاب فلهما مثله  
 على ما بلغه ولو معه قطع على الاقوى ولا بد منه ان يقطع من كونه حرر بالاجماع  
 فتوى وضار وجبت له بدونه شرعا وجب الرجوع فيه الى العرف اتفاقا  
 ما كان ممنوعا بفعل من حد بدونه او غلق من حبس او ما في معناها ودون في  
 العمر ان او كان مراعيا بالنظر على اختلاف في الاخير فلهما يكون حررا او قبل كما هو  
 المن وكثير من قبل كما هو الشخ في ان كل موضع ليس لغير المالك والفرق فيه  
 دخوله الاكاذبه فهو حرر ونسبه جماعة الى الاختصاص وفي الغيبة الاجماع وفي  
 اجماله فهو غير بعيد لو اقامه وعليه من النقص بالذوق المقتضى ابواب العلم  
 وصاحبها ليس بها فان التارق منها لا يقطع عليه بالاختلاف كما في الشرايين  
 ولذا نقل عن ابن خزيمة انه كل موضع يجوز لعبد الكفر فيه الدخول والخرق  
 بغير اذنه وكان مغفلا او مقفلا او كانه سار وجميع بين الفصوص ولا بأس ولكن  
 مرجعه الى القول الا ان كان له قول بان الحرز ما يكون سار له على خطه خوف من  
 الاختلاف عليه وعليه يختلف الحرز باختلاف الاموال وقول الا ان يقطع بالاختلاف  
 والجماع الصناديق المغفلة والاختلاف الموثقة في العمران وحرر الشارب في



من المباح والاشخاص الذكابين واليهود المقتلة في العراق او خراجا المقتلة  
وان كانت هي موصولة والاصطلاح حرر الذواب مع العلق وحرر الماشية في  
المرجع بين الزاعي عليها من رقتة مباح البايغ في الاسواق والطرقات واخر  
بالدق في العراق عا لودن خارجا فانه لا يبعد حررا وان كان في داخل  
مطلق ولا يقطع من سرق من غير حرر كما لموضع الماذون في غسباها والذبح  
البيها كالحمامات والمساجد والارحية مع عدم مراعات المالا السرق  
بالنظر للنقص والاختلاف فيه الا من نادر وظاهر المنع عدم القطع في حق  
الزبوت مطلقا لا خلاف ذلك ونحوه بعد وقبل انه اذا كان المالك مرعجا  
للمال بنظره كان حررا والظاهر اجماعهم الشيخ فيكون وظاهر المنع  
كثيرا لعدم كونه حائرا ولا حوط ولا يقطع من سرق من جيب انسان او ملكه  
الظاهر به يقطع لو كان باطنا بل لا خلاف اجماعه وفي الغيبة وفي  
في الاجماع ولا يقطع في سرقه الفرو وهو على التفرقة يقطع سارقا بعد  
حرره واحرازه بالاختلاف الاخير وعلى الاظهر في الاول مطلقا خلافا للفاصلين  
وغيرهما فلهذا بهما انما لم يكن التفرقة في موضع حرر كما اذا كان القطع في  
عن وجوه الاول والحوط وكذا لا يقطع في سرقه ما كمل تمام سنة اجماعه سواء  
كان ما كمل الفعل والقيمة بلا خلاف ظاهره في الغيبة والسرقة الى ان يلبس  
الاجماع شعره ببدن عوى الاجماع ولا فرق في ظاهره للاقص الفروي بين  
كون السارق غيبا او قفلا به صرح في ذلك ويجعل الاختصاص بالثاني  
لكن در الحذف الشبهة بقتضيه المصير الى الاول ولا يقطع من سرق ما كمل بالاختلاف

بيضا اذ كان

بيضا اذ كان صغيرا قبل ابراعه الزمان في قطع حكمه وشروطه من كونه محررا  
ويوقع قيمة الضمان لو كان كبيرا من قبله لا يقطع لسرقته لان مقتضى نفسه الا  
ان يكون نائما او حاكمه او لا يعرف سببه عن غير كما ذكره جماعة من المحدثين  
خلافا لامن لطلافي العيان ولو كان للسوق خرافا غير السارق قطع ونحوه لهما  
وجاءه من المشهور كما قبل خلافا للخلاف فلا يقطع عليه قال الاجماع على انه  
لا يقطع الا فيما بينه وبين دياره فضا عدا او الحر لا يقطع له ويضعف ان يقطع  
افسادا لاحد بقتضيه عدم الفرق بين الصغير والكبير فبذلك لا اكثر من الذي لا يقطع  
المن له بعد الاول زيادة على اطلاق الفرو يقطع سارقا الكمن من الحر ومنه  
الغيبه النسبة خاصة الجناح وكلام جمع وعلى قطعه الاجماع في الغيبة  
والسرقة والسبب في القطع به بلوغه القطار مطلقا لا اكثر من ذلك  
وقيل لا يقطع على والظاهر السبق والفاصل في الغيبة ولا يقطع على قطعه  
للبس السبق السبق بل لم الجراة وغيره نظر مشايخه وبما فصل بين المن الاول  
فالاول والفاصل والثالث الثاني وعليه الحل في بعض كلامه وهو ضعف  
في الاول ظاهره احوط ولو يثبت ويرى هذا الكمن عن غير ما يراه الحاكم ولو كان  
سارقا يقطع عن اخذ الكمن قطع كذا في النصوص ولو فاشا انساب السارق  
اي هو من علم بعد وعلمه جاز له كما في كلام كثير وغيره ايضا كما في كلام  
اطلاق الفرو فلهذا ودعا الغير من ان يقال مثله فعليه بالاختلاف الا من الشيخ  
فكان في الحديث فلم يفرع الفرض على القول من الساطع بل على اقامه الحد  
عليه ثلث مرات وحكي ايقم عن غيره ولم افق على نفس بقتضيه شيئا



من ذلك وظالمين عدم وجوب الفصل كما هو ظاهر لا كذا خلافا للشيخ عن  
 الشيخ فاجوب وهو احول مع تكرار التكرار من حيث اختلاف التنازل والافعال  
 الشك احول ٢ بئس الموجب للقطع بالافراد من انهم او يشاهدوا عدلين  
 بلا خلاف ولكن لم يقطع فيما قطع به الامتصاص وعن في الاجماع وهو  
 غير بعيد وان حكى عن المنع القطع بعدم وجود فصل الفاصل في لغة  
 بين وفوق عند الامام في الثاني وعند غيره فالأول وجوه وضوح  
 في المقارن التكليف بالبلوغ والعقل والحر والاختيار بلا خلاف كما في  
 وعلى الاغنياء والخرقة هنا الاجماع عن في التمسك الوارد بقطع العبد  
 لو اقر على نفسه حره عند الامام محمول على التقية وربما حمل على حال  
 احولها بعدة تبيين بما اذا اضاف الى اقرار المولى صداقته له جازع قبل  
 لان الحق لا بعدد واما محتمل العدم بناء على انه لا عبرة باقرار العبد املا  
 وفيه نظر فان عدم العبرة انما هو محقق بصدقه فادى صدقه فكانه استغنى  
 وكان كما اذا قام البينة عليه ثم ان عدم قبول اقراره انما هو بلا اضافة  
 الى طلبة خاصة واما بلا اضافة الى الغرامة فيقبل ويتبع بالشرقة بعد اقراره  
 بلا خلاف اجماع وهل يقطع صح وجرمان والافراد بعدم وبقترج على  
 اشراط الاختيار وانه لو اقر بالشرقة للضرب لم يجز ان يقطع نعم لو اقر بالشرقة  
 بعينها بعد الامرار قطع وفاقا للتشابة وجماع الصح وغيره وفيها مشقة  
 وبذلك كما عن الحل لا يقطع لفرار الاحتمال كونه عتده بالانبياء او  
 الابداح وهو اشبه باصول المذهب ودون الحد واليه ذهب كثير

الشيخ براد وافر

الناظرين ولو اقر من بين تختم القطع ولا يجوز العفو عنه ولو انكر ورجع عنه في  
 الحق وجماعه خلافا للتشابة والآخرين بل لا كذا فيسقط عنه القطع وفي الغرض  
 جماع والخلاف فلان الامام اجبا وبين قطعه والعفو عنه من غير اعتبار الاجماع في  
 محل تردد كما هو ظاهر للآخرين ومقتضا للصبر الى القول الوسط فانه احول وظاهر  
 الاصحاب عدم الفرق هنا بين الرجوع والتوبة من اسقط القطع هنا التحسين في  
 الاول اسقط في الثاني ايقه ومن قبل بالعدم قال بنو القاسم في بيان الخلاف  
 وهو قطع اليد بالكتاب السنة واجماع الامم فيحقق عندنا بالاصابع الاربعة  
 الباعين ويترك له الداحي والاهام ولو عاد في بعد ذلك ايقه فطقت حله  
 اليسرى من فصل القدم ويترك له العقب لو عاد في غير ثالثة جازع في اليمن  
 واثمنا وانفق عليه من يترك المال ان كان ضميرا ولو عاد في غير في اليمن  
 قبل بلا خلاف في شي من ذلك اجماع قوي ونفسا الا في موضع القطع من الرجل  
 اختلاف في قطع المشقة من فصل القدم بينه وبين السارق وصرح به الشافعي في  
 وجه وجماعه خلافا للاكثر ومقتضى الشيخ في وقت والبيان والسندان والحل  
 مذمومين الاجماع فوسط القدم عند معتد الشر هو ظاهر والحويل يمكن وجوب  
 القول الاول اليه لشواهد في عبادته فالبندل عليه ولعل هذا لم يملك اكثر الاثبات  
 بل عاقر من وقت على كل اصم عند الفاصل في وقت حيث غفل القولين ورجع في  
 وهذا وان كان صريحا في اختيار انا لا يجعل الاجماع الى الحنا والانه شاكو  
 الشرقة من غير جرم قطعا كما في حد واحد اذا اقر بحد واحد وشهدت بها البينات  
 كذا بلا خلاف كما في وفي القينة الاجماع وظاهر القول كون القطع للشرقة ولو كان

مروى



في كلام جماعة وفي الغيبة الاجماع عليه وقبل الاخير كان كلام اخرين وقبل كل  
وعليه مستغلة كما في ذلك وحده ويظهر الفايده في حقول السرف وفي منوطه ١٨  
ايضا الا كقائه باخذ الواحد لو شهد بشيء عليه في شيء ثم شهد في شيء اخر عليه  
باخرى قبل القطع الاول وهو الاقوى بقطع به ووجده في نظر مقتضاها  
ثبوت قطع الرجل للشبهة اذا استحدثت بينهما بعد قطع البعد الاول ببقائها عليه  
في التمايز دون وجه الاجماع خلافا للمبسوط وكثيرا لا قطع هنا ايتم والمسته  
محل شجرة وبما يكون الثاني حوطا واولا لا قطع البسار مع وجود البين في كل  
ولو كانت شجرة او شجرة او شجرة او شجرة وفي الغيبة وفي الاجماع خلا  
المبسوط وجماعة يفتيدون بما اذا لم يثبت معه التلف على التصريح اخبار الرجل العلما  
اشياء من قطع بغير اخواه العرفي ومنه ولا ينجح في ذلك ولا يكتفي بقطعها  
مع مثل البسار في عدمه وهو شاذ ولو لم يكن له بسار فقطع من غير انما لا يفتي  
خلافا للاسكان فكذلك البسار لا يقطع مع البين ولعله المستند الى ما في  
صحة من انه لا يقطع في ظاهره الذي شذوذها حيث لم يقطع ولا يجمع في الشجرة  
ولو لم يكن له بسار فقطع رجل بشيء ولو لم يكن رجل بشيء لم يكن له بسار  
الحسين في حقه من رخص في الكلام من التزاد في التمايز في ذلك من رخص في ذلك  
والشيخ لا يقول الا عن ثبوت شجرة من عدم مفاد من شيء منها ولا يثبت البسار  
في الادلة القولية الا كقولنا لعله اظهر ولو لم يكن له بغير فصل بقطع البسار  
ام يفتي الى الرجل فصل ثم مع فقد ما هل يفتي ام لا بل يفتي في وجوه  
واحوال الحوطها الا كقائه بالشجرة هذا اذا ذهب بمبته قبل الشجرة ولو

بعد ما قبل

وقبل القطع جازم بقطع البسار في الاول او يسقط الحد بالثبوت قبل قيام الغيبة على  
السنة ولا يستبعد ما لا خلاف في الاول وفي الثاني الاجماع وعلى الاظهر في الثاني  
الثاني ما قبل لا خلاف فيه خلافا للبيان في خلافا جواز سقوط الامام في الغيبة بعد ذلك  
وهو شاذ وهل يفتي الامام مع ما في مع الشبهة بعد الامر في التمام للحدوث  
ام يفتي الحاكم في الغيبة والاول من غيبة على ولاية فيها من غير سند  
لكنها معصية لا بدعوى الاجماع على مصونها في الغيبة لا التمام وهو  
فيهم في الخلاف بين الاخبار ان اختلافه ان الاشبه بحكم الحد او سقوطه  
ولعله ارجح التشبيه الدارسة ولا يفتي الحاكم ولا الحداد سرية الحد في الغيبة  
او يفتي في حد كان حتى الغيبة فلا بد له لم ولم وفاقا للاكثر خلافا للفتا  
في حد الادعي ففتي الامام دية الحد وعليه وفي مستند ضعيف وقبل  
ان محل الخلاف هو الغيبة دون الحد لا بد منه في خلاف في ذلك  
الاول في فيه مسائل ثلث اذ سر في اثبات فساد اعضاء واحدا او  
مع عدم بلوغ نصيب كل منهما النصيب في الغيبة والمنصفي الشيخ في بة  
والاجماع اجمع كما في ذلك انه يقطعان معا والظاهر انه ما ذهب الاكثر  
في الانقسام والغيبة الاجماع وقال الشيخ في لو فاشترط بلوغ نصيب  
كل واحد فسادا عليه مما في من اخرى الاخبار في الغيبة الاجماع  
الاول في الاصل والاختصاص لو سرف من بين موجبين للقطع ولم  
يذهبوا ما اجمعه الى الغيبة بالشرع الاول ما سكنت بقطع ثم شهد عليه  
بالسنة الاخرى قال الصدوق والشيخ والتمهيدون قطع بدن بالادلة



بالآخرى وبه رواية صحيحة وفي الاجتماع لكنه رجع عنه فله وجهان  
 والشهيدان وغيرهم من المتأخرين وهو الاصح بالاصول والاحكام والادنى التمسك  
 بجمعة الدم الا في موضع البقن عملا بالشرع المتواتر والحد الشبه  
 السارق وهو عندنا على ما افعله السارق منه اما في الامام فلو لم يرد عليه ولم  
 وان فاس عليه البينة حسنة او غيرهما من ذلك لو علم بغيره ولو هب  
 المالك العبد بعد الشبهة او حتى عن القطع قبل المرافعة سقط ولو رافعه لم يثبت  
 الحد ولم يوجب عليه ولو هب في بيان حد الحارب وهو كل مجرم سارقا  
 او غيره كما يجوز في بياض مصر وغيره بل لا او فاقا لا حافة السائلة والمنزلة  
 من المسلمين ثم ان لم يكن الحارب من اهلها اي اهل الاجتماع كان عتقا  
 اهل الفسقة ولا ذكر على الاشبه الاخرى وعليه عامة متأخري الفقه  
 ظاهر كثر العرفان الاجتماع خلافا للشخص فاسطرط كونه من اهل النية فلا  
 فاسطرط الذكوة وثبت ذلك بالافعال اهلهم ولو لم يرد عليه لم يثبت عليه بل لا  
 ولا خلافا لادنى القليل وان لم يكتب الا بالافعال اهلهم ولو لم يرد عليه لم يثبت  
 ولو شهد بعض المصومين على بعض غيرهم اهلهم لم يثبت عليه فانه قطعاً وكذا لو شهد  
 المتأخرين على الناطع عليه من الطرفين لم يثبتوا له ما احلوا له من ادنى الاخر  
 الاخرى وفيما بالقبول ولو لم يثبتوا له ما احلوا له وهو ضعيف نعم لو لم يكن الشاهد  
 اجتماعاً لولا ما عليه من صرح جمع من غيرهم كخلاف وعدن الفل والصلب والقتل  
 فاعطى في قطع اليد الفخيرة والذبح البصري كما يقطع في الشبهة او التوفيق من غير  
 هكذا لان يوجبوا الكتاب السنة والاجتماع والاصحاب اختلاف في انما

على  
 من

على الخبر والفرق فقال المقيّد وجماعه الفقيه وعلماء كثر المتأخرين من  
 المال والقبول وهو الوجه وقال الشيخ والاسكافي والخطيب وابن زهره والبايع الشيخ  
 كافي النكاح وغيره بالثبوت عليها قال في النكاح والجماع الى الاكثر وغيره  
 اختلاف في كفته في التهامه وغيره فانه يثبت ان قتلا ولو حتى في الدم هذا  
 ولو قتل واخذ المال يستعبد منه عبدة او بدلة و قطع يد الفخيرة وجلة البكر  
 ثم قتل وسلب وان اخذ المال ولم يثبت قطع عاتقا ونفي ولو جرح ولم يخذل المال  
 منه ونفي ولو اقر على شتم التامع غنم فانه لا يجرؤ فيلزمه جرحه ذلك ولم يخذل  
 على شيء من الكبائر من الضوم وان قل أكثرها على شيء الترتيب  
 الجدة لكن شيء منها لا يوجب شتمها شيء شتمها مع ضعف اساندها جلة  
 كفاشهم بين القدماء فظهر عظمته وضع ذلك اخافه لما عليه  
 وضع ذلك اكثر المعامدة واختلافها في كفته الترتيب انما يوجب تباب  
 كغيره خاصة منها لا اصله في فليمة القول بالخبر بعد انفا في اعليه مع ان  
 ما يدل عليه حسب الاستدلال في القول بالثبوت فيها الى الترتيب ولكن يثبت كماله في  
 والوجود في علمها في التمهيد لشهدها وقول المصومين الترتيب عليها وعلى الخبر  
 هو مطلق حتى في صور ما اذ قل الحارب في الامام فيها يثبت الاقتصار على الحق وثانها  
 هو في الدين لكن فصلا لاحتدافه في الدم او كان القول من لا يثبت من  
 القتل فقط القتل فصلا وثبت حد آخر ليقين بين باقي افراد ولوناب في القتل  
 عليه سقطت عنه العتوية ولوناب بعد ذلك لم يسقط بالاختلاف كما في نظاره  
 فلم يسقط بالثبوت ما يتعلق به من حقوق الناس كالقتل والجرح والمال فثبت من







للقصر وظاهر المن اخصاص جواز التزك بالمال دون القصر والعرض وانما الذي  
فيهما كالمخرج ببعض الاحصاء في القصر لا اشكال فيه اما العرض فظاهر  
الاسلام منه كافي مخرج غير مخرج ولو قلنا الدافع كان كالشبه في الاجر  
في القصور وانما يجوز الدفع لكان بمقتضى ما اذا و انصرف كان ضمانا لما يضمنه  
انقضاء ولا يقطع المسئله هو الذي ياخذ المال جبراً وقهرت مع كونه غير واجب  
ولا المحل وهو الذي ياخذ المال حبة من غير الحرز ولا المحال على اموال  
الناس بالنزول وعلى الشهادة والرسالة الكاذبة ولا النسخ وهو كما قبل من اعطاه  
الشيخ حتى خرج من العلة ثم اخذ منه شيئاً ولا من في غير من قبل اي من ما اخذ  
شيئاً اجماعاً في الجمع عند الظن المخرج به في بعض العبايل ليسبقا رتبته  
وبغيره من عبايل وعندهم يخرجهم فربما هذا ان البهايم ووطى الاموال  
وما يتبعه من الاحكام وهذا الاستثناء اعلم انه اذا وطى البائع العاطل المحل  
بغيره كونه الذم اي مقصوده بالاكل عادوك الفاء والبقر ونحوهما مما ليس في  
العرف عند دون نحو الطير مما لم يسم بسماء فان يتبعها غير كائن الزحاج اما  
لثبوت العرف على الغر والنزد في ثبوتهم انما على قيد والحد بالشبهة او سمي  
عن الزحاج مما ذكره جماعة من انما العذر ان الاربع من جوار النزل والجور هو  
للعرف جرح كجرح النمل ولسنهما ولسنهما الموطوءة في قطع مخصوص  
فسم بسماء وافصح بسماء بان يفرج وقتان في كل واحد اسم بضم فاء ما يخرج  
على الحرم واذا خرج احد النصفين فسمكك وافرج وهكذا في واحدة قبل  
بما يعلم بالمعلوم من ابتداء وهو ان يذبح ويحرق ويخرج الوطى فبها يجر

۱۰۰

الوطى لم يكن له المصلحة ولو كان المقصود والمهم من علمه كما بلغوا الحاد والذات  
اعلم منها ان لم يكن له او مطلقا على اختلاف القولين في القصد فيه او رده على  
الواحد وانما ذكر الشرط على مذهبه واخرجنا عن طريق الذي يغلب فيه ربح  
وتجربا بالاختلاف في شيء من ذلك في الظاهر المخرج به في بعض العبارات ولا الشك في ان  
اذا كان العدد زوجا وشك لو كان مرة او على النص بما انصبه المسكن في غير  
فيه العدد المسمى فان كان فردا وجلسنا اننا مع احد الضمين وفي لزوم القصد  
بمنها الذي يربح بعد على الفقر والمساكين كل من القصد وان خسر فلم يضره الا  
الواحد كل من الشئ والحال قولان والاشبه بالاصول الثاني من انه بعد على  
الاصول في عمله ان كان الفاعل هو المالك وان كان بخلافه فظاهر ان غير المالك  
يوجب له الجعنة والايام الملك بغيره ان لا يجمع للمالكين العضو والموجود عنه  
وهو غير جائز ويجوز للوطى بما يراه الحاد على القصد بين اي سواء قلنا القصد في  
على الوطى كالمالك ان سواء وطى ما كوله الدم او غير ما كاهه ونفسه القصد في  
من غير خلاف بدخا في وقت العتوبة على الوطى طم وانما شئت في نقد ما مما  
كاهه ظاهر اكثر مما يلزم على ما في ما اخرى لصاحبنا ان خمسة وعشرين سوطا في  
الزاني كاف في اقسام حد كاف في مثله وغيره او بالفضل طم كافيهما والاقوى ان  
وبئت بوجوب حكم الشهادة عدلين او اربعة او لو خروا فالاكثر خلاف  
الحاد ابن حزم فاشترط الاقرار مرة بين ويظهر من ان السبل اليه ولا يخفى عن قولنا  
بالاضافة الى العتوبة واقبال النفس الى الواجب الاحكام فالظن فيه بما لا يخفى  
اذا كانت الذات لنفسه والا فلا يثبت باقران وان نكرن سوى ما يخفى به من

1.8



دون الخمر والاعطاب والبيع الا ان حصدة المال من ثبوت في الاحكام ولا يثبت بها  
 مقررات ولا منصفان بل خلاف ولو تكرر الوطع مع النحر في ثلث اشكال الزنا  
 وفيه الثالثة ووطي المرأة بالنسبة كوطي الجنية في الحد واعيان الاحصان ونحو  
 بل خلاف بل في ظاهر بعض النسخ وفي الانصار والشراب الاجماع على انه زنا ولو  
 يعطى العنوبة هذا انما لان الفعل فيه الفسوق قطعاً ولو كانت النسبة زوجية  
 الحلال فلا حد عليه ولكن يعزى كاطح به بل خلاف فيه بظهور الاصل في القول  
 وانما كره من ثبوت الثاني كما في وظاهرهم الاتفاق على ضرورة وطئ بعد  
 ولا يثبت الا بربعة شهود وكذا عدول في ما لا يشهد به بل بعد خلاف فيه  
 في ثبوت غير خلاف للشهدين في غيرهما فلو ثبت بشهادة عدلين في  
 غير واضح عدل ما في رواية انه يكفي اثنان لا تماشا دعي على فعل واحد كما في  
 ورواه في المقام بالخصوص في انما سئل بها كيف صار الشايع في شاهد  
 والزنا لا يجوز فيه الا بربعة شهود والفضل اشبه في الزنا حال لان الفضل يصلح بان  
 والزنا فصلان فمن ثم لا يجوز الا بربعة شهود على الرجل شاهد وعلى المرأة شاهد  
 فانه السند معتبر للتعديل بانما حذر الوطى الا كراهة الزنا بالخصومة فيمكن  
 منع اشتراط الاربعة فيها اجماعاً لا يخفى احتياطاً للعد من غير تعليل في القول  
 الا في الغرض الى الترجيح سيما مع احتفاء الشبهة للثابتة والافراد هنا تابع  
 للشهادة بل خلاف من غير فيها اربعة اعتراف منه ومن اكن في اثنتين  
 اكن فيهما في المقامين ومن لا يثبت كان كمن لا ينجي سواهما في الحد لكن  
 يفرق ههنا ما دونه على الحد لفرقة من الفضل والحد بل خلاف ومن استثنى في

اخراج الخبثين

اخراج الخبثين دون ثبوت من اعضائه او عصبه غير سوى الزينة والامه الحلاله غير  
 بما يراه الامام والحاكم فعلمنا انهم اجماعاً يثبت هذا الفعل بثمان حدلين او اقل  
 منهن بل خلاف ولو قبل بكني لا يفرق من كماله الاكثر كان حسناً ويحكم بالزنا  
 كما بينهم من الخلق لا ينجح حرجه كمن الفضايل الكسرة هو اسم الاستبغاء  
 مثل الجلب من قبل او قطع او ضرب او جرح وحصله انشاء الا ان كان القدر ينجح اثرها  
 فيفعل من قبله وهو اثنان في الضرر ثلثه الطرفين الكلام في الكتاب يقع في من  
 في القود في النفس وهو يقع الواو النصارى وموجبه انما يقع العاقل  
 اخراج النفس المعصومة التي يجوز الا انها المكافئة لنفس الزنا هو طاق الاسلام في  
 غيرهما كما لم يعد لادها في اياها في حال العذر وادعاءه في العذر  
 احراز اعترافه للقول فصاحداً وعلامة مستغنى عنه بحصوله بالمعصومة ونحوه  
 بالعدول الى القتل كما قبل ولو نادى لمع حصوله بل خلاف من سيجاز ان يقلع من  
 اللعنة حيث نسب الى المن الى القتل شعر اربعة فيه او مائة وعلامة بنشأ  
 ان العبد يقتل فسد القتل العذر عن من يخرج نظر الى الآلة فيدخل في عموم الاول  
 مضاف الى المعنى المسبق فيه من الاحباط وان لم يكن الا لانه مما يقتل  
 فبما عدا القصد منها كالقصد بالضرر مضاف الى المعنى الآخر المسبق فيه لانه  
 عدم العذر بغير الزجر الى العصب والجزيرة واحد فانما قبل ان يتكلم وغيرها  
 والاول اقوى وقوله او القتل بما يقتل بالخطف على القصد بدليل قوله  
 بمقصد القتل فسد العذر خاصة انه عمد ايها بالحد وفي ظاهر الغيبة الاجماع  
 وعلمنا ان على النفس المسبق بان القصد الى الفعل كالقصد الى القتل وهو حسن



ولو قيل بما لا يصلح له الباء لم يفسد الفعل بغيره  
 كما في هذا في ذلك انه خطأ شبه عنده وهو قوله وعليه تأنيده من آخره في الغلظة  
 خلافا للمحك عن افعله كالسابق اما قوله في الاستثناء المحرر خاصة على اختلاف  
 عنه ومثال الخوض هناك الضرب بالحصاة الصغار والعود الخفيف نحوهما في غير مثل  
 بغير قصد القتل اما الزجر العام في الكاين على البدل للقلل وانهم المحذوفان في  
 السوء لو قيل لم ولو لم يفسد الفعل به قبل ان يفسد به القول فكذلك في  
 قتلها بالوضعية بغيره كما لا يجزمه مثله في مثل القول بالقتل في القتل  
 لصعوبة امره في زمانه لشدته المحذور والبرء والقاء الى الموت فاستعملوا في الزجر  
 بغيره في جميع ذلك حمل بوجوبه ولا يملكه للقلل عمارة بوجوبها بالباء في  
 مقصود بالاختلاف في شيء من ذلك ظاهر في نحو الا لتمامه والطرح والفتح  
 المحكم بالعود الا ان يعلم فدية المثل على الخلاص منها القتل او كونه في طرقيها  
 بمكانه المخرج كونه ما قبله فلا ينفردوا ولو لم يكن واحد ففساد قلل آخره  
 ثالث فالعود على القاتل بغير المسك بل حتى يموت من عن النافذ كما في القود  
 المشهور في مخرج الغنيمه وعن الزجر والحق في مخرج ضربه وظللك في المحكمين  
 الاولين وبها وقع الضرب في الضميرين وغيرها ولو ادعى خرا على القتل في القصاص  
 الظاهر المباشر لانه القاتل عمدا ظاهرا لا استبقاء نفسه لا المذكور وكذا في هذا  
 الباب ما اورد القاتل في القصاص على المباشر خاصة ويجوز الامر بالقتل في القود  
 وفي غيره الاجماع للصحح وسبقه من عدم تحقق الاكراه في القتل كما عليه  
 الاصل كما في كلام جمع الاجماع بهذا اذا كان المذكور بالغاعلا ولو اكره

غير المقتضى للجنون

غير المقتضى للجنون والقصاص على كونهما على الاقوى في قول من فيها من القود العبد  
 ولو اكره الضمير للمقتضى لا يورد عليه مظهر على الاقوى كما سئل في الكس في  
 مرفوعه بين كونه من القود العبد وان اضربها بالاضافة الى الذم عند جماعه فجلو  
 العالم في ذلك ومعلما بالترقية في الثاني ولو كان المامور القاتل عبد اعني عبد  
 الامر ففي القود منه وجلس المولى محظا لم العكس فلو ان اشبهها وشبهها بين  
 انه اي العبد كغيره من الاكراد بقرينه مع بلوغه ويخلد السيد في القود من  
 مع جنونه او صباه وانه حرم ثمينه ولا ينفاد منها اذا كان صبيا حرمه والبروت  
 للغير بين انه يشبه به السيد لا يخلد العبد النسخ وعملها الاستكثار ولو  
 العبد جاهلا او مكرا هو وشا كغيره من وقال الشيخ في رتبة العبد ان كان  
 العبد القاتل امر الغني عبرا او مجونا سمط القود عن المامور لنفسه وعن كونه  
 لعدم قتل وجبث الذمة على المولى لا يخلد دم المقتول واضطرر كدامه ولو  
 قتل او جبا القود على الاخر جر كان المامور او عبدا او اخرى وجبا الذمة  
 على عاتقه المامور حرا او عبدا وعن ابن حنن تفصيل اخبره كور في الشرح ولو خرج جبا  
 عمدا اضرب الممايه الى القود مثل المخرج ومن قتل فاضا الطرقة فاضا النفس فاضا  
 القود وجب قتل العبد ذلك في الذود ممتنع وعده بكن فولا احد هاته لا بد  
 فاضا الطرقة في فاضا النفس كما عليها المحل وجماعة القول الاخرية بد جبا عليه  
 اخرون ومنهم الشيخ وموضع مرفق وقاد في موضع اخر منها كما لا يخلو وقيل في  
 قتال ان فرفا في المخرج او الضرب باحد بعد واحد لم يبدخل ولا يدخل وعليه القاتل  
 مكرها في ذلك وضه مذعبا فيها كونه قول اكثر المتأخرين وفي مستندنا في النهاية



رواية محمد بن عبد الله بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام ان كونه التثنية فيها رواية  
 اخرى اي انها محمولة على ما سمي في ذلك الموضع من اتحاد القرب بل يقع القطع  
 به وظاهره ان هذا جامع التوفيق في المسئلة لا وجه له من اسئلة الاشارة  
 في الجارية لو اشرنا على ما في قوله من شاعنا او في جرحه  
 جرحا حاصلا او من غير ذلك في المسئلة وكيفية قيام بها للمولى والمقنول  
 التبع مع النكاح في قوله على كذا واحد منهم ما فضل عن دينه بها خذ كل واحد منهم  
 من دينه عن جانيبه وله في العشر اربعة وربع الاخرين الباقي من الدين بعد جانيبه  
 فان فضل المقنولين فضل عما رده شركائهم فام به المولى ولو اشرنا لكشف في كل واحد  
 ولشأنه وليه عليهم ادى اليهم دينهم دينين يفتنهم بها دينهم بالسوية فتبين كل واحد  
 منهم ثلاثا دينه ويسقط ما يخصه من الجارية وهو الثلث الباقي ولو اشرنا لثلاث  
 ثلث الدين عوضا عما يخصه من الجارية ويضيق المولى دينه كما لم يترك واحد من  
 المقنولين ثلثا دينه وهو فاضل دينه عن جانيبه وان المولى استوفى نصيبه  
 ولو اشرنا لحد ادى الباقيان الى دينه ثلث الدين ولا شيء على المولى وان كان  
 منهم لم ينفرد دينهم عن دينه المقنول بان كانوا عبيدا او احرارا حرة وامه  
 وقنولوا جلا ونقص الفقيه عن الدين كان الفاضل من دينه على دينهم  
 اى المولى والاصل في جميع ذلك اجاعنا واختارنا عندنا منها ما اعل  
 انه ليس له في جميع وحله الشيخ فان على الفقيه واخرى ان المراد ان ليس له  
 الا بشرط رده ما فضل من الدين ولا بأس بجمعها في الاول  
 الجاعنة في الاصل كما تضمن من في النص لا اشكال فلو قطع بل جاعنا

في المقنولين

لمرأى المقنولين الخ في قطع بل جاعنا ووجهه ان الدين اى دينه بل عليهم يقتضونه  
 بالنسبة له ولو قطع بل جاعنا نعم واحدا ومعه اربعة وعشرين على المقنولين  
 وانما جاعنا الضمير بينهما كما ذكرنا من دخول المقتضى بين في البعض من الجارية  
 البعض الاخرين بعد جانيبه فان فضل المقنولين فضل ما فضل عن دينه فام به  
 عليه بالحالة الامر هنا كما سبق في مسئلة الفقيه من دون فرق بينهما الا ان جانيبا  
 الشريك في النص يفتنهم بماله او الامور سواء اجتمعوا في دينه او في دينه  
 اربع صدقات الفعل منهم لجمع ثلثان فيشهدوا عليه ما يوجب القطع به ثم يرجعون  
 انما على مقنولين يفتنهم على طريقه فيلحقوا ويضربوا على الفضل ويضربوا  
 عليها جاعنا ويضربوا ذلك فلو قطع كل واحد منهم جزء من ماله يقطع احد منهم بل يكون  
 كل منهم من جانيبه لاقراده منها وكذا لو وضعوا مشرا وضربوا على عضوه وماله  
 واحد منهم من المان حصل القطع لان كل واحد منهم لم يقطع باقراده والاشارة  
 في قطع الجميع فان امكن الاقتصار من كل منهم على جانيبه في جانيبه  
 لو اشرنا في هذا في كل امر مسلم امر بان ثلثا دينه لا رده هنا ولا ما حصل  
 عن دينه ثلثا على ان المرأة نصف الزوج ودينها نصفه كما في وكذا ان المولى  
 مع كذا لفضل احد منهما وذا اخرى ما يوجب جانيبا وهو دينه على المولى ولا شيء  
 للمقنولين الا سبعا جانيبا يبادل نفسه ولو كان في النسوة الشريك  
 اكثر من امرائهم وذا المولى عليه من الفاضل عن دينه ان يجمع فان كان ثلثا  
 وفضل دينه امر الفقيه بالسوية لواربعه اربعة امرين كل واحد وان في جانيبا  
 من رده البعض الاخر ما فضل عن جانيبه فلو اختار في الثلث في الدين ودينه



ثالث ديه بين المقتولين بالسوية لان ذلك هو الفاسل لهما عن جانيهما وهو ما  
 ديهما ولو اختلفا في الباقيان على المقتول ثالث ديهما وعلى الولي نصف ماله  
 لان جانيهما لو اقرى ثلثي ديه الوارث او المأثوم ولا استوفى بقدر الواحد منها لم  
 النصف الاخر يسوقه من الباقيين وكل منهن يحتاج الثلث فله في كل واحد منها  
 ثلث منها ولو شرب في قمار رجل وامرأة حران للمولى فكما بعد ان يرد ما قبل منه واحدة  
 نصفها اجماعا ويخص الرجل بالثمن في الدية والامراة ثلث ثمنه في الدية والامراة ثلث ثمنه في الدية  
 رجل الزوجين والرجل والمرأة ثلثا الرجل لثان وللمراة ثلث وقسمت من ماله ولو كان  
 الرجل ولدت له ابنة عليه نصف الدية لان ماله من جانيهما ولو ولد له ابنة واحدة فلا دية  
 فمقتولها عن جانيهما وله اي المولى طلبة الرجل الباقي نصف الدية ومقتول جانيها في الدية  
 في المقام بين الثمن الثمانية والعاشي الاولى وجب على المأثوم دفع الدية وهو ماله  
 ضعف لو شرب في قمار رجل وعبد فالشجان في ثمنه والمغعة والغاضيان في ثمنه  
 فمقتولها يرد على سيد العبد بمقتوله فله من خاضع يرد عليه اي على المقتول العبد  
 خمسة الا ان يرد له من العبد البعوض الى المأثوم الحر الشرب في القمار او يقتل العبد  
 والبيوع ولا على غيره كالحرق بسبل ولا خلاف ولا اشكال في جوارحه اعداها من احداهما  
 الا في حال بها ذكره في صور فله ما معا من دية ثمنه العبد الى سيد خاضع من  
 جبين وفي الضمون الثانية من رد السيد على الحر نصف الدية فان على المأثوم  
 وفي الثانية من انه ليس للمولى العبد على الحر شي بالكلية فله على المأثوم في الدية او جرد  
 الذي يفسد قواعد الاما في الغنايات وعلى كل من يرد على المأثوم ان يصف  
 على الحر ونصفها على غيره في الدية فلهما المولى رد على الحر نصفه في الدية فقال

عن جانيهما مولى

عن جانيهما مولى

العبد افضل عن قيمته عن نصف الدية ان كان له فضل ما لم يجاوز دية الحر فله  
 وان لم يكن له فضل الا شي للمولى وان نقص عن قيمته ان قتل الحر يرد ماله  
 العبد عليه اي على الحر شرب في القمار نصف الدية الا ان يكون منه ومن الغنم ولو  
 الولد هنا كمال نصف الدية لا يباة الحر ولا يرد على المولى بل عليه اقل الا ان  
 حاشته او دفع العبد اليهم بشر فونه ولغيرهم فله اجماعا ويخصو العبد  
 ما لم يرد قيمته عن النصف الا فيكون الزيادة للمولى ويكون معهم شربا  
 بالنسبة ولو قتل العبد وشرب في القمار على المولى افضل عن نصف الدية ان كان  
 في ثمنه العبد افضل عن لجانيهما ان يجاوز ثمنه نصف ديه الحر ثم ان استحق  
 قيمته الدية فليجرب المأثوم ومن الحر ان كان ثلثا فله من المأثوم ودفع  
 بعد خطه مقابل جانيه لولى المقتول ان لم يكن فيها فضل با ان كانت نصف  
 الحر وانقص برءا حر عوض جانيه وهو نصف الدية على الولي ان شاء ولا  
 فله المولى ان لم يعف عنه وردد عليه نصف ماله ولو قتل امرأة حر وعبد  
 الشرب في القمار فله كل منهما نصف الدية لا شراهما في الجنابة ولو قتل الحر  
 في ثمنهما معا او احدهما فلهما او قتل العبد خاصة فلا رد على المرأة ولا  
 العبد فان كانت قيمته بيد جانيه فلا رد على ماله ايتها فان زاد ثمنه  
 عن جانيه ردها المرأة او المولى على ماله الزيادة ما لم يرد على الدية فله  
 البهلو لو ضربت الزيادة عنهما ردها للمقتول على المولى ولو قتل المرأة خاصة  
 رد السيد على المولى نصف الدية ان بلغت قيمته العبد الا فلا شي عليه لانه  
 سوى القيمة او دفع العبد اليهم بشر فونه في الشرايط المعيرة في الفاسد



حسب الشاوي في الحرية والرقبة فلا يقبل التجار العبد بل بالحرية مثلا وقد  
 هنا اجماعا وكذا يقبل بالحرية لكن مع الرد من وجها عليه نصفه فيمنع من قبل  
 بالحرية اجماعا ولا يظهر ربا حرا اجماعا وهل يجوز منها اي من الحر في الفجر الاجرة  
 من ذمة الرجل الذي ثلث به وهو نصفه منه كما يوجد في بعض التوابل لا يخرج  
 انه لا يؤخذ منها بل بخلافه يظهر لا يمكن عن الزاوي من العمل بالردية  
 صور رباها ولا مع احساها وهو كالزوجة شاذة ومع ذلك يرد بها  
 الفواح القراح المستنقصة معللة بان الجاني لا ينجس كثر من نفسه وبشأن طلاقه  
 والوجاه في المراج فضا صا ودينه في مبلغ تلك ذمة الزوجة وانها على الاختلاف  
 في نصف بعلة لك فيها ويقتضيهما من رد الفوارق عليه ولا يملك في  
 عليها منكم في فضا صا النفس لا اختلاف شيء من ذلك الا ما مر في اعتبار الكو  
 الى الثلث مذهب الاكثر وعرف الاجماع خلافه للنفايز والشرع في الحر والنجس  
 ولا يظهر الاول بل يجعل عدم صور الخلاف فيه بعد به كما يشر في الشرح وعلى التقدير  
 فلو قطع اربعين اصابعها لم يقطع من الاربع الا بعد رد ذمة اصبعين في كل  
 لها الفضا صا في اصبعين من دون رد وجهان من ايجاب قطع اصبعين  
 فالزاد اولي ومن النفس الدال على انه ليس لها الا مقصا صا في الجناية  
 الخاصة الا بعد الرد ويقوى الاستكمال لو طلبت الفضا صا في الثلث وعقوب  
 في الزاوية وعدم اجماعها هنا اقوى فاكان القطع بغير رد ولو كان باق  
 من غير رد يترك لها رد الاربع والفضا صا في الجميع من غير رد لتبوء الحكم السابق  
 فيستخرج كذا الحكم الباقي يقبل العبد بالعبد كما في جميع الكتاب الستة

ولا امر بالعبد

ولا امر بالعبد لا خلاف وهل بشره الشاوي في القيمة فلا يقص من الجاني مع ربا  
 قيمة العبد رد الزيادة لم لا يشرط وجهان والثاني او يوق بالطلاق النفس وكلام الجاني  
 ولا يقبل الحر بالعبد ولا بالامر منكم ولو كانا الغيرة بل يلزم الحر فيمنع من قبل اجماعا  
 قوي وقضا مستغنى واطلا فله يلزم القيمة فيقتد بما اذا لا ينجس ودينه الحر  
 مع الفوارق ذمة ربا اجماعا فمضى وقضا ولو اختلفا اي الجاني الحر ومولى المحرم  
 عليه القيمة فاقول قول الجاني والقبح وبغير القائل بما يرد الحاكم وبل من الكفا  
 لفضل المؤمنين عدا وهي عقوبة وصيام شهرين متتابعين والاعمال سنة من مكنا  
 بالاختلاف في شيء من ذلك قوي وقضا ولو كان العبد المحرم عليه ملكة اي ملك  
 الجاني غيرة وكفر لا يقبل بل كما لو كان ملك غيره ولا فرق في الجاني هنا بين كونه  
 حرا او عبدا كما يقتضيه اطلاق العبدان ووجهان من سائر الفواوي ولهذا  
 تخصيصا للذكر مع معلومة عدم مثل تجر العبد من كونه يوجب على الفواوي ملكة  
 العبد لا منكم ويحمل النصيب وجه اخر وهو لا تفاق على غرامة الجاني قيمة الجاني  
 عليه فاكان الغيرة لا اختلاف فيها لو كان لغيره من قبل مع الصدقة جملة على الفواوي  
 كما ذكر الفدا ما لم ير فيه بعد الاسكان فانه او رد ويصعب رد في شعره  
 كالماتن هنا قوله في التصديق فيمنع رد ذمة وفيها ضعف سند اجماعا في  
 في محله فضعفها مجبور بالشهر العظيم الذي كاد يكون اجماعا على العمل  
 اجماع في الحقيقة كاد يماثلها من الغيبة ومع ذلك حر ذمة في الغيبة بغير  
 الى التكنون وهو قوي ومعضد بالميرل وغيره وقد بسطنا الكلام في المسئلة  
 بما لا مرد عليه في الشرح من اداد الزيادة فلهذا حطه ثم ان ذكرنا من عدم



الحبر يا عبد مقيم عند الأكر وليكن في رولته بل ير وليا أن لعنا والجانف ذلك على  
 العبد قتل يود بعضهما الله جماعة من الأتباع منهم ابن زهره وأبنا الخلاف  
 وقولاه كلا فقال لصادقه في الأرض لا على وجه الفضاير وكذا لو كان معناه الضل  
 اهل الذمة فلا بأس به ووجه الأمل لو كان فيهم جماعة من تجاوز ذمة الحر وقوله الجانف  
 المذكور كانت أم لا نبي كما في العبد الخلاف بل قبل اجتماعه وكذا لا تجاوز ذمة العبد للثقة  
 الحر منهم أي من اهل الذمة لا بد منه الأمل الذمة ذمة الحر سواء كان المولى مسلما  
 ومسيحيا كما في الخصية اطلاق المتن ويخرج بعض خلافه للفاضل في جملة من كرهها  
 فقيده بما اذا كان المولى قبله لو كان مسلما غير في ذمة عبد الذم وعبد  
 تجاوز ذمة الحر السلم ونحوها الشهيد الثاني من غير خلاف فان تم إجماعا  
 فوجهه غير واضح ولو مثل العبد من أحد أقل به اتفاق سواء كان ثوبا أو غيره  
 وبقر في بينهما في قتله خطأ يثبت الذمة الحر المجنب عليه إذا لم يكن مولا وعده  
 مولا ولم يضمن مولا جانا بل يعلق برئسه ويكون على الذم بالجانبين قبل  
 واسترقاقه بلا خلاف في شيء من ذلك إذا قبل عليه الإجماع في الخصية المعبر عنها بالإجماع  
 بخصه جواز الاسترقاق ولو مع رضى المولى كما خرج به جماعة ورعا الحمل  
 على الرضا لا لا فاقوى وليس للمولى فكزع كراهة المولى كما ليس للقاتل  
 الذمة إلى على المقتول الأبرياء وأوجب العبد من المخرج الفضاير من  
 شاء المخرج استردان السوء عنه الجانف بحيث لا يفي بعد آخر إجماع شي من  
 وإن قصر الجانف عن نفسه استرقا المجنب عليه منه بفسخ الجانف أو باع  
 فباخذ من منه حقه من أو من الجانف ولو افتداه المولى فإن زاد فكذا باء

الجناب في الاحكام

المنفعة بل اجماع اهل الحق الحكم الاخير قبل تركه في المثلين اليه ذهب كثير من  
الاجماع وقبله فكذا باطل الامر بين من اقبلوا وارضوا الجناية لان الجاني لا يجرى له من  
والمولى لا يقبل مملوكه الاول لعلة الظهور وبما اذا العبد مملوك لا يقبل مملوكه لو جاز  
استعداد ان شاء المولى المولى الانقضاء من مملوكه ولو قبل العبد مثله او جرحه عند اذنه  
اي العبدان الواحد فالوحد الجاني بين الاشخاص من الجاني نعم او العفو عنه  
لا يشترط فيهما من ان للمولى اي مولى العتقة المثل اي الجاني من دون ذلك فيما  
لو اذن الجاني عليه فمعه اوسع رذلة زيادة على اختلاف القولين المتقدمين ثم  
الا ان اضى المولى عن مثل المولى جرحه بدينه او ارضه فلا يقض منه بعد بل يرضى  
عليه ثم ان كل ما ذكر في جناية العبد او كانت الجناية منه على مثله او حرم خطا  
مولى القاتل فكذا باطل الامر بين من ارضوا الجناية وفيه اولى الا ان يرضى عن مثل  
مضروبه وضع المولى عليه او يرضى البشيرة اي المولى مع منه اي العبد  
من نفسه عن قيمة القول وارضوا الجناية ولا يقض المولى بالعود ويقض منه  
الجاني عن الدنيا وارضوا الجناية بالاختلاف في قولنا في ثبوت الجوارح والضرر المولى  
الجاني دون الحجج عليه والذنب في جميع ذلك الكافي يقبل ان مثل عمدا حق  
او عسدا او بدافع الى ذلك القول البشيرة او يرضى به ولا بد الاكل كما مر ثم ان  
فداء او يقض منه شيء بعد ارض الجناية بغيره على يد غيره اجماعا على الظاهر المرح به في  
والو سيرة كذا في الدم فخرج وجه عن التدبير وعلمه فلو ان اخذ او لم  
الحل واكثر للناظرين بل علمهم وهو أقوى خلافا للشعبيين والصدوق في  
الاسكا في اخذ الثاني ويؤكد بان لا يخرج عن التدبير هل يسع بعد







وهو آذوان شعبة شعبة الشهدا والاعمال في النهاية استناد الى قوله سبحانه  
 العنقود الغدير في رواية اخرى كتاب الاجابة والثبوت ومحاسن البرهان في حاشية  
 مع اخبار سندها مشهور ولا معاوض لها عن الاستدلال بالجمع بينهما بصفة  
 عن اصول الجمع بينهما بصفة تخصبهما بما علم ان ذكر هذه المسئلة في فصول  
 الطرف كالعقد جاء في اول من ذكرها هنا <sup>١</sup> اذ قلنا العبد من اعدا فاعقده بعد ذلك  
 مولا في حق العنقود ومن جاء ملكه عليه تعالى تحريمه يكون الفصل في قضية العبد  
 الشك في ان الشك في وهو بان مع العنقود ان المولى كافي للحرمان كان الحرية ابتداء  
 فمع ما علم اول من سأل المولى على الله ملكه عنه بالقتل والاستراف في قضية  
 المولى في فعله في الحرية ضاها او اسره في وهو جميع الاسترقاق والاشبه عند المولى  
 هنا وفيه جماعة لا يفتنون لان المولى القبيح في الخصام في الاسترقاق بالحق الوفاق  
 وهو يتحقق العنقود لعدم امكان اختلاف في سلع الخبايا وهو القلم امكن الاخر  
 هو الاخصاص في الزلم المولى الجيب لا يفسد غير لو كانا يمتد الخبايا وهو ان يقع  
 او اسره بطل عتقه وان يفسد على مال او فلكه مولا عتق وكذا لو عتقه عن مملوك  
 وغيره لم يلزم المخلو ولو كان يلقى محذوذا اخر وهو كون العنقود وقفا مع من شرط  
 الخبر انهما الا ان يمنع عن مثل هذا العنقود فيحق العنقود وقفا مع ان من شرط الخبر ان  
 المنع من هذا في حق العنقود لا يمكن وجوب الوقف من خارج كما نحن في قوله ولو كان  
 قلة لخطا قلنا قلنا قلنا عتقه مولا فانه جاز عتقه في ضمنه الذرية ومقتضاها كاتر في  
 يقع العنقود في ضمن المولى الذرية وبها الفقه في هذا القاض في عتقها لان جواز عتقها  
 الى التبدل شاء سلفه وان شاء نذاه عتقه بل على الخبايا الاكمل وبعضه

الذي في  
 من شرط  
 الخبر انهما  
 الا ان يمنع  
 عن مثل هذا  
 العنقود فيحق  
 العنقود وقفا  
 مع ان من شرط  
 الخبر ان

الشرع في الزهد

بانه وعنه المبرور ضعيف مشهور ومع ذلك مرسله والتعليق بجواز اعسا السيد  
 وتخرج عن الذرية ولو حكمتا بغيره القبول ان يطلو ام اخرى ماله وهو باطل ومن  
 انما يحسن انباء المولى المعنوي وبعده هذا بان يولد له مع يسار وج لا يمتد  
 شرط العنقود في المولى العنقود المقتضى على العنقود مع وضو الى الدم او اذ لم يطل  
 فله اعز من ذلك المحذو ومن وهو حسن وظاهر الحق وغيره كتابه قد يتم العنقود للذرية  
 قبل العنقود في الزود وحقه مطلقا اذا اها قبله لا يرضى المولى العنقود ام لا وليست كل  
 في صورة العدم الاداء مع عدم ظهور في المولى منها ما بان في ذمتهم وبدا  
 عن الاداء في الاجود الغير بما قد منا <sup>٢</sup> المشاورة في الدين فلا يخلو مسلم بكان  
 معقد ومبا كان او غيره بما عا من العلماء كانه كاف في الاضاح ومناخضه حجة  
 الذم مع عدم اعتبار ذلك في كلام جاحظ هذا الاستفاض والمجهر في كلامه  
 سيدنا في الذرية مبرور في هذا وان حكى القول بما عا من الصدوق في القبح  
 لتدور او محمول على التوبة وبعز المسلم العاقل وغيره من الذرية وان قلنا ولو اعيان  
 مسلم الذرية في الذم جاز الاخصاص من مع وقاض الذرية على الاكمل في قوله  
 عن الاخصاص وفي غيره لا يخلو عتقه للحر فلا يخلو وهو ضعيف وظاهر الحق  
 كون الفصل فضاها لا حلا كما عليه جاحظ حله لاخرين فذا ومقتضى الفصول  
 يعلم من بعضها البعض النسبة الى من قاض الذرية هو الاول وهو الوالد  
 وتظهر في هذه القولين في سقوط الفود يعقوا المولى ونوفقه على طلبه على  
 الاول دون الثاني وعلى الاول في نوفقه على طلب جميع اولياء الفود  
 او الاخر فاختاره وجهان متساو هما كون مثل الاول من السلب او شرط

معه



فيه فعل الاول وعلى الثاني لعله اقوى في بفتح عينه المرد عليه  
 الفاضل من باب جميع المفعولين او عن غير الآخر على الاول <sup>فعل</sup> <sup>فعل</sup> <sup>فعل</sup>  
 الثاني الثاني المرجع في الاعيان الى العرف قبله في تحقيق الثانية كاشفا  
 من العود فيقبل فيها وفي الثاني هو وجوده في جميع عن فطره قبل الذي كان  
 وان اختلفت له كما انصرف في اليهودي وبالله بعدة اولها <sup>فعل</sup>  
 وبشر عن بشر الله به وهو مضطرب بشره قبل الذي بشره بما لا يفي <sup>فعل</sup>  
 هذا باختلاف شئ من ذلك بل في الجملة ولو فطر الله احد افع هو ما  
 اولها المفعول ولله اي اولية الخبر بين فعله واستيفاء على الاظهر <sup>فعل</sup>  
 الانفساء والسرور والتكليف في صدر الاجتماع وظاهر اطلاق المفعول <sup>فعل</sup>  
 لا فقا في العبد بين وغيره ولا بين العبد والذبح وبفتح ح في الخبر <sup>فعل</sup>  
 السائر في افاضل به المسلم والواحد عليه السائر في الذبح والواحد <sup>فعل</sup>  
 فاما امان الرجوع على تركه او اهله بلية المفعول <sup>فعل</sup> <sup>فعل</sup> <sup>فعل</sup>  
 الاولها في قوله واستيفاء خلافا للحال فاما اذا اختلف <sup>فعل</sup>  
 المسألة لولا قبل ويجعل في النص كلام لا كثر وفيه نظر هل <sup>فعل</sup>  
 غير المكلفين فلو ان الاستبداد لا يبرهنون واما لا كثر خلافا <sup>فعل</sup>  
 ففتح ولو اسلم الذي بعد الفتل اي بعد فتل المسلم وقبل فتل به كان <sup>فعل</sup>  
 جواز استيفائه وتعين العقوبة او قبله كما في النص <sup>فعل</sup>  
 على التعديل بين وفاء للروضة ولو مثل الذي <sup>فعل</sup>  
 له مال ولو لم يكن له مال كان الامام عاقله ووفقه كما في النص <sup>فعل</sup>

ولا يجوز  
 في

والمشاخرون كانه وعن المحل ان عاقله تمام من غير المعبود الذي عاقله  
 ولم يقبل في قوله الاول ان لا يكون العاقل اما المفعول او المولد <sup>فعل</sup>  
 لم يقبل به مطلقا في كلام جميع الاجماع ولكن على الثاني <sup>فعل</sup>  
 ولله الذي فطره غير بالاختلاف للنقص والكتمان لعموم الاول والثاني <sup>فعل</sup>  
 ويقبل الولد عليه باختلافه وكذا الام يقبل الولد <sup>فعل</sup>  
 به يقبل به بل لا خلاف في ذلك في كل الامم به وكذا <sup>فعل</sup>  
 كما قبل في كل الامم بل لا خلاف في ذلك في كل الامم <sup>فعل</sup>  
 الاول والثاني في كل الامم بل لا خلاف في ذلك في كل الامم <sup>فعل</sup>  
 وبفتح ح في قوله لا يقبل به من كونه ذكر او انثى <sup>فعل</sup>  
 والمخبر به لا يقبل به من كونه ذكر او انثى <sup>فعل</sup>  
 الفصل في افاضل به المسلم والواحد عليه السائر <sup>فعل</sup>  
 حاله في قوله لا يقبل به من كونه ذكر او انثى <sup>فعل</sup>  
 خمسة اشياء ولا عشر سنة او كذا اذ بلغها على <sup>فعل</sup>  
 احسانا في كل المراتب والشيوخ وفيه اجتماع للنصوص <sup>فعل</sup>  
 وظاهر حمله من اجل ان جنابه ما عدا او خطأ <sup>فعل</sup>  
 الامم ما كان في رواية انه يقضي من الصلوات <sup>فعل</sup>  
 وغيره ولم يفرق عما كان مستندة هناك وهو <sup>فعل</sup>  
 بعض من جملة الاحكام المعيشية وفي رواية اخرى <sup>فعل</sup>  
 بلغ الغلام خمسة اشياء افضن منه ولا يفتن <sup>فعل</sup>

يظهر



كما في المثلين وبعضهما في الشيطان والصدوق وجماعتهما ما في التوبة  
 السابقة والاشتمال على الصلوات على خطيئته يبلغ التكليف كما هو لا ينفق  
 بالاختصاص في الذمات وليس في غيرها كذا الغنائم في اعتبار التوبة بعد البلوغ  
 خلافه للتحريم بها غير علم اعرف مستغنى عن ان ما ذكر من انه لا يقاد الحيثيون بغير  
 انما هو اذا قلنا حال الجنون كما قلنا انما لو قيل العاقل من لم يخطئ عنه القول  
 خلاف يظهر في الاختصاص في القول ولو قيل انما العاقل من لم يخطئ عنه القول  
 به على الاضحية لا يشترط عليه عاقل من لا يخطئ خلافه في وجب له كالحق  
 ولا يخرج عن قولنا لا يشترط في الاجماع ولكن الاختصاص لا يكون له في غير ذلك  
 بخلافه في قولنا لا يشترط في الاجماع لا يشترط العاقل الجنون بل العاقل في قولنا  
 الغيبة والشرا في الاجماع ويثبت له في العاقل ان كان خطا ولو قصد رخصة  
 بعد ان اراد ما لا في مثله كان دم الجنون هدم لا دين له على العاقل ولا علة  
 انما فانوى في خطا في الاطلاق العيان وجماعه لا يدرى خلافه الاخرين  
 فانبأها في بيت المال كما في الصحيح وغيره في بيت المال على الامام  
 او جاز في الاول ولا يخرج عن قولنا في الاول ولا يشار الى الصبي بقوله وقول  
 من بيت المال ولا يورث على التام اجماعا وهذا يثبت عليه الذم في غاشية  
 ماله ام على العاقل كلام على تفصيل بالذم في اول النظر الثاني من كان له  
 الذم في قولنا بالذمها انما انشاء الله سبحانه في القود من الاعراف  
 مثل من اقصى به لو كان يصبر ان يذم واختلاف اشبهه انه كما لم يجر في  
 الفضا من بيت المال على ما في حاشية السائر في خلافه للشخص به وجماعه بعد

في قوله لا

في قوله لا يلزم عن ان عبد الله عن ان جنابا مخطئا لزم العاطلة فان لم يكن له  
 عاقله والذم في قوله لا يورثه ثلث سنين ونحوها في الذم والموافقة اخرى على  
 ان عدم خطا وضمانا ما يشترطها في ضعف السند وبما تضمنها الاصول انما التمس  
 بانها احاد لا يثبت بها عموم ما في الكافي السبعة الملقين والجماع اشارة الى  
 فضل الزيادة اي يورث عليها الشدة في اعضاء اليه فخصيص لعموم الامة  
 بما يورث جماعه من المحققين ومنهم المائتين والبعث بعد المصاحف لا يكون  
 لوجه النظر في جميع هذه الوجوه الا في بعض القول بمضمونها كما عليه في جماعه  
 قوله ولا يورث الا في الذمات بضمها لا يشترط ان يكون القول محمولا  
 اي غير ما في الذم شرعا اجماعا في اباح الشرع قتل الزنا ولو لم يكن له في قولنا  
 بغير ذم الامام ولو قيل من وجب عليه الفضا من غير الولي مثل يذم من يذم بالنية  
 غيرهما يثبت به موجب الفضا من هو موثوق بالامر والحقير او الفضا لا  
 فيكون فيه المقتضى على الاضحية لا يشترط عليه عاقل من آخر وبعض الاضحية كالشيخ  
 والفاضل جماعه بشرط التكرار ولا يجر له بعد به وبعث في البلوغ والعقل والاختصاص  
 والخبر في كتابنا لا يورث ولو لم يورث واحد بالفضل من يثبت به عدا وآخر في قوله خطا  
 في قوله المقتول في صدق واحد هو اجماعا انشاء والعام في وجه القول لا خلا  
 فيما تضمنه القيد في قوله مثل القريب بعد واحد الذم منها من يثبت به في قوله عن النبي  
 وهما اذ يورث على خلافهما في الاجماع عن الاختصاص ولو انهم جعل يثبت به في قوله  
 عبد الله لقوله هو الذي يثبت به وجه الاول عن المزارع في قوله يورث عنهما الفضا من  
 وودي المقتول من بيت المال وهو في هذا الحكم في مخالفات الفصل الا انه قد مضى

في قوله لا







وهو النسيب وشرا النجس الذي يقسم على الأولياء والدم وفلجته الحافون صاميه  
طريق الحان الحبيب صور ثمان بوسيد ثيل في موضع لا يعرف من قبل ولا يقوم عليه  
ولا انزاد حتى الولي على واحد وجماعة تضاف على ابدع وشبه دم صا ولا يذلل  
انزله الذموي بالثوث ولا خلاص في الغيبة لا جلع وهو بالثوث ما ان تقرر الد  
محب يعلب بها الظن مبني للمعنى في عواء ذلك النفس الامار اما المذموم بالان يكون  
علما جازما بانه عليه وسبب هذا الامان لو ان الامان في محقق الظن فانه تغلفه غفلة الا  
الصق وهو كالوحد فيل في دار اقوم او عظمه او فزيعهم مع صغرهما وانتقال الحلة  
البلد الكبير لا يحكم كاف في الغيبة زيادة النبيان يكون بين الفيل ولهذا عدان ظاهر  
وجدي بين فريين وهو الى حد بينهما اقرب هولون لا فري كما في الصبح وغيره ولو ان  
مناخه كانا سواء في الثوث وان نسا العدن في احد بهما وانا الاخرى في الثوث  
وان كانتا بعدا كالوثر في جماعه عن ثيل في دار كان فلا دخل علمهم صغرا او جلاها  
في جابر كالوثر جلد ثيل في دار رجل ومعه سلاح من اطنح الدم ولو كان في غير سبع  
انقول ظنهم لم يوجب لنا الثوث فخصه كالاشد عند بل واحدان عدا ونوفما  
الصبي في الفاضل اهل الذم فانه مشهور كما في كلام جمع عدم حصول الثوث في اخلاص  
خلاصا لجماعه ضا الوبا فاش الثوث مع حصول الظن وهو حوسن الوال ولا يشترط في الثوث  
دبوا اثر الفيل لا كان حصوله بالخوف عهر الحبيب والفيض على عجز النفس نحو  
ولا حضور للمذموم عليه يجوز القضاء على الجواز من غير شرط ولا عدم نكذب احد  
احدا الويلين صاحبه ولو لم يحصل للوث فالحكم فيه كغيره من الذم اوى واعلم ان ما  
لا لوث فيه كما اشار اليه بقوله اناس جعلوا نكذ ولم يحصل في فضيلة اللوث كفسيل الز

ربح عرضة لاهوا الا تصار فاعل قتل احد المذمومين المحاربين في ظاهر قنوى و  
 قتل السرايا لا يجمع عليه حربا وهذا مستأثرات قبل كل من التهاين وجماعة  
 بالدم سنة ايام وتلك سنة على خلافه ومنه من يفتي بالثبوت في الذنوب  
 بافراد بغيره ولا يخلو سبيل القوي في سنة ايام كافية وعلايه من المتأخرين جماعة  
 بعضهم مما احدثت القضاة الحكم بسبب ان ذواته صلت بغيره فلا يفسد  
 عن قنوى من الحل وجماعة من عدم المانع من خروج ذواته واما الماشار اليه في  
 ذواته من سنة ايام ذلك فيه جعل العقب لم يثبت بها في ما قبل لا في  
 مضاه الى الاضمار بالعدل والظلم كسائر الاكثر في مثل سورة في الغامض المذموم  
 وقيل بعضهم ان ذواته لا يابح وهذا المراد ايام ما قبل الجراح كما يفتي به الملقن  
 النقص في مثل النقص او الفشل فقط وجعل في الما قبل الى الصريح كما قدم في المثال  
 بعيد ٢ لو قتل بجلاوة حتى انه وجد الشول مع امر لغيره في محافل مع امره بغيره  
 الا ان يلزم اليه صدور دعواه فلا يثبت في اختلاف الغامضين قنوى ونصا في ايام  
 كما هو ظاهر النقص وقنوى لا يفتي ان اختلاف في عقوبة الحكم بعدم الاثم يكون الزا  
 كما عليه جمع الظلم كما عليه الاكثر وهو الاظهر ولا فرق بينه وبين الذنوب  
 بجلاوة غير المدخول بها وغيرها لا بين الحر والعتق ٣ خطأ الحاكم في الضلوع  
 على ما في المال بلا خلاف ومن جنى على احد بعد اذ قال احد ان قبل هو ينفذ الما  
 منها عليه يقتضي اتمامه حاشية كل في العبرة بالعدل من حد ولا خلاف في ظاهره بل  
 فيهم الا لا يحل عليه من العقب غير ما من اعتدى عليه من اعتدى بمثله على المعادي  
 خصوص حاشية ولان ثلث في العقب كما في العقبين الفاسدة من غير ان يصيب العقب

رسالة السيد



والغنيان ومن يصدق قال انه معسكر او قوف او جعة فانه من المال خلاف  
 في الغنيمة لا اجماع واعل الحكم في حصول القتل من المسلمين فهوخذ الذي يروى  
 للعدن ايضا المحرم مع شقوق اللوث يكون للأولياء للقتول الذين الذبحوا  
 القتل على المني بطلبها المسلم اجماعا اتفقوا ان يقتصوه وهي العدة خمسون مائة اثم الا  
 من ابن حزم فقال انها خمسة وعشرون الا كان هناك شاهد واحد وهو له في الخطأ  
 شعبة خمسة وعشرون على الاظهر لا شعبة في ظاهر الغني لم يخرج الشيخ الاجماع خلاف ذلك  
 والذي يروى في الخبر وغيره من ضاوية بين العدة في الحسين ولا يندلجهم بغيره  
 المذهب الاول ولكن القائلين احوط اذا بدل الحاكم الزيادة بطريق من غير قرا  
 بها خلاف الاجماع وكيفية الخلاف المدعى انه لا يوافي لا في بلغوا العدة المعبر  
 كل واحد منهم بمائة الاكثر في عداية التوبة او التوبة والغير اليهم كالوفاة عن  
 عن العدة المعبر لولم يكن للمدعي ساما او استغوا كالا وبعضها عدم العلم او ان  
 صاف لما خرج من بولجته ان كان ولا يكون عليه الايمان حتى في العدة كما لا يخفى  
 وكان المنكر من قوم سامه حلف كما ينعى حلفوا العدة ولو لم يكن له صافية  
 كونه عليه الايمان حتى يعلم العدة وهذا التفصيل بان لم ينفذ من اجراء القضاة  
 الا انه لا خلاف في جواز بل عليه الاجماع في الغني ولو كان المدعي عليه اكثر من واحد  
 بخلاف الجميع العدة من دون نشر او اعلان كل منهم العدة كما في بعض الاجماع عليه  
 الشيخ في من مدعى عليه الوفاة في خلافه له في وغيره بخلاف كل منهم العدة وعلما  
 الوجه ثم لو حلف المدعى عليه هو او قومه بطلت الدعوى واخذت الذمة من بيت المال  
 ولو وكل عن الايمان كالا وبعضها الزم المدعى عند كان القتل الذي عليه خطا

ولا يرد العيين

ولا يرد العيين على المدعى على الاقتصار في خلافه للمسلمين في العيين على ما روي  
 وهو في آخره على ما يروى من القسامة لا يفي به من واحد وجماع في بيت الحكم في الخصام  
 بالقسامة كشون بغير القسامة لا خلاف في كلام جمع الاجماع وهل يعتبر في المدعى هنا  
 مع التهمة كما في القسامة لا ظاهر لمن ويحكم لاول وهو يخرج جماعة ومنه في الجواب  
 في ظاهر كلامه الاجماع وهو الوجه خلاف القسامة فلا يعتبر ولا وجه له كما انه يشبه  
 ذمة القتل لا ذمة القسامة في قوله لا شعبة كما هنا وفي غيره ان عدد القسامة يثبت  
 كما عليه الشيخ في الاجماع وفي القسامة الاجماع خلاف القسامة والذين غيرهما في بيت القسامة  
 والذين يضاف في عداية الحسين او الحسين وعشرين في قوله لا شعبة في قوله لا شعبة  
 وان كان الاول اظهر وطلبه بضم كل منهم اي من السبعة رجال بما عدا ما هو عليه  
 مطر بخلاف الولي للدم ومن يوافي كان سنة ايمان ولو لم يكن ساما او استغوا كالا  
 الحلف في غير حلف المنكر ان شاء مع فوج سنة ايمان ولو لم يكن اخوم او استغوا كالا  
 بحصول العدة وحلف هو اي المنكر سنة ايمان وفيما كانت ذمة دون ذمة القسامة  
 السنة في البذل الواحد ثلث ايمان وفي الاجماع الواحد عيين واحد وكذا الجرح في كان  
 ثلثا الذي كانت في عيين واحد وهكذا في كل على القول الثاني لكن في ذمة القسامة في الحسين  
 الثلثة بالحق في العشرين والواحد بالحق وهكذا بالاجماع في الاستفتاء في شعبة  
 القضاة علم ان مثل العدة يوجب القضاة في الاصل ولا يثبت الذمة في الاصل ولا يثبت  
 بينهما على الاظهر الا في المدعى بل عليه عاقبة من اخرى احكاما في شرح التبريد والغنيمة  
 طرق الاجماع خلاف القسامة بين ظلال الجوار وهو شاذ في فرع على الجوار في الاصل  
 الماتر الجاني بين دفعه بغيره بنفسه للمفود والروى عن عيين لم يجمع غنوه بل ورد



الفاصل لأن حقه ليس هو المال ويتضمن لم يقع مطلقاً وأنه لو وقع كان سقط الفود ولم  
 للموع الذية وودت ما جرى إلى الاستكشاف وجوب بذل الذية إذا طلبها الولي ومال  
 الشبهة لأن لا رتبة لحوطه يجوز أن يفتقر الحاكم بالفصاح ما لم يفتقر الفاعل لما  
 فأن الشبهة لا تفتقر على الفصاح في الجاهل أن لا يكون دون الفسخ فأن طبع الجاني بدو شئ  
 فأن الجاني عليه بعد ذلك ولم يعلم استناد موثوق إلى الجاني فلا يفتقر الجاني إلا بعد حين  
 الموت الجاني بدم مع الاستشهاد بفتنة على خطه لا بد من الفصل والرد بالفتن ما راجع الفتن  
 الشرعي الحاصل من نحو الأثر والشهادة وهذا بالنسبة إلى الحاكم بما بالنسبة إلى الموقوف  
 وعلى التمسك إذا أراد مثل الجاني حيث يكون فلا بد من العلم التام في الولي الواسع المبادر  
 بالفصاح بنفسه بعد فتنة يثبت من دون توفيق على وفاء لا أكثر من عشرة أشهر وتحت  
 كالحق جاعل من الحق ما أنه يثبت على إذا حاكم به من دون أدلة وان لم يفتن  
 الرضا ولا بد في ظاهر الفتن ولا جاع ولا يبيد مع إمكان حوطه وظاهر المذاهب  
 الكراهة في الشرايع شوية ولا بد منها الشبهة كالاتمسية لها لا التمسك بها في  
 بالأكاذيب في فساد المراف ولو كان إلى الأوليات جماعة لا يخرجها من الاستنباط  
 يثبت على الاجتماع فلما لو كاله لاجبة أو أحدهما أو الأدلة وفاء الكبرى المشهورة في  
 الشفع ولو دعي ولو بادوا بالاحتمال جاز له ذلك ومنع الدية عن حصص المقتني  
 وهو في السنين متعين عليه الإجماع كالشع في الكلبين وهو فوقي لأن لا  
 الأول لا فصاح في الفصل لا بالسيف وأجرى جرح من المحدثين بغير السيف  
 على ربا الغنم الكوثر من مثل يقطع دون أو انفاد صوم ولا عظم ولو كانت الجاهلية  
 من الجاني الخوف للجنة عليه أو التفرقة أو الترخي الزجر عليه الجاني ونحوها من كل

مقتضى على الآخر الأقوى

مقتضى على الآخر الأقوى وفي الغيبة نفق الخلاص عن بين لهما ما بدعوى الإجماع كذا  
 يرجح خبره غير هذا خلافاً للاسكان في فوج من مثل الشبهة التي فيها ما يفتقر على كونه كثيراً  
 وإذا توفيقاً له لا يفتقر وهو شأن من مال الميراث الآخر جاعل وحل في القول بغير  
 ما لا يحصل الجاني بغير كونه وهو وجود الميراث في القول بالفتنة على الجاني ولو  
 فأن في الفصل سابقاً ولا يفتقر عليه من الفصاح هو الذي يفتقر إليه الفاعل لا يفتقر الفاعل  
 ولا يفتن من سلبه الفصاح في المرافاة لا يفتن غيرهما ما لم يفتن المقتن فيفتن من شأنه أن  
 عمادون في الخطأ الخلف من الذي لا يفتن من ذلك أحد مسألته  
 لو أختار وبعض الأولياء الذية على الفود فتعاضد الفاعل لا يفتقر الفود لو أراد  
 على الاستمالة لاختار به بغيره كما في غير جمع عن تأخر ظاهرهم الإجماع كما في غير  
 وكلام بعض على هذا لا يخرج من البابين الفصاح لكن بعد ذلك وهو على المقتن في  
 نصيب من ذمة الذية كافي الصحيح وغيره وكذا لو عصى البعض من الأولياء عظم لم يفتن  
 ولي يفتن على الأقوى حتى يفتن على الجاني مسبب عن غيابه في هذا البصر  
 لو تفرقت الأولياء على مثل من في الموقنين وغيرهما وجوب الذية في المال كما  
 له مال ولو لم يكن له مال أخذ من الأقرب إليه لا من الأقرب وفيه الموقنين وإن لم يكن  
 له مال إذا مال الأمام وبالفعل لا أكثر وفي الغيبة الإجماع وفصل كافي الشرايع وغيره  
 لا بد من على الخمار هل يفتن من كونه ما لا يفتن ثم ما لا يفتن وما لم يفتن من غير  
 ولم يمنع عن الفصاح من ذلك ولا شتم بل لا يفتن الأول ثم يفتن الموقنين على الجاني  
 على الحكم فيما على مطلق الحرب حتى لو هرب عاش حتى الحكم بغيره كافي في الميراث  
 فأنه لا يفتن بغير اعتبار لو تفرقت الأولياء على الأقل منهم لم يفتن

عالم

القول

سنة

القول



وفي كل من هذه الفصاح على رب لا يلو على بعض المستحقين لا على كل الباقين  
 الفصاح من دون رده وانه لو لم يلو على الباقي لكان مستوفى حصته ولا يستحق  
 الباقي الباقي لا يجزى على كل من نفسه ولو لم يلو على الباقي مع الباقي بالذات  
 واحد منهم وبكامله لا خلاف احد ثم كل اذا انفقوا على احد لا من دون الباقي ولا على الباقي  
 بعضهم الذية والباقي الفصاح من ذلك وجهان فان الباقي لا يجزى على كل من حصته  
 لكل من حكمه باخره ولو انفق كان اوله الفصاح من الفصاح الذية ولا فرق في جميع ذلك  
 بين جباية على الجميع وضعه او على الفصاح في الاول لم يكن احد الاطلاء او الباقي  
 من الاخر حتى لو اباد واحد منهم الفرض او وطى لم يكن اثم او في استحقاق الباقي الذي  
 باق ولا في الاصل لعدم وفي الثاني بعد التساوي الاستيفاء في هذا الذية  
 الوجها ويجعل مساوئهم فلا يحكم للتساوي بسوون في وقتهم احدى الفرض لا يجزى  
 على الاستيفاء وعلى كل تقدير بان اباد واحد منهم استوفى وضع موضع لان الاستيفاء  
 استوفى تمام حصه من غير ابدان اساء حيث لا يكون هو السابق ولا لغيره  
 الا ان كان في سقوط حق الباقي من حيث قول من يقول الفصاح هو الاطلاق الى الذية  
 اذا امر بالباقي وتلك نظامه انه ما في غير الفرض ولا في حصته بل في ذلك الفرض  
 ثم يلو على الباقي باطنا كما لا يلو على كل واحد الاخر وبها وزعمه على اطلاقها الشفع والاتباع  
 ولا ريب في المناقضة فالاولى بان ابن عثمان وغيره ضعف بعضا من  
 بالناو وسبقه على ما ذكره علي بن الحسن بن فضال مع ان سالة الزاوي عن اخيه واخذ  
 في ذلك التمسك فلو لو في ذلك اعجابا والقرين ملاحظة فان كان من غير ما يلو  
 لغيره ولا في الفصاح لم يقص من الباقي جازية فله من غير فصاح كما لو غير غير فله

ملته ماله

والحال انه لم يثبت ذلك كان غيره مما لا يلو على غيره من غير ما يلو على غيره مما كان  
 ان يقص من الباقي ثم يلو على الباقي او يلو على الباقي وهو حق ويكره ان يلو على الباقي  
 طرحها في الاطلاق في الباقي وهو الباقي الثاني كونها ضيقة وطاعة لا عموم لها  
 هو الوجه الذي فيها لا ما ذكره من ضعف الراوي فانه وثقوا في حق وهو من  
 العصابة على اجمع عند فلا يلو الا مال بعد عنه مع انا في الفرض بطريق صحيح غير  
 من يلو على جميع مطلق البدن او الباقي فله في ذية الباقي ان كانت فطعت ففصاحا  
 او اخذ المطلق وبها وان شاء الولي يخرج ذية البدن واخذ الباقي من ذية الفرض وهو نصف  
 ولو كانت بدنه ذهب من غير جباية جباها كما لو سقطت باقية من غير جباية  
 لها ذية كما ملئ مع الجباية عليه فلا فله ذية هنا بلا خلاف فيه عموم الفرض  
 وسنة التسليم هنا عن العارض والكاتب ومقتضاها ان كان عدم الزد في الصور النسي  
 ان ابقاها الا انما من ذية وورث السئلة وهو ذية سورة ابن كليب في ذية  
 ابن عبد الله وعلى الجباية وغيره وبشكل بماله الزاوي عدم ظهور ما يوجب  
 وان قبل والذرة غير الذين في الايضاح وظاهر المتن ويخرج غير الزد في السئلة  
 ولعله في علمه ثم ان اطلاق الذين يحوز الا فصاح من الفلكل بعد ذية الباقي عليه او  
 عدم الفرق بين كونه هو الفاعل او غيره عن عند المطلق كما هو الاصح في الزاوي  
 بل عن ما انفق هينا عند اخيه وجهان لعدم الجواز في الصور الا ان لمع كون  
 الا على معقوف انما لوفى سئلته ضعف وفي فصاح العارضة المراد به ابدان  
 انفسه وان لم يعلق باطلا في المشهور من البدن والرجل والاذن والاخص  
 كما خرج على البطن والظهر وغيرهما بشرط ان لا يلو في الاسلام واخره او كونه























المولى من الجارية ينسب من الفخمة وليس له المولى دفعه الى العبد الجاني والمطالبة  
 بالقيمة اى تمام قيمة العبد الا ان الجاني يملكه ويطلب منه الفدية مع التمسك بها  
 او اوجه مع غيره في الحر فانه حرة دون الفدية والمطالبة بتمام الفدية لا ينسب المولى جانا  
 العبد مملوكا لكن متعلق برب وبقدر المولى الجاني بين وفعله فيك ما ورث الجارية او اقل  
 منه ومن القيمة على الخلاف المتقدمة في العصاة عن البحث المتقدمة اليه الاشارة ومقدمة  
 الكلام فانه لا يخرج المولى الجاني عليه بل للمولى اذا كانت الجارية حرة ونكحها كان عتقا  
 وانه لو كان نجس لم يملكه لا يملكه المولى الجاني في دفع الاثر ولا يملكه المولى الجاني  
 عليه بغير ذلك الجارية المستقرة في عتقه يكون المولى عتقا بها فاما افضل وانه يستحق ذلك  
 الزوال في المدبر وطه ذلك ان كان او لم يكن ولم يرد في الاخر لم يمسك بكونه بشيا  
 من موم الا انه على ان المولى لا يعقل مملوكه وان المولى لا يستلزمه مع من يملكه  
 ما لو اعطى الجاني عتقا مضافا الى التمسك بالولد جارية فان جاز ان اسلمها لغيره وهذا  
 الشق في بيان طائفة الخلاف في هذا لا يخرج في ثبوت بيعه الفاضل ولا في ثبوت بيعه المستلزم  
 مذهبنا على الاجماع والاختلاف على ان مملوكه يجوز بيعه او بيعه الحق انما الخلاف في ثبوت  
 المتأخرين وتزاول في قيمة المملوك في المولى في مبيعات الفاضل والمدة في  
 فيه اقام في المباشرة او المستند وتلزم الموجبات المباشرة فضا بطا الا ان لا يملك  
 اليه ذلك قصد الفعل الموجب بذكر من غير ضار اصاب انسانا او غيره بالثابت في مقام مثلا  
 لا يعرف ذلك على ان الطبيب في ما يبين من مطلق ما يثبت بعلاج ولا يوجب على الاطباء  
 اجتهاد ولا ذم له المربي او وليه وكان حادفا ما هو في قته عملا وعلمنا به اننا  
 من الحق فيما لو كان عاتقا وصالح ما ذمنا لاختلاف العدم الصمان هناك وهو شاذ على خلاف

هذا هو المذهب في المباشرة

فصل في

في كلام جمع الاجماع ولو لم يكن للرجل المولى من الجارية من دفعها فالحاجة للصحة  
 للشيخ وابناءه بل المشهور كما قال في غيره لا بأس بالعتق والاحكام في ذلك لا يخرج  
 العاجل ولا يعرف الطبيب ان يخرج من الصمان لوقوعه عن العمل مع العتق فوجب عليه  
 شرا لا يراه دفعه على غيره وبنيان رتبة التوفيق عن التمسك من ابي عبد الله من طبيب  
 او يطره فليأخذ البراءة فمن رتب ولا يفتو من امن وانما ذكر المولى لانه هو المولى على تقدير  
 الذلت فلما شرع الابراء قبل الاستمرار في رتبته في المطالبة والقبول والقبول على لانه  
 مما لم يجرى المستعمل في رتبته وان كان القول لا يخرج عن جرحه وكذا الجرح في البطا في ذلك  
 طبيب في التحسين وانما اسم اذا انقلب على اسان او شخص برجله وبيد ابي عبد الله افضل  
 ضمن الذم به لاختلاف الجرح وبه خرج جماعه وهل هي مما لزم على عاتقه في رتبته والاختلاف  
 بين المختارين الا انه الثاني في وقفا لا ذكره المتأخرين خلافا لما حذر من العتق في قولنا  
 لم يكن التام جرحا اما لو كان هو انظر في الاختلاف في قولنا انما هذا الفصل وهو  
 ان طلبت المظالم في المظالم والعتق فتمت الظلمة في ما لها اذا انقلب على فسان ولو كانت طلبة  
 للعتق والحاجة فالدبر على العتق اذ ان الماشق في بيع والتك والفاضل في بيع الشترين  
 وبه خصوص جرحه لكن في مسند ما ضعف وجهه وفيه ما عاينه لا اصول المهر في ذلك  
 انما يملكه هذا في اختلاف في عاتق من جعلها في الماهة طر كالمسند جرحه من الطهارة  
 اينده في مذهبنا والاجماع وجعلها العاقل كمال الفاضل في جرحه من كبره وعتقه في جرحه  
 عن ذكر المتأخرين وعلة ذلك في قوله عتق المولى في جرحه عاتقا لا اذ ذمنا لانه كما ان  
 به ذلك ضمن الذم وما كان لم يبعد القتل او ما يورث البغاة على الظاهر في جرحه  
 من المهر المقتضى والنصوص هذا المذهب على ما هو في الماهة طر كالمسند جرحه من الطهارة















انما هو ان كانت الدعوى على الجميع او حصلت التهمة على جميع لم يقبل منها ولم يرد  
 ذلك لولا يمكن اثباته بالقسام وبذلك عن التوبة مع كونها على اذ كره المالك هناك  
 من غير انما اشار اليه بقوله فان صح الفصل فوصف ولا يبعد في الخبرها الاحتمال في  
 الاختصاص على دعوى الشريك ههنا وفي التوبة السابقة مناقشة لا شريك له في  
 رتبة دعوى كما ذكره الشاهدان بحيث يظهر منها الاختصاص على ما ثبت شرعا  
 مشروكا ههنا وفي السابقة مع مشاركتها فيما ذكرنا بل على هذه اولى من ذلك لاختلافها  
 ههنا فلا يبعد في العمل ما ثبت لا سيما لا يقول شهادته مع ما قبل ما فيه انما يعلم ان  
 الامور بحرف بحكاية الاحكام ههنا مقسومة الى التولية نظر في مخالفتها التولية  
 ولينها في بعضها في الرداء على التولية والتبعية للتبعية على ما حكم القاضي  
 وعلم به بعد تبينهم التوبة على هذا السند او غيره بخلافه على ما ارجحنا الثاني  
 التبعية هو بالجملة وجب الايمان بلا خلاف وصاحبها والاولاه لما حصل التالف كذا  
 غير التبعية كغيره وما في معناه وانما التبعية ونحوه وطرح المعاش ونحوه في  
 البطيخ والماء والكر من الماء ونحوه في الطريق مثلا والقاء الحجر ونحوه فيها فان التالف لم  
 من شئ منها بل من العشاء والتبعية ههنا وليس الايمان فيها كذا بل على التمسك بالملك  
 ذكر المالك وغيره بقوله فان كان احداث شئ من ذلك في ملكه لم يضمن التالف  
 فيها انما مطلقا كما ينصب الاصل والاطلاق في النصوص والعيان ونحوها او مقيدا بما اذا لم  
 غرضه او لا يضمن كالحمل الداخلي لا يرد لكونه اعم او كونه ذلك مستوعبا لما  
 او نحو ذلك ولعلنا نعلم فينا في الجمع من نأخره الحي جاعلة المكان المباح ولا بأس  
 كان في غير ملكه او كان في طريق سائر من غيره فاعلم انما ينصب الاطلاق في المثل

والنصوص

بوت

والنصوص او يقيد في الاول لوقوع الاحداث في غير اذن المالك ولما معد ولو بعد  
 كونه صفة ملكه في الشافعي لا يكون الاحداث لمصلحة ولما معدنا لغيره كما ذكره جماعة  
 وان اختلفوا في نفي الايمان مع الاحداث لمصلحة هل هو مطلق ومشروط بما اذا كان باذن  
 الامام ولعلنا نعلم غير بعيد من ان نفي الشبهة نصليا لا ريب وهو جار الى الطرفين  
 اجماعا كما قلنا مستنبضا ولكن عفا عن حرم منعه في ضمن ما سلف به فوالا احدهما  
 لا يضمن وهو الاشبه وما قاله الفقهاء والمحلل جماعة وقال اخرون ومنهم الشيخ في  
 مذبح الاجماع انه يضمن بصور وهي كثيرة وان اختلفت الدلالة لظهور ومراجعة  
 التولية التولية عن التولية لانه لا يصلح الله تيمم ولا من اخرج من باب او كفا او زيدا  
 او لوقاية او حق شيئا في طريق المسلمين فاحصا شينا فغضب فمضى له وفي  
 المسئلة قوله انك والحكم على نفي ان كان القول الاول لا يخرج من وجه ثم ان هذا  
 في طريق القادة انما المرفوع لا يجوز جعل ذلك فيها الا باذن اربابها لا فاعلم ان  
 كان الواضع احدهم يضمن بمقتضى القدر الداخلي في ملكه لا يبيع لا يبيع ضامن  
 ولو يجهل ولا يملك على اقرضه من صاحب المذبح لاجلها بها ولم يضمن صاحب المذبح  
 بالاختلاف في الخبر ومقتضى الاول فقد اطلق الشيخ والفاصل انما الاطلاق في النقص  
 او وهو مع ضعف السند يضمنه واقعه والوجه كخلافه للمشايخون كآية اعيان القرب  
 في جملته الثانية الاولى انما يضمن في جملته ان اقتضى من الاصل الموقوف او جملته  
 فلا ضمان عليه ولو دخل احد المذبح فمعه ماله من اهلها ان جعل اذنه وان  
 ضمان عليهم بغير خلاف وعرفنا الاجماع والاطلاق في المذبح ونحوه والشيخ يضمنه  
 في الكلامين كونه حاضرا في القاد وعلمه ولو اذن بعض من في القاد يضمن



كان من يجوز الدخول بأدلة لا تخفى به السماء والارض والولم يأوون لم يمتن الله نصرها  
لما لم يزلوا ولا يفتن مع حيا جمال الاذن ولقد من لا يجوز الدخول اذنه ولولا انما في الا  
تدبر لشكر الاصل وبقدر اكبر الدابة ما نجس ببدنها دون وجدها وكذا انما لها بعض  
تجسد بالبدن فثمة هذا اذا سار لها واما الموقفا حدهما بها من حيا ما جابها  
مطرد ولو جابها وكذا لو جابها احد هما فخرجت حيا جابها من موقفا ولو جابها غيرهما  
الضارب موقفا كذا انما لها بعض جابها من موقفا بلا خلاف في شئ من ذلك ظاهر او في لغة  
الاجماع وهذا الفصل وان لم يستدل من رواية واحدة الا انه مستفاد من جميع  
المعبر والستفاد من بعض قبيد الضرب بما اذا كان عينا كاف بعضها وانما هو مستفاد  
ضامنا للاصل وخصوصا انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما  
انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
للمعبر ووضوح ان انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها  
ببعضها واما بلا خلاف انما يكون احد هما صغيرا او كبيرا فبعضها من انما هو مستفاد  
بالاجماع هذا اذا كان هما المنقولين انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
هو دون انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
او فابدا لو انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
فبعض من السبب ولو اجتمع الدابة ساوية بها واحد هما او ترك او التمسك  
في صمانا المشترك مع الاشتراك في الحفظ والرعابة والخصا انما هو مستفاد من جملة ما جابها  
وغير المشترك في الحفظ كعدم ولولا كبر مملوكة فانية ضمن المولود جابها من انما هو مستفاد  
بلا خلاف اذا كان صغيرا او اذا كان مكررا في ظاهرها انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد

لما لم يزلوا ولا يفتن مع حيا جمال الاذن

الاختلاف الصحيح ومن لا يجاب من شرط في صمان المولود وهو الحق ان كان كانت  
على بن آدم من هذا المولود اذا كانت الجارية بعدد من ولدها او بعدد من ولدها كانت على  
فلا يباع العبد في مملكته ولا في بيعه ولا يزوج مولاه ولا يملكه ولا يملكه من المالكين  
فلا يزوج في المملكته ولا يملكه ولا يملكه من المالكين ولا يملكه من المالكين  
اعلم ان اذا اتفق اجماع السبب المباشر في المملكته او كان المباشر في المملكته او كان المباشر في المملكته  
في ذلك كاجتماع الدافع مع الحاقه المسد مع الدافع فيمنع الدافع والذم في هذا مع حيا  
ولو جعل المباشر السبب من السبب كبر الية الاولى الى دوى السبب كمن يملكه في غير ذلك  
فلا يقع غيره في المملكته كحال ما انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
بما على من وقع له حكمه في بيع كبا في الاجماع من غير ذلك ولا يملكه المباشر في المملكته  
فلا يملكه في المملكته على السبب في المملكته هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
المباشر في المملكته او كان المباشر في المملكته او كان المباشر في المملكته او كان المباشر في المملكته  
يكون مجموعها مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
ومن هذا الباب فاعلم انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
على من فاعلم انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
الثالث رابعها فاعلم انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
من طرقتا مختلفا فاعلم انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
وما بعدد وهو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
احدا او غيرهما فاعلم انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد من جملة ما جابها من انما هو مستفاد  
لاهل الرابع كالا الذي في الاخرى الى الرواية الثانية روايته مسمع عن ابي عبد الله







او غير ما يبدل الصرح جماعة لو انما لو كان عليها باضوا فان بقى معه البصر اقل من ذلك او  
 بقى بقى من الدية بحسب ما يقع فيه الى امرى الحاكم وفي الاجتنان الاول بعد ذلك  
 كاملة لا خلاف وان اختلف في كيفية النفس فقل الشفع من قبل القاتل في دفع الدية  
 في كل واحد من اهل المثل من جماعة المصحين ولا دلائل لها في الخلاف في  
 الاول ثلث الدية وفي الاستعمل الثلث قد عينا عليه الاجماع والاختلاف بينه وبين  
 الشفعة الاجماع وهو معار من اجماع من ونسبة في مالى وله الاجتهاد في  
 وقال في التعليل ان في الاول ثلث القوي في الاستعمل النصف وهو الاصح وقال الاكثر  
 وفي الغنية الاجماع وعليه ينقسم به المجموع عن كمال الدية بحسب ما يقع فيه  
 كاملة في الاجتنان الاول بعد ذلك بل ينعى بما قبل من ان هذا النفس تمامه وعينه  
 كون النجاسة من شين او واحد بعد دفع اربعة الجناية الا في الاول واجب به كاملة  
 اذ اعطى في مقدمه فله وهذا هو الظاهر لكن مولى الاجماع مطلق وهو من لا يفرق  
 بين اجماع صحيح وبين غيره حتى لا يفرق بين الاجتنان مع الغيبين ولو كان  
 بل يجمع عليه بان اجماعا وفيه الاجماع والصحيح الدية كاملة بالنظر في الاجماع  
 فيه كون النجاسة فيها في المقتضى ان هو الاقتصار دون الكلاجه ومقتضىها نصيب  
 بما اذا كان العود خلف الزهيب العين الفاسدة فيشع من قبل القاتل في دفع الدية  
 يستحق عليه ثلثها كالموتى عليه بمجرى غير مضمون فلو استوفى به لم يستحقها الدية  
 في مضمون خفف به النفس بالشفقة في اصل الشفقة وان اختلفوا في الشفعة في  
 هل هو النصف او الثلث والظاهر الاول وقال الاكثر وفي الغنية غير ما اجماع  
 الى ما قال وهو ان يترك على خلافه في كلام جمع الاجماع وفي خفف العين العود او

القاسد

اي القاسد وابلان وقول ان اشهرهما واظهرهما ان فيه ثلث الدية اي بها حكم  
 صحيح التولية الثانية ان فيه ربع الدية وعملها المقتد والديالي مطلق والمحل وان كان  
 كانت النجاسة عليها اذ هاب وازها او طمعا بعلمها كانت مضمومة وفي الغيبة الا  
 فان تم ولا قاله ولا يسمع لها مطلقه فضعفه الحكم والشرعية الاول مع حقيقها  
 وشعرها وهذا وقع انما من وكذا لا في ههنا بل يكون العود خلف الزهيب  
 تمامه جناية جان استوفى عليه بها لا خلاف الا من اختلف في حكم تمامها بها جناية  
 فيما عدا الاخر بثلثها فانه نافي بالخلاف عن الاول غريب ولذا خطاه المتأخر  
 وفي الاقتصار الاستوفى الدية كاملة وكذا اذا قطع باذنه وهو ما كان انزل  
 عن قصته لا خلاف في الاخر فتوى ونصا وحلى الاشهر في الاول خلافه  
 بما عده ظاهرا وان الدية فيه للمأذون خاصة وفي النجاسة المحكومة وهو  
 وموضع الخلاف ما لو قطع المأذون والشفقة بها المأذون وضع الشفقة جناية له في الشفعة  
 ولما ان الدية محمولة لا حد في حكم قطع الاقتصار اشارة اليه بقوله لخصم في الخلاف  
 ولا في انه لو جرح على غيره فمات على يد غيره على الاخر في الغيبة وفي قتله وهو ما  
 به جرحا في قطع اشد ثلث الدية لا خلاف في من ذلك احد بل على الاول الاصح  
 وفي حق ما هو ضعف الدية اذا استوفى صلتها لا اكثر ولا يجوز دفعها للمأذون في الشفعة  
 ان فيه مثل الدية في احدى الخبرين فله ان يرضى على قول الشفع في كماله جناية به فله في  
 بل وانما ان ثلث الدية وهو مضمون وعليها الفتوى وقيل به ما هو موضع حقا  
 وفي الاقتصار الاستوفى الدية كاملة وفي استيفاء كل واحد منها نصف الدية  
 بعضها بحسابها في غير مباحة المجموع من اصل الاذن وبسبب المقتضى البديهي







على خلاف المذهب ثم هذا القول يحكي عن الشيخ ظاهر المذهب التوفيقية على علمه وفي  
 بفتح الحرف والكسر فلا يثبت اجماع المذهب كما لا يخفى على اهل التحقيق انفسهم عليها  
 الدينية ثمانية وعشرون سنة افرغ عليها منقوشا وانه كان يكتفي بها المفاخر من اثني عشر الف سنة  
 وهما من سورها والواحد عشر من خلفها والباقي من اهلها كما لا يخفى على من نظر في الاصل وفيها ثمانية  
 دنانير ووزنها عليها بالسوية وكل واحد من دنانيرها والمباخر من ثمانية دنانير  
 من مجموعها لا يوزن احد تلك الاخر من فيها اربع مائة دينار ووزنها عليها بالسوية  
 وكل واحد من ثمانية دنانير والمباخر من ثمانية دنانير ووزنها عليها بالسوية  
 الخالفه بمحولة على التفتيش لا ريب في ان هذا من العادة المذكورة ولو قلنا من ثمانية دنانير  
 من ثمانية دنانير على غير الاصل ويختص المصنفين بالحق في نظر المستقلة كما لا يخفى في قوله لا يثبت  
 مع الحكم بما لا يثبت من خلافه في الاصل كماله جماعة بان فيه حكومه من دون  
 بين قطعها من ثمانية دنانير وهو من ثمانية دنانير بالحق لا يثبت فيه قط ولو قلنا من ثمانية  
 كما عن المنع ولها تلك دية الاصل الذي يجب من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 المباخران كان كذلك وان كان بينهما ثمانية دنانير لو قلنا من ثمانية دنانير  
 وغيرها ووزن الاجماع خلافها ليجتمع في ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 ومنهم من يذهب الى الاجماع فالحكم من ثمانية دنانير عن ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 انما على من يراها ان كان ثمانية دنانير ويستفاد بان ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 عن مجموع الانسان الموزن عليها مع ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 فلا استنباه في التفتيش اسود اذ ان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 الغيبة وعن ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية

كلنا فيها

كلنا فيها حتى لا يقوى ان يفسخ شبهة الم لا خلافه الم لا خلافه الم لا خلافه الم لا خلافه الم لا خلافه  
 الثاني الحكم من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 به الشاهد وجماعة بل اذ يثبت عليها في ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 والحكم من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 وهو من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 فالحكم من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 والحكم من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 تفصيل بين مجموعها وهذا هو المذهب التوفيقية عن التفتيش لا ريب في ان هذا من العادة المذكورة  
 على المشهور وصاحبها محمول في الطرقي لم يصح في ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 ومع ذلك معارضان باحوذها وفي قطع اليد من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 منها من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 والبدل الواحد خلفه او يابى من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 نوع الحق وكنزها معها وكون الباء الواسطة خلفه او يابى من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 لأن ذلك خارج بالنقص والاجماع وحدها اي بالانقضاء الدية المعظم اي الزيادة  
 وانه من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 قطع الاصابيع العشرة الدية لاجتماعها في قطع كل واحد منها عشرة دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 الاشهر بل عليه عاقل من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 الواحد وفي الاصل ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية  
 الاصل من ثمانية دنانير المعاديين كان ثمانية دنانير من ثمانية دنانير المعاديين كان بينهما ثمانية



وإذا قطعته قطعاً لا يربطها في مثل الأضلاع أو البدن أو الرجلين مثلاً أو يربطها  
 في غير ذلك من الأعضاء من غير قطع الشرايين فيها الجاع كما في الغنبة وغيرها  
 وفي القطع إذا قطع في موضع غير موضع الشرايين يذهب بعض حصة من أجزائها  
 المشعورة وفي موضع آخر يذهب بعض حصة من أجزائها المشعورة  
 من الشرايين فإذا قطع في موضع غير موضع الشرايين يخرج سوياً من الشرايين  
 ولا يسكن في قول آخر لأنه لا يقطع من غير صلاحه بالعلاج والجلد الذي يوصله إلى  
 وتليها بما يخرج ظهره ولا يرفع عن الأضلاع أو جوارحها لا يند على العضو أصلاً  
 بالاختلاف في الجاع في الأول في الغنبة وغير ذلك من الأعضاء من غير قطع بعض الأجزاء  
 بحيث يند على الشرايين والعضو كما يند على الشرايين من غير قطع بعض الأجزاء  
 على المشهور كما في قولهم جاعاً ولم يعرف من هذا القول الآخر غير معلوم المأخوذ من  
 عدما في الغنبة من أن يند في الشرايين من غير قطع بعض الأجزاء فان يند في موضع يند  
 يند كما يند في كل واحد من هذه الأعضاء من غير قطع بعض الأجزاء  
 على قولهم يند في موضع جاعاً أو يند في موضع آخر من جوارحها أو يند في موضع آخر من  
 أجزائها أو يند في موضع آخر من أجزائها من غير قطع بعض الأجزاء  
 يند في موضع آخر من أجزائها من غير قطع بعض الأجزاء  
 وفيها معان دعي الدية وفيل المحكوم في موضع غير موضع في قطع حشفة الفك في الأذن  
 استعمل الدية كما في الجاع لا في بين كون الرجل والفخري الشيخ والشاعر  
 العاجز وغيرهم جداً بحيث إذا كان مشكلاً أو محالاً كما يكون في موضع شدة يند  
 الاستحاف في قطع الدية في الجاع لا في الدية في قطع الدية في الجاع

من غرق

ولا يند عن غرق وفي ذكر الغنبة مثلاً على الأضلاع أو البدن أو الرجلين مثلاً أو يربطها  
 وكذا في كراة الشرايين في تلك الدية وهو يكون من غير قطع الشرايين في تلك الدية  
 ويكون غنبة مثلاً يند في موضع الشرايين أو في موضع آخر من أجزائها المشعورة  
 وأولاً لأنه عضو مثل بدنه ذلك كما في الجاع كما في موضع الشرايين أو في موضع آخر من أجزائها المشعورة  
 وفي الغنبة لا يند في الجاع وفيها قطع من غير قطع الشرايين في الجاع كما في موضع الشرايين أو في موضع آخر من أجزائها المشعورة  
 بحسب ما يند في الجاع من غير قطع الشرايين في الجاع كما في موضع الشرايين أو في موضع آخر من أجزائها المشعورة  
 وتليها في الجاع من غير قطع الشرايين في الجاع كما في موضع الشرايين أو في موضع آخر من أجزائها المشعورة  
 وفي كل واحد من هذه الأعضاء من غير قطع بعض الأجزاء  
 وفيها معان دعي الدية وفيل المحكوم في موضع غير موضع في قطع حشفة الفك في الأذن  
 استعمل الدية كما في الجاع لا في بين كون الرجل والفخري الشيخ والشاعر  
 العاجز وغيرهم جداً بحيث إذا كان مشكلاً أو محالاً كما يكون في موضع شدة يند  
 الاستحاف في قطع الدية في الجاع لا في الدية في قطع الدية في الجاع







والمراد في النص والقوى حكم القوانين اذ لا يخبرنا عن عيبها الاصل فيها الحكومة وبشكل  
لو تضمنت عن الاربعين لوجب فيها الوعد العيب فيها ما ولي ولو قيل بوجوب اكثر الاكثر  
كافي فيه كان حسنا وقيل ان فيها الذب كماله وفي احد ما جعل الذب في موضع  
روى ان من راسه يعلو انسان في حديث في ثيابه يبول او يحيط بفساد الدنيا والبعث  
الحكومة وليس عليه حق بعدت ايضا ويضد في ثبوت الذب وهو في النظم على الحكومة  
وعلى اجابته ان لا يكون كافي وفي ما لا يجتمع فان لم كان هو المحذور لا فالرأى فيه  
في راحة مخالفة للاصول كما اشار اليه الحق لان فيه من غير الحق لا يختص في ذلك  
وبعض من المتأخرين جملة مختار من الحكومة وهي غير بعيد بعد ضعف الرواية فيها  
مضافا الى ان رايها التكون وفيه ضعف مشهور وصاحبه مع ذلك يقول ان  
المسئلة بعد لا يخرج عن شبهة فالأحوط الخروج عنها بالمصالح فان لم يكن في الحكومة  
من افسس كرايا بعد مشاغلهم فثابتها فمملك بولها فيه دونه اكله وفساد  
على الاشهر الاقوى لكن في رواية نظرها المشهور ان فيه ثبوت فيها وهو ان اعتبر  
هذه ما اذا علمت بغيرها لكن لم يجد بها التلا في بيان احكام الجنايات على  
النافع وبما اذا علم ان في ذهاب العقل الذب كماله لا خلاف ولو نحو او قطع  
منه فذهب عقله لم يداخل الجنايات بل اكل منها دونه على الاظهر الا انه غير عليه  
عاقبة من اخفى في ظاهره وصريح ما لا يجتمع ولكن في رواية صحيح عمل فيها الشيخ في  
وغيره ان كان كانت الجنايات بغيره واحد في تلك الرواية وقد جمع فيها الشيخ في  
لا يبرهن الاصول المعقولة بالشهرة وحكاية الاجماع المتقدمة ومع ذلك نقضت  
انه لو ضرب على راسه فذهب عقله انظر في سنة فان ما لم يزل يبول في حق لم يجمع عقله

خطبة الذب

فعلية الذب وهو جعل الاصول كما يظهر من الغرضين والشبه في النكاح فقال وجهه ان  
النود بعد معنى السنة لا يبرهن الا انه يبرهن فيكون العزلة في الجنايات باقية وحصل الموت  
ونكر الرواية انهم من ذلك وفيها هاب التبع من الان في معالي الذب كماله لا خلاف وفي ظاهره  
وجرح الخبر الاجماع وفيها هاب يجمع كل اذن نصف الذب باسطة كانت احدهما من الاخرى او كانت  
الاخرى اهيبة ليس من الله تعالى او يحيا به او غيرها بالاعلان الا من بين حرمها ووجب الذب  
لا يبرهن اخرى هب ليس من الله سبحانه وسواء كان رخصة بغيره وهو نادى وفي بعض  
التبع بحاله من الذب لا خلاف ويقاس لافضه الى اخرى بان يسميها لافضه  
شديدا لو تعلق التحريم بصاح بصور مختلف كصوت الحر من باعدها عن  
لا يسمع ثم يعاد عليه ثانيا من جهة اخرى ولو فعله ذلك صراحتا او بغير حجاب  
النص الذي هو المستند لهذه الكيفية في استعلام الغيبة بين التحريم والفساد او  
وعلى كل حال يجوز بعين المسافة من جانبها وجوبه الا ربع بان يعلم بعد كل مسافة  
فيها الا ربع ومنها وبذلك في المسافة بعد اذ يسمع يصد مع السأوى في ثبوت  
المسافة فذا واذ يسمع التوافق في مع السأوى يطلو النافضة والعصية في الجنايات  
كأن ي بعين الصوت كما هو حق يقول لا يسمع ثم يكر عليه الا حيا كما هو في سبب  
بين الصحيح والنافضة ويؤخذ من بهما بسبب التعلق في فعله لا يسمع يوم ويجوز في الجنايات  
المختلفة في التمتع والاختصاص بين وجهي بخلاف الغرض في كون المجرم ولو اضع  
وفي اذهاب صوت العينين مع الذب في واحد ما تضمنه بالاعلان في الجنايات ولو  
اذ هاب نظر عصب الجنايات وهي اى العينين وجوبها في علمه في رواية اخرى  
حلف المحرم عليه بالله تعالى القام على الاظهر الا انه يبرهن على عاقبة من التحريم



الحق المالك

فانما يحكى ما رواه الى كثر من جملته المحيى  
عنه عن ابي جابر، ان ابا جابر سئل عن هذا الحديث  
على الاطلاق الا ان يحصر

51<sup>v</sup>











وانما اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فقد عدا لافرادهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 وحكموا بالاربع اسطرحة الفقه اربعة عشر من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 العبد وانما اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 بعد ذلك من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 لما اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 والعلم على الفقه الاولي والاولى من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 لم يبق من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 ان الفقه اصل في المقدم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 او الثانية في الخطا وشبهه بالافراد في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 باركان وان يكون اجماعا لعدم مخالفة عبد الله وهو شأن الرابع في الواجب من جهة اخرى  
 اربع في جهة اخرى وهو العمل في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 اذا اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 الاصل في علمه على ما ذكر في كلام جمع الفقهاء في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 عرف عبد الله وامنو للميسرة في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 والاخر من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 وبناء بالاختلاف في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 على انما اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 فلا يابن الصبر الى ما لا يشد وهو الفارق لا يحل على خلافه ولو كان مما لو اختلفت كتبهم  
 المملوكة على الاصل من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى

فيمنه الاصل كان

فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 بالملوك في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 الزيادة في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 عملا بالاصل في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 صديقه من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 والزيادة في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 وهو يحصل في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 وبذلك في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 انما اختلفت كتبهم من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 حاله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 كما تقرر في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 فيها ثم ان اطلاق اكثر النصوص على جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 منها ما يصدق على جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 يكون فيها من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 في جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 يمكن من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى  
 عشر من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى فاحسن بقوله من جهة اخرى







وقد يعبدون من المذنبين منهم دون غيره فوجب العبدية عن غيرهم كما في الشرع والحق لا  
ويؤثر في العبادات في الخبرين من ما عرفت من انهم لا يؤثرون في العبادات ولا في غيرها  
كما مر من جهة الاستصحاب وعن كونهم من المذنبين لا من المذنبين على ما في الخبرين  
كما مر من جهة ما في البدن من انهم لا يؤثرون في العبادات ولا في غيرها  
روى الشيخ في حقه اخراجه عن ابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه من على انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من قبل ان  
يلازم هذه الطريقة المشهورة بين علماء الاصحاب لا يكتفي بغيرهم في ما اختلفوا في  
العبدية عن غيرها من الاجماع الا ان ظاهر الخبرين واما الذي لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من  
خطيئته من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
لهذا كان او حاشا ان قوله بغيره في الخط بان اداه اليه بما اذن عليه في الباب لا يضمن  
الحابط او في الصلوات بغيره في الخط بان اداه اليه بما اذن عليه في الباب لا يضمن  
الى الاصول انما في العبدية من التوبة المشهورة انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من  
خطيئته من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
واطلاع السنين بغير العبدية المشهورة في عتق العبدية المشهورة في عتق العبدية المشهورة  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
وهو ظاهر الخبرين مع المباشرة للصلوات خاصة دون التوبة المشهورة في عتق العبدية المشهورة  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
ان يكون اجازة كما في ظاهر جمع ونسب الكفار بغير المسلمين وكذا ان اثنى صبي

والكبر

وقد يعبدون من المذنبين منهم دون غيره فوجب العبدية عن غيرهم كما في الشرع والحق لا  
ويؤثر في العبادات في الخبرين من ما عرفت من انهم لا يؤثرون في العبادات ولا في غيرها  
كما مر من جهة الاستصحاب وعن كونهم من المذنبين لا من المذنبين على ما في الخبرين  
كما مر من جهة ما في البدن من انهم لا يؤثرون في العبادات ولا في غيرها  
روى الشيخ في حقه اخراجه عن ابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه من على انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من قبل ان  
يلازم هذه الطريقة المشهورة بين علماء الاصحاب لا يكتفي بغيرهم في ما اختلفوا في  
العبدية عن غيرها من الاجماع الا ان ظاهر الخبرين واما الذي لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من  
خطيئته من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
لهذا كان او حاشا ان قوله بغيره في الخط بان اداه اليه بما اذن عليه في الباب لا يضمن  
الحابط او في الصلوات بغيره في الخط بان اداه اليه بما اذن عليه في الباب لا يضمن  
الى الاصول انما في العبدية من التوبة المشهورة انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من  
خطيئته من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
واطلاع السنين بغير العبدية المشهورة في عتق العبدية المشهورة في عتق العبدية المشهورة  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
وهو ظاهر الخبرين مع المباشرة للصلوات خاصة دون التوبة المشهورة في عتق العبدية المشهورة  
في بيان كذا في  
الصلوات من غيرهما من انما كان لا يضمن في الصلوات ما كان عليه من خطيئته من غيرهما  
ان يكون اجازة كما في ظاهر جمع ونسب الكفار بغير المسلمين وكذا ان اثنى صبي



او يجوز ان يكون العبد مملوكا للخال على الاظهر لا لغيره بل لا خلاف في ذلك فصار  
 التمايه والتماس في العبد وهو ضعيف كذا يجب على المحسن الادعى المؤمن ان يخرج الزرع  
 ولا يجب على ذلك على الاقوى بل لا خلاف فيه الا ان الخمر يجب هو ضعيف لا يجب على الكفا  
 كان او معاهدا لا بخلاف بل قبل عتقه ولو قبل السلام مثله في دار الحرب كما لو كان الكافر  
 الثوري ونحوه فعليه العود والكفان بالاختلاف لو طئنه حربا فقتل لا بد له وعبد الكفا  
 بالاختلاف لزمها وغاها لا اكثر في عدمه في الذنب بل في ظاهر كلام جمع الاجماع خلافا للمحققين  
 مانعنا الاجماع وهو ان يخرج بالاربابه على الظاهر والظاهر كالعباد ونحوها بغيره عدم  
 في الحكمين ظهور كون المقتول سبي ام غيره خلافا لجماع ضعيفين بالثاني والاخر لا احد  
 بالاطلاق في بيان العاقلة التي تحمل بها الخطا والظفر هنا يقع في امور ثلثة المحل وكيفية  
 التقسيط في توزيع الذنب ونفسها عليهم والواحي المحل هو العصبه والعقود وضامن  
 والافهام من بين كثرهم في الارث على تفصيل ما في وضابط العصبه كل من يقرب الى التبع  
 الابوين والافاضل وان لم يكونوا وارثين في المال كالاخوة والاعمام وان كانوا العقب  
 واولادهم كذلك والاضداد وان علوا على الاظهر لا شهر في الشران والاجماع وقبل في شرف  
 والاصباح فيما حكم ائمة الذين يتوفى الفاني ذنبه لو قتل ولا يلزم من الارث ذنبه شيئا منهم  
 وهم كما خرج به جمع قال لان الذنب يورثها الذكور والاثاث والزوج والزوجة من غير ان  
 على احد الطرفين فيختص بها الاخر بكفوال وليس كذلك العقل فيختص الذكور من العصبه  
 من يقر بان الام وبنون الزوج والزوج منه وهو حي ووجه كلام ائمة المراجع الى اعلمه  
 الصوم وكيف كان فالقول الاول اظهر من الاصحاب من خص به الاقارب من يورث  
 الشصبة ومع عدمه يثبت للعقل بين من يقر بان الام مع من يقر بان لا يورث الا ان كان

والفاني

والفاني لا يساوي كافي كلام جماعة قالوا وهو استناد الى قوله مسلم بن كميل وغيره ان الزنا  
 ضعيف كونه بغيره ما هو واقف بكل من نسب هذا القول الى الاسكا في ذلك الله عز وجل على  
 اليه منافقون فخصوا الوجه فيها في الشرح مستوفى وبذلك الالباء والاولاد في العقل على الاشهر  
 الا انه في الشر والاجماع خلافا لجماع في كلام بعضهم الاجماع وهو معارض بالاجماع  
 بشكهم اي العاقل في العقل الفاني لا بخلاف بل بما يظهر من بعض الاجماع ولا العقل الا في  
 ولا الضيق ولا الجنون ولو ان المؤمن الذنب بالاختلاف في العقل فلهذا في العقل كمالها شمة  
 والمنفلة ونحوها انما هي ما كانا في كلام جماعة في محلها ما دون للوضوح والافاضل  
 ونحوها فان احدهما نعم ذهبي الشيخ وجمع في الشر ان الاجماع والثاني وهو الذي في  
 الموت اذ لا يحد وهو الاظهر لا شهر وبما يستفاد من قول المان هذا الغافل في عدم  
 في الزنا به ضعفا ملحقا الى القول الاول ولو قدمنا فيه وهو ضعيف كونه عوى ضعف الزنا به  
 لا فقام الوثوق كما لا تضعيف للمصطلح لكن الامر في هذا سهل بغيره على ما يقره المان  
 لم يكن الجاني عاقل من فوم من المعنوي جانيه ان كان لا تضعيف للمعنوي ثم عصبته  
 معنوا الى المعنوي ثم عصبته كمن سب المبرأ ومع عدمه جمع فعلى ضامن جريته ان كان و  
 جريته له اي ضمن الامام جانيه بالاختلاف في شئ من ذلك اجد في المحل واختلفوا  
 ضمان الامام هل هو جانيه الجاني اذ كان ليراعى الفاني والامام ام لا  
 حتى لو كان الجاني ليراعى والامام موجودا كان هو الفاني من الجاني كما لو كان بدل  
 للمعنوي وضامن جريته فانها دون الجاني لو كان له مال انما هو ان احاد كل من جانيه  
 وفي الغيبة الاجماع على الاول في الشر ان الاجماع على الثاني فظا العباد كغيرها ويرجع جماعة  
 فمنهم من يوجب الاجماع وكون الذنب على الامام في حاله خلافا لغيره في قول المان



المسائل ومنها الاختلاف في التصور والمسئلة كما يقتضها محل اشكال والتمسك  
 فيها محال وجناها الذي في ما لم يقطر وان كانت خطا فان لم يكن له مال فغاظته الامام ثم لا  
 يؤدى الى البرهان كما يؤدى الملو الى مولاة جنه فكان بمنه وان خالف في كون المولى لا  
 يعمل جنات ولا ولا الاستئلال بالنقض الصحيح والاجماع وانما كفته النفس بقطر  
 فيه الشيخ في موضع من طروق على الغنى عشرة فرائط نصف بنار وعلى الفقر خمسة  
 فرائط ربع وبعد الفاضل في العاقبة واختلاف عباراتهم فالعلامه اطبق كما ذكرنا في  
 ان المفكر ان كان يابن منها وانما لا يربطها الاقل منها والفاضل في الاول والشيخ  
 بالثاني قال الاجماع على انه لا اكثر للاصل مع عدم دليل وفيه نظر فان النقص الغنى  
 يلزم في الدية على العاقلة مطلقا ان يثبت له في لو كان العاقلة من ذوى القرابة  
 فعين عليه الدية بجملة مع قدرته عليها كذلك مع عدم تعين عليه ما لا يكون الترتيب  
 مقدور واجبا على من بعد من رتب العاقلة ودرجاتها لان عجزه يصير كعدم اجبا  
 فيكون الجاني بالنسبة الى هذه الزيادة كنز عاقلة من القرابة وهكذا الكلام بالنسبة  
 الى المرتبة الثانية بجملة المقدور من الزيادة وما لا يقدر عليه منها بجملة من بعد  
 من العاقلة وهكذا وعلى هذا الوجه وفوقه اي التفسير على اى الامام او من بعده  
 ولو عومل في هذا المجهود الجامع المربط الغنى بحسب ايه من احوال العاقلة في الغنى كما  
 في دفع الدية عن الغير الذي لا يقدّر له الكفيلة ويجوز على الغنى والفقر المتوسط بينهما  
 وما يقتضيه المصالح بحيث لا يستلزم اضرارا ولا اجافا بها بالكفيلة وان زاد الدية  
 بعد ذلك فضاها على المرتبة الثانية ولما في هذا في موضع اخر من طروق وبعد الجاني  
 وجماعه من المتأخرين دليل المشهور عليهم فيبدأ بالنفس على الاخرين من العاقلة

الى الجاني

الى الجاني ويؤد وجهه فلا يشرب فيأخذ من اضراب الطبقات ولا فان لم يكن له محمل  
 يخطى الى العبد ثم انما بعد وهكذا ينقل مع الحاجز الى المولى ثم الى عصبته ثم الى المولى  
 ثم الى اوفى الى الامام ثم وفاء بعضهم بطما على العاقلة لجمع من غير اختصاص بالادب  
 ولكن الاول ظهر في الاول اكثر ويؤملها الى الامام ثم اومن نصيبهم اى على العاقلة  
 سبب على ما سبقناه وما لا يوافق من ان تلك الاول لو قيل الادب له عدا ولا فضايل كما  
 من في كتابه ودفع الدية بعد ان تؤخذ منه الى الوارث للابن ولو كان بعد  
 هنا من جريد الوارث ولا نصيب للاب منها اجماعا ولو لم يكن للابن وارث سوى  
 الاب في الدية للمخوذة من الامام ثم ولو قلنا الاب عاقلة الدية على العاقلة  
 ويوطا الوارث للابن عظمه باختلاف ولا اشكال في ضمن ذلك وانما الاشكال  
 في توثيق الاب من الدية في صورة الخطا فيه فوالان اشبهها واشهرها انه لا  
 منها شبهة كما في المورث وانما اعادها هنا لبيان وقوع الاختلاف هنا في  
 على القول بجودية من الدية فيما لو لم يكن وارث المقتول سوى الاب العاقلة هل يؤخذ  
 منهم الدية ويندفع اليهم لانهم فان قلنا ان الاب لا يرث من دية او عظم شيئا  
 فلا دية له قطعان قلنا يرث في اخذ الدية له هنا من العاقلة في ذوى القرابة الجاني ولا  
 ولا يعمل ضمان الغير له جنازة جناها او العاقلة انما يقتصر بها بسبب الغير وهو خبره الا  
 بل لا خلاف في هذا بظهر من اطلاق ما دل على وجوب الدية على العاقلة للموتة ولا  
 منهم في ثبوت وجوب السبب انشاء المانع وفيه نظر في الاول اظهر لا تغفل  
 العاقلة عدا عضوا لا شبيها به وانما تغفل الخطا المحض والافراد لا صلح بعضهم  
 اضر الجاني القتل خطأ مع عديته على الدية لا يلزم العاقلة منها شي بل لا خلاف في



مكتبة  
 دار  
 ١٣٦٧

من ذلك احد ولا نفعل جنازة الا انسان على نفسه مطبول يكون ومنه هكذا بالاختلاف  
 ظاهر ايل ايل انه كذلك عندنا مشعر ليدعوى الاجماع ولا نفعل المولى عبدنا بغير ان العبد  
 لو قيل اننا خطأ او جنى عليه كل لا نفعل المولى جنازة بل نعلق برؤية كرامة واختلاف في  
 به بل قيل لاجاء لا في بين كونه فناء عبدنا محسنا او مدبرا او مكابيا مطم او امم ولا  
 على الاظهر الا لغير خلاف الشيخ في واحد قوله والفاخر في فعلها موليها لا ينفذ  
 العاقلة الا انسان جنازة لغيره على الانسان ولنا كانت جنازتها مضمونة عليه على  
 نقر بغير في حفظها وكذا لا نفعل الا في مال احد بل هو مضمون عليه ويخصص  
 اي العاقلة بالجنازة من نفعل عنه على الاخرى بحسب الاختلاف

شي من ذلك ليعبد وجه انتهى الكلام في

الكتاب بعون الله تعالى

هنا قال الماين

هذا ما اوردنا

وضدنا

حمه وضبطه

يختصر في مطلقه ونسب الله سبحانه

ان يجعلنا من شكره بطفه وكرم مدخله وغفره

رحمه الله قد تمت بعون الملك الوهاب بيد العبد محمد بن حاجي

حسين في يوم السبت ٢٩ من شهر صفر المظفر من سنة ١٢٢٤ هـ



و قد كتب هذا الاصل الشريف لاسي نيظ  
 و هو الحبي رضى الفاضل الفاضل عنه اليه  
 و قد استهزأ لاكم را اوله لاهه الى انضيق ابراهيمي  
 فسنده في الكتاب و قد الحق الحق والحق والحق  
 فسيم و غفلة التي ذكر فيها سيدة الاجل الاكرم  
 و انهم و سنده و معتد به و مثل با و جميع على اجهت  
 و سبب عدم كده او عطفه المتقد به و لدر عنه هذا  
 بقدم ارضا عليه ضروره تا بعد از عمره لاسي  
 مدتها بعد ان مل صلح و حق علمهم در سبب فقه كور  
 سيم و سنده

وانا الى